مخطوطة

الوافية شرح الكافية في النحو

المؤلف

ركن الدين الحسن بن محمد بن شرف شاه الاستراباذي

الوافية

شرح كافية في النحو

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله افتتح بالتحميد بعد التيمن بالتسمية ليكون اول المنشئ من مواهب شكره على ما
يتناهى من مواهبه وبره التي بهذا التاليف انزر من اثارها وفيض من انوارها
واختار صيغة المضارع التي تدل على الاستمرار التجددي رعاية للموصوف بين الحمد
والمحمود عليهما من نعمة تعالى كما ان الآلاء تعالى لا تزال تجدد في حقوقنا وايادي فكذلك
نحمده بمحامد لا تزال تجدد امدا ليكافاوتوافقا فالحمد ادعا للمبالغة والنعمة حقيقة
واما كيفية دلالة هذه الصيغة على الاستمرار المذكور فبيانها في المعاني
خاص بذاته تعالى ويدل على سائر صفاتها الكمالية ودلالة التزامية من قبيل دلالة
على الجود وما دل على الجل على عظمة جلاله في الصحاح جلال الشيء عظمه ثم ان هذه الاضافة
اضافة اللام الى الخاص لان العظمة المضاف اليها هي عظمة تعالى وهي من افراد

والمقصد المبالغة الحاصلة من اثبات العظمة للعظمة وهذا في المنع كما قال جل جلاله وما
بهم منها اضافة النسبي الى نفسه والطالبه بما قد منا فتامل حمد غريق بيان الكمال حمده واتصافه
على المصدرية من احمد وهذا قول بالمجاز والا فهو بالحقيقة مضاف اليه الصفة المصدر
بمطابقة جماله الجمال الحسن وجمال والجلال على المتقابلين ليس من اللغة وانشكره عطف
على احمد وهو بضمير لعبد وانشكر لا يكون الا على الفواضل والحمد اعم فلذا رتب الحمد على
الفضيلة
الذاتية وخصص الشكر بالافضال فقال لجزيل نواله الجزيل العظيم من الجزل وهو بمعنى العظيم والنوال
العطاء والاضافة مجاز من قبيل سحق عمامة وجوز قطيفة فان قيل لم لم يجز الوصف
على الموصوف كما هو حق وارتكب المجاز قلنا لما فيه من البيان بعد الابهام وهو اوقع
في النفس مع نكتة معتد بها ان الكمال شكره والكلام فيه على ما مر في الحمد طعا وما
مصدران مسميان بمعنى واحد واستعمال الالفاظ المتعددة لمعنى واحد غير عزيز في الخطب
المطلب فيها التوكيد والتقرير وتحسين الالفاظ على انك في التخصيص بالخيار
والمجده اي النسبة الى المجد والكرم من النجيل وهو ان ينسب الرجل الى المجد بالشرف اتصافه
الباء للاستعانة كحكتبت بالقلم والاضافة بالصفة الى الموصوف اي باسمائه التي
هي اشرف من كل اسم والمراد بالاسم ما يتعرض فيه للذات كالعالم والقادر
وصفات كمالية على اسمائه فيكون في حين اضافة الاشرف والمراد بالصفة ما لا يتعرض

هذا الكتاب بسمي متوسط

وفي هذا التاليف خصوصا الا بالله الباء بمعنى مع والاستثناء مفرغ اى ما توفيقي حاصلا
مع احد الا مع الله عليه لا عليا غيره توكلت اى اعتمدت واليه انيب اى اراجع
فانه المرجع والماب وبه تم شرح الفاظ خطبة الكتاب والله اعلم بالصواب واليه
المرجع والماب

الفاء وهي ستة اقسام الفصيحة وهي التي تكون مدخوله اجزاء الشرط المحذوف نحو فقط
والجزائية التي تكون مدلول مدخوله متعلقا بمدلول جملة اخرى والتعقيبية التي تكون
تحقق مابعدها بالتحقق ما قبلها نحو جاءني زيد فعمرو والتفريعية التي يلزم من علم
ما قبلها علم مابعدها والتفسيرية التي مابعدها مبنيا لما قبلها وهي يجيء بعد الابهام
والتفصيلية التي تكون مدلوله لتفصيل وتجيء بعد اما كما قال النبي صلى الله عليه وسلم
اذا اراد الله بعبده بصره خيرا بصره بعيوب نفسه واذا اراد الله به غيره ترا البصره بعيوب نفس غيره

عدل وعمر وصوم ابراهيم بن عطف بيان للمحذوم وما ردفه يغرنن بالياء التحتانية
النابتة المفتوحة والغين المعجمة والراء المهملة المضمومة وهو غير منصرف للعجمة والمعلمة
بيلكا ملك الف اجرى بيانا للاسم فان الالف يكون اشهر في العلمية فلا محالة كان
بالبيان اجدر وهو بمنع وترتيب الاسمين وهو بالياء الموحدة التحتانية المكسورة
والياء الثنائية التحتانية الساكنة واللام الساكنة المثنى بالجر وصفا للامير وهذا بيان
بنسبة نسبة الى بعض بلاد المشرق اعز الله انصارهما اى غلب اعوانهما على الاعداء
او ضعف اقتدارهما اى زاد مقدرتهما الملائكة الملكية ولا بد بزيادة الى حد معين
كما يومئ ظاهر لفظ ضعف شهادة المقام بسبب متعلق بحلية اشتغاله بهذا الكتاب
اى كتاب الكافية الذي هو دستور هو في الاصل قاري الكتاب قوانين فيه
ضوابط امور المملكة والحوادث الجزئية اليه فالمراد انه كتاب يرجع اليه في
هذا الفن النحو لا ولى الالباب اى هو دستور كائن للاذكيا وفيه رمز اذ الاشتغال
بالكافية كل مشتغل بل لا بد ان يكون الخالص فيه من اولى الفهم وسيبته معطوف
على سبرجته بالواقية للكونه وافيا في حل الفاظه وشرح معانيه وهو صلة لطالبيه الى
مقاصده ومعانيه جمع معنى وهو محل الغنى والتوفيق جعل الاسباب
موافقة وهي من اضافة المصدر الى المفعول اى ما كوني موفقا في كل خير عمو

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على عظيم جلاله وشكره لجزيل نواله شكر معتقد لمعاده ومآله ونحمده بما شرف اسمائه وصفات كماله واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة عن معتقد اهل التنزيه ومقاله وصلى الله على سيدنا محمد المبعوث لبيان حرامه وحلاله واستعين لادراك مطالبه بصحبه واله وبعد فاني لما جمعت كتاب الكافية في النحو اولا مع ايراداته واجوبته وشرحته شرحا كبيرا ثانيا مقتصرا على حل الفاظه وشرح معانيه والاشارة الى تحليل تركيباته ومبانيه الا ما ورد مع ذكر علل اكثرها وجعلته رسم خدمة الامير الكبير العالم الفاضل سلالة الامراء والوزراء مفخر العرب والعجم ناصر الدولة والدين شمس الاسلام والمسلمين يحيى ابن المخدوم المعظم ملك ملوك الامراء والوزراء صاحب السيف والقلم

العالم جلال الدنيا والدين ابراهيم ابن غرشاسب بن بلكا ملك الخشني اعز الله انصاره دعما وضاعف اقتداره لما سبب اشتغاله بهذا الكتاب وسميته بالوافية في شرح الكافية لكونه وافيا بحل الفاظه وشرح معانيه وميسرا لطالبه الى مقاصده ومعانيه وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب الكلام

لفظ وضع لمعنى مفرد اعلم ان معرفة هذا الحد موقوفة على معرفة اللفظ والوضع والمعنى المفرد فاللفظ ما يتلفظ به الانسان او ما هو في حكمه مهملا كان او مستعملا والمراد من الوضع تخصيص شئ بشئ بحيث متى اطلق او احس الشئ الاول فهم منه الشئ الثاني والمراد من المعنى المقصود هو ان لا يدل جزء لفظ على جزء معناه اذ هو كذلك فقوله لفظ بمنزلة الجنس للكلمة وباقي قيوده كالفصل فلفظ احترز به عن الخطوط والعقود والاشارات والنصب وقوله وضع لمعنى احترز به عن المهملات وهي الالفاظ الغير الدالة على معنى بالوضع وقوله مفردا احترز به عن المركبات نحو زيد قائم وخمسة عشر ولا تشكل بهذا بمثل الكلمات التي هو نوعها الالفاظ كالاسم والفعل والحرف فانها وضعت لمثل زيد وضرب وقد دلت الالفاظ التي وضعت لها معان فان المراد بالمعنى في قوله لفظ وضع لمعنى هو اعم من ان يكون لفظا او غيره وتعاريف ان يقول جنس يشمل الكلمات الموضوعة للافظ مركبة كلفظ

الذي هو دستور في هذا الفن لاولي الالباب

الجزء والجملة فان لفظة الجزء والجملة موضوعة لمثل قولنا زيد قايم وهو عسر ويمكن ان يكون
بانا لانسلم ان لفظة الجزء او الجملة موضوع لمثل قولنا زيد قايم بل هي موضوعة لمفهوم
كلي صدق على مثل قولنا زيد قايم وهو ما يحتمل الصدق والكذب وهذا المفهوم
ليس بمركب وهذا الجواب عجيب عن الاشكال الاول ولئن سلمنا ان مثل لفظ
الجزء موضوع لمثل زيد قايم لكن لانسلم انه يلزم منه ان يكون مركبا لعدم دلالة الجزء
على جزء معناه وان كان معناه مركبا لدلالة جزئيه على جزء معناه ولا يمتنع ان يكون
الشيء مفردا ومعناه مركبا ولقايل ان يورد على النقض بمثل قايمة فان قايما فيها
يدل على جزء معنى قايمة وهو ذات موصوفة بالقيام والتاء تدل على جزء الآخر وهو
التانيث فيكون مركبة فلا يكون كلمة ويمكن ان يجاب عنه بمنع دلالة قايم في
قايمة على معنى فضلا عن ان يدل على جزء معنى قايمة على ما في الباب انه موافق
في اللفظ للقايم الذي هو دال على معنى والذي يدل على انه لا يدل على معنى انه لو دل عليه
لزم اجتماع التذكير والتانيث فيها وهو محال قوله وهي اسم وفعل وحرف
وانما انحصرت الكلمة في هذه الانواع الثلثة لان الكلمة لا يخلو من ان تدل على معنى
في نفسها او لا تدل فان لم تدل فهي الحرف وان دلت فهي اما ان تقترن
باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي والحال والاستقبال او لا يقترن فان اقترنت

في الفعل وان لم تقترن فهي الاسم والمراد من قولنا الحرف لا يدل على معنى في نفسه ان الحرف
لا يدل على معنى متعلق لابد من ذكر ذلك المتعلق عند ذكر الحرف نحو من فان معناه
الابتداء ولا بد له من متعلق وهو البصرة او الكوفة او غيرهما فلابد من ذكر ذلك البصرة
او الكوفة او غيرهما عند ذكر من وهو منقوض بمثل ذو لان له معنى ولذلك المعنى متعلق لابد
من ذكر ذلك المتعلق عند ذكر ذو والاصوب ان يقال معناه ان الحرف مشروط
في دلالته على معناه بذكر متعلق وحينئذ لا يرد عليه النقض بمثل ذو لانه غير مشروط فيه
ذلك الا انه انما جيء به للتوصل في جعل الجنس صفة للشيء فلزم من ذلك ذكر متعلقه
لا لاجل دلالته على معناه قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها اي وقد علم بدليل حصر الكلمة
في الاسم والفعل والحرف حد كل واحد من الاسم والفعل والحرف لانه لما انحصرت
الكلمة التي هي جنسها اليها بايراد الفصول المميزة لكل واحد منها من غيره فيكون
جنسها وفصلها معلومين مع تقييد الجنس بالفصل فيكون حدها معلوما لان المراد
من معرفة الحد هي معرفة الجنس والفصل مع تقييد الجنس بالفصل قوله الكلام ما تضمن
كلمتين بالاسناد فقوله تضمن كلمتين مثل مثل غلام زيد وخمسة عشر فلما قال
بالاسناد خرج عنه مثل غلام زيد لان مثل غلام زيد وان كان متضمنا للكلمتين لكنه
ليس بالاسناد لان المراد بالاسناد نسبة احد الجزئين الى الآخر لتفيد المخاطب فايدة

تامة يصح السكوت عليها نحو قام زيد ومثل اكرم امر اللفظ ومثل كلام مركب من اكثر
من كلمتين كلمة واحدة مثلا فلذلك قال تتضمن ولم يقل تركب لانه لو قال
تركب لزم خروجه كقولنا ان تاتني اكرمك وما كان على كلمة واحدة ظاهر نحو اكرم
يدخل للامر والنهي ولا تنكل يقايم ابوه في قولنا زيد قايم ابوه فانه ليس بكلام مع
تضمنه كلمتين بالاسناد لانه ليس فيه اسناد بالتفسير المذكور لانه لا يصح السكوت
على قايم ابوه قوله ولا يتاتي ذلك الا في اسمين او في اسم وفعل اي ولا يمكن حصول
الكلام الا في المركب من اسمين نحو زيد قايم او من فعل واسم نحو قام زيد وانما لم يمكن
حصول الكلام الا من هذين القسمين لان التركيب العقلي بين الاسم والفعل والحرف
لا يزيد على ستة انواع وهي المركب من اسمين والمركب من فعلين والمركب من
حرفين والمركب من اسم وفعل والمركب من اسم وحرف والمركب من فعل
وحرف والكلام لا يكون الا من قسمين من هذه الاقسام الستة وهما المركب
من اسمين والمركب من اسم وفعل لان الكلام يقتضي الاسناد على ما ذكرنا في
تعريفه والاسناد يقتضي المسند والمسند اليه لكون الاسناد نسبة بين المسند
والمسند اليه ووجوب تحقق المنتسبين عند تحقق النسبة فالكلام يقتضي المسند والمسند اليه
وهما موجودان في المركب من اسمين لجواز وقوع الاسم مسندا اليه في

البيوع

من اسم وفعل لجواز وقوع الفعل مسندا والاسم مسندا اليه وهما غير موجودين في
لانتفاء كليهما او واحد منهما كما في المركب من فعلين فلانتفاء المسند اليه واما في المركب
من حرفين فلانتفاء كل واحد من المسند والمسند اليه واما في المركب من الاسم
والحرف فلانتفاء المسند اليه او المسند واما في المركب من الفعل والحرف
فلانتفاء المسند اليه لان الفعل يقع مسندا والحرف لا يقع ولا مسندا اليه

ولا يقع مسندا اليه

قوله الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فقوله ما دل
جنس يخرج نحو الحائط وقوله على معنى فصل يخرج نحو الحرف وقوله في نفسه يخرج
الفعل والحرف وقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة يخرج الفعل لكن يدخل فيه ما لا يدل على الزمان نحو رجل وما دل له
الزمان فقط نحو اليوم والامس وما دل له معنى مقترن بزمان غير الثلثة نحو الآن والاغتباق ومعنى ان يراد بالدلالة دلالة اولية حتى لا ينتقض باسماء الافعال فانها
تدل على معنى مقترن بزمان معين نحو صه فانه دال على السكوت المقترن بالاستقبال
لان دلالته عليه ليست بالوضع لانه اولا لا يدل الا على اسكت وبوضعه يدل على
السكوت المقترن بالاستقبال ومنع ان يعرف اليقين ان المراد بالاقران وعدم
الاقران انما هو بحسب الوضع لئلا يتوجه عليه النقض باسمي الفاعل والمفعول في قولنا
زيد ضارب عمرا الآن او غدا او مضروب امس لان اقترانهما لا يمكن الوضع

وانما هو لعارض ولا يتوجه عليه النقض بمضارع المشترك بين الحال والاستقبال الآن
عدم اقترانه بالزمان المعين انما هو بحسب العارض لانه في اصل وضعه لاحد الزمانين
معينا لكن حصل الالتباس عند السامع ولقايل ان يورد النقض على هذا التعريف
من وجهين احدهما انه منقوض بنفس الحد لانه يصدق على مجموع الحد انه دال على معنى
غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فيلزم ان يكون مجموع الحد اسما لانه كلما صدق
احد صدق المحدود والثاني انه منقوض بالخطوط والعقود والانشارات والنصب
لكونها دالة على معنى ولفظها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة لكنها ليست باسم
لانها ليست بكلمة ويمكن ان يجاب عنه بان يقال لما قسم الكلمة الى الاسم وغيره فانه كان
اولا علم ان الاسم كلمة فصار تقدير الحد الاسم كلمة دلت على معنى الخ لكن
حذفت الكلمة وعبر بما اعتمادا على فهم المتعلم فاذن ليسقط كل واحد من النقضين
اما الاول فلانه لا يصدق على مجموع الحد انه كلمة لان مجموع الحد مركب والكلمة مفرد
واما الثاني فلان الخطوط والعقود والانشارات والنصب ليست بكلمة لانها ليست بلفظ
ولقايل ان يقول لا يخ اما ان يراد باحد الازمنة الثلثة واحد منها بعينه كالماضي
مثلا او واحد غير معين فايا ما كان ينتقض حد الاسم والفعل باحدهما اما اذا
اريد واحد بعينه فلانه يلزم ان يكون الذي يقترن بفرد ذلك المعين كالماضي

مثلا اسما لا فعلا واما اذا اريد به واحد غير معين فلانه يلزم منه ان يكون الذي يقترن بواحد
بواحد معين كالماضي مثلا اسما لا فعلا فلا يكون حد الاسم مانعا ولا حد الفعل جامعا وعند
ان يكون الحد جامعا ومانعا وهذا خلف وجوابه انه لا يراد به واحد معين ولا واحد غير معين بل واحد
منها من غير تقييده بالتعيين او بعدم التعيين لانقال لقايل ان يعود ويقول لا يجوز ان يراد به واحد
من غير تقييده بالتعيين او بعدم التعيين لانه يلزم منه ان الذي اقترن بالزمان المعين لم يكن فعلا
بل اسما لكنه ليس كذلك لانا نقول لا نسلم لزوم ذلك لان الذي اقترن بالزمان المعين صدق عليه انه
مقترن باحد الازمنة الثلثة ولا مشاقاة بين واحد منها وبين الجزء المعين لجواز اجتماع واحد منها
مع التعيين وان لم يقيد به ولم يلزم من ذكر احد الاسم ههنا مع قوله من قبل وقد علم بذلك كل واحد
منها التكرار لان ذكره ههنا بالمطابقة وهناك بالتزام قول ومن حروف دخول الام والنون
والاضافة والاسناد اليه اعلم ان الخواص جمع خاصة وهي بالشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره سواء
وجد في جميع افراده كالكتابة بالقوة بالنسبة الى الانسان او في بعض افراده كالكاتب بالفعل
بالنسبة اليه واعلم ايضا ان معرفة الاسم تكون بالحد والخاصة والفرق بين الحد والخاصة
ان الحد مفرد ومعنى ان كل ما صدق عليه الحد صدق عليه المحدود مثلا اي كلمة صدق عليها انها دلت على
معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة صدق عليها انها اسم ومعنى ان كل ما صدق
عليه المحدود صدق عليه الحد يعني ان كل ما صدق عليه انه اسم صدق عليه انه كلمة دلت على معنى

لا يجوز اضافته للتعريف والتخصيص لانه لا يحتاج الى التعريف والتخصيص لانهما زائدان على الكلمة
والفعل لا يحتاج الى هذه الزوائد لافادته بدونها كما ذكرنا ولا يجوز اضافته
للتخفيف لان الاضافة للتخفيف انما اى يخفف التنوين انما يقوم مقامه ولا يوجد
في الفعل التنوين ولا ما يقوم مقامه فلم يضف للتخفيف وانما قيد بالاضافة بقولنا
بتقدير حرف الجر ليلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد
بواسطة حرف الجر لفظا لا تقديرا وهو معرب ومبني اى الاسم معرب
ومبني لانه لا يخلو من ان يخلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا او لا يخلف
فان اختلف فهو معرب وان لم يختلف فهو مبني فالمعرب الاسم الذي
لم يشبه مبني الاصل اعلم ان قوله المركب احترز به عن الالفاظ التي لم تركب
مع غيرها كالاعداد وهما بر الاسماء وهو شامل للبنيات ايضا نحو هؤلاء قام هؤلاء
فانه مركب مع انه مبني فلما قال لم يشبه مبني الاصل خرج عنه مثل هؤلاء لكونه مشابها
للمبني الاصل كما يجيء بيانه والمراد بمشابهة الاصل الفعل الماضي وامر المخاطب والحرف
واعلم ان للعرب انما يكون معربا لشرطين احدهما وجودي وهو سبب الاعراب
وهو التركيب كما يجيء فتعرض له بقوله المركب والثاني عدمي وهو انتفاء المانع
من الاعراب وهو عدم المشابهة للاصل والمشابهة تعرض له بقوله لم يشبه مبني

الاصل

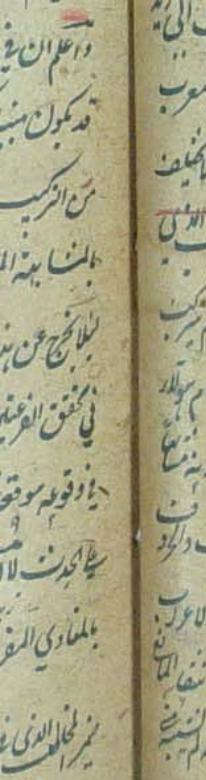

الاصل وقيل ان يرد عليه النقض بمثل مبني الاصل لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبني الاصل
لاشتماله مشابهة المبني بنفسه ويجاب بما تقدم على ان المعرب لم يشبه مبني الاصل
فدلالته على انه ليس مبني الاصل اولى ولان تقدير الحد هكذا المعرب الاسم المركب
الذي لم يشبه مبني الاصل لانه يبحث عن احوال الاسم وحينئذ لم يتوجه الاشكال
واعلم ان في قوله المعرب المركب تساهل لان المركب من حيث هو مركب
قد يكون مبنيا لكن مراده جزء المركب اي المعرب الذي ركب مع غيره والمراد
من التركيب التركيب الاسنادي ليلا يتوجه عليه النقض بمثل غلام زيد والمراد
بالمشابهة المنافية في قوله لم يشبه مبني الاصل هو الا المشابهة الموجبة للبناء
ليلا يخرج عن هذا التعريف غير المنصرف لكونه مشابها للفعل الماضي وامر المخاطب
في تحقق الفرعيتين وليلا يخرج عنه نحو اسم الفاعل لكونه مشابها للماضي
في وقوعه موقعه في نحو زيد ضارب في كونهما جزء المبتدا وفي دلالته كلواحد منهما
على الحدث لان هذه المشابهة غير موجبة للبناء فان قيل التعريف المذكور منقوض
بالمنادى المفرد المعرفة لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبني الاصل لانه يشبه
غير المخاطب الذي هو كما حققتم في علة بنائه وهو ليس بمبني الا على تفسيركم لمبني الاصل

وامر المخاطب والماضي

فيلزم ان يكون زيد معربا وليس كذلك قلنا لانم انه ليس مشابها لمبني الاصل
فانه مشابه للكاف الذي في ذاعوك وهو شبيه للكاف الذي هو ذلك
واياك فيكون مشابها للكاف الذي في ذلك واياك لان المشابهة
للشيء للشيء مشابهة لذلك الشيء وهذا الكاف حرف فيكون مشابها للحرف
لايقال لانسلم ان المشابهة للشيء لذلك الشيء يجوز تغاير المشابهتين
لانا نقول لاتغاير ههنا لانه يشبهه للكاف التي في اعوذ في الافراد والتعريف
والخطاب ووقوعه وهذا الكاف يشبه الكاف التي في ذلك واياك في
الافراد والخطاب والتعريف وان لم يشبهه في وقوعه موقعه فيكون المنادى
المذكور مشابها للكاف الذي في ذلك واياك في الافراد والخطاب والتعريف
وهذا القدر كاف في ايجاب البناء فيكون مشابها للمبني الاصل واعلم انه لو قيل
ابتداء بني المنادى المذكور لكونه مشابها للكاف الذي في ذلك واياك
لكان اصوب ولم تتوجه النقض المذكور على التعريف اصلا وحكمه
ان تخليف اخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا اي وحكم
المعرب حاصله ان تخليف آخره باختلاف العوامل لفظا نحو جاءني زيد ورايت زيدا

ومررت بزيدٍ او تقديرا نحو جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان اصله فتي
قلبت الياء الفا في الاحوال الثلث لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار فتى في الاحوال
الثلث وانما قال تخليف آخره لانه لو كان الاختلاف في غير الاخر كما في
من خواص المعرب نحو اختلاف الراء في امرء والنون في ابنم نحو قولك جاءني امرء
وابنم ورايت امراً وابنماً ومررت بامرء وابنم وانما جعل الاعراب
في آخر المعرب لان الاعراب كالوصف للمعرب فكما يذكر الوصف بعد الفراغ
عن الموصوف كذلك يذكر الاعراب بعد الفراغ عن المعرب وانما قال
لاختلاف العوامل احترازا عن اختلاف الآخر للاختلاف العوامل
فانه لايكون من خواص المعرب نحو اختلاف آخر من في من زيد ومن الرجل
ومن زيد واعلم انه قال في شرح هذا الكتاب انما اوقف المعرب بما عرفته
سائر النحاة وهو الذي تخليف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا
لانه يلزم منه تعريف الشيء بما هو اخفى منه لان الغرض من تعريف المعرب
ان يثبت له هذا الحكم وهو اختلاف آخره باختلاف العوامل واثبات هذا الحكم له
انما يكون بعد العلم به فيكون هذا الحكم اخفى من المعرب فلو عرف به لزم تعريف
الشيء بما هو اخفى منه وانه غير جايز ويمكن ان يجاب عنه بفرقة للنجاة بان يقال

لا يسلم ان الغرض من تعريف المعرب ان يثبت له هذا الحكم لجواز ان يعرف
هذا الحكم بالاستقراء العرب بل الغرض من تعريفه ان يعرف ان المعرب
على اي نوع من انواع الاسماء يطلق بعد ان عرف ان احد نوعيه
يخالف آخره باختلاف العامل والنوع الآخر لا يخالف آخره باختلاف
العامل باستقراء العرب قوله الاعراب ما اختلف آخره به اي الاعراب
هو الذي به يحصل اختلاف آخر المعرب اي الاعراب هو سبب اختلاف آخر المعرب وهو الضمة
والفتحة والكسرة وما يقوم مقام الضمة والفتحة والكسرة وهو الواو والالف والياء واعلم
ان المراد بالسبب ههنا السبب القريب غير التام اما تقييده بالقريب فليدخل فيه الحروف
والمضاف اليها فانها اسباب بعيدة للاختلاف ولا تسمى اعرابا واما تقييده بغير التام
فان الاختلاف لا يوجد مع كل واحد من الضم والفتح والكسر ولو حمل السبب على السبب التام كان
وجه ان الاختلاف يوجد مع كل واحد منها بناء على ان الاسم وضع غير معرب ولا نسلم ان اعراب
بسبب العامل فحصول كل واحد منها بعد عدم كل واحد موجب لاختلاف آخر الكلمة يدل على المغاير
المعنوي عليه معلق بها قوله باختلاف آخره به اي باختلاف آخره به وهو اشارة الى علة وضع الاعراب في الاسماء وهي انه
كما كان في الاسماء معان مختلفة كالفاعلية والمفعولية والاضافة وجب اعراب الاسماء ليتميز
بعضها عن بعض نحو ما احسن زيد وما احسن زيدا وما احسن بزيد

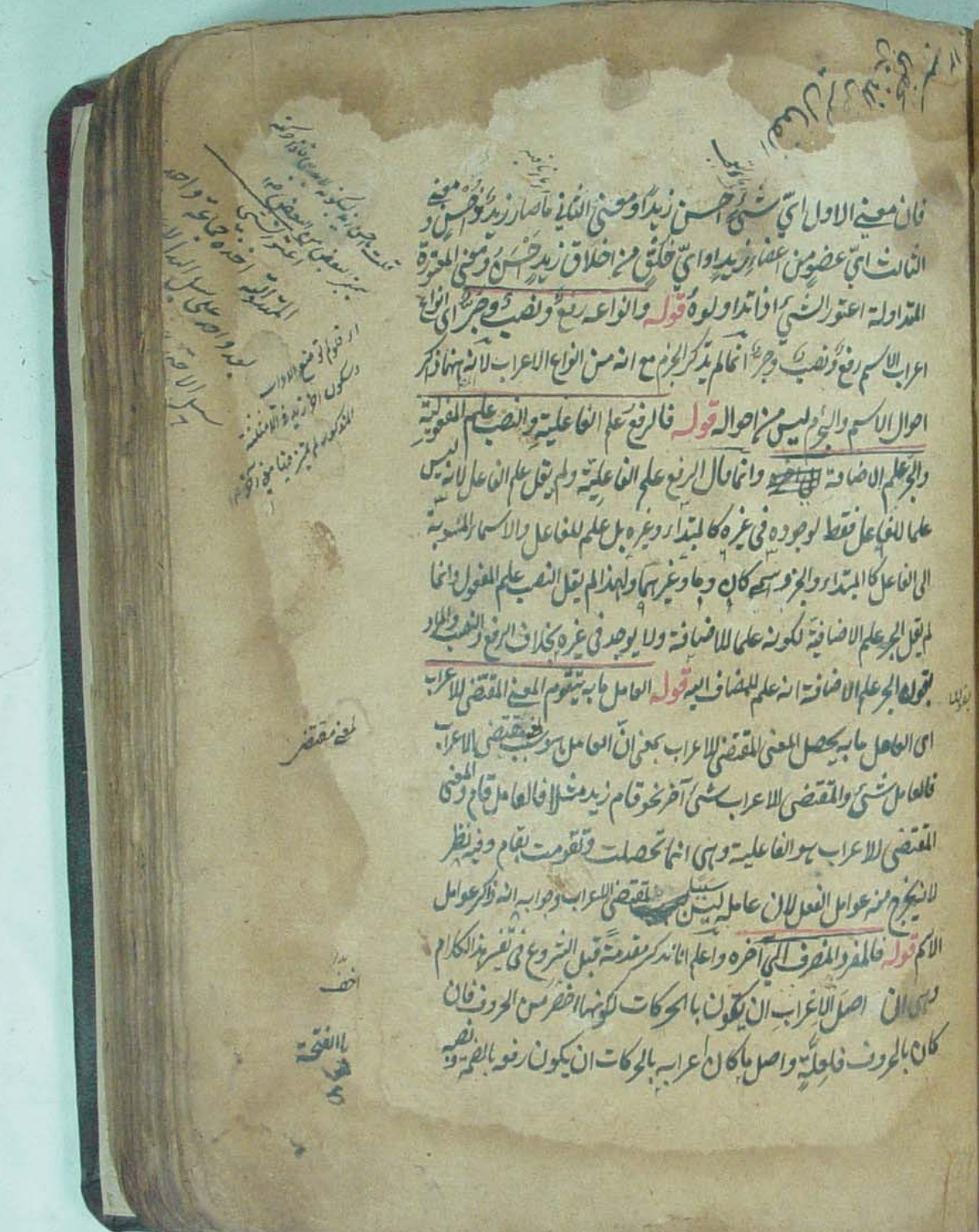

فان معنى الاول اي شيء احسن زيدا ومعنى الثاني ما صار زيد احسن ومعنى
الثالث اي عضو من اعضاء زيد او اي خلق من اخلاق زيد حسن ومعنى المعتورة
المتداولة اعتور الشيء اذا تداولوه قوله والنواعه رفع ونصب وجر اي انواع
اعراب الاسم رفع ونصب وجر انما لم يذكر الجزم مع انه من انواع الاعراب لانه ههنا ذكر
احوال الاسم والجزم ليس من احواله قوله فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية
والجر علم الاضافة وانما مال الرفع علم الفاعلية ولم يقل علم الفاعل لانه ليس
علما للفاعل فقط لوجوده في غيره كالمبتدأ وغيره بل علم للفاعل والاسماء المشبهة
الى الفاعل كالمبتدأ والجزء كان وما وغيرهما ولهذا لم يقل النصب علم المفعول وانما
لم يقل الجر علم الاضافة لكونه علما للاضافة ولا يوجد في غيره بخلاف الرفع والنصب والمراد
بقوله الجر علم الاضافة انه علم للمضاف اليه قوله العامل ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب
اي العامل ما به يحصل المعنى المقتضى للاعراب يعني ان العامل سبب يقتضي الاعراب
فالعامل شيء والمقتضى للاعراب شيء آخر نحو قام زيد مثلا فالعامل قام والمعنى
المقتضى للاعراب هو الفاعلية وهي انما تحصلت وتقومت بقام وفيه نظر
لانه يخرج منه عوامل الفعل لان عامله ليس بمقتضى للاعراب وجوابه انه ذكر عوامل
الاسم قوله فالمفرد والمضاف الى آخره واعلم انا ذكرنا مقدمة قبل الشروع في تفسير هذا الكلام
وهي ان اصل الاعراب ان يكون بالحركات لكونها اخصر من الحروف فان
كان بالحروف فلعلة واصل ما كان اعرابه بالحركات ان يكون رفعه بالضمة ونصبه

وجره بالكسرة فان كان بخلاف ذلك فلعلة واصل ما كان معربا بالحروف ان يكون
رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء ليتجانس كل حرف حركة ذلك الاعراب
فان كان ذلك فلعلة واذا عرفت ذلك فنقول غرض صاحب الكتاب ان اضاف
الاعراب لما كانت مختلفة بان كان بعضها بالحركات وبعضها بالحروف وكان
الاعراب بالحركات والحروف مختلفا ايضا قسم صاحب الكتاب الاسماء الى اقسام كل قسم
منها مشترك في نوع واحد من الاعراب قوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف الى
آخره اى اعراب المفرد المنصرف والجمع المكسر حال الرفع بالضمة وحال النصب بالفتحة وحال الجر
بالكسرة لفظا او تقديرا نحو جاءني زيد ورجل ورايت زيدا ورجلا ومررت
بزيد ورجل فاعرابهما جار على الاصل وانما قيد المفرد والجمع المكسر بالمنصرف لانهما
لو كانا غير منصرفين لم يكن جرهما بالكسرة وانما قيد الجمع بالمكسر لانه لو كان سالما
لم يكن اعرابه كذلك لانه ان كان مذكرا كان اعرابه بالحروف وان كان مؤنثا لم يكن
نصبه بالفتحة وقيل ان يقول في العبارة نظر وتامل فالعبارة الصحيحة ان
يقول رفعه الضمة او اعرابه الضمة رفعا وقيل ان يقول ذكر المفرد وههنا غير جائز
لان المراد به اما مقابل للمثنى والمجموع واما مقابل للمركب مع الغير لا سبيل
الى الاول لان الاسماء الستة المضافة لا غير ياء المتكلم مفردة بهذا الوجه
مع ان اعرابها ليس كذلك ولا سبيل الى الثاني لان مثل
غلام زيد غير مفرد بهذا الوجه مع ان اعرابه كذلك فان قيل

المراد به الاول لكنه يخرج عنه الاسماء الستة ذكر احكامها بعد قلنا لا احتياج حينئذ
الى ذكر قيد المنصرف لذكر احكام غير المنصرف بعد واذا عرفت ذلك فالمراد بالمفرد
غير المثنى والمجموع وغير الاسماء الستة قوله جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة
اى رفع جمع المؤنث السالم بالضمة ونصبه وجره بالكسرة فقصيره غير جار على الاصل لان
جمع المؤنث السالم فرع جمع المذكر السالم ونصب جمع المذكر ما يجر بالجره كما يجيء فجعل
ههنا كذلك ليلا يلزم للفرع مزية على الاصل قوله غير المنصرف بالضمة والفتحة اى رفع
غير المنصرف بالضمة ونصبه وجره بالفتحة كما يجيء تعليله اعلم انه لا يشكل مسلمات علما
فانه غير منصرف مع ان اعرابه اعراب بالضمة والكسرة عند المصنف كما ذكره في بعض كتبه
وجوابه انه لا يشكل لان المراد بغير المنصرف هو الذي غير جمع المؤنث لان ذلك خرج
بقوله جمع المؤنث السالم من غير تقييده بالانصراف وعدمه وبمثل هذا لا يحتاج الجر فانه
قائم ليس بالفتحة لفظا ولا تقديرا والا لكان مفتوحا قوله الوك واصله الوك وهو
الى آخره انما قيد اعراب هذه الاسماء بالحروف بكونها مضافة لانها لو كانت مفردة
لكان اعرابها بالحركات تقول جاءني اب ورايت ابا ومررت باب وانما اشترط
كونها مضافة الى غير ياء المتكلم لانها لو كانت مضافة الى ياء المتكلم لكانت مبنية او
معربة اعرابها تقديريا نحو جاءني ابي ورايت ابي ومررت بابي وكان في الواجب
عليه ذكر غير ما آخره ياء مكسورة لانها لو كانت مصغرة كان اعرابها بالحركات تقول
جاءني اخيتك ورايت اخيتك ومررت باخيتك وبهذا النوع جار على خلاف الاصل من حيث ان

اعرابها بالحروف وانما جعل اعرابهما بالحروف لانه كان في اواخرها حروف يصلح ان يكون
اعرابها من غير الحركات بان يحصل بنقل حركته الى ما قبله حال الرفع نحو جاريَ ابوكَ اصله
ابوكٌ نقل حركة الواو الى الباء بعد سلب حركة الباء بان يحصل قلب الواو الفاً
حال النصب نحو رايت اباكَ اصله ابوكَ قلبت الواو الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها
فصار اباكَ وبان يحصل بنقل حركته الى ما قبله بعد سلب حركته وقلبه ياءً حال الجر نحو مررت
بابيكَ اصله مررت بابوكَ نقل حركة الواو الى الياء بعد سلب حركة الباء ثم قلبت
الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصارت مررت بابيكَ قوله المثنى وكلا مضافاً
الى مضمر واثنان واعرابهما بالالف حالة الرفع وبالياء حالة الجر والنصب تقول جاءني الزيدان
وكلاهما واثنان ورايت الزيدين وكليهما واثنين ومررت بالزيدين وكليهما
واثنين وانما قيد كلاً بقوله مضافاً الى مضمر لانه لو كان مضافاً الى مظهر لم يكن اعرابه
كذلك بل يكون اعرابه تقديرياً نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت
بكلا الرجلين وانما افرد كلاً وجمع اثنان لانهما ليسا بدالين في المثنى لان
المراد بالمثنى اسم مفرد الحق بآخره الف وياء ونون مكسورة وظاهر ان كلاً
اثنان ليسا كذلك قوله جمع المذكرات السالم والوالي آخره اعلم ان جمع المذكر السالم
والوعشرون الى تسعين اعرابهما حالة الرفع بالواو وحالتي النصب والجر بالياء
تقول جاءني الزيدون والرجال وعشرون ورايت الزيدين والى حال وعشرين
ومررت بالزيدين والى حال وعشرين وانما افرد الوعشرون واخواتها بالذكر لانها

ليست بدالة على جمع المذكر السالم لان المراد بالجمع المذكر السالم مفرد الحق
بآخره واو وياء ونون وظاهر ان الوعشرون ليس كذلك فان قيل عشرون
كذلك لان واحده عشرة قلنا لم يجز ان يقال عشرون جمع عشرة والذي يدل على
ذلك انه لو كان كذلك لجاز اطلاق عشرين على اثنين لوجوب اطلاق الجمع على
ثلثة بمقادير الواحد لكنه ليس كذلك وكان الواجب ان يقال عشرون بفتح العين
والشين لانه يدل على عدد معين ولا شيء من الجمع يدل على عدد معين فلا
يكون عشرون جمعاً ثم اعلم ان اعراب المثنى والجمع جار على خلاف القياس من
وجهين احدهما من حيث اعرابهما بالحروف والثاني من حيث ان رفع المثنى ليس
بالالف ونصب المجموع ليس بالالف اما العلة في مخالفتهما القياس في الوجه الاول
فلان المثنى والمجموع فرعان على الاحاد والاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات
واعراب بعض الاحاد وهو الاسماء الستة بالحروف فلو لم يجعل اعرابهما بالحروف لكان
للفرع مزية على الاصل فانه غير جائز ولانه كان في اواخرها حروف هي علامة التثنية
والجمع يصلح ان يكون اعراباً بقلب بعضها الى بعض فجعل اعرابهما بالحروف لان الحروف
بغير حركة اخف من الحروف مع الحركة واما العلة في مخالفتهما القياس في الوجه الثاني فلان حروف
الاعراب ثلثة والاعراب ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعرابهما حالة الرفع
بالواو وحالة النصب بالالف وحالة الجر بالياء لالتبس المثنى بالمجموع لا سيما حالة
الاضافة الا ترى انك اذا قلت رايت زيداك لم يعلم انه مثنى او مجموع ولو جعل

المثنى كذلك دون الجمع يبقى الجمع بلا اعراب ولو جعل اعراب الجمع كذلك دون المثنى
يبقى المثنى بلا اعراب فوضعت هذه الحروف على المثنى والجمع بان جعلوا اعراب المثنى
الرفع بالف لوقوع الالف خبر المرفوع للمثنى في الفعل نحو يضربان وضربا واعراب الجمع حال الرفع
بالواو لوقوع الواو خبر المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعراب
الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء وكسروا النون في المثنى وكسروا ما قبل الياء
وفتحوا النون في الجمع واتبعوا النصب فيهما الجر دون الرفع لمناسبة النصب الجر دون الرفع
من حيث ان كلواحد منهما فضيلة في الكلام ومن حيث قرب المخرج لان الفتح
من اقصى الحلق والكسر من وسط الفم والضم من الشفتين واعلم ان الالف والياء
في المثنى هي الاعراب وكل واحد منهما مع فتح ما قبل الياء مع النون وبدونها علامة
التثنية والواو والياء في الجمع للاعراب وكلواحد منهما مع كسر قبل الياء مع النون
وبدونها علامة الجمع فالنون حالة الاضافة بمنزلة التنوين في المفرد وفي غيرها
للعلامة فقط وليس النون عوضا من الحركة لان هذه الحروف عنده نفس الاعراب
قوله التقديري فيما تعذر الى آخره اعلم ان الاعراب تقديري ولفظي اما الاعراب التقديري
ففي موضعين احدهما ان يتعذر فيه الاعراب لفظا والثاني ان لا يتعذر فيه الاعراب
لفظا لكن يستثقل كما الاول ففي موضعين احدهما الاسماء المقصورة وهي اسماء في آخرها
الف مقصورة نحو جبلى وعصى وفتى تقول جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى وانما
تعذر الاعراب فيه لفظا لكون الالف في آخره واستثقال قبول الالف الحركة فان قيل لم

وجود الالف

وغيرت

الواو ام

يشتق

وجود الالف في فتى لوجوب حذفه لالتقاء الساكنين قلنا وجوده في حالة اللام
والاضافة ظاهر واما حالة التنكير فمقدر ولهذا لم يجر الاعراب على ما قبله والشبه بالاسم
المفرد والجمع للكسر وجمع المؤنث السالم الاضافة الى ياء المتكلم نحو غلامي وغلماني
ومسلمتي وانما تعذر الاعراب لفظا لوجوب حركة ما قبل الياء بالكسر لاجل الياء
وحينئذ يتبع اعرابه لفظا اما الرفع والنصب فظاهر لامتناع تحرك الحرف الواحد
بحركتين مثلثين لا يقال لم لا يجوز ان يكون هذه الكسرة كسرة الاعراب
مع كونها للياء لانا نقول هذه الكسرة موجودة قبل التركيب المقتضي للاعراب
لاجل ذات الاسم المضاف اليه ياء المتكلم وكسرة الاعراب لاجل الغير الذي هو الاعراب
وما بالذات مقدم على ما بالغير فهذه الكسرة غير كسرة الاعراب وهو متاخره عن التركيب
فتكون غير كسرة الاعراب وانما قال مطلقا للخلاف الذي فيه لانه قال بعضهم اعراب
مثل غلامي تقديري حالة الرفع والنصب دون حالة الجر لوجوب الكسرة في حالة الجر
واختيار المصنف انه تقديري في احوال الثلث على ما ذكرنا وليس اعراب غير المنصرف حالة
الجر تقديري لان اعراب الفتح جر لفظا وليس اعراب جمع المؤنث السالم حالة
النصب تقديري لان اعراب النصب بالكسر لفظا غاية ما في الباب ان جر الاول
والنصب الثاني على خلاف الاصل وما المشتقل ففي موضعين احدهما الاسماء المقوصة
وهي اسماء في اواخرها ياء قبلها كسرة فان اعرابها تقديري رفعا وجرا دون النصب
تقول جاءني قاضٍ اصله قاضيٌ ومررت بقاضٍ اصله بقاضيٍ استثقلت الضمة والكسرة

في حالة

مختلفين واما الكسرة فلذلك لامتناع
تحرك الحرف الواحد بحركتين

على الياء فحذفت فالتقى الساكنان فحذفت الياء ودون التنوين لكون التنوين للعلامة
وهي علامة للمتمكن بخلاف الياء فصار جاءني قاضٍ ومررت بقاضٍ وتقول في النصب رأيت
قاضيًا لخفة الفتحة على الياء والتنبيه جمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم فحال اعرابه
تقديري رفعا ودون النصب والجر تقول جاءني مسلمي اصله مسلمو + ي اجتمعت الياء والواو
فسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم ادغمت الياء في الياء تخفيفا وابدلت
ضمة ما قبل الياء كسرة ليصير مسلمي واما النصب والجر فلفظي لانه كان من الواجب ان يكون
بالياء وهما كذلك وان عرفت ان الاعراب التقديري في اي صورت فما سواه لفظي لان العلل
قوله لفظي فما سواه مكرر لانه ذكره من قبل بقوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف الى آخره
لانا نقول قوله فالمفرد المنصرف الى آخره تناول اللفظي والتقديري لان اعرابهما بالضمة والفتحة
والكسرة قد يكون لفظيا وقد يكون تقديريا قوله غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منهما تقوم
مقامهما اي غير المنصرف جمعه معرب بكسر فيه علتان من تسع او واحدة من هذه التسع تقوم مقام العلتين
والعلل التسع ماذكره في التبيين وانما قلنا هذا القول تقريب للان في عدد العلل خلافا فقيل بعضهم انها ثمان
الا التأنيث والتركيب وقال بعضهم الواحد عشر وهي التسعة المذكورة وزيادة الف التأنيث
نحو ارطى ومرامات الاصل كما ذكر في التكسير فقال القول بانها تسعة تقريب وهو اقرب
الى التحقيق مما ذكره غيره او يكون المراد بقوله وهذا القول تقريب انه القول بان كل واحدة
من العلل التسع علة تحول تقريبي لا تحقيقي لان كل واحد منها ليس علة تامة لمنع الصرف
والا لوجد منع الصرف مع كل واحد منها ليس كذلك لكن لما كانت كل واحد منها في الاكثر

اخر سمي بها وعلة مجازا او يكون المراد بان العلل التسع منظومة
تقريب الى فهم المبتدئ وزيادة في البيت منظومة على انها حكايت عن
حال فعلى قولنا يمنع الاسم من الصرف النون زايد تحاذي لا عامل ههنا
على الحال ولا يمكن رفعها بان يكون خبر المبتدا وهي النون لان الجملة لا تقع
قولنا النون زايدة ليست سببا في منع الصرف ولا بان يكون صفة النون
لكونها نكرة والنون معرفة اللهم الا ان يحكم بزيادة اللام في النون ويدل
عليها ذكر بقية الاسباب في البيتين كذا واعلم ان كل واحدة من هذه العلل
التسع فرع لشيء فالعدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف
والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم تقول قايمة والتعريف فرع
التنكير لانك تقول رجل ثم تقول لرجل العجمة فرع العربية لان لغة
كل قوم اصل بالنسبة الى التفهم ولغة غيرهم فرع التفهم والجمع فرع
الواحد لان حصوله موقوف على الواحد والتركيب فرع الافراد اما الالف و
النون المزيدتان فاختلف فيه فقال البصريون انه يمنع الصرف شبهه
الفي التانيث وحينئذ لم يقل انه فرع لشيء آخر وقال الكوفيون انه يمنع
الصرف بالاصالة لا لشبهه وحينئذ يكون فرعا على ما زيد عليه ووزن الفعل
فرع الاسم فكما ان الاسم اصل والفعل فرع كذلك ووزن الاسم اصل
ووزن الفعل فرع فلما فرغ المصنف عن ذكر العلل اورد مثالها على ترتيب

ذكر العلل فقال وهو نوعان واحد الخ اقول غير منصرف للعدل والتعريف واحد للوصف
ووزن الفعل وطلحة للتانيث اللفظي والعلمية وزينب للتانيث المعنوي
والتعريف وابراهيم للعجمة والعلمية ومساجد للجمعية المكررة ومعدي كرب
للتركيب والعلمية وعمران وعثمان للالف والنون والعلمية واحمد لوزن
الفعل والعلمية قوله وحكمه ان لا كسرة ولا تنوين اي حكم غير المنصرف
ان لا يدخله الكسرة وتنوين التمكن اذا كان الكسر مخصوصا في الاسم
بالجر لو كان منصرفا ولهذا لو سميت امراة بمسلمات كان حالها في الاعراب
حال كونها منصرفة قبل التسمية كما لها غير منصرفة حال التسمية وانما لم
يمنع الكسر لانه ليس علامة للجر فقط لكونه مشتركا بين النصب والجر وعلامات النصب
لا يحذف من غير المنصرف وانما كسر اذا جر ايضا لان غير المنصرف يجعل جره كنصبه
كما فعل في سائر المواضع لكونه معربا حالة الجر ايضا وانما يحذف التنوين لانه لا
يمنع غير المنصرف من التنويتات الا تنوين التمكن وهو الفارق بين المنصرف
وغير المنصرف وهذا التنوين لا تمكن بل للمقابلة فلا يمنع وانما يدخل
غير المنصرف الكسر والتنوين لانه لما شابه الفعل من وجهين منع منه
ما منع منه الفعل وهو الكسر والتنوين وانما قلنا انه شابه الفعل من وجهين لان
في الفعل وجهين كما ان في كل اسم غير المنصرف علتان كل واحدة منهما فرع الاسم
من جهة الاشتقاق لكونه مشتقا من الاسم فان غير مصروف مشتق

من النصب ومن جهة الافادة لان الفعل يتوقف في افادته على الاسم والاسم
لا يتوقف على الفعل في الافادة واعلم ان المراد من التنوين في قوله وحكمه ان
لا كسرة ولا تنوين تنوين التمكن لئلا يتوجه عليه النقض بمثل عرفات فانه غير
منصرف مع وجود التنوين لان هذا التنوين ليس تنوين التمكن بل تنوين المقا
بلة قوله ويجوز صرفه للضرورة او للتناسب مثل سلاسلا واغلالا اي و
يجوز صرف غير المنصرف لاجل الشين احدهما ضرورة الشعر ان الضرورة تيرد لا
شيا رالى اصولها واصل غير المنصرف ان يكون منصرفا ومثاله قول الشاعر قوله
اعلم ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع والثاني تناسب الكلام
كقوله تعالى سلاسلا واغلالا فان سلاسلا غير منصرف للجمع ولزوم الجمع لكنه صرف
لتناسب الكلام لانه لما كان ما قبله وما بعده منونا صرف وتنون ايضا للتناسب
التناسب امر مقصود معتبر عندهم قوله وما يقوم مقامهما الجمع والفا التانيث اي
وما يقوم مقام العلتين الجمع والفا التانيث المقصورة نحو حبلى والممدودة نحو
حمراء وانبياء وانما ذكره ههنا لانه قال من قبل غير المنصرف ما فيه علتان من تسع
او واحدة منهما تقوم مقامهما فاحتاج ههنا الى بيان العلة التي تقوم مقام العلتين
فالعلة التي تقوم مقام العلتين اثنتان احديهما الجمع وانما قام مقام العلتين
لان كونه جمعا بمنزلة علة واحدة وكونه على صيغة منتهى الجموع اي على صيغة غير
صيغة الجمع السالم يمنع جمعها جمع التكسير مرة اخرى بمنزلة علة اخرى فكان فيه

لا يقال لو كان الجمع سببا وصيغ منتهى الجموع سببا اخر لكان مثل حمر
غير منصرف للجمع والصفة لانا نقول لا نسلم ذلك لجواز ان يكون
الجمع مع صيغ منتهى الجموع علة تامة لمنع الصرف ولا يكون مع الصفة
كذلك والثانية الفاء التانيث وانما قام الف التانيث مقام
العلتين لان التانيث بمنزلة علة وكون التانيث لازما للكلمة
غير مفارق فيها بمنزلة علة اخرى فكانه فيه علتان قوله
فالعدل اخروجه عن صيغة الاصلية تحقيقا كثلاث ومثلث و
اخر وجمع اي العدل اخروج الاسم عن صيغة الاصلية الى صيغة
اخرى وهو على ضربين احدهما تحقيقي والاخر تقديري والمراد
بالعدل التحقيقي انك اذا نظرت الى الاسم المعدول وجدت فيه قياسا
غير منع الصرف يدل على ان اصله شيء اخر كثلث ومثلث ورباع
ومرباع واحاد وموحد وثناء ومثنى وتحقيق العدل فيه انه
اذا نظرت الى ثلث ومثلث وجدت فيه قياسا غير منع الصرف يدل
على ان اصله شيء اخر وذلك انه من الاعداد والاعداد من الواحد
الى العشرة واحد واثنان وثلثة واربعة فاحاد موحد معدول
عن واحد واحد وثناء ومثنى عن اثنين اثنين وثلث ومثلث عن
ثلثة ثلثة ورباع ومرباع عن اربعة اربعة لان المراد من كل منها

العدد المطرد وهي غير المنصرفة للعدل والصفة كما في قوله تعالى
اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع واما ما فوق الاربعة اعني خماس
ومخمس وسداس ومسدس الى عشار ومعشر هل يقال امر لا
ففيه خلاف والاصح انه لا يقال لضعف الرواية واما تحقيق
العدل في اخر فلانا افعل التفصيل وقياس افعل التفضيل اذا لم
يكن مع لام التعريف ولا مع الاضافة ان يكون على صيغة افعل من
وههنا اخر ليس مع لام التعريف ولا مع الاضافة فوجب ان
يكون على صيغة اخر من فلما قيل اخر علم انه معدول عن اخر من تحقيق
العدل في جميع انه جمع جمعاء جمع فعلاء غير صفة وفعلاء غير صفة
قياسه ان تجمع على فعالي او فعلاوات كما يجمع صحراء على صحاري
او صحراوات فقياس جمعاء ان يجمع على جمعاي او جمعاوات قوله او لتقديرا
كعمر وباب وقطام في بني اي العدل التقديري انه اذا نظرت
الى الاسم المعدول ولم يوجد قياس يدل على ان اصله شيء اخر غير انه
وجد غير منصرف ولم يكن فيه الا العلمية فقدر فيه العدل
حفظا لقاعدتهم وهي ان الاسم لا يمنع من الصرف الا اذا
كان فيه سببان ومثاله عمر فانه اذا نظرت اليه لا يوجد قياس
يدل على ان اصله شيء اخر غير انه وجد غير منصرف وليس فيه

لازما

واحد

جمع الاخرى والاخرى تانيث آخر والآخر

صحراء على صحاري

فلما قيل جمع ولم يقل جماعي او
جمعاوات علم انه معدول
عن جماعي او جماعاوات

سوى العلمية فقدر العدل فيه لامكان تقدير العدل وامتناع
تقدير غيره فيه حفظا للقاعدة تقديرا واما باب قطام ففيه اشكال
وذلك انه عند بني تميم معرب غير منصرف للعلمية والتانيث
فلا يجب الضرورة تقدير العدل فيه والذي يمكن ان يقال
في توجيهها ان وزن فعال مبني عند اهل الحجاز واما عند بني
تميم فان لم يكن في اخره راء فهو معرب غير منصرف فان كان في
اخره راء نحو حضار وسفار فمبني وليس فيه الا سببان وهما
العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فقدر فيه
العدل للضرورة ليحصل موجب البناء فلما قدر العدل فيما اخره
راء قدر في غيره لاطراد الباب وضعف هذا ظاهر لعدم
الاحتياج الى تقدير العدل فيه واما وجدت نسخة لهذا
الكتاب مقروءة على المصنف ولم يكن فيها لفظة وطام فضلا
عن قوله فيها عما يقال حذفها المصنف عند قراءة بعض
المتعلمين عليه لعدم مطابقتها للمقصود قوله الوصف شرطه
ان يكون في الاصل [illegible] كمعرف فعرف
بفتحتين فامنع الصرف والقياس الاسكان وادغم للضرورة اي
شرط الوصف المانع من ان يكون وصفا في الاصل فلا تضره غلبته

العرف المانع من ان يكون وصفا في الاصل فلا تضره

وانما وجب ان لا يكون بناؤه لانه لو كان بناؤه كان مبنيا ومحكيا على حاله نحو ما قطر ما وثاب
قرناها وذرى حتى واذا كان مبنيا ومحكيا على حاله لم يكن فيه حظ في منع الصرف لان منع
الصرف مخصوص بالمعربات واعلم انه لو قال ولا بان يكون الفه زائدة ضعفا ولا بان يكون
متضمنا للحرف في الاصل لكان اخصر حتى لا يتوجه النقض عليه بمثل سيبويه
وخمسة عشر اذا جعل علما على المذهب الاصح فان قيل لا يتوجه النقض بمثل ذلك
لكونه مبنيا وخصاص منع الصرف بالمعربات قلنا لا حاجة اذا الى الاحتراز عن التركيب
الاسنادي لكونه مخصوصا بالمبنيات فيلزم احد الامرين وهو لما ترك الاحتراز عن التركيب
الاسنادي او وجوب الاحتراز عن مثل سيبويه وخمسة عشر علما اعلم ان المراد بالتركيب
التركيب الاخص من الاسمين ليلا يشكل بمثل زيد علما لان زيدا مركب من الاسم والتنوين

قوله الالف والنون اذا كانا في اسم فشرطه العلمية كعمران
اعلم ان الالف والنون انما تمنع الاسم من الصرف عند نحاة البصرة بسبب مشابهتها
لالفي التانيث في امتناع دخول تاء التانيث عليهما واذا عرفت ذلك فنقول ان
كان الالف والنون في الاسم فشرطه في منع الصرف ان يكون علما ليصح مشابهتها
لالفي التانيث لانه لو لم يكن علما لم يمتنع دخول تاء التانيث عليه نحو سعدان و
سعدانة للذكر والانثى ومرجان ومرجانة وان كان علما يمتنع دخول تاء التانيث فيتحقق

ونقطوره

لكونه مركبا من الاسم والتنوين

او في صفة فانثاه فعلانة وقيل وجود فعلى

مشابهة نحو عمران وفعلان وسبحان وان كانا في صفة فشرطه منع الصرف انتفاء
فعلانة بتحقق مشابهتها له في التاءين وامتناع تاء التأنيث وقيل شرطه منع الصرف
وجود فعلى لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة لانه لما وضع للمؤنث صيغة غير صيغة المذكر لم يفرق
بين المذكر والمؤنث بتاء التأنيث وعدمه كسكران وسكرى والاول هو الحق لان وجود
فعلى ليس شرطا بالذات بل لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة الذي هو شرط بالذات قوله

ومن ثم اختلف في رحمن دون سكران وندماني

اي ومن اجل انه اختلف في منع صرف الالف والنون من الصفة اختلف في رحمن ولم يختلف
في سكران وندمان لان من قال شرط منع صرفه انتفاء فعلانة منع صرف رحمن لتحقق
شرطه وهو انتفاء فعلانة ومن قال شرط منع صرفه وجود فعلى صرف رحمن لانتفاء
شرط منع صرفه وهو وجود فعلى لعدم مجيء فعلى من رحمن وانما اختلف في سكران لتحقق
الشرطين معا وهما انتفاء فعلانة ووجود فعلى فسكران غير منصرف بالاتفاق ولم يختلف
ايضا في ندمان لانتفاء الشرطين معا لمجيء فعلانة وعدم مجيء فعلى فهو منصرف بالاتفاق قوله

وشرط الفعل شرطان يختص بالاسم وضرب

او يكون في اوله زيادة لم يزد قط غير قابل للتاء اي شرطان
الفعل البالغ من تصرف احد الامرين وهو اما ان يختص بالفعل ولم يوجد في الاسم الا منتقل

جاز ضرب غلامه زيدا وامتنع غلامه زيدا اي ولاجل ان اصل الفاعل ان يلي الفعل ومقدم
على المفعول اجاز ان يقال ضرب غلامه زيدا فانه لولا ان زيدا المؤخر لفظا عن غلامه مقدم معنى
على غلامه لزم اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى رتبة وهو غير جائز ولهذا اجاز ان يقال ظنهما الزيدان
منطلقين ولاجل ان اصل الفاعل ان يتقدم على المفعول امتنع ان يقال ضرب غلامه زيدا
زيدا لانه يلزم منه اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى على لفظا فقط ظاهرا لان الضمير الذي في غلامه يعود الى
زيد او زيدا مؤخر عنه لفظا اما تقديما رتبة فلان غلامه فاعل ضرب وزيد مفعول ضرب
والفاعل مقدم على المفعول رتبة فان قيل لم جوز ثم الاضمار قبل الذكر في مثل قولنا اكرمني وضربت
زيدا ولم تجوزوا فيما نحن فيه مع وجود المفسر لبعد في الموضعين قلنا لضرورة ثمة وهي وجوب
وجود الفاعل وامتناع وجوده الا مع الاضمار قبل الذكر على تقدير اعمال الفعل الذي يطلب مفعولا
ههنا لجواز تقديم المفعول على الفاعل ان المفعول الاول من باب اعطيت بمنزلة الفاعل
في مثل اخذ والثاني بمنزلة المفعول في مثل اخذ عند البصريين في عدم جواز اعطيت صاحبه
الدرهم وجواز اعطيت درهمه زيدا ومنه قوله ومن كان يعطى حكمه القصائدا

قوله واذا انتفى الاعراب لفظا وتقديرا والقرينة او كان مصدرا منصلا او وقع
مفعوله بعد الا او معناها وجب تقديمه اي واذا انتفى الاعراب في الفاعل والمفعول امتنع
لفظا والقرينة نحو ضرب موسى عيسى وضرب موسى عيسى على الباب من على السطح وجب تقديم

الفاعل على المفعول دفعا للالتباس فيهما ولانه لو قيل التاخر فاعل والمتقدم مفعول لكان عدولا
عن الاصل من غير دليل ومن غير حاجة وانما قال والقرينة لانه لو انتفى الاعراب فيهما لفظا
ولم ينتف القرينة لم يجب تقديم الفاعل على المفعول نحو اكل الكمثرى موسى فان من المعلوم
ان موسى آكل والكمثرى ماكول وضرب موسى العالم المتقاعل وضرب موسى جزاء
معدى فلم يحصل الالتباس بتاخير الفاعل وكذلك اذا كان الفاعل مضمرا متصلا وجب
تقديم الفاعل على المفعول لانه لو اخر لزم ان لا يكون متصلا وقد فرض انه متصل هذا
خلف وانما لم يجز ان يكون الفاعل المتصل موخرا عن المفعول المتصل لكراهيتهم
ان تقدم الاضعف على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو ضربتك وانما قال
مضمرا لانه لو كان الفاعل ظاهرا لم يجب تقديم الفاعل على المفعول وانما قال متصلا
لانه لو كان مضمرا منفصلا لم يجب تقديمه على المفعول نحو ما ضربني الا انت وما ذكره
بشكل بمثل قولنا زيدا ضربت فانه فاعله مضمر متصل مع جواز تقديم المفعول عليه ويمكن
ان يجاب بان المراد من وجوب تقديم الفاعل على المفعول امتناع تقديم المفعول
عليه فقط وههنا تقديم المفعول على الفعل والفاعل معا وكذلك اذا وقع مفعول
الفاعل بعد الا وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيدا الا عمرو والا لانه لو
اخر لانقلب المعنى لان معنى ما ضرب زيدا الا عمرو الا حضار ضرب زيد في عمرو

جواز ان يكون عمرو مضروبا بشخص آخر واذا قيل ضرب عمرا الا زيد جاز ان يكون زيد ضاربا
بشخص آخر ولم يجز ان يكون عمرو مضروبا بشخص آخر وفيه نظر لانه يلزم انما انقلاب المعنى
ان لو قدم المفعول على الفاعل من غير الا اما اذا قدم عليه مع الا فلم يلزم انقلاب المعنى وهو
ظاهر نحو ما ضرب الا عمرا زيد لا يقال لو جاز ما ضرب الا عمرا زيد فلا يخلو من ان يجوز
مع تعدد المستثنى المفرغ بعد الا في الفاعل والمفعول بمعنى ما ضرب احد الا عمرا زيدا ولا يجوز
تعدد المستثنى المفرغ فان كان الاول كان الحصر فيهما والمقصد الحصر في احدهما فاختلف
وان كان الثاني كان القول بما ضرب الا عمرا زيد ممتنعا لانه يبقى الفعل بلا فاعل ولا
قايم مقام الفاعل لان زيدا يمتنع ان يكون فاعلا لما ضرب لانا نختار القسم الثاني
وهو انه يجوز لا مع تعدد المستثنى ويمتنع بقاء الفعل بلا فاعل لان زيدا الموخر لفظا المقدم
رتبة يكون فاعلا للفعل فيكون تقديره ما ضرب زيد الا عمرو احد ولم يلزم بقاء الفعل
بلا فاعل مع ان الاخفش اجازه في كتابه الكبير وكذلك عبد القاهر وكذلك اذا وقع مفعول
الفاعل بعد الا نحو ما ضرب زيد عمرا والا ان معناه ما ضرب زيد الا عمرا فالعلة التي
ذكرناها في الاولى موجودة ههنا اي في نحو واذا اتصل به ضمير مفعول او وقع
بعد الا او معناها او اتصل به مفعوله وهو غير متصل وجب تاخيره اي اذا اتصل بالفعل
ضمير يعود الى المفعول نحو ضرب غلامه زيدا وجب تاخير الفاعل عن المفعول

لانه فاعل للفعل الموجب لفاعل الفعل المتقدم

وهذا قايم مقام الفاعل

لانه يصح ان يكون ضاربا

لانه قدم وقيل ضرب غلامه زيد لزم اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وانه ممتنع كما مر وعلم انه اذا
اتصل بالمفعول الاول من باب اعطيت ضمير المفعول الثاني منه وجب تاخير الاول منه نحو اعطيت
الدرهم صاحبه عند البصريين لان حق المفعول الاول ان يتقدم على الثاني فيكون بمنزلة
الفاعل والحكم فيه وجوب التاخير كما عرف وكذلك اذا وقع الفاعل بعد الا وجب تاخيره
الفاعل عن المفعول نحو ما ضرب عمرا الا زيدا لانه لو قدم لانقلب المعنى لان معنى قولنا ما ضرب
عمرا الا زيد ان عمرا ليس مضروبا الا لزيد وجاز ان يكون ضاربا بغير عمرو واذا قدم
الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيدا الا عمرو جاز ان يكون عمرا مضروبا بغير زيد
ولم يجز ان يكون زيد ضاربا بغير عمرو وفيه نظر من الاشكال الذي عرفته وكذلك اذا
وقع الفاعل بعد معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد وجب تاخير الفاعل عن المفعول لانه في
المعنى ما ضرب عمرا الا زيد فالعلة التي ذكرناها في امتناع تقديم الفاعل في الا موجودة
في انما وكذلك اذا اتصل مفعول الفاعل به لانه لو قدم لزم انفصال المفعول عن الفاعل
غير متصل نحو ضربني زيد وجب تاخير الفاعل لانه لو قدم لزم انفصال المفعول عنه اذ التقدير
انه متصل هذا خلف وانما قال والفاعل غير متصل لانه لو كان الفاعل متصلا مع اتصال
المفعول وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ضربتك وضربني كما ذكرناه

وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا نحو من زيدا لمن قال

من قام وليتك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوارح ووجوبا نحو من المنكرين استجارك فاجره ان الفعل الرافع للفاعل قد يحذف لقيام قرينة دالة
عليه تارة على سبيل الجواز وتارة على سبيل الوجوب اما على سبيل الجواز
فكقول القائل زيد في جواب من قال من قام اي قام زيد فيجوز اظهاره وحذفه
ولقول الشاعر وليتك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوارح
فكان قائلا قال من يبكي على يزيد فقال ضارع لخصومة فضارع مرفوع بانه
فاعل فعل محذوف والضارع الضعيف الذليل والمختبط السائل الذي
يختبط بجر للميل والطوارح جمع المطيحة على خلاف القياس والقياس ان يجمع
على مطاليح وهي القوائف وتمامه قوله لا يشبع له فيها بالغدو والاصال رجال
بفتح الباء على قراءة عاصم وابن عامر رجال مرفوع بانه فاعل فعل محذوف
فكان قائلا قال من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه رجال ولا يجوز ان يقال ان رجال
رجال مرفوعا على انه مفعول لم يسم فاعله لقوله يسبح لان الرجال ليسوا
مسبحين في البيوت بالغدو والاصال واما حذف الفعل
على سبيل الوجوب ففي كل موضع له فيه مهر لقوله تعالى وان احد
من المشركين استجارك فاجره مرفوع بانه فاعل فعل محذوف اي ان استجارك

واذا تنازع الفعلان فصاعدا او شبههما لاشتمال اسم الفاعل
والمفعول الصفة كوانا قائل وضارب زيدا وتشتمل الضمائر
من جملتين نحو ضربت واكرمت زيدا
لكان اعم للمقدر والمقصر على الاضاف وعلى اقل
التعدد ات وهو الاثنان او رتس

احدهما وجب حذفه لانه فضلة بهذا الفعل لفعل بعده فلو اتى به لزم الجمع
بين المفسر والمفسر وهو غير جايز لان ذكر المفسر يصير حشوا بلا فايدة
وانما قلنا انه فاعل فعل محذوف ولم نقل انه مبتدا ما بعده خبره
لان ان حرف الشرط وحرف الشرط يجب ان يدخل الفعل لفظا او
تقديرا اور وقد يحذف ان معا في نسل الغنم لمن قال اقام زيد اي وقد
يحذف الفعل والفاعل جميعا في جواب من قال اقام زيد فيقال في جوابه
نعم اي لغنم قام زيد فيجوز حذف الفعل والفاعل ويجوز اظهارهما
وانما قدرنا الجملة بالفعلية لا الاسمية وهي المبتدا والخبر ليكون الجواب
مطابقا للسؤال اور واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فقد يكون
في الفاعلية نحو ضربني واكرمني زيد وفي المفعولية نحو ضربت
واكرمت زيدا وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين فيختار البصريون
اعمال الثاني والكوفيون الاول اي يتنازع العاملان او الفعلان
اسما ظاهرا بعدهما سواء كان العاملان فعلين نحو ضربت واكرمت زيدا
او اسمين نحو انا ضارب ومكرم زيدا بمعنى ان كل واحد منهما يطلب
اسما ان يعمل في ذلك الاسم فهذا التنازع قد يكون في الفاعلية

اي على ١١ الله

اي كل واحد منهما يطلب ان يكون الاسم فاعلا له او قايما مقامه نحو ضربني
واكرمني زيد وضرب واكرمني زيد وقد يكون في المفعولية اي
كل واحد منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم مفعولا صريحا نحو ضربت
واكرمت زيدا او غير صريح كقوله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم في
الكلالة لان الجار والمجرور لا يكون مفعولا صريحا وقد يكون في الفاعلية
والمفعولية مختلفين اي احدهما يقتضي الفاعلية والثاني يقتضي المفعولية
وهو على ضربين احدهما ان الاول يقتضي الفاعلية والثاني يقتضي المفعولية
نحو اكرمني وضربت زيدا واكرم وضربت زيدا والثاني ان يقتضي الاول
المفعولية والثاني الفاعلية نحو اكرمت وضربني زيد واكرمت
وضرب زيد واشار الى هذين الضربين صريحا بقوله مختلفين اي
متعاكسين في الاقتضاء ليكون الاقسام الاربعة مذكورة بالفعل
صريحا لا كناية وهو حال عن الفعلين المقدرين بعد قوله فقد يكون في الفاعلية
والمفعولية اي وقد يكون تنازع الفعلين في الفاعلية والمفعولية
متعاكسين بمعنى ان الاول يقتضي الفاعل والثاني المفعول او بالعكس
ولا يمكن ان يكون حالا من الفاعلية والمفعولية لانه يقع زايدا غير محتاج اليه

ولانه لو كان كذلك لوجب تانيثه ويمكن ان يقال ايضا انما قيد الفعلين
بمختلفين لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد و
ضربت ضربت زيدا من هذا الباب فانه ليس منه لان الفعل
الثاني تاكيد للاول فالمراد بالمختلفين على هذا الوجه هو المختلفان في
لفظهما او في عملهما حتى لا يتقض بمثل ضربت وضربني زيد وانما قال
في الفاعلية والمفعولية ولم يقل في الفاعل والمفعول لتتناول مفعول
ما لم يسم فاعله والمجرور فالبصريون يختارون اعمال الفعل الثاني
في ذلك الاسم للقرب والجوار والكوفيون يختارون اعمال الفعل
الاول في ذلك الاسم لكونه اهم لتقدمه واعمال الاهم اولى
ولكل واحد من الفريقين مناقشات كثيرة لا تطول الكتاب
بذكرها وانما قال ظاهرا لانهما اذا تنازعا مضمرا بعد هما لم يكن الحكم مثل ما ذكر
بل استوى الفعلان في الاضمار اما اذا تنازعا مضمرا غائبا نحو زيد
ضربني واكرمني فظاهر واما اذا تنازعا مضمرا مخاطبا او متكلما نحو ضربت
واكرمت وضربت واكرمت فليدفع الالتباس وكذا في غير هما
وفيه نظر لجواز ان تقول ما ضرب واكرم الا انا او انت وما ضربت واكرم

واكرمت الا اياك وزيد ضربك واياك او ضرب واياك
ولا يجاب عنه بان معمول احدهما محذوف لان مضمرا لان الكلام في
تنازع الفعلين واعمال احدهما سواء حذف معمول الاخر او اضمر وانما
قال بعد هما لانه لو كان الاسم قبلهما او بينهما امتنع التنازع اذ لم
يترتب الحكم المذكور عليه لانهما ان اقتضيا الفاعل نحو زيد ضربني
واكرمني ونحو ضربني زيد واكرمني او اقتضيا الفاعلية والمفعولية
وتقدم عليهما نحو زيد ضربني واكرمت وزيدا ضربت واكرمني
او اقتضى اثناني الفاعلية والاول المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربت
زيدا واكرمني لزم الامر الاول لامتناع تقدم الفاعل على الفعل وان اقتضى
الاول الفاعلية والثاني المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربني زيد واكرمت
او اقتضيا المفعولية نحو زيدا ضربت واكرمت وكو ضربت زيدا
واكرمت لزم الامر الثاني وهو عدم ترتب الحكم المذكور عليه ليتعين
زيد في المثال الاول لان يكون فاعلا لضربني لاسناد الفعل اليه ومحبته
بعد من غير ورود عامل آخر عليه وليتعين زيد في المثالين الاخرين
لان يكون مفعولا لضربت لما ذكرنا وفي لزوم الامر الثاني نظر فان

الثاني اضمرت الفاعل في الاول على وقف الظاهر دون
الحذف خلافا للكسائي اي فان اعملت الفعل الثاني كما
هو راي البصريين فالفعل الاول لا يخ اما ان يقتضي الفاعل او يقتضي
المفعول فان كان مقتضيا للفاعل اضمرت الفاعل في الاول موافقا
للاسم الظاهر في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع تقول ضربني
واكرمت زيدا وضربا ني واكرمت الزيدين وضربوني واكرمت
الهندين وضربتني واكرمت هندا وضربتاني واكرمت الهندين
وضربني واكرمت الهندات ولا تحذف فاعل الفعل الاول
خلافا للكسائي فانه يختار حذف الفاعل ايهما من الاضمار قبل
الذكر وانما لم يجز حذف الفاعل لتوقف الكلام عليه وعدم الاستقلال
الفعل بدونه والفرق بين الحذف والاضمار انما يظهر في التثنية والجمع
والتانيث تقول على تقدير الحذف نحو ضربني واكرمت زيدا وضربني
واكرمت الزيدين وضربني واكرمت الزيدين وضربني واكرمت
هندا وضربني واكرمت الهندين وضربني واكرمت الهندات
والمراد بالفاعل في قوله اضمرت الفاعل هو الفاعل او ما يقوم مقام

الكسائي
مشتق از كسوت است
كه بمعنى لباس است

الفاعل ليدخل فيه مثل ضُرِبَ وضُرِبَتْ زيدٌ ويعلم

ان المراد ذلك من قوله قبل في الفاعلية غوره وجاز مخلافا

للفراء اي وجاز مثل هذه المسئلة وهي ان الفعل الاول

يقتضي الرفع والثاني يقتضي النصب ويعمل الفعل الثاني دون

الاول نحو ضربني واكرمت زيدا خلافا للفراء ويعلم منه انه

لو اقتضى الفعلان الرفع او النصب او الاول النصب والثاني

الرفع واعمل الثاني والاول الرفع والثاني النصب واعمل

الاول دون الثاني لجاز عند الفراء والذي اختاره الفراء

والذى انه لو جاز مثلها لزم احد الامرين وهو اما حذف الفاعل
من الاول واما الاضمار قبل الذكر وكل واحد منهما غير
جايز والذى يبطل قول الفراء قول الشاعر ولكننا
مهما تكان متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب
فان جرى واستشعرت تنازعا فى لون مذهب وجرى
اقتضى الرفع واستشعرت اقتضى النصب واعمل استشعرت
ودون جرى وحذفت المفعول ان استغنى عنه والا اظهر
اى وان اعملت الفعل الثانى كما هو راى البصريين والفعل الاول
يقتضى المفعول حذفت المفعول من الفعل الاول ان استغنى عن
ذلك المفعول نحو ضربت واكرمنى زيد وانما لم يجز اضمار هر بامن الاضمار
قبل الذكر وانما لم يجز لانه فى الفاعل لوجب ذكر الفاعل ودون المفعول
فاركبوا فى الفاعل الاضمار قبل الذكر مع تفسيره للضرورة ولم تركبوه فى المفعول بعدم
الضرورة وان لم يستغن عن ذلك المفعول اظهرت ذلك المفعول نحو حسبنى
وحسبت زيدا منطلقا فان حسبنى وحسبت تنازعا منطلقا الاخير واعمل فيه
حسبت فوجب اظهار مفعول حسبنى وهو منطلقا

الاول

منطلقا

الاول لان حذفه ممتنع لانه لا يجوز حذف احد مفعولى باب حسبت مجانا
ولا يجوز اضماره لئلا يلزم منه اضمار قبل الذكر فى المفعول الذى هو فضلة وفى نظر
يجوز اضمار المفعول الثانى بعد ذكر منطلقا نحو حسبنى وحسبت زيدا منطلقا
اعمل الاول الخ اى وان اعملت الفعل الاول كما هو راى الكوفيين فالفعل
اما ان يقتضى الفاعل او المفعول فان الفاعل اضمرت الفاعل فى الفعل الثانى موافقا
للظاهر نحو ضربت واكرمنى زيدا وضربت واكرمانى الزيدين وضربت واكرمونى
الزيدين والمراد بالفاعل فى قوله اضمرت الفاعل هو الفاعل او ما يقوم مقام الفاعل
ليدخل فيه مثل ضربت واكرم زيدا وان اقتضى الفعل الثانى المفعول اضمرت ذلك
المفعول على المختار ليطابق الملفوظ المراد لدفع التباين كما هو غيره وجاز الحذف
للقرائن المانع لوجود القرينة الدالة عليه مثل القول فى الاضمار ضربنى واكرمت زيدا
وضربنى واكرمتهما الزيدان وضربنى واكرمتهم الزيدون والقول مع فى الحذف ضربنى
واكرمت زيدا وضربنى واكرمت الزيدان وضربنى واكرمت الزيدون واما اذا
منع مانع من الاضمار والحذف فوجب الاظهار نحو حسبنى وحسبتهما منازعا منطلقا
واعمل فيه حسبنى وجب اظهار المفعول الثانى لاحد جزئيه منطلقين لانه لولا الاظهار لزم
احد الامرين اما الحذف وانما الاضمار والاول غير جايز لانه لا يحذف الا ما كان معروفا والثانى
ايضا غير جايز لانه يجوز الاقتصار على احد مفعولين باب حسبت والثانى ايضا غير جايز لانه لو اضمر لاضمر
مفردا او مثنى لا سبيل الاول لانه يمتنع ان يقال حسبنى وحسبتهما اياه

الزيدان منطلقان لانه لما كان المفعول الاول في باب حسبت مبتدأ وجب ان يكون المفعول
الثاني كذلك لان المفعول الثاني في عبارة عن الاول في المعنى ولا سبيل الى الثاني في
لانه يمتنع ان يقال حسبني وحسبتهما ايا هما الزيدان منطلقان لان الضمير
يعود الى المفرد وهو منطلق والضمير الذي يعود الى المفعول يجب ان يكون مفردا او
فيه نظر لانا نختار هذا الباب ونجعل منه ان لو تنازع الفعلان معمولا واحدا لكنه ليس
كذلك لان الاول والثاني تنازعا على ما سيجيء لا يقتضي المفرد والثاني يقتضي المثنى وجوابه
ان الاول والثاني تنازعا اسم الفاعل من الانطلاق من غير النظر الى كونه مفردا او مثنى
والا فراد انما لزم من حيث انه اعمل فيه الاول فلو اعمل فيه لزم التثنية قوله وقول امرئ
القيس الخ ولم اطلب قليل من المال الخ استدل الكوفيون على ان اعمال الفعل الاول
اولى من اعمال الفعل الثاني بقول امرئ القيس فلو انما اسعى لادنى معيشة
كفاني ولم اطلب قليل من المال وجه الاستدلال ان كفاني ولم اطلب تنازعا قليلا
وكفاني اقتضى رفع قليل ولم اطلب اقتضى نصبه وهو اختار اعمال الفعل الاول لما مر
يلزم منه حذف المفعول من الثاني ولم يلزم حذف شيء على تقدير اعمال الفعل الثاني فلو لا
ان اعمال الفعل الاول اولى من اعمال الفعل الثاني لم يجز له اعمال الفعل الثاني مع لزوم الحذف
لانه فصيح والفصيح لا يختار الا ما هو افصح واجاب عنه المصنف بقوله لانه لغة الخ
اي ليس ليست مما تنازع فيه الفعلان ظاهرا لانه لو تنازعا لكان المعنى لانه يلزم
منه اجتماع النقيضين وذلك مبني على معرفة مقدمتين احديهما ان لو لانتفاء الثاني
لانتفاء الاول فلو دخل لو على المثبت لصار ذلك المثبت منفيا ولو دخل على المنفي
لصار ذلك المنفي مثبتا الان لو موضوع لذلك والثانية ان حكم المعطوف على جواب لو
حكم جواب لو واذا تقررت ثمانان المقدمتان فنقول لو تنازع كفاني ولم اطلب قليل من المال
من حيث المعنى يلزم منه اجتماع النقيضين لان قوله ولو ان ما اسعى لادنى معيشة
مثبت فيكون منفيا بعد دخول لو عليه فلم يكن سعيه لادنى معيشة واذا لم يكن سعيه لادنى معيشة
لم يكن طالبا لقليل من المال واذا كان لم اطلب قليلا من المال في حكم جواب لو فيكون مثبتا
فيكون طالبا لقليل من المال فاذا يلزم ان يكون طالبا لقليل من المال وان لا يكون طالبا
لقليل من المال وهو اجتماع النقيضين وانه محال واذا لم يكن من هذا الباب فمفعول لم
اطلب محذوف والتقدير ولم اطلب الملك صالحا لمجد المؤثل ويدل عليه البيت الثاني وهو قوله
ولكنما اسعى لمجد مؤثل الخ قوله مفعول ما لم يسم فاعله اعلم انه انما ذكر المفعول
الذي لم يسم فاعله لانه ما ذكر لتعريف الفاعل بحيث لم يدخل فيه مفعول ما لم يسم فاعله وجب
انفراده بالذكر لانه من المرفوعات ومفعول ما لم يسم فاعله وهو كل مفعول حذف فاعله واقيم هو
مقام الفاعل نحو ضرب زيد وشرط ان لتغير صيغة الفعل ان كان ماضيا او اول
الفعل ان كان مضارعا اي يضم اوله ويكسر ما قبل آخره ان كان ماضيا ويفتح اوله ويضم ما
قبل آخره ان كان مضارعا ويعلم من قوله وشرط ان لتغير صيغة الفعل ان التغير المذكور
شرط فيما اذا كان عامله فعلا اما اذا كان عامله اسما نحو زيد مضروب غلامه فليس بشرط
فان كان عامله قد يكون اسما وقد يكون فعلا ويتناول المذكور قسمين قوله

ولا يقع المفعول الثاني الخ اي ولا يقع معمول الثاني في باب علمت نحو علمت زيدا قائما مقام
الفاعل لان المفعول الثاني في باب علمت مسندا الى المفعول الاول واي الكوفيين يجتوز
وخبرا في الاصل فلو وقع المفعول الثالث في باب اعلمت نحو اعلمت زيدا عمرا واخاه الملك
موقع الفاعل لان المفعول الثالث مسندا اليه المفعول الثاني فلو وقع موقع الفاعل
لكان مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة وهو غير جائز وكذلك المفعول له نحو ضربت
زيدا تاديبا لا يقع موقع الفاعل لكان مرفوعا فلم يتميز بالعلمية وكذلك المفعول
معه نحو استوى الماء والخشبة لانه لا يقع مقام الفاعل لانه لو وقع مقام الفاعل لكان ما
مع الواو نحو استوى الماء والخشبة اولا مع للواو نحو استوى الخشبة لا سبيل الا
الاول لانه يلزم العطف بدون المعطوف عليه لان المفعول معه معطوف على
قبيل بالحقيقة اللغوية ولا سبيل الى الثاني لان المعطوف المفعول معه هو المذكور بعد الواو
فلم يذكر المال والتميز مع انهما لا يقعان موقع الفاعل لانهما جزء قوله كل حذف فاعل لانه
ليس بمفعول قوله واذا وجد المفعول به الخ اي اذا وجد المفعول به ووجد ظرف
الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور يتعين للمفعول به لان يقوم مقام الفاعل
لان مناسبة بالفاعل اكثر من غيره فتقول في ضربت زيدا اليوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا
في داره ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فتقيم زيدا مقام الفاعل
وتنصب ما سواه على ما كان واما جعل المصدر بالصفة فلانه لم يقع موقع الفاعل الا بعد
تقييده بما يزيد على مدلول الفعل من صفة او غيرها ليفيد فائدة على مدلول الفعل قوله

فان لم يكن فالمبتدا سواه اي فان لم يوجد المفعول به فالجميع اعني ظرف الزمان والمكان
والمصدر والجار والمجرور سواء في قيامه مقام الفاعل فانت مخير في ذلك نحو ضرب زيد يوم الجمعة
امام الامير ضربا شديدا في داره اي سواء احد منهما مقام الفاعل فاي واحد منهما اقمته مقام
الفاعل جعلت ما سواه منصوبا قوله والاول في باب اعطيت اي ارجح في اقامة
المفعول الاول في باب اعطيت نحو اعطيت زيدا درهما اولى في اقامة المفعول الثاني لان
مناسبة المفعول بالفاعل اكثر من مناسبة المفعول الثاني لان الاول آخذ والثاني مأخوذ
ولا شك ان نسبة الآخذ الى الفاعل اكثر من نسبة المأخوذ اليه الفاعل واراد بباب اعطيت
كل فعل كان في مفعول الاول فاعلية ما في المفعول الثاني مفعولية ما قوله ومنهما المبتدا
الخبر اي في المرفوعات المبتدا والخبر فالمبتدا هو الاسم المجرد قوله الاسم احتراز
لانه لا يكون المبتدا الا اسما او ما في معنى الاسم نحو عندي ان تقوم وسيعجبني
خير من ان تراه اي السبع بالصيد اغنى سماعك بالصيدي وقوله المجرد عن العوامل
اللفظية احتراز به عن الاسماء التي لا يلزم تجرده عن العوامل اللفظية كاسم ان وكاد
وليس وما ولا والمفعول الاول في باب اعلمت والثاني في باب اعلمت وقوله مسندا
اليه احتراز عن الاسماء المجردة عن العوامل اللفظية التي هي في حكم الاصوات التي
يتعقب بها وهي الاسماء الغير المركبة مع غيرها واحتراز به الفضلة الخ المبتدا لانه وان كان
مجردا عن العوامل اللفظية لكنه ليس مسندا اليه بل مسند به قوله او الصفة الواقعة
بعد حرف النفي او الف الاستفهام سد مسد خبره نحو ما قائم زيد وما قائم زيدان

اقايم مبتدا مع انه ليس بمسند اليه وزيد فاعله ساد مسد الخبر على ان الفائدة التي تحصل
من المبتدا والخبر تحصل منهما فلو لم يقل والصفة الواقعة يخرج من تعريف المبتدا هذا النوع من
المبتدا وانه خبر جائز واعلم انه لو قال بعد حرف الاستفهام لكان استفهام اولى ليدخل فيه
مثل قائم قوله رافعة لظاهر احترز به عن الصفة الواقعة بعد الف الاستفهام وحرف
النفي الواقعة رافعة لمضمر نحو اقائمان الزيدان فانها لم يكن مبتدا بل خبر مبتدا او
الزيدان مبتدا لانها لو كانت مبتدا والزيدان فاعلها ساد مسد الخبر لم
يثن لان الفعل او شبهه اذا اسند الى الظاهر لم يثن ولم يجمع كما هو المقرر من
قاعدتهم فلو لم يقل رافعة لظاهر لكان مبتدا وليس كذلك لانه خبر مبتدا وفيه نظر
والصواب ان يقال رافعة لغير ضمير مستتر ليخرج نحو مثل اقايمان الزيدان
ويدخل فيه اقايم الزيدان واقايم انتم ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالظاهر قوله رافعة
للظاهر الظاهر اللغوي لا الاصطلاحي وحينئذ لم يتوجه النقض بمثل قايم انتم لان انتم
ظاهر باللفظ وتقابل ان يقول ان الحد يشكل بمثل قايم ابوه زيدا اذا جعلت زيدا
مبتدا وقايم خبره وابوه فاعلا لقايم لانه يصدق عليه الحد المذكور مع انه خبر المبتدا
والجواب ان قايما مبتدا في جملة والجملة خبر زيد اعلم ان هذا الحد غير شامل لاسم الفعل
مثل صه لانه لم يكن مسندا اليه معه مبتدا على ما اختاره في باب اسماء الافعال قوله مثل
زيد قايم وما قايم الزيدان واقايم الزيدان فان المثال الاول للمبتدا الذي هو صفة واقعة
بعد حرف النفي رافعة لظاهر والمثال الثاني للمبتدا الذي هو صفة واقعة بعد حرف

الاستفهام

الاستفهام قوله فان طابقت يفرد اجاز الامران اي ان طابقت الصفة الواقعة
بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر مفردا اجاز الامران بعدها نحو اقايم زيد وما قايم
زيد واقايم ابوه وما قايم ابوه انت جاز الامران اي جاز ان يكون الصفة مبتدا وما بعدها فاعلها
ساد مسد الخبر وجاز ان يكون داخلة في تعريف المبتدا الكونها رافعة لظاهر وجاز ان
يكون ما بعدها مبتدا وهي خبره وجاز ان لم يكن داخلة في تعريف المبتدا الكونها رافعة سلفا واما
قال مفردا لانها لو طابقت مثنى او مجموعا لم يجز الامران تمام قوله واجاز هو وهو
المسند به المغاير للصفة المذكورة قوله المجرد احترز به عن جزء جزء ان كان وغيرهما واما
قال المجرد ولم يقل الاسم المجرد لان خبر المبتدا قد يكون غير اسم نحو زيد يقرب قوله المسند
احترز به عن المبتدا الذي هو المسند اليه قوله المغاير للصفة المذكورة احترز به عن
المبتدا الذي هو المسند اليه قوله المغاير للصفة المذكورة احترز به عن الصفة الواقعة
بعد النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر وفيه نظر لان الفعل المضارع نحو يقرب
في يقرب زيد يصدق عليه انه المجرد والمسند به المغاير للصفة المذكورة مع انه
ليس بخبر المبتدا وينتقض ايضا بمثل قايم في اقايم انتم لكونه مسندا به مغاير للصفة
المذكورة مع انه ليس بخبر ويمكن ان يجاب عن الاول بان المراد بالمسند المسند اليه
المبتدا وهو الشيخ في بان المراد لظاهر اسم ملفوظ سواء كان مظهرا او مضمرا قوله واصل
المبتدا التقديم اي اصل المبتدا ان يقع مقدما على الخبر لانه محكوم عليه وحق المحكوم
عليه ان يكون مقدما على المحكوم به قوله وقد يتم حازما وداره زيد الخ اي وقد يتم اصل ان اصل المبتدا

التقديم جائز ان يقال في داره زيد لان زيدا وان كان متاخرا عن في داره لفظا فهو مقدم
تقديرا ولاجل هذا امتنع ان يقال صاحبها في الدار لانه يلزم منه اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى
لان الضمير في صاحبها يعود الى الدار وهو مقدم عليه لفظا ومعنى ما لعدم كونه لفظا
فظاهر ولما معنى فلان صاحبها مبتدا وحقه ان يكون مقدما على الخبر قوله وقد
يكون المبتدا نكرة الخ اعلم ان حق المبتدا ان يكون معرفة لانه محكوم عليه وحق
المحكوم عليه ان يكون معرفة ليصح ان يخبر عنه بخبر محلى بالام ليفيد ولكن جاز ان يقع نكرة
اذا اختصت تلك النكرة بوجه من الوجوه لان في يقرب من المعرفة والتخصصات على ما
ذكره في الكتاب ستة احدها تخصيصه بالوصف كقولنا رجل تقي وعندنا
خير من ان نقول وعندنا رجل من صفة وخير من خبر المبتدا فالمبتدا ههنا نكرة
تخصصت بالصفة والتصغير كالصفة كقولنا رجيل قائم لانه في معنى الصفة كما في
قولنا رجل حقير قائم والثاني تخصيصه بالعلم بثبوت الخبر له كقولك في الدار ام امراة
ورجل مبتدا نكرة وخبر في الدار والمرأة عطف على رجل فالمبتدا النكرة تخصص ههنا بالعلم
بحصول احدهما في الدار لانه ثبت من استعمالهم انه اذا سيل ان بهمزة وام او اوهما
حصول احدهما في الدار لكن لا على التعيين والثالث تخصيصه بالعموم كقولك ما احد
خير منك فاحد مبتدا وهو نكرة وخير منك خبره والمبتدا النكرة تخصص بالعموم
الذي افاده حرف النفي الداخل عليها ما ثبت في كلامهم ان حرف النفي اذا
دخل على النكرة افاد العموم فلولا افادة العموم لم يجز ان يقال احد خير منك

لعدم

جزاه الله خيرا

لعدم الفائدة وكذلك في كل موضع تفيد العموم كقولنا خير من زيد وشر من عمرو
وما عندك وما احسن زيدا والرابع تخصيصه بكونه فاعلا في المعنى
او موصوفا فالاول كقولهم شر اهر ذا ناب فشر مبتدا نكرة وما بعده فعل ماض وفاعله مضمر
عائد الى شر وذا ناب منصوب بانه مفعول اهر والجملة في محل الرفع بانه خبر المبتدا
فالمبتدا النكرة تخصص بالصفة المحذوفة تقديره شر عظيم اهر ذا ناب او نحو ذلك
تخصص للفاعل حيث جاز وقوعه نكرة وهو لتقدم الحكم عليه وانما قلنا انه تخصص لما تخصص
به الفاعل لانه فاعل في التقدير لان معناه ما اهر ذا ناب الا شر والثاني تخصيص يكون بالخبر
كالظرف في قولك في الدار رجل في رجل مبتدا وهو نكرة وفي الدار خبره و
تخصص المبتدا النكرة بالحكم المقدم عليه مع الاتباع في الظروف ونحوها لم
ان يقال قايم رجل والسادس تخصيصه بالمتكلم وهو في الدعاء كقولنا السلام عليك
عليك فسلام مبتدا نكرة وعليك خبر ومجرور في محل الرفع بانه خبر المبتدا او تخصص
المبتدا النكرة بالمخاطب معناه اسلم سلاما عليك فحذف فعله جاز لحذف افعال المصادر
فصار سلاما عليك فعدل عن النصب الى الرفع للثبات والبقاء لان النصب مشعر بالفعل
المقدر وهو سلمت وسلم فان كان الاول لم يدل الا على الماضي وان كان الثاني
لم يدل الا على الحال او الاستقبال والرفع غير مشعر بالفعل فيكون معناه سلام عليك
مطلقا من غير اعتبار الماضي والمستقبل والحال واذا كان كذلك كان سلام مخصصا
بالمتكلم حالة النصب وهو قوله اسلم سلاما وفيه نظر لان مراد المعلم قوله سلام عليك مطلق

لعدم

السلام لا السلام من قبله فقط لان الدعاء المطلق وجوابه ظاهر لانه في معنى سلامي
او سلام من قبلي عليك قوله واظرف قد يكون جملة اعلم ان خبر المبتدا يجوز
مفردا كزيد قائم والمراد بالمفرد ههنا ما هو في مقابل المركب الاسنادي فلا يضر كونه
واحترز بقوله بلا اضافة عن مثل اسم الفاعل والمفعول المسندين الى الفاعل
والمفعول فانهما يسلم عليه وقد يكون جملة خبرية اي محتملة للصدق والكذب لا
نسلم بمثل قولهم زيد اضربه او لا تضربه لانه غير قابل لان زيد مفعول منه اخوه ولا تضربه فانه
الخبر مفرد وهو مقول وما بعده مقول القول وهو اما اسمية وهي التي يكون
الجزء الاول منها اسما كزيد ابوه قائم او قام فزيد مبتدا وابوه مبتدا ثان والجملة الخبرية
قائم او قام جزءه والجملة اعني المبتدا الثاني وخبره في محل الرفع بانه خبر المبتدا
الاول واما فعلية وهي التي يكون الجزء الاول منها فعلا كزيد قام ابوه فزيد
مبتدا وقام فعل ماض وفاعله ابوه والجملة الفعلية في محل الرفع بانه خبر المبتدا او
غير المصدر بجملتين غير الاسمية والفعلية وهي الشرطية كزيدان تكرمه اكرمك
الظرفية كزيد في الدار والمعلم لم يذكرهما لان الجملة الشرطية جملة فعلية حقيقة
والظرفية كذلك لان كانت مقدرة بالمفرد ولتقديره زيد حاصل في الدار لكن
الخبر جملة وكلاهما في الجملة والكانت مقدرة بالفعل لتقديره زيد حصل في الدار
كانت جملة فعلية قوله فلا بد من عايد اي لابد للجملة الواقعة خبر المبتدا في
غير نعود ايا او قائم مقام الضمير كالام في نعم الرجل زيد وذا في حبذا زيد ولهذا

قال من عايد والفعل في غير ليتحصل الفايدة الا ترى انك لو قلت زيد عمرو قايم
لم يفد لعدم ارتباط الجملة الثانية بالمبتدا واذا عرفت ذلك فالصواب ان يقول
لابد من عايد اذا لم يكن الخبر عبارة عن المبتدا ليلا ينتقض بالخبر الجملة عن ضمير الشان
كهو زيد قايم والمسئلة عدم احتياج هذا الخبر الى العايد كونه بمنزلة المفرد فيكون المبتدا
عبارة عنه في المعنى كزيد عالم قوله وقد يحذف اي وقد يحذف الضمير العايد الى
المبتدا اذا وجدت قرينة دلت عليه كقولهم البر الكر بستين فالبر مبتدا الاول
والكر مبتدا ثان وبستين خبره في محل الرفع بانه خبر البر وليس فيها ضمير يعود الى
المبتدا الكنه محذوف وهو منه لوجود القرينة الدالة عليه وهي انه ما جرى ذكر البر
ثم ذكر الكر بستين علم ان البر والتقدير البر الكر بستين منه وكذلك قولهم السمن
بدرهم فالسمن مبتدا ومنوان مبتدا ثان وبدرهم خبر المبتدا الثاني والجملة اعني منوان
بدرهم في محل الرفع بانه خبر المبتدا الاول وليس الخبر الجملة ضمير يعود الى المبتدا الكنه
محذوف وهو منه لوجود القرينة الدالة عليه وهي انه ما جرى ذكر السمن ثم ذكر منوان
بدرهم علم ان منوان منه والتقدير السمن منوان منه بدرهم فالجار والمجرور الصورة
الاولى في محل النصب بانه حال عن الضمير المستكن في بستين والعامل فيه ما يتعلق
بستين وهو الصورة الثانية في محل الرفع بانه صفة منوان وهو الذي صحح وقوع
منوان مبتدا نكرة قوله وجاز وقوع ظرفا فالاولى ان يقول وجاز وقوع ظرف الخبر
ظرفا كزيد خلفك او زيد في الدار وحينئذ يجب تقدير العامل لان الظرف

والمعمول لابد لهم عامل فمذهبهم ذهب الى ان ذلك العامل مفرد وهو اسم الفاعل
وتقديره زيد حاصل خلفك او في الدار وحجتهم ان ذلك العامل جزء المبتدا واصل الخبر
ان يكون مفردا لعدم الاحتياج الى الجملة وذهب الاكثرون الى ان ذلك العامل
هو الفعل وتقديره زيد حصل في الدار وحجتهم ان ذلك المقدر هو العامل في الظرف
واصل العمل للافعال وعلى تقدير ان لا حذف العامل استقل الضمير الذي كان
فيه الظرف فيقال ان ذلك الضمير مرفوع بالظرف مجازا وكذا الظاهر نحو
زيد في الدار ابوه فارتفع ابوه بالظرف مجازا اقول واذا كان المبتدا مشتملا عليه
ما له صدر الكلام الخ اعلم ان اصل المبتدا ان يكون مقدما على الخبر مع
تعرض له اشياء توجب تقديم على الخبر بعد ان كان جايز التاخير عنه فمنها ان يكون
المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام كالاستفهام والشرط والتعجب والقسم
والنفي ولام الابتداء نحو من ابوك فمن مبتدا وابوك خبره وغلام من عندك
ايد او لعمرك لافعلن كذا وما زيد الا قايم ولزيد قايم ولوجود وانما وجب لهذه الاشياء
صدر الكلام لتعلق اول الامرين الكلام واي نوع من انواع الكلام ولانه مفوه
المغير قبل المغير واما قوله خالي لانت وفوق بوق ما قال السيد الكرم الا لجواز الافادة
وقيل خالي مبتدا ولانت خبره الا انه حذف اللام اي لانت ضرورة وفيه نظر الخ
ومنها ان يكون المبتدا والخبر معرفتين نحو زيد ابوك وانما قلنا انه يجب تقديم
المبتدا ههنا على الخبر لانا لو قلنا المتواضع هو المبتدا والمقدم هو الخبر
لكنا عدلنا عن الظاهر والاصل بلا احتياج ولا دليل ولانه لو اخر لالتبس باطن بهما
منها ان يكون المبتدا والخبر متساويين في التخصيص نحو افضل منك افضل
مني فان المبتدا والخبر افعل التفضيل معرفتان فلذا وجب تقديم المبتدا
ههنا لتعيين ما ذكرناه ومنها ان يكون الخبر معللا للمبتدا نحو زيد قايم وانما قلنا وجب
تقديم المبتدا على الخبر لانه لو اخر التبس بالفاعل الا ترى انه لو قيل قايم
زيد لم يعلم انه فاعل او مبتدا وانما قال معللا لانه كان الخبر فعلا لغير المبتدا
لم يجب تقديم المبتدا على الخبر نحو زيد قام ابوه لانه لا يلتبس بالفاعل فيجوز ان يقال
قام ابوه زيد بتقديم الخبر واعلم انه لو قال تعللا له مفرد الكان اصوب للاشكال
بمثل الزيدان قاما والزيدون قاموا اقول واذا تضمن الخبر المفرد اعلم ان هذا الكلام
اشاره الى اشياء تعرض له توجب تقديم الخبر على المبتدا مع ان اصله التاخير
منها ان يتضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فاين مبتدا
واين خبر وجب تقديم الخبر لكونه متضمنا للاستفهام واقتضاء الاستفهام صدر
الكلام وانما قيد الخبر بالمفرد لان الخبر الجملة لو كان مشتملا على ما له صدر الكلام لم
يجب تقديم الخبر على المبتدا نحو زيد ابوه فان زيدا مبتدا وهو مبتدا ثان وابوه خبر مبتدا
ثان والجملة في محل الرفع بانها خبر المبتدا الاول وهذه الجملة مشتملة على ما له صدر الكلام
لان من في ابوه يقتضي الاستفهام والاستفهام يقتضي له صدر الكلام وانما
لم يجب تقديم الخبر ههنا على المبتدا لان الاستفهام يقتضي صدر الكلام الذي فيه

ولعل ما نعان بالاتفاق اي ليت ولعل يمنعان با- تفاق الناة عن دخول الفاء على خبرهما
اذا كان اسمهما موصولا صلته فعل او ظرف او نكرة صفتها فعل او ظرف مثلا لا يدخل
ليت او لعل الذي في الدار او بانية فلانه لا تحقق المشابهة بين اسم ليت ولعل وبين
الشرط وذلك لان الشرط والجزاء يحتمل الصدق والكذب بكونهما جزء الكلام الذي فيه
ليت ولعل لا يحتمل شيئا من الصدق والكذب بكونه انشاء واعلم انه لا وجه لتخصيص
ولعل بهذا الحكم فان جميع نواسخ الابتداء كلوا بل كان وكاد واعلم وما ولا النافية
المشبهة بليس بالاتفاق قوله والحق بعضهم ان بهما اي الحق بعض النحاة ان ليت و
لعل في امتناع دخول الفاء على الخبر ولعل الاكثرون ان سيبويه احاله لم يجوز ذلك
والاخفش جوزه وذكر قليل منهم ان سيبويه جوزه والاخفش منعه حجة المانع انه
لما لم يجز دخول ان على الشرط فكذلك لم يجز دخوله على ما يشبهه وحجة المجوز ان ان
لم تغير معنى الكلام بل تؤكده فلم يجز دخول الفاء قبل دخول ان فكذلك لعل
ودخول ان وكلوا من التعليلين حسن الا ان الواقع هو الجواز كقوله تعالى قل ان
الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم وكقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين و
المؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق لا يقال المثال الاول لا
يدل على المطلوب لانه ليس بموصول ولا موصوف مذكورين لانا نقول الاول دل على جواز
دخول الفاء على جائز خبر المبتدا الذي هو الاسم الموصوف بالموصول المذكور بعد
دخول ان فدلالته على الجواز دخوله على خبر الموصول اولى الا انه يلزم ان يكون للمبتدا

الذي يدخل الفاء على خبره ثلثة موصول صلته فعل او ظرف او نكرة صفتها فعل او ظرف او
موصوف بالموصول الذي صلته فعل او ظرف واعلم ان بعضهم الحق المفتوحة ولكن بليت ولعل
والصحيح عند بعضهم جواز دخول الفاء على خبرهما قوله وقد تحذف المبتدا لقيام قرينة جوازا كما في
قد يحذف المبتدا على سبيل الجواز اذا وجدت قرينة تدل عليه كقول المستهل الهلال والله
اي هو الهلال وكقوله فقلت فصبر جميل اي فصبري صبر جميل ويحتمل ان يكون تقديره فصبر جميل
يكون الخبر محذوفا قوله او الخبر جوازا الخ اي وقد يحذف الخبر جوازا او وجوبا اما جوازه فلقرينة
مثل قولك خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع واقف او مفاجئ او نحوه يدل عليه اذا التي
للمفاجات يجوز حذفه واثباته واما حذف الخبر وجوبا فبشرطين احدهما وجود قرينة
تدل على خصوصية الخبر والثاني في التزام غير الخبر موضعه لتوفية حق اللفظ والمعنى كما
يذكر الشرط الاول ههنا استغنى بذكره في جواز حذف المبتدا الخبر عن وجوب
الحذف لموافقة احدهما بعد لولا الامتناعية نحو لولا زيد لهلكت اي لولا زيد موجود
لهلكت عمرو فزيد مبتدا وخبره محذوف وهو موجود واما وجوب حذفه ههنا فلحصول الشرطين
المذكورين لان لولا تدل على خصوصية الخبر لان لولا الامتناعية تدل على وجود الاول فيلزم
اشعارا بوجوده ان جواب لولا التزم في موضع الخبر وقيد بالنظر لان جزء
المبتدا بعد لولا قد يكون خاصا وح لم يدل لولا عليه كقول الشاعر فيحكم الا ولا
الشعر بالعلماء يدي لكن اليوم الشعر في يدي زيد وهو مبتدا الخبر في والثاني
بعد كل مبتدا وهو مصدر منسوب الى الفاعل او المفعول او اليهما مذكور بعده طالبا

افعل التفضيل مضافا الى المصدر المذكور مثال الاول اذا كان منسوبا الى الفاعل نحو ضربا في رجلا حاصل
اي ضربا في حاصل اذا كنت راجلا ومثاله اذا كان منسوبا الى المفعول نحو ضرب زيد قائما اذا كان
زيد مضروبا ومثال اذا كان منسوبا اليهما نحو ضربي زيدا قائما وضربي زيدا قائما بين فانما يعمل
مضافا اليه منسوب اليه دخل فيه مثل ضربي زيدا قائما فانه ليس بمضاف اليه حقيقة بل منسوب
اليهما فضربي في تقدير الرفع بانه مبتدا وهو اضيف الى الفاعل وزيدا منصوب بانه
مفعول ضربي وخبر المبتدا محذوف وتقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما وقائما
منصوب بانه حال والعامل فيه كان ولم يجز ان يكون قائما خبر كان والا لجاز تقديم خبر كان عليها
ولم يكن فيه دلالة على الظرف بخلاف الحال فان لها دلالة على الظرف وذو الحال كان قائما
الضمير الذي في كان التامة وهو عايد الى زيد وحذف خبر المبتدا وهو حاصل كما يحذف
متعلقات الظروف العامة ثم حذف اذا كان لدلالة الحال عليه وهو قائما لان
الحال تدل على الوقت والزمان وانما وجب حذف الخبر ههنا لحصول الشرطين لان قائما
بدل على اذا كان لدلالة الفعل العامل اذا كان على الزمان لدلالة الظرف على متعلق
الفعل العام فقائما يدل على الخبر لان الدال على الدال على الشيء دال على ذلك الشيء
ولان غير الخبر التزم موضعه وهو قائما ومثال الثاني اذا كنت الشرير في السوق مكتوبا او خطيبا
مايكون الامير فانما اي اخطب كون الامير يعني وجوده اذا كان قائما جعل وجوده
خطيبا مبالغة او اخطب اوقات كون الامير اذا كان قائما فيكون قائما اخطب بمعنى
الزمان فعلى التقدير الاخير لا يخرج افعل التفضيل مضافا الى المصدر من حيث المعنى بل الى

ان الفعل التفضيل اذا اضيف
اما يكون من جنس المضاف اليه

الوقت المضاف الى المصدر والثالث لبعد كل مبتدا عطف عليه شيء بالواو والى
بمعنى مع وقصد المقارنة مثل رجل وضيعة وكل مبتدا او رجل مضاف اليه وضيعة معطوف
على كل رجل والواو بمعنى مع وخبره محذوف وتقديره كل رجل وضيعة مقرونان بمعنى
او مقرونين مع ضيعة وانما وجب حذف الخبر لحصول الشرطين لان الواو بمعنى مع يدل
على خصوصية الخبر وهو المقارنة ولان غير الخبر وهو ضيعة التزم موضع الخبر كان حق الخبر
ان يكون بعد المبتدا او ههنا وقع بعده غيره وهو المعطوف والرابع بعد كل مبتدا
مقرون بمثل ولعمرك لافعلن كذا او لعمرك مرفوع بانه مبتدا خبره محذوف تقديره لعمرك
قسمي او يميني وانما وجب حذف الخبر لحصول الشرطين لانه ما يقع في علم ان
ثمة قسما ان غير الخبر وهو جواب القسم التزم مقامه اعلم انه قد يحذف المبتدا او الخبر معا
جوازا كقولك نعم جواب من قال اقام زيد قوله خبران واخواتها هو المسند اليه اعلم انه
انما ذكر خبر ان مع انه خبر المبتدا بالحقيقة من وجه وذكر تعريفه من قبل لانه مخالف لخبر
المبتدا من بعض الوجوه وهو جواز تقديم الخبر المبتدا عليه وعدم جواز خبر ان ثم اعلم ان
غير الظرف من حيث قال ههنا وعدم دخول من غير فرقه وقال انه المسند بعد دخول احد
الحروف اي كلواحدة من هذه الحروف فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدا وخبر لا
التي لنفي الجنس وخبر ما بمعنى ليس وغير ما في قوله بعد دخول احد الحروف اخرج جميع هذه الاشياء
عنه وانطبق التعريف عليه مثاله ان زيدا قايم فقايم هو المسند بعد دخول ان وهذا نظر لانه
يشكل بمثل لقوم ما مثل صلحاء ان زيدا لقوم انوه فان لقوم مسند بعد دخول ان مع انه ليس خبر

الوقت المضاف

ان لان الخبر هو الجملة اعني يقوم مع فاعله وهذا لا يشكل وارد على خبر ان وخبر ما ولا يكون
ليس يكون ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند اليه اسم ان وخبرها او شبههما او معمولهما
واللام للعهد قوله واعرفه كاعرفية خبر المبتدا اي واعرف خبر ان كاعرفية خبر المبتدا من حيث انه يجوز
ان يقال يكون مفردا او جملة او بالجملة قد يكون فعلية واسمية بشرطية وظرفية ولا بد
في الجملة من ضمير يعود الى المبتدا فكذلك خبر ان والحاصل ان حكم خبر ان كحكم خبر المبتدا
الا في شيء واحد وهو ان خبر ان المبتدا يجاز ان يكون مقدما على المبتدا وخبر ان
لم يجز تقديمه على اسمها لضعف عملها اذا كان الخبر ظرفا فيجوز تقديم الخبر على الاسم
نحو ان لدينا انكالا وقوله تعالى ان علينا حسابهم وغير ذلك واما جاز تقديم الخبر على
الاسم اذا كان ظرفا لاتساع في الظروف ما لا يتسع في غيرها لانه ما من اسم
او فعل الا ويجوز في زمان او مكان الاخبار عنه اذا كان كذلك جاز في الظرف
ما لا يجوز في غيرها قوله خبر لا التي لنفي الجنس اعلم ان لا التي لنفي الجنس تعمل عمل ان
بمن ههنا بان اما لاجل ان ان للاثبات ولا لاجل النفي حمل لا على ان حملا للنقيض
على النقيض كما حمل النظير على النظير فاما لاجل ان ان لتحقق الاثبات لا لتحقق النفي
حمل لا على ان من حيث انهما نظيران من حيث التحقق والتعريف انه هو مسند بعد دخول لا
التي لنفي الجنس تقوله المسند شامل لخبر دخول المبتدا وخبر كان وخبر ان وخبرها ولا المشبهتين
بليس وخبرها وبقوله بعد دخول لا خرج جميع هذه الاشياء والتطبيق التعريف عليه مثال لا علم
رجل ظريف فيها فظريف هو المسند بعد دخول لا التي لنفي الجنس واما اورد هذا المثال ولم يورد مثال

المشهور وهو لا رجل ظريف ليدل بتوهم ان الظريف صفة لرجل قوله ويحذف كثيرا اي
ويحذف خبرها كثيرا اذا كان الخبر عاما كاملا موجود او حاصل وغير ذلك للدلالة النفي عليه
نحو لا اله الا الله ولا فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار اي لا اله موجود الا الله قوله وبنو تميم
لا يبنونه اصلا اي وبنو تميم لا يبنون خبر لا هذه اي لا يظهرونه اذا كان عاما طهر ان
العلم فاذا قالوا لا رجل افضل منك نصبوا افضل على الصفة فيكون الخبر محذوفا
وهو العام كاملا موجود وغيره والعلم من قولنا اذا كان عاما انه اذا كان خبرها ظرفا
لم يجز حذفه لكون الخبر مخصوصا بالظرف نحو لا رجل في الدار ويمكن ان يقال ان
مراد بني تميم انه لا يجوز اثبات الخبر اصلا او توجيهه ان يقال قولنا لا رجل مثلا اذا دل
على عدم الحصول في على عدم الحصول في الدار لاستلزام نفي العام نفي الخاص

قوله اسم ما ولا المشبهتين بليس علم ان ما ولا لا يعملان عند بني تميم لانهما يدخلان
الاسم والفعل وكل ما يدخل على القبيلتين لا يعمل عندهم وعند اهل الحجاز يعملان
وبه ورد القرآن كقوله ما هذا بشرا وما هن امهاتهم وانما عملتا ههنا ليس من
حيث ان ما لنفي الحال والدخول على المعارف والنكرات وعلى المبتدا والخبر
ودخول ايا على الخبر كما ان ليس كذلك واذا شابه بليس في هذه الوجوه عمل عمله ليس في
رفع الاسم ونصب الخبر قوله المسند اليه شامل للمبتدا واسم كان واسم
لا التي لنفي الجنس بقوله بعد دخول ما ولما كان مشبهة بليس قال في مشابهة
ما بليس مشابهة لا بليس انما هي للنفي والدخول على المبتدا والخبر دون النفي

الامير لان قولهم بانه مفعول مطلق قول مجازي تسمية للاله الذي هو اسم المبني او تسمية
الاسم باسم المبنى في الاول وفي الثاني تسمية الشيء باسم شبيهه واعلم انه لو زاد على
قيدا اخر وهو ذكر بيانا له لم ينتقض تمثيل كراهتي لان كراهتي لا يكون مفعولا
مطلقا بل يكون مفعولا به قوله وقد يوتى للتاكيد والنوع والعدد اي المفعول المطلق على
ثلثة انواع لان مدلوله ان لم يكن زايدا على مدلول الفعل فهو للتاكيد نحو جلست جلوسا
وان كان زايدا على مدلول الفعل فان كان دالا على هيئة صدور الفعل فهو للنوع والهيئة
نحو جلست جلسة بكسر الجيم وهو ان يدل عليه باسم خاص فخرج نحو رجع القهقرى فان
خاص في الانواع لكونه خاص في الانواع الفعل وهو رجوع الخاص واما ان يدل عليه بالصفة
نحو ضربته ضربا شديدا اي ضرب وضربت الضرب الذي تعرفه واما بالمضاف اليه نحو
ضربت ضرب الامير او غلام زيد ضربت الضرب الذي اذا كان منهيا وانت
بين مخاطبك وان كان دالا على مرة صدور الفعل فهو للعدد والمرة نحو جلست جلسة
بفتح الجيم قوله فالاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه اي المفعول المطلق الذي للتاكيد
لا يثنى ولا يجمع لاقتضاء التثنية والجمع الكثرة وانتفاء الكثرة حينئذ لانه للتحقيق
المشترك بينه وبين الكثرة فيجوز تثنية المفعول المطلق وجمعه اذا كان للعدد
والنوع لامكانهما فيهما بالكثرة الافراد والانواع فحينئذ اذا كان للعدد فاذا جمع
امر كان للنوع فاذا جمع النوعان حصل الموجب للتثنية واذا جمع الانواع حصل الموجب
للجمع فيقال ضربتين ضربات قوله وقد يكون بغير لفظ امر بل يجوز كون الموجب

المطلق

المطلق من غير لفظ الفعل لان شرطه ان يكون من معنى الفعل لفظ الفعل كما ذكرناه في تعريفه نحو
قعدت جلوسا قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة الخ اي وقد يحذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق تارة على سبيل الجواز وتارة على سبيل الوجوب فالاول فهو
الحذف على سبيل الجواز فكقولك لمن قدم من السفر خير مقدم اي قدمت قدوما
خير مقدم ان نويت حذفه وان نويت اظهاره واما الثاني وهو الحذف على سبيل الوجوب
فهو على ضربين احدهما سماعي اي مقصور على السماع والثاني قياسي واما سمي قياسيا
لامكان ان يذكر ضابطة عند وجود تلك الضابطة يجب حذف الفعل بخلاف الاول
فانه لا يمكن ان يذكر ضابطة عند حصولها يجب حذف الفعل لكثرة وجوب حذف الفعل
في الصورتين معللا بكثرة الاستعمال ووجود القرينة الدالة عليه مثال الاول
اعني الحذف السماعي قوله سقيا ورعيا وحمدا وشكرا الخ اي سقاك الله سقيا
ورعاك الله رعيا وحمدت الله حمدا فان قيل لم قلتم ان فعل هذا القسم واجب
الحذف وقد يستعمل مفعل نحو حمدت الله وسقاك الله مسقيا فالجواب
ان نقول ان المراد انه واجب الحذف عند استعمال مصدره مع اللام نحو حمدا لله
وشكرا له وانتم ما بينتم التخلف فيما ذكرتموه ونقول انه واجب الحذف عند البعض وهو
المختار عند صاحب الكتاب ودون البعض قوله في مواضع منها ما موضع وقعه
المفعول المطلق مبتدا بعد لولا ويعني بنفسه داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق
خبرا عن ذلك الاسم او وقع المفعول المطلق مكررا في موضع الخبر عن اسم الصحيح

اي حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها في مواضع

جملة مشتملة احترز به عن ان يقع بعد مفرد فانه ليس من هذا القبيل نحو الصوت صوت الحمار
وقوله مشتملة على اسم بمعناه احترز به عن ان يقع للتشبيه على ما جاء بعده جملة غير مشتملة على
اسم بمعناه نحو مررت به فاذا له صوت حمار وقوله وصاحبه احترز به عن ان يقع للتشبيه
على ما جاء بعده جملة مشتملة على اسم بمعناه لكنه لا يشتمل على صاحب ذلك الاسم نحو مررت به
فاذا له الدار صوت صوت حمار فانه ليس من هذا القبيل وانما وجب اشتمالها على صاحب ذلك
الاسم ليتحقق فاعل الفعل المقدر الناصب للمفعول المطلق ومثاله مررت بزيد فاذا له صوت
صوت حمار نصوت حمار وقوله للتشبيه بعد جملة وبهر فاذا له صوت وتلك الجملة مشتملة على
اسم بمعناه وهو صوت وهي مشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم وهو الحمار وقوله لتقدير مررت
بزيد فاذا هو يشبه صوت حمار وكذلك مررت بزيد فاذا له صراخ صراخ الثكلى لتقديره
مررت بزيد فاذا له هو يشبه صراخ الثكلى قوله ومنها ما وقع مضمون جملة الخ اعلم
للواقعة التي يجب حذف المفعول الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول
المطلق مضمون جملة الا احتمال تلك الجملة غير ذلك المفعول المطلق فقوله مضمون جملة احترز
به عن ان يقع مضمون مفرد كقولك ضربت ضربا وقوله لا احتمل لها غيره احترز به عن ان يكون
محتملا احتمالا غير ذلك المفعول المطلق كالقسم الذي يعده مثاله له علي الف درهم
اعترافا فاعتراف وقع مضمون جملة وبهر له علي الف درهم ولا احتمال لتلك الجملة غير الاعتراف
لتقديره اعترفت اعترافا وليس منه القسم لتوكيد النفي لانه يؤكد مضمون الجملة الذي
هو عين الاعتراف وهو ما كيد النفي قوله ومنها ما وقع مضمون جملة اي هي الواقعة

التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مضمون
جملة لها احتمال غير ذلك المفعول المطلق فقوله مضمون جملة احترز به عن ان يقع مضمون
مفرد نحو ضربت ضربا فانه ليس من هذا القبيل فقوله لها احتمال غيره احترز به عن ان يقع لا يكون
لها احتمال غيره كالقسم الذي قبله ومثاله زيد قائم حقا فانه وقع مضمون جملة هو زيد قائم
ولزيد قائم احتمال غير الحقيقة لاحتمال ان يكون قولنا زيد قائم حقا وغيره حتى قولنا
حق لو كذا احتمالية واعلم في عبارته تسامحا لان مضمون الجملة اسناد القيام الى زيد لا
نفس جملة زيد قائم فمنها ما وقع موكدا او محققا مضمون جملة لها احتمال غيره وليس منه القسم توكيدا
لغيره لانه يؤكد مضمون الجملة وهو غيره لتقديره احق حقا والقائل ان يقول ان مسافرة هذا
زيد ب فرسا فرسه مضمون الجملة وهو لها ان يحتمل فان اصل جملة يشكل ضابطه القسم الذي
وان لم يحتمل يشكل ضابطه القسم الاول وقوله او لا يحتمل حواله ان المراد بالقسم الاول ما وقع تاكيد المضمون
جملة لا احتمال لها لغيره وبالقسم الثاني ما وقع تاكيد المضمون جملة لها احتمال غيره وبدل عليه قوله والاول
تاكيد النفي والثاني تاكيد الغيره ولا يقال مسافرة المثال المذكور تاكيد المضمون الجملة
وهو لا يكون الجواب جوابا عن السؤال المذكور لانا نقول لانا نسلم ان للتاكيد بل للنوع كضرب الضرب
قولنا ضربته ضرب الامير فان ضرب اذا كان للنوع كان فيه معنى التاكيد فكان مؤكدا لمضمون الجملة
لانا نقول المراد بالتاكيد في قولنا تاكيد امضمون جملة هو الذي يدل على التاكيد فقط ومثاله
ان كنت لا تريد بالتاكيد الا التاكيد ومن قرنه لم يذكر لغرض التاكيد بل لغرض النوع لكنه لزم التاكيد
فان قيل قال ومنها ما وقع تاكيد المضمون جملة ليستغني عن ذكر القسمين قلنا انما ذكر

القسمين لاختصاص كل واحد منهما بخصوصية وهي احتمال غير المفعول الحكمية وعدم احتماله
خاص هو توكيد لفظي وهو توكيد لفظه نحو قوله ومنها ما وقع مثنى مثل ليك وسعديك
ايجاز الموافقة إنما يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيما ان يقع المفعول المطلق مثنى
للتكثير نحو ليك وسعديك فان تثنية المصدر انما جئ عن ذكر الفعل اقمت اقامة بعد اقامة
واطعت طاعة بعد اطاعة بخلاف ما اذا قلنا للتكثير احترازا ان يقع المفعول المطلق مثنى لا للتكثير اي
من غير النظر الى الكثرة بل بالنظر الى المثنى فانه لا يجب حذف الفعل نحو ضربت ضربتين قوله
للمفعول به وهو ما وقع عليه الفعل الفاعل والمراد بوقوع الفعل تعلقه به لا الفعل الا بعد
تعقل ذلك الشيء ولا يرد عليه المفعول فيه لان تعقل الفعل فيه بعد تعقله من الامر بالعكس لان
الفعل على الزمان والمكان بالالتزام وقيل ان يقول لا نسلم ان دلالة الفعل على الزمان
بالالتزام لان الفعل بهيئته يدل على الزمان فيتوقف تعقل الفعل على تعقل الزمان ويمكن ان
يجاب عنه بان المراد بالفعل في قولنا يتوقف تعقل الفعل هو المصدر لا شك ان المصدر لا يدل
على الزمان والمكان الا بالتزام وقيل ان يقول منقوض بالفاعل فان الفعل متعلق به فتعقل
الفعل موقوف على تعقله وجوابه ان المراد ان تعقل الفعل موقوف على تعقل الشيء الذي غير
الفاعل وهذا معلوم من سياق الكلام قوله وقيل ان يقول لتعريف المذكور منقوض بنحو زيدا
قولنا زيدا ضربته لانه يصدق عليه التعريف المذكور مع انه ليس بمفعول به لانه مبتدأ ويمكن ان
يجاب عنه بانه مفعول به من حيث المعنى لانه لو لم ينصبه واما يلزم النصب ان لم يعمل الفعل فيه
او في معلقه قوله وقد يتقدم على الفعل اي وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لان

الفعل قوي في العمل فجوز فيه التقديم والتأخير قال وقد يتقدم بلفظ قد المفيدة لتقريبه الى الكمال
المفعول به قد يمتنع تقدمه عليه لبعض الصور نحو ما احسن زيدا ولانه لا يتقدم عليه اكثر الصور
التي يجوز تقديمه عليه قوله اعلم انه قد يتقدم المفعول به على عامله الا ترى نحو هذا زيدا ضارب
قوله وقد يحذف الفعل اي وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول به لقيام قرينة تدل
عليه على سبيل الجواز وعلى الوجوب اما الحذف على سبيل الجواز فكقولك زيدا لمن قال من
اضرب اي اضرب زيدا ان ثبت اظهرت وان ثبت حذفت واما الحذف
على سبيل الوجوب ففي اربعة ابواب الباب الاول سماعي اي مقصور على السماع ولا يتجاوز
السماع كقولهم امرا والف امرا ترك امر الف قوله فيما انتهوا خيرا لكم اي انتهوا
عن الشر وقصدوا خيرا لكم ولا يمكن ان يحمل على انتهوا عن خيركم لان الامر بالانتهاء
عن الخير كالامر بالشر وقولهم اهلا وسهلا اي اتيت مكانا موهولا اي معمورا واتيت مكانا
سهلا دون حزن قوله المنادى وهو المطلوب اقامة حرف الخ اي الباب الثاني
من الابواب الاربعة التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول به المنادى وهو المطلوب
اقبال الحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا فقوله المطلوب اقباله شامل لغير المنادى
نحو اطلب زيدا فانه قال بحرف نائب مناب ادعو خرج عنه مثل اطلب زيدا وقوله لفظا مثل
يا زيد فان يا قائم مقام ادعو لفظا لان اصله يا زيدا ادعو زيدا واما حذف الفعل واقيم
حرف النداء مقامه للتخفيف ولدلالة على الانشاء لعلم تحمل الاخبار وقوله تقديرا مثل ارغد يا زيد
يا لعمرو يا لوزيد اي ارغد عيشا يا لوزيد اخص ضيانا يا لعمرو ناب مناب ادعو تقديرا واما وجب حذف الفعل ههنا لان

سبل

قوله انبت مكانا وقد تقدم انبت اي
اي ربا جانب وقد مليت سهلا
لا تزعجا وفي الحلي وقولهم مرحبا اهلا
انبت سعة واتيت اهلا فاستانس
فالسعة تحس به سيد الوطن عليه

لو وقف على المنادى المرخم لوقف عليه بالهاء فكذا هنا

وكذا سيد المفاصيل جمع المفصل
لمعان اصل الواو فيها الاصل الفعل
للعطف وهو في اثنا الكلام

التوابع

وتلك التوابع التأكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بالحرف دخول يا عليه إلا المعرف بأل

التعريف وإنما قال بالحرف دخول يا عليه لأنه لو جاز دخول يا عليه بغير واسطة لجاز يا زيد وعمرو لم يكن حكمه حكم المنادى

مثل التأكيد يا قوم أجمعون وأجمعين ومثل الصفة يا زيد العاقل والعاقل ومثل عطف البيان

يا زيد بطة بطة ومثل المعطوف بالحرف دخول يا عليه في يا زيد والحارث وقوله تعالى

يا جبال أوبي معه والطير ترفع هذه التوابع محل لفظ المنادى المبني وتنصبها محل

محله فإن قيل لم جاز الرفع حملا على لفظه وكان من الواجب أن لا يجوز لأن توابع المبني

وتوابع المبني توابعه فحكمها حكمه أجيب بأن الدليل دل على رفعه وكذلك لا يقال جاز في هؤلاء

الكرام بكر الكرام من رفعها قلنا إنما جاز لثلاث جهات حركة المنادى المبني حركة الإعراب من

حيث العروض لعدم علة واحدة المنادى المبني حركته عارضة وليست لازمة حركة المعرب عارضة

لا لكرام بكر الكرام لأن حركته غير عارضة ومن هذا يعلم أن المراد بالمنادى المبني

قوله وتوابع المنادى المبني المفردة هو المنادى المبني بنداء فإن قيل يقتضي ما ذكرتم أن

لا يجوز رفع النعت في قولنا يا هذا الرجل ويا هؤلاء الكرام لأن المنادى المبني ممنوع

حتى يعمل على لفظه لكنه يجوز قلنا نريد بالمنع قولنا ترفع على لفظه ما يرفع المنادى به إذا

كان أو مركبة نحو يا زيد الغدر أخي فيه ويا قاعر أو محل أخي يا هذا أو يا هؤلاء

فإنه مضموم في محل نصب إلا أنه لو وقع موقعه مفرد معرفة موجب في الأصل لكان مضموما فإن مثل

هذا هؤلاء لا يجوز إلا مرفوع محل هذا المبني وجاز أن يكون للمبني الواحد محلان

عتبارين كالظريف في قولنا يجيء هذا الظريف فإن هذا محله الجر باعتبار كونه مضافا

اليه والرفع باعتبار كونه فاعلا للمصدر من حيث المعنى فجاز في الظريف ما قلناه بخلاف من

ضرب هذا الظريف الرفع والجر باعتبارين فإن حق يقتضي ما ذكرتم أن يجعل ترفع على

لفظ او محله وتنصب على محله قلنا لما كان الغالب في المنادى المفرد المعرفة البناء على

الضم او على ما يؤدي مؤداه فكان حق غيره إلحاقه ببنائه على الضم ليصير درجة الضم او ما يقوم مقامه

علامة للمنادى المعرفة كالرفع للفاعل كان الضم او ما يقوم مقامه كالملفوظ فإنه له

محلا اخر غير محل الفعل فلو طلق العمل على الضم المقدر لقلنا بطل النصب حصل التباس

قوله والخليل في المعطوف يختار الرفع الخ الضم الخليل ابن احمد المعطوف المفرد

دخول يا عليه يختار الرفع تشبيها على انه منادى فإن قوله وابا عمرو والجرمي ينصب الوصف لأن

توابع المبني يجب تبعا لمحله قوله ابو العباس الكاف كالخليل والأخفش في أي

الثاني المعطوف المتصل دخول يا عليه مثل الحسن من الأسماء المعرفة بلام التعريف التي يجوز

انتزاع الالف واللام عنها يختار ابو العباس الرفع كالخليل لأن بكل انتزاع اللام منه وتبقى

حرف النداء فيقبح وجود اللام فيه بعد دخول يا عليه على انه منادى فإن كان

كان المعطوف المتصل دخول يا عليه مما لم يجز انتزاع الالف واللام عنه مجملا نحو النجم والصعق فإنه

يختار النصب كالجرمي لأنه لما لم يكن انتزاع الالف واللام عنه لم يكن لتغيير حرف النداء

فيه كان تابعا لمحله ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون تابعا لمحله ويقول ان اللام من

اللام من الكلمة كالنجم والصعق كان جزءا منه فلم يكن للتعريف واذا كان كذلك جاز تغيير

حرف النداء فيها فالرفع او في تنبيها على انه منادى فإن واذا امكن نزع اللام منها كان

او الاول علم والثاني غير علم او بالعكس فان كان الاول المختار بناءه على الضم مع جواز
الفتح جوازه على الضم مما ذكرناه وان كان احد الباقيتين لم يبن فيه الا الضم على الاصل والفرق
بين الاول والاقسام الباقية ما ذكرناه من كثرة الامتزاج وكثرة الاستعمال في الاول
دون غيره وانما قال مضافا الى علم لانه لو لم يكن مضافا كما اذا كان آخر نحو يا زيد ابن اخينا لم
يجز فيه الا الضم على الاصل وانما قيد المضاف بما اذا كان المضاف الى العلم ابن لان الابن معرفة لان المراد به
اللفظ قوله واذا النوعي المعرف بلام الجنس اي ايراد النوعي الاسم المعرف بلام التعريف
نحو الرجل مثلا لتوصل به الى الاسم المبهم فيقال في نداءه يا ايها الرجل ويا هذا الرجل و
يا ايهذا الرجل كما اعلم ان ما في يا ايهذا الرجل هو ما في يا ايها الرجل لان في هذا زيد بدليل انه
لم يجمع بين هذا الرجل ثم لقائل ان يقول لا فائدة في ايتان اسم الاشارة بعد اي لا
حاجة اي الى اسم جيء به الالف واللام لا لابهام ولانه يحصل التوصل لنداء مثل
الرجل لواحد منها فلا حاجة الى الاخر واني احتاج الى التوصل بالمبهمات في نداءه لكراهتهم
اجتماع اللام وحرف النداء في كلمة واحدة للزوم اللام للتعريف وحرف النداء للقصد
للتعريف فلو اجتمعا لزم اجتماع حرفي التعريف في كلمة واحدة وهو غير جائز فتوصلوا
بالمبهم واد خلوا حرف النداء عليه وجعلوا ذلك الاسم المعرف تابعا له اصالة للفظ
قوله والنعت مرفوع الرجل اي ايراد النعت مرفوع الرجل حال كونه صفة للمنادى المبهم مع
انه صفة مفردة للمنادى المبني وانه جائز ان تكون الصفة المفردة تابعا للفظ المبني
ومحله وانما النعت مرفوع لكون تبعيته مكتسبة من النداء والمقصود بالنداء والنعت الواقع

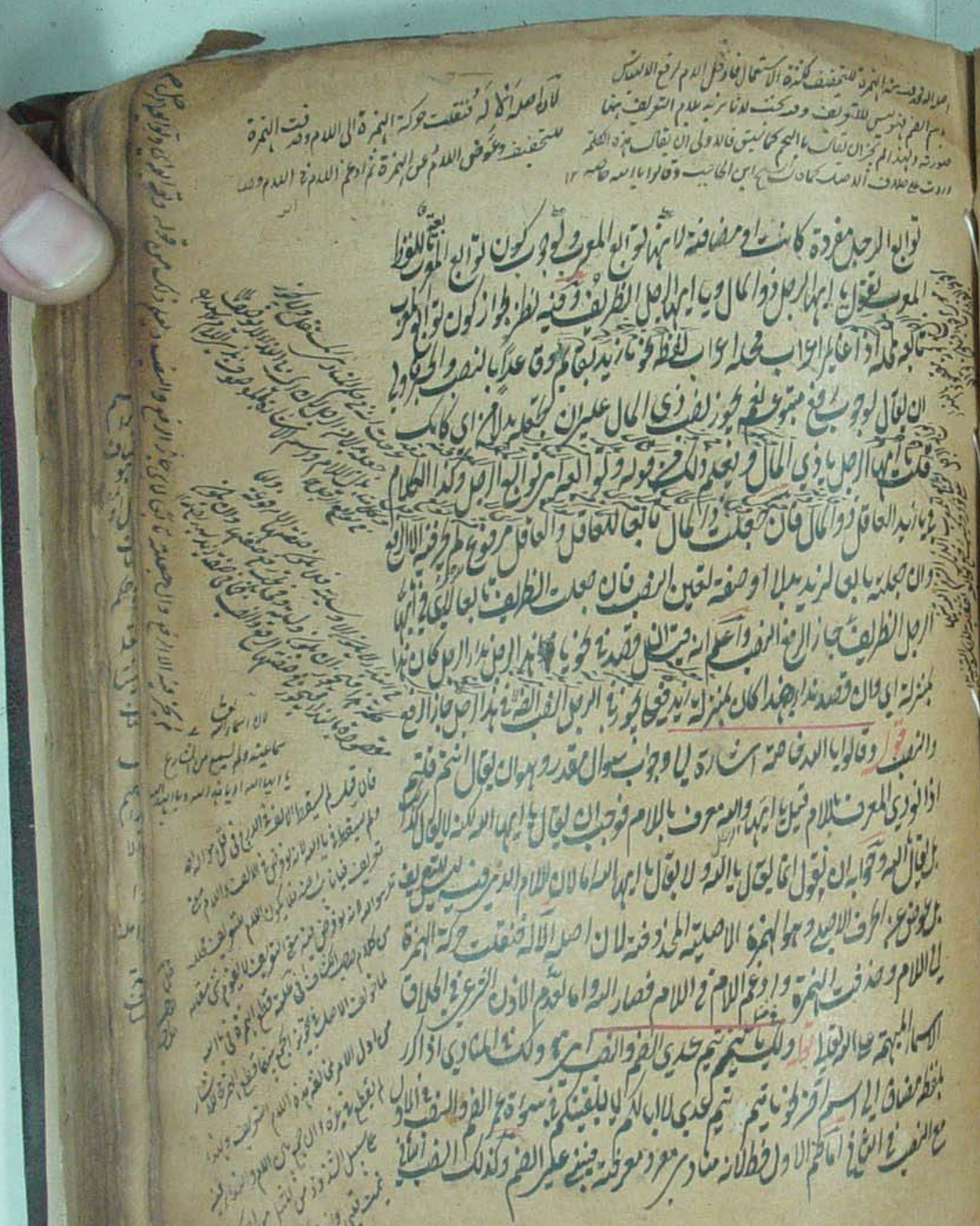

اصله اوه وهمزته للتخفيف كثرة الاستعمال فادخل اللام لرفع الالتباس
بسم الله هو بسين للتوكيد وهو بحث لا مناسبة بكلام الشريف هنا
صورته والهذا لم تجز ان تقال يا الهم كما تبين فالاولى ان يقال هذه الكلمة
وردت على خلاف الاصل كما قال الشيخ ابن الحاجب وقالوا يا الله خاصة ١٢

لان اصله انه انتقلت حركة الهمزة
للتخفيف وعوض اللام عن الهمزة ثم ادغم اللام في اللام ووقف الهمزة

توابع المرفوع مفردة كانت او مضافة لانها توابع المعرب ويجوز كون توابع المعرب تابعة للفظ
المعرب تقول يا ايها الرجل ذو المال ويا ايها الرجل الظريف وفيه نظر بجواز كون توابع المبني
تابعة محله اذا عاير اعراب محله اعراب لفظه فتقول زيد لقائم بالرفع عطفا بالنصب والجر على
ان العامل لوجوب رفع متبوعه يجوز لفظ ذي المال على ان يجعل بدلا من اي كما تقول
قلت ايها الرجل اياي ذي المال ونعتم ذلك في قوله وتوابع اي توابع المرفوع كذا الكلام
ويا ايد العاقل ذو المال فان جعلت ذو المال تابعا للعاقل والعاقل مرفوع لم يرفع الا لانه
وان جعلته تابعا لزيد بدلا او صفة لتعين الرفع فان جعلت الظريف تابعا للعاقل في ايها
الرجل الظريف جاز الرفع والنصب واعلم انه قد يقال وقد في نحو يا ايهذا الرجل هذا الرجل كان هذا
بمنزلة اي وان وقصد نداءه فكان بمنزلة زيد فجاز نحو يا زيد الرجل الظريف الا ترى ان هذا الرجل جاز الرفع
والنصب قوله وقالوا يا الله خاصة اشارة الى وجوب سؤال مقدر وهو ان يقال انتم قلتم
اذا النوعي المعرف باللام قبل يا ايها والله معرف باللام فوجب ان يقال يا ايها الله لكنه لا يقال كذا
بل يقال الله وجوابه ان نقول انما يقال يا الله ولا يقال يا ايها الله لان اللام الذي في الله ليس للتعريف
بل هو عوض عن الحرف الاصلي وهو الهمزة الاصلية المحذوفة لان اصله الاله فنقلت حركة الهمزة
الى اللام وحذفت الهمزة وادغم اللام في اللام فصار الله واما لعدم الالف التي هي علامة التعريف في الخلاق
الاسماء المبهمة على الوقف يا هؤلاء ولكنكم تميم كذي الضم والقصر هي ولكنك المنادى اذا كان
بلفظ مضاف الى اسم آخر نحو يا تميم تميم عدي لا ابا لكم يا بلغنكم في سعوة هي الضم والنصب الاول
مع النصب في الثاني اما كم الاول فظاهر لانه منادى معرفة مبني على الضم وكذلك النصب الثاني

بعد حرف النفي والاستفهام داخلين على اسم وعلى تقدير النصب كان النفي والاستفهام داخلين
مع جواز الرفع نحو زيد اضربه وعمرا زيد اضربه فانه على تقدير الرفع كان النفي والاستفهام داخلين
على الاسم وعلى تقدير النصب كان النفي والاستفهام داخلين على الفعل ولا شك
ان دخولهما على الفعل اولى من دخولهما على الاسم لكن الرفع بعد هذين الاستفهامية انما يقع في
الرفع بعد الهمزة فانه قد قدر في باب الاستفهام وانما قال بحرف الاستفهام احتراز عن عدم
الاستفهام لعدم ترتب هذا الحكم على عدم الاستفهام قوله واذا الشرطية نحو اذا زيد فاضربه وحيث اي ويجوز
الرفع ويختار النصب بعد اذا الشرطية نحو اذا زيدا فاضربه فاكرم وبعد حيث نحو اجلس حيث زيدا
جالس وانما كان النصب هو المختار دون الرفع لانه على تقدير النصب كان اذا وحيث مضافين
الى الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع كانا مضافين الى الجملة الاسمية واضافتهما الى الجملة
الفعلية اولى من اضافتهما الى الجملة الاسمية لكون اذا في موضع الشرط وحمل حيث عليها لشبهها
اياها ولانه يستعمل اليه للشرط وانما قيد اذا بالشرطية احترازا عن اذا للمفاجاة فان الرفع
هو المختار بعدها قوله ولا الامر والنهي اي ويجوز الرفع ويختار النصب اذا كان بعده الامر نحو زيدا اضربه
والنهي نحو زيدا لا تضربه لانه على تقدير الرفع يلزم وقوع الامر والنهي خبرا عن المبتدا وهو بعيد لان
الخبر يحتمل الصدق والكذب والامر والنهي لا يحتملان الصدق والكذب فهما جاز عنها تاويل
بعيد وهو ان يقال ان تقديره زيد مقول في حقه اضربه او لا تضربه وعلى تقدير النصب لا يلزم الا
حذف الفعل وحذف الفعل كثير جيد بعيد قوله وبعد خوف المفسر بالصفة اي ويجوز الرفع ويختار
النصب بعد خوف المفسر بالصفة لانه على تقدير الرفع احتمل ان يكون المفسر صفة فلا يفيد

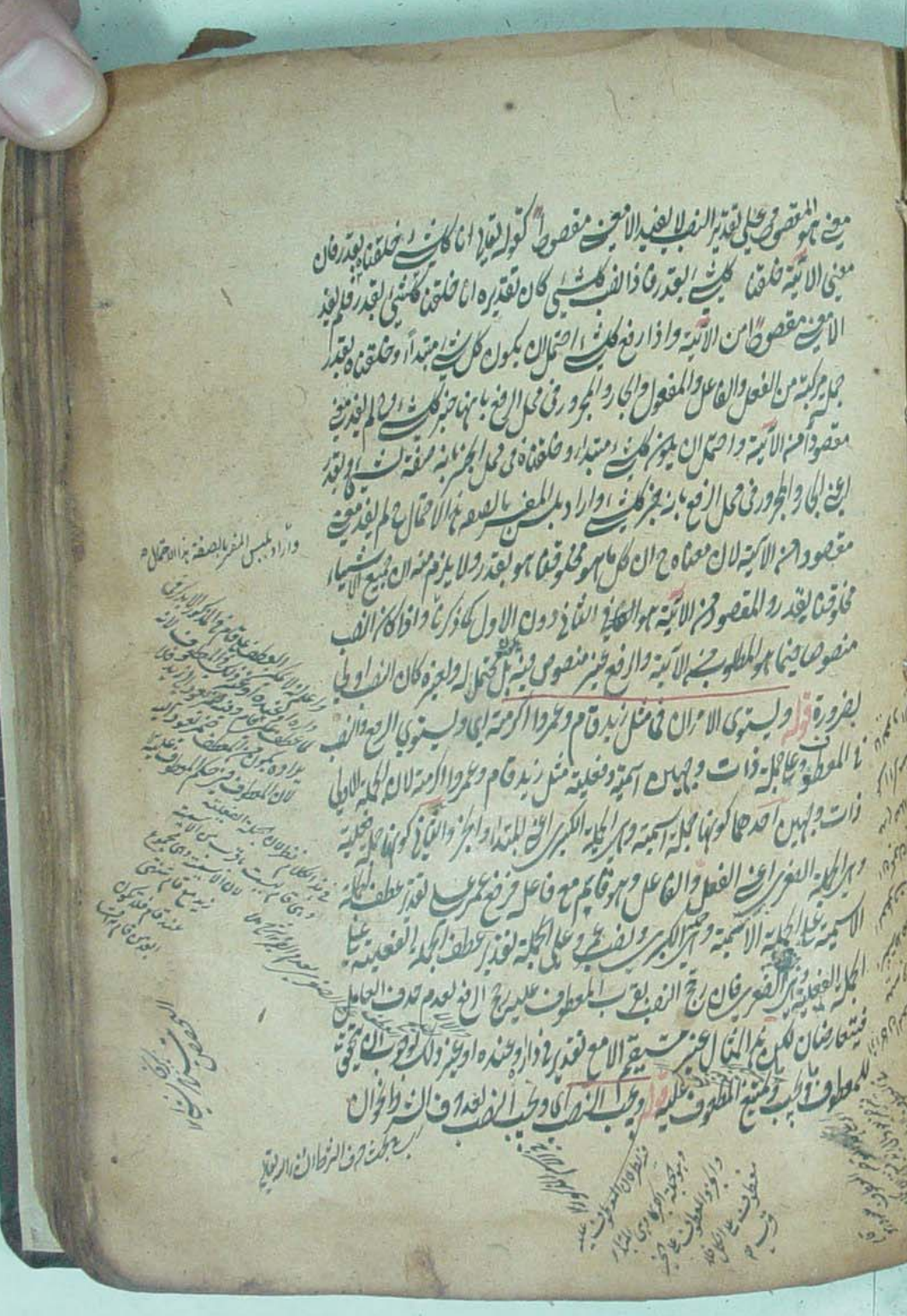

معنى هو المقصود على تقدير النصب لا يفيد الا ان يكون مقصودا كقولك زيدا انا كلمت او خلقناه بقدر فان
معنى الآية خلقنا كل شيء بقدر فاذا نصب كل شيء كان تقديره انا خلقنا كل شيء بقدر فلم يفد
الا ان يكون مقصودا من الآية واذا رفع كل شيء احتمل ان يكون كل شيء مبتدأ وخلقناه بقدر
جملة مركبة من الفعل والفاعل والمفعول والجار والمجرور في محل الرفع بانها خبر كل شيء فلم يفد
ان يكون مقصودا من الآية واحتمل ان يكون كل شيء مبتدأ وخلقناه في محل الجر بانه صفة له والجار
والمجرور في محل الرفع بانه خبر كل شيء او اراد بمثل المفسر بالصفة هذا الاحتمال ولم يفد
مقصودا من الآية لان معناه حينئذ ان كل ما هو مخلوق فانا هو بقدر ولا يلزم منه ان جميع الاشياء
مخلوقة بقدر والمقصود من الآية هو المعنى الثاني دون الاول كما ذكرنا واذا كان النصب
منصوصا فيه هو المطلوب في الآية والرفع غير منصوص فيه بل يحتمل له والغير كان النصب اولى
بالضرورة قوله ويستوي الامران في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اي ويستوي الرفع والنصب
في المعطوف على جملة ذات وجهين اسمية وفعلية مثل زيد قام وعمرا اكرمته لان الجملة الاولى
ذات وجهين احدهما كونها جملة اسمية وهي الجملة الكبرى التي للمبتدا والخبر والثاني كونها جملة
وهي الجملة الصغرى التي للفعل والفاعل وهو قام هو فاعل فرفع عمرا على تقدير عطف الجملة
الاسمية على الجملة الاسمية وهي الكبرى ونصب عمرا على تقدير عطف الجملة الفعلية على
الجملة الفعلية وهي الصغرى فان رجح النصب بقرب المعطوف عليه رجح الرفع لعدم حذف العامل
فيتعارضان لكل منهما المثال غير مستقيم الا مع تقدير اذا او نحوه او غير ذلك لو قيل ان يحتمل
للمعطوف ما يجب للمعطوف عليه قوله وجب النصب اي وجب النصب بعد اذا الشرطية نحو

زيدا ضربته مركب بعد حرف التخصيص نحو الا زيدا ضربته وهلا زيدا ضربته لان حروف الشرط و
التخصيص واجبة الدخول على الفعل لفظا او تقديرا كما ترى وههنا لما لم يكن داخلة لفظا وجب ان يقدر
الفعل بعدها ولا يقدر الفعل الا حسب المفسر وهو الذي الاشتغال ذلك الفعل ناصب فوجب النصب
اعلم ان المراد بحرف الشرط ان يلزم دخوله على الفعل لا مطلقا فقوله ولم يمتنع زيدا ذهب منه اي ليس قولنا زيدا الخ
وهب من باب الامر داخلا على الفعل لان شرطه ان يوسط الفعل او من عليه لوقوعه ههنا
لكذلك لان وهب لو وسط لما زيد لم يفد الا ما يكره فكان مناسبا ذهب او
وهو لم يعرض النصب فالرفع لازم مع الابتداء والجملة الخبر بعده خبر وقوله وكذلك كل فعله
الذي لم يجب ان يعمل عامل عن شرطه التغير وان كان منه ظاهرا الا انه لما لم يتسلط عليه لانه
لو صح لكان تقديره فعلوا الذي زيد وهو باطل لان الجار والمجرور وهو الذي لا صفة له
او متعلق بفعلوا وكلاهما باطل اما الاول فلان ما فعلوا كلمة ما موصولة والذي صفة له
الموصول والشيء كذلك لانهم جاءوا في الذي شيء ما الرفع لازم فكذلك المبتدأ وفعله
في البدل عن الفعل والعامل والمعمول في محل الجر بانه صفة له والجار والمجرور في محل الرفع
بانه خبر المبتدأ وتقديره كل معمول لهم ثابت في الذي وقوله وكذا الزاني فاجلدوا
كلوا الدهر ههنا غاية جلده اعلم ان ظاهر الآية يدل على انها من هذا الباب لانه بعده فعل مذكور
مع الطلب بكلمة الفاء السببية فالمعمول هو الرفع فالمراد ههنا غير الظاهر فالمبرد ذهب الى ان الآية
مبتدأ والزاي عطف عليه وقوله فاجلدوا خبر المبتدأ والفاء دخل الذي على خبر المبتدأ لان الالف واللام
في الآية والزاي بمعنى الذي والذي فتقديره الذي زنت والذي زنى فاجلدوا وتبعه في قول ان المبتدأ اذا كان

موصولا صلته فعل او ظرف جاز دخول الفاء في خبره فيجوز دخول الفاء في الخبر ههنا كذلك وقوع الامر
خبر المبتدأ على تاويل مقول فيه اجلدوا وكلاهما منهما وحكم من يمين في هذا الباب كالآن كما تقدم
ناذن الى آخره لا يعمل فيما قبله وذهب سيبويه الى ان الزانية مبتدأ على تقدير حذف
المضاف وخبره محذوف وهو فيما يتلى عليكم والتقدير حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم
فهذه جملة وقوله فاجلدوا كلاهما منهما غاية جلده جملة تاكيدية بيان للجملة الاولى
ح لم يكن من هذا الباب لان قولنا فاجلدوا الا المتعلق له بالزاني من حيث العمل بل يكون
من جملة الخبر وقوله الا فاما مختار الرفع اي وان لم يكن المراد غير الظاهر كما مر بل المراد
وسيبويه كما مختار الرفع كما في القراءة الشاذة لانه من باب الامر عامل عن شرطه التغير
ومعه اقوى قرينة الرفع ظاهرا وهو المطلوب اعني الامر كما مر وقوله الرابع التحذير الى
آخره اعلم ان الباب الثالث من جملة الابواب الاربعة الآتية يجب حذف العامل للمفعول به
فيها التحذير والتحذير معمول لفعل مقدر اي تحذير اما بعده او معمول الق والمذكور من مكرر
متناول للتحذير نحو زيدا في جواب من تقول من اضرب فمفعوله بتقدير الق فحذف عنه متصل فان
زيدا في المثال المذكور وان كان معمولا لكنه ليس معمولا بتقدير الق بل معمول بتقدير اضرب وقوله
تحذير اما بعده احتراز عن مثل زيدا في جواب من تقول من الق فانه معمول بتقدير الق لا
تحذير اما بعده فانه ليس من هذا الباب بل اذكر فعله وقوله او ذكر المحذر منه مكرر اليد قال في
مثل قولنا الطريق الطريق وان لم يكن معمولا بتقدير الق تحذير اما بعده لكنه معمول بتقدير
الق والمحذر منه مكرر نحو اياك او ذكر معطوف على فعل ناصب بحذير التقدير وهو معمول

موصولا

بتقدير اتق حذرا تحذيرا مما بعده او ذكر تحذيرا مما بعده فتحذيرا على تقدير الاول مفعول
مطلق وعلى تقدير الثاني مفعول له واياك وجب حذف الفعل العامل له لعدم الرؤية
بملفوظ الفعل ووجود القرينة الدالة عليه مثاله اياك والاسد اي اتق نفسك ان
يتعرض للاسد والاسد اي اتق ان يتعرض لنفسك فحذف اتق لما ذكرنا فاك ضمير
منفصل في محل النصب مقدم لوجوب الايتان به وهو كراهة الجمع بين جزئي العامل والمعمول شيء واحد
ثم عمل عن الضمير المتصل المنفصل للضرورة فصار اياك والاسد كذلك قوله اياك واو
حذف اي اتق نفسك ان يتعرض للحذف والحذف ان يتعرض لنفسك والحذف
هو ضرب الارنب بالعصا ولك ان تقول عبارة اخرى وهي اياك من الاسد واياك من ان
تحذف ولك فيه عبارة اخرى وهي اياك ان تحذف اي من ان تحذف فبجواز حذف
من مع ان وان حذف الحرف الجار عن ان وان للطلب الخفيفة للطوي بالصلة ولا يجوز ان يقال اياك الاسد
لانه لو جاز لكان اما بتقدير اياك والاسد او بتقدير اياك من الاسد والاول غير جائز لامتناع
حذف حرف العطف والثاني كذلك غير جائز لامتناع حذف احد جزئي الاسم الا في المواضع التي حذفها العرب فيها الا ترى انك تقول اخذت زيدا وعمرا والاصل
اخذت زيدا وعمرا ولا تقول اخذت زيدا اخذت عمرا ولا تقول اخذت زيدا وعمرا
واخذت رجلا وثلاثين رجلا واستغفر الله ذنبا وما اشبه ذلك ليس مما حذفت العرب فيه احد جزئي الاسم
قوله المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل مذكور اي المفعول فيه اسم ما فعل فيه فعل مذكور لفظا
او تقديرا فخرج ما فعل فيه فعل متناول لمثل قولنا يوم الجمعة طيب اذ فعل فيه يوم الجمعة اسم لفعل فيه

فعل

وساحة وحول والوراء او التقى
والجاه والجوار
كل

فعل لقوله مذكور خرج غير مثل لانه وان فعل فيه فعل لكنه ما فعل فيه فعل مذكور لعدم الفعل ههنا لفظا
او تقديرا قوله في زمان او مكان اشارة الى اقسام المفعول وان الزمان هو اليوم والليل
واجزاؤهما وما يتركب منهما والمكان ما يشغل الجسم من الحيز فخرج نحو زيد في الدار
لفب المفعول فيه ان لا يكون في ملفوظه لانه لو كان ملفوظه امتنع نصبه والا لزم كونه معربا
بعربين مختلفين لفظا في حالة واحدة وان يكون في مقدرة لانهم لم يعدوا ذكره كان
اسما وهم يذكرونه مفعولا فيه قوله وظروف الزمان كلها تقبل ذلك اي وظروف الزمان
المعين او مبهما فانه تقبل ذلك النصب بتقدير في لدلالة الفعل عليه كدلالته على المصدر فكما
ينصب المصدر معرفة كان نكرة ينصب ظرف الزمان مبهما كان او معينا قوله وظرف المكان
ان كان مبهما اي ان كان ظرف المكان مبهما فانه قبل النصب بتقدير في نحو جلست خلف المسجد
وان لم يكن مبهما كان معينا لم تقبل النصب بتقدير في لعدم دلالة الفعل عليه وبيان ذلك
ان الفعل كضرب مثلا يدل على الزمان المعين ولا يدل على المكان المعين نحو المسجد والدار
والسوق ويدل على المكان المبهم لان الضرب مستلزم للمكان من الامكنة وكذلك
قبل كل ظروف الزمان النصب بتقدير في ولم تقبل ظروف المكان النصب بتقدير في الا
ما كان مبهما وقد فسر المبهمات بست اي ما كان ظرف المكان المبهم قابلا للنصب بتقدير
في والمعين غير قابل له وجب تغيير المكان فغره وقال المكان المبهم هو الجهات
الست وهي القدام والفوق والتحت واليمين والشمال وما في معناها قوله وعمل عليه عنه
والذي اي عمل على المكان المبهم عند بدي وشبهها نحو دون ومع لكونها من جهة

انه ليس فعلا لفاعل الفعل للمعلل لانه يقال ضربت زيدا خوفا من الخوف والطمع لان تقول لا ما ثم انه مفعول له بل انه
حال من مفعول ربكم اى سيمنا انه مفعول له لكنه على تقدير حذف المضاف اى ارادة خوفكم و
طمع وطعكم او كون الخوف بمعنى الاخافة والطمع بمعنى الاطماع والتباين ان يكون المفعول له مقارنا
للفعل في الوجود وذلك بان يكون الفاعل متحدا للطرف فلو اختلفا انتفى احدهما او كلاهما فحذف
اللام مثلا لو لم يكن فعلا لفاعل الفعل للمعلل لم يجز حذف اللام سواء لم يكن فعلا نحو جئتك للسمن
او كان فعلا لكن لغير فاعل نحو جئتك لاكرامك اياي او لم يكن متقارنا للفعل في الوجود نحو جئتك اليوم
لاكرامي لك امس او لم يكن فعلا لفاعل الفعل المعلل ولم يكن متقارنا في الوجود نحو جئتك اليوم لاكرامك
اي امس لم يجز حذف اللام انما الشرط الاتي جواز حذف اللام شرطين احدهما كون المصدر
المعلل به مقترنا بلفظ الفعل في حيث كونهما لمعنى واحد متحدا بهذين الشرطين فما اشار اليه المصدر
يتعدى الفعل الذي هو غير اللام بنفسه لا بتعدي اليه المصدر ولانه اذا علم حصول اتحاد بين الشرطين علم انه
علة حاملة للفاعل على الفعل فلم يحتج الى اللام ويعلم من قوله انه اذا لم يحصل الشرطان لم يجز
حذف اللام ويعلم من قوله يجوز انه يجوز اثبات اللام مع حصول الشرطين لكن ينبغي ان يعلم ان
اثبات اللام مع التنكير ضعيف وقيل غير جائز لانافي الشبه الحال والتمييز مما فيه ذو البيان
وكونه نكرة كالحال والتمييز ولقائل ان يقول ان اللام الاول ليس شرطا فان الجزء في المثال
المذكور منصوب مع انه ليس بفعل الفاعل الفعل المعلل لانه لا اختيار له فيه وجوابه انا لا نسلم ذلك
الجزء فعل فاعل الف وانما هو لله ولا يلزم من عدم اختياره على فعله ان لا يكون فعلا له لان
الفعل قسمان اختياري وطبيعي فان الثاني يحتمل ههنا قوله المفعول معه مذكور بعد

الواو

الواو الخ قوله مذكور بعد الواو احتراز عن المذكور بعد الواو وغيره نحو زيد ضربته وعمرو وقوله المصاحبة
احتراز به عما لا يكون معمول فعل نحو زيد وعمرا لوكن او يكون معمول لكنه لا للمصاحبة نحو جاء زيد وعمرو قبله
او بعده ولا ينقض الحد بمثل قولنا جاء في زيد وعمرو معه ان عمرا ليس بمفعول معه لان المراد بالمفعول
بالمصاحبة هي المصاحبة الحاصلة من الواو ويدل عليه تقييده الواو بالمصاحبة فهنا ليس الواو للمصاحبة
والا لكان ذكر معه مكررا قوله لفظا او معنى تفصيل للفعل الناصب للمفعول معه قوله فان كان
الفعل لفظا الخ اعلم ان العامل للمفعول معه لا يكون الا فعلا لفظا او فعلا تقديرا والمراد
بالفعل لفظا الفعل واسماء الفعل والصفة المشبهة نحو ما والمراد بالفعل تقديرا
غير ما ذكر مما يستنبط منه معنى الفعل فان كان الفعل لفظا فان جاز العطف والا جاز
فان جاز العطف جاز الوجهان اي رفع العطف والنصب على ان يكون معمولا معه نحو جئت
انا وزيد وزيدا بالرفع والنصب وانما جاز العطف ههنا لتاكيد الضمير المتصل بالمنفصل وفيه نظر
لانه ان مثل ضربت انا وعمرو فانه يجوز العطف مع انه لم يجز الا العطف لا يقال يريد
بالجواز جواز العطف بحيث وجهين يجب العطف لانا نقول الجواز اعم من ذلك والذي
يدل عليه قوله عقيب ذلك وان كان الفعل معنى وجاز العطف لتعين العطف فانه الخ على
جواز العطف مع انه واجب وفيه نظر من وجه آخر وهو انه لا يلزم من جواز العطف جواز
الوجهين وانما يجوز النصب ان لو اريد المصاحبة وهو ممنوع وجواب الاعتراض الذي ورد على
المذكور بعد الواو التي للمصاحبة هو انا لا نسلم انه يجوز فيه الوجهان فان قيل اما حد المفعول
معه ينتقض اذا علم فكيف جاز فيه غير النصب والجواب الذي ذكره في المفعول المطلق والمفعول

والمفعول فيه لا يمكن ههنا لانه انما حد كلوا حد منهما بعد ان علم ان قسيما منه رفع وهو الذي
يقام مقام الفاعل فقد اتى بما جاز فيه البيان الذي بين في غيره قبل ذكر الحد فلولا بيانه ههنا
جز من ان جميع اقسام المنصوب لكن يلزم مما ذكرته وحررته ويده في الكتاب ان عمرا واقي قولنا
قام زيد وعمرو وما زيد وعمرا وهو مفعول معه لكن في جواز اطلاق هذا الاسم عليه نظر وان لم يجز
العطف لتعين الاول بان يكون مفعولا معه نحو جئت انا وزيدا او انما لم يجز العطف ههنا لامتناع العطف
على الضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد ولا فصل كما في بابه وان كان اصل العامل فعلا لتغيره افراد
ومن ان جوز العطف او الاول فان جاز العطف لتعين النصب لضعف العامل نحو ما زيد وعمرو وان
لم يجز العطف لتعين الرفع نحو ما لك وزيدا وما شانك وزيدا واي امتنع العطف لانه يتبع
على الضمير المجرور الا باعادة الجار ولم يعد الجار ههنا واذا امتنع العطف لتعين الاول ان يكون
مفعولا معه لان التقدير ما تصنع وعمرا واما الاوردان يعلم ان معنى الفعل موجود مع
حرف الاستفهام والجار والمجرور ومع حرف الاستفهام والاسم قوله اي الحال ما يبين هيئة
الفاعل والمفعول به اي اي الحال ما يبين هيئة الفاعل نحو جاء زيد راكبا هيئة المفعول نحو ضربت
زيدا مجردا عن ثيابه وهيئة الفاعل والمفعول معا نحو لقيت زيدا راكبين فخرج بقيد عبر مبين الهيئة
سواء كان مبينا للذات كالتمييز او لم يكن وخرج باضافة الهيئة الى الفاعل او المفعول بالنحو
نحو جاء في الزيد الاكرم وراكبا زيدا الاكرم لان الاكرم مبين هيئة زيد لا بالنظر الى كونه
فاعلا او مفعولا به وقولنا العقود في بيان خرج الفعول لانه لا يبين هيئة الفاعل ولا المفعول
وانما قيد المفعول بقوله به لان الحال لا يقع بيانا لسائر المفاعيل لكونها فضلة بالنسبة الى

المفعول

المفعول معه

ههنا

العطف

عطف

على الضمير

المفعول به

المفعول آه لانك اذا قلت جئت انا وزيدا راكبين معا ان زيدا والحال وهو المفعول معه لان معنى
الحال هيئة من حيث انه فاعل معنى لانه معه واعلم ان قال ما يبين ولم يقل اسم يبين لان
الحال تكون جملة والجملة لا تكون اسما قوله لفظا او معنى اي الفاعل الذي يكون الحال حالا منه
فاعل لفظا او فاعل معنى وكذا المفعول الذي يجوز الحال حالا منه مفعول لفظا او معنى مثال
الفاعل والمفعول لفظا نحو ضربت زيدا قائما فان قائما يجوز ان يكون حالا من التاء وضربت
وهو فاعل لفظا ويحتمل ان يكون حالا من زيد وزيد مفعول لفظا ومثال الفاعل معنى زيد في
الدار قائما فان قائما حال من زيد وهو ليس فاعلا لفظا بانه مبتدا لكنه فاعل معنى
لانه فاعل حصل او حاصل الذي هو محذوف فحررت المعنى ومثال المفعول معنى قولك
هذا زيد قائما فان قائما حال فقط عما حال زيد وهو مفعول معنى لتقديره انه عين او اشار اليه قائما
ومنه قولك لقيت زيدا العلمي شيئا فشيئا حال عن زيد وهو مفعول معنى وتقديره انه عين زيدا او
اشار الى العلمي شيئا فشيئا والتفصيل ان يقول المثال الاخير مطابق للمقصود لكن زيد ليس
بذي حال والا لزم اختلاف العامل في الحال وصاحبها لان العامل في زيد وهو لقيت زيدا
الحال معنى الفعل الذي هو في الدار في المثال الاول ومعنى التنبيه والاشارة في المثال
الثاني وهو غير جائز فلا يجوز واذا كان كذلك كان ذو الحال في المثال الاول القسم الثاني
من الظروف وفي المثال الثاني القسم الذي اشار اليه ابن عليه وعلل ان يكون عينه بان الحال
ذو الحال في المعنى زيد بطريق البدلية لكنه باسم العائد اليه واي اطلق ذو الحال عليه لكون
الضمير العائد اليه محفوظا فاطلق عليه لكونه اياه في المعنى قوله وعاملها الفعل او شبهه اي

هيئة الفاعل والمفعول به

ولا تنقض الحد بقولك واتعجبوا من ابراهيم
حنيفا فان حنيفا حال من ابراهيم مع انه مضاف
اليه وحال يجب ان يكون من الفاعل او
المفعول لان المضاف اليه لما كان في معنى المضاف
والمضاف مفعول فكان المضاف اليه في حكم
مفعول فجاز ان يكون ذا حال فجاز قوله تعالى
اكتب احد كم ان ياكل لحم اخيه ميتا فميتا
حال عن قوله اخيه وجاز لانه في معنى المضاف
فكان اللحم هو الاخ وقد اتضح هذا فكذلك
يجوز ان يكون حنيفا حالا من ابراهيم
لان علة ابراهيم كانه في معنى ابراهيم الا
ترى انه لا فرق بين ان تقول واتعجبوا من
ابراهيم وبين ان تقول واتعجبوا من علة
ابراهيم كما ذكره الشيخ العلامة
صاحب المفصل في حاشيته من امالي الكشاف

ص

لتقدم معمول اسم التفضيل عليه لضعفه في العمل بتوغل اليه الكتاب هو اطيب وجوز غلام اعل التفضيل
ذا ما قبل لجواز قولهم بحرة تحتي بسر اطيب منه رطبا مع ان العامل في البسر هو اسم التفضيل بالاتفاق
قوله وقد يكون جملة خبرية اي ويكون الحال جملة خبرية كما يكون مفردا الا ان الاطلاق خبر فرعي الحال
بالحقيقة كما ان الاخبار عن الشيء بالمفرد يجوز تكلف تلك بالجملة يجوز ولهذا قال جملة خبرية اي محتملة
للصدق والكذب لان الحال خبر فيجب ان يكون محتملة للصدق والكذب ولابد ان يكون في
الجملة الرابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو قوله فالاسمية بالواو اي الجملة التي تقع حالا
اما ان تكون اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او منفيا او ماضيا منفيا فهذه
ست حال فالاولى اي الاسمية بالواو والضمير نحو جاءني زيد وعلامة راكب فغلامه راكب فجملة الاسمية حال
مع الواو والضمير وبالواو وحدها نحو جئتك والشمس طالعة او بالضمير وحده على ضعف لعدم
العلم بان الاكثر هو تمام الحال بالضمير او بالواو فقط والثانية اي الفعلية المضارع المثبت بالضمير وحده نحو جاءني
زيد يركب فجملة يركب حال مع الضمير وحده وبهما نحو جاءني زيد يركب فرسه فجملة يركب فرسه حال مع الضمير والواو
واما الباقية وهي التي فعلها مضارع منفي او ماض مثبت او منفي فبالواو والضمير نحو جاءني زيد وما يركب او ما ركب او لم يركب
او لن يركب او ما ركب وبالواو وحدها نحو جاءني زيد وما يركب او ما ركب او لم يركب او لن يركب او ما ركب
او لم يركب او لن يركب او ما ركب او لم يركب او لن يركب او ما ركب او لم يركب او لن يركب او ما ركب
زيد فرسه راكب جاءني زيد ما ركب او لم يركب او لن يركب او ما ركب او لم يركب او لن يركب او ما ركب
حرمتك ظاهرة او مقدرة اذا وقع الفعل الماضي حالا وذلك لان الماضي يدل على الانقضاء

والحال يدل على عدم الانقضاء فلا بد من قد لتقريب الماضي من الحال ومثال
قد الظاهرة جاءني زيد قد ركب ومثال قد المقدرة قوله تعالى وجاؤكم
حصرت صدورهم اي قد حصرت صدورهم وانما قيد الماضي بالاثبات
لانه لو كان منفيا لم يجب قد ظاهرة ولا مقدرة لعدم الاحتياج اليهما لانه
اذا نفي الفعل الماضي استمر ولك النفي الى الحال بحكم الاستصحاب فلم
يحتج الى قد بخلاف الاثبات فانه يحتاج في استمراره الى فاعل ومنبق قوله
ويجوز حذف العامل كقولك للمسافر راشدا مهديا اي ويجوز حذف
عامل الحال اذا دل عليه قرينة كما جاز حذف عوامل سائر الاشياء ومثاله
قولك للمسافر راشدا مهديا اي اذهب راشدا مهديا قوله ويجب في الموكدة
مثل زيد ابوك عطوفا اي احقه اي ويجب حذف العامل في الحال المؤكدة
والحال المؤكدة اي التي لا تنتقل وهي التي لا تنفك عنها ما دام موجودا غالبا والمنتقلة بخلاف
ذلك فمثال الاول زيد ابوك عطوفا فان الاب لا تنتقل عن العطف ما دام
موجودا غالبا واني يجب حذف عاملها لان الاب يشعر بالعطف وباثبات
العطف له فاستغنى به عن التصريح بالعامل الذي هو اثبته او احقه او ثبت
او حق فحذف عاملها فلم يستقل فهذه الحال جاءت عن المفعول وعن الفاعل قوله

وشرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية اى وشرطها بهذه الحال ان تكون
تاكيدا ومقررة وتابعة لمضمون جملة اسمية لانها لو كانت تاكيدا او مقررة
لمضمون جملة فعلية لم يكن فعلها واجب الحذف لكنه يجب حذفه **قوله** التمييز
ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة اعلم ان التمييز هو الاسم
النكرة الذى يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة فقوله ما يرفع
الابهام احترز به عما لا يرفع الابهام فانه لا يكون تمييزا وقوله المستقر احترز به
عما يرفع الابهام الغير المستقر كالصفة نحو رايت عينا جارية فان الجارية
ترفع الابهام عن العين لكن ذلك الابهام غير مستقر فى العين لان العين لم
توضع فى الاصل مبهمة بل حصل الابهام عند الاستعمال بالنسبة الى المخاطب
قوله عن ذات احترز به عما يرفع الابهام المستقر عن صفة وهيئة لان الذات
لان زيدا بسم نحو الحال كقولنا جاء زيد راكبا فان راكبا يرفع الابهام المستقر
عن صفة وهيئة لا عن الذات لان زيدا الا ابهام فيه بل فى صفة المجىء وقوله مذكورة
او مقدرة تفصيل لتلك الذات ولا يرد عليه النقض بصيغات الاسماء
المبهمة نحو مررت بهذا الرجل لوجوب كونها معرفة ووجوب كون التمييز نكرة
قوله فالاول عن مفرد ومقدر غالبا اما فى عدد نحو عشرون درهما وسيأتى

وسيأتى بيانه واما فى غيره نحو رطل زيتا ومنوان سمنا وقفيزان برا او على
التمرة مثلها زبدا اى التمييز الذى يرفع الابهام المستقر عن ذرت مذكورة
وهو التمييز عن المفرد والمراد بالمفرد ههنا ما يرفع التمييز الابهام عن نفسه
سواء تم بالتنوين او بالنون او بالاضافة وهو ههنا مقابل التثنية وذلك المفرد
اما مقدار وغير مقدار والمقدار وهو الغالب اما فى عدد نحو عشرون درهما
وجملة عشرون درهما وسيأتى تمييز الاعداد فى باب الاعداد واما فى غير العدد
اما مسموح نحو مازنة ذهبا قدر زنة ذهبا واما موزون نحو رطل زيتا ومنوان سمنا
واما محتمل لهما نحو على التمرة مثلها زبدا او اما مكيل نحو قفيزان برا **قوله** فيفرد وان
كان فى الاصل الا ان المقصد الانواع ويجمع فى غيره اى فيفرد التمييز حال الافراد
والتثنية والجمع ان كان التمييز جنسا والمراد من الجنس ما يطلق اسمه على القليل
والكثير نحو التمر والماء والخل وغير ذلك تقول عندى رطل تمرا ورطلا تمر
زيتا ورطل زيتا واما يفرد لعدم احتياجه الى التثنية والجمع لوقوع الجنس على
القليل والكثير الا ان يقصد الانواع المختلفة فيطابق التمييز ما قصد حينئذ بعد
والالف عليها فتقول عندى رطل زيتا ورطلان زيتين ورطال زيوتا وان
لم يكن جنسا يجمع ان كان المراد بالتمييز جمعا فيقال عندى قفزان انواعا وعندى

بيت كيتا وكذلك اذا قصد التثنية شيئ قوله ثم ان كان بالتنوين او بنون
التثنية جازت الاضافة والا فلا اي ان كان الاسم المفرد الذي يميز ثم
بالتنوين او بنون التثنية جازت اضافة ذلك الاسم الي ولك التمييز وجاز
ترك اضافته اليه تقول رطل زيتا وقفيز برا وقفيزان برا
بالاضافة وتركها وكذا اذا تم بنون الجمع نحو اكرمن افعالا وان لم يتم
بالتنوين وبنون التثنية ونون الجمع بل تم بشئ آخر لم يجز الاضافة وذلك
الشئ اما تثنية نون الجمع نحو عشرون ودرهمان واما الاضافة نحو مثلها زيدا
وانما لم يجز الاضافة في نحو عشرون ودرهمان لانه لو اضيف مع حذف النون
لم يجز لان هذه النون من نفس الكلمة وما هو من نفس الكلمة لا يحذف للاضافة
ولو اضيف مع النون لم يجز لان هذه النون شبيهة بنون الجمع ولا يضاف
الجمع مع ثبوت النون فكذلك لا يثبت ما هو شبيهة فاذا لم يضف مثل
عشرين ودرهمين الى التمييز وهذا التعليل المذكور نظر لانه لو كان صحيحا لم يجز اضافة
الى غير المميز لكنه جايز بالاجماع نحو عشرين بيتا وعشري رمضان والصواب ان يقال
في تعليله انه يضاف الى غير المميز كما رايت فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس
ولم ينعكس الامر وفي توهم اضافتها الى القفيز لان العدد وهو المميز في المعنى

فلو اضيف

فلو اضيف اليه لتوهم انه اضيف الى نفسه وانما لم يجز اضافة مثنى الى مفرد لانه
مضاف مرة فامتنع اضافة مرة اخرى قوله وعن غير مقدار مثل خاتم حديد
والخفض اكثر عطف على مقدار اي التمييز الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة
اما تمييز عن مفرد ومقدار وما تمييز عن مفرد وغير مقدار ومثال المفرد
المقدار رمانا ومثال المفرد وغير المقدار خاتم حديدا وفضة يجوز الاضافة
وتركها لكن الاضافة اكثر على الاصل واليه اشار المصنف بقوله والخفض اكثر
قوله والثاني عن نسبة في جملة او ما ضاهاها مثل طاب زيد نفسا او زيد
طيب ابا وابوة ودرا وعلما او في اضافة مثل يعجبني طيبه ابا وابوة ودرا
وعلما ولله دره فارسا اي والتمييز عن ذات مقدرة هو التمييز عن ذات
مقدرة في نسبة في جملة كطاب زيد نفسا او في ما شابه الجملة كزيد طيب
ابا وابوة ودرا وعلما او في نسبة في اضافة كيعجبني طيب زيد ابا وابوة ودرا
وعلما ولله دره فارسا فالنفس في قولنا طاب زيد نفسا يرفع الابهام المستقر
عن ذات مقدرة لان عن ذات مذكورة لانه ليس في زيد ابهام بل في ذات
اسند اليه الطيب لجواز ان يسند الى زيد ظاهرا وان كان مسندا الى ارث
اخرى حصلت في ذات هي سبب لنسبة الطيب اليه فتذكر تلك الذات لرفع الابهام

المتقر وقوله او ما ضاها هاها اى ما شابه الجملة وضاهاها فعل ما مر من المضاف
والمشابه هاها وهي المشابهة للجملة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
مع فاعلها مثاله زيد طيب فان الطيب مع فاعله مشابه للجملة وقوله او في
الاضافة عطف على قوله في جملة اى والثاني عن ذات مقدرة في نسبته
في الاضافة نحو اعجبني طيب زيد ابا ابوه ودارا اوعلما فالمثال الاول عبارة
عنه اون متعلقه تعلق احد المنتسبين الى الآخر والثاني اضافته اليه وبين غيره
والثالث متعلق به تعلق المملوك بالمالك والرابع متعلق به تعلق الوصف بالموصوف
قوله ثم ان كان انما يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون له والمتعلقة ان يكون
والا فهو لمتعلقه اى ان كان التمييز اسما صالحا لان يرجع الى ما انتصب عنه جاز ان
يكون له وجاز ان يكون لمتعلقه اى وان كان التمييز اسما لايح اما ان يصلح ان
يكون عين التمييز اولا يصلح فان صلح جاز ان يكون عينه وجاز ان يكون
عين متعلقه نحو طاب زيدا ابا فالاب جاز ان يكون نفس زيد وجاز
ان يكون من وله زيدا ونحو طاب زيد ابوة فالابوة جاز ان يكون المراد
بها ابوة زيد نفسه وابوة من ولده وان لم يصلح لذلك تعين ان يكون
لمتعلق ما انتصب عنه والا امتنع ان يكون تمييزا عنه نحو طاب زيد علما ودارا

فكل واحد من العلم والدار لا يصلح الا لجهة واحدة وهي انه متعلق ما انتصب عنه
هذا ما فهمته من شرح المصنف وفيه نظر لانا لا نسلم
ان التمييز ان كان اسما يصح ان يجعل لما انتصب عنه جاز ان يكون له
وجاز ان يكون لمتعلقه فان لقائل ان يقول نا طاب زيد نفسا اسم
يصح ان يجعل لما انتصب عنه مع انه لم يجز ان يكون لمتعلق ما انتصب عنه وان
اراد بالشرط ان التمييز ان كان اسما يصح ان يجعل لما انتصب عنه ولمتعلق
ما انتصب عنه وجاز وه جاز ان يكون له وجاز ان يكون لمتعلقه لم يصح
بوجهين احدهما انه غير مفيد لانه يلزم ان يكون الشرط والجزاء واحدا
وهو غير مفيد وثانيهما وانه لا يلزم من انتفاء صحة المجموع المذكور ان يكون
التمييز لمتعلق ما انتصب عنه لجواز ان يكون لما انتصب عنه كقولنا طاب زيد
نفسا والنفس الملتزم غير مساعد لهذا الشرح والا لحملناه على
مقتضى النفس الكل نحو طاب زيد نفسا فان نفسا يصح جعله لما
انتصب عنه مع امتناع جعله لمتعلقه وبالجملة لا يخ الكلام عما ذكرته عن التعسف
قوله فيطابق فيهما ما قصد اى يطابق التمييز في الصورتين الذي ما انتصب عنه
ومتعلق ما انتصب عنه ما قصد اى ان قصد مفرد او التمييز وان قصد مثنى

نعم التمييز وان قصد جمع التمييز في الصورتين فتقول عندي اثواب اذا كان
التمييز عين ما انتصب عنه نحو طاب زيدا باوازيدان ابوين وازيدون
آباء وكذلك تقول اذا كان التمييز متعلق ما انتصب عنه نحو طاب زيد اباً
اما اذا اردت به اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت اباً
وجداً او اباً واماً وطاب زيد اباء اذا اردت اباً وأجداداً له
قوله الا ان يكون جنسا الا ان يقصد الانواع اي يطابق التمييز
في الصورتين ما قصد الا ان يكون التمييز جنسا فانه لم يطابق حينئذ
كالعلم والابوة فانك اذا اردت العلم من حيث هو علم وكذلك
اذا اردت الابوة من حيث هي ابوة لا تثنى ولا تجمع الا ان تقصد
الانواع المختلفة فحينئذ ان كان المراد تثنية وجمع ان كان جمعا فيقال
طاب زيد علمين ان كان المراد انه طاب بسبب علمين مختلفين
وطاب زيد علوماً ان كان المراد انه طاب بسبب علوم كثيرة ويقال
ان يقول في عبارة الكتاب نظر لان قوله الا ان يكون جنسا
مستثنى من قوله فيطابق فيهما قصد والاستثناء اتما يستثنى
من الاستثناء الاول فيكون معناه فيطابق التمييز في الصورتين ما قصد

الا ان يكون التمييز جنسا فانه لا يطابق ما قصد الا ان يقصد به الانواع فانه يطابق
ما قصد وفساده ظاهر لان الاستثناء الاول يقتضي عدم مطابقة التمييز لما قصد
في الجنس والاستثناء الثاني يقتضي مطابقة التمييز لما قصد في الجنس وجوابه
انا لا نسلم استحالة فان الاول يقتضي عدم مطابقة التمييز لما قصد من التثنية
والجمع في الجنس اذا لم يقصد الانواع المختلفة والثاني يقتضي مطابقته لما قصد
من التثنية والجمع في الجنس اذا قصد الانواع المختلفة فان قيل لا يمكن
قصد التثنية والجمع في الجنس الا مع قصد الانواع المختلفة فيلزم المحذور
مع قصد الانواع قلنا لا نسلم ذلك لتكثر احاد نوع من جنس واحد فيجوز ان
يقصد اثنان او ثلثة من احاد ذلك النوع مع انه لا يثنى ولا يجمع حينئذ لم
يطابق التمييز ما قصد فان قيل لما لم يطابق التمييز ما قصد من افراد
نوع واحد من جنس واحد كما يطابق ما قصد من انواع جنس واحد قلنا لاتحاد
افراد النوع الواحد في الحقيقة والماهية واختلافها في العوارض والمشخصات
واختلاف انواع الجنس الواحد في الحقايق والماهيات فجاز اطلاق الجنس
مفردا على افراد نوع واحد ان قصدت لاتحادها في الحقيقة ولم يجز اطلاق
الجنس مفردا على انواع جنس واحد اذا قصدت لاختلافها في الحقايق

قوله وان كان صفة كانت له وطبقة واحتملت الحال اى وان كان التمييز صفة كان التمييز عين ما انتصب عنه ومطابقا له لكونه اياه فى المعنى فيقال طاب زيد نفسا طاب الزيدان فارسين طاب الزيدون فوارس وكذلك تقول لله دره فارسا ودرهما فارسين ودرهم فوارس واذا كان التمييز صفة احتملت تلك الصفة ان تكون حالا كما فى المثال المذكور لكن التمييز اولى من الحال لان المراد منه دعاؤه مطلقا سواء كان حال كونه فارسا او غيره وهذا يفهم منه اذا كان تمييزا ودون ان يكون حالا والفرق بين التمييز فى قولهم لله دره فارسا وبين قولهم مثلها زيدا ان الفارس يرفع الابهام عن نسبة الامر الى الضمير لا عن نفس الدر وان الزيد يرفع الابهام عن نفس المثل اذ لا ابهام فى اضافة المثل الى الضمير بخلاف نفس المثل

قوله ولا يتقدم التمييز على عامله اى ولا يتقدم التمييز على العامل مطلقا سواء كان العامل فعلا او غير فعل لانه ان كان غير فعل كان ضعيف العمل فلا يكون له قوة ليعمل معها موخرا وان كان فعلا فلان التمييز ملتبس بفاعل فكما لا يتقدم الفاعل على الفعل لا يتقدم هو ايضا عليه وانما قلنا انه فاعل فى المعنى لان اصل قولنا طاب زيد نفسا طاب نفس زيد واصل تصبب زيد

عرقا تصبب عرق زيد لا انه عدل عنه الى قولنا طاب زيد نفسا وتصبب زيد عرقا للتاكيد والمبالغة لان ذكر الشى مبهما ثم ذكره مفسرا يوجب التاكيد والمبالغة واما مثل قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فمحل عليه اطراد اللباب قوله والاصح ان لا يتقدم على الفعل خلافا للمازنى والمبرد اى التمييز لا يتقدم على العامل اذا لم يكن فعلا بالاتفاق اما اذا كان فعلا فالاصح ان لا يتقدم عليه لما ذكرنا من قبل خلافا للمازنى والمبرد فانهما جازا تقديم التمييز على العامل الفعل ممتنعا بقول الشاعر

انحجر تسيلى بالفراق حبيبها ... وما كان نفسا بالفراق تطيب والجواب ان هذه الرواية ممنوعة بل الرواية هكذا وما كان نفسى بالفراق تطيب قوله المستثنى متصل ومنقطع فالمتصل هو الخارج عن متعدد لفظا او تقديرا بالا او احد اخواتها اى المستثنى عامة بن احد هما مستثنى متصل والاخر مستثنى منقطع فالمستثنى المتصل هو الذى خرج بالا او احدى اخواتها عامة تعدد وكثرة لفظا نحو جانى الرجال الا زيدا او تقديرا نحو جانى القوم الا زيدا فزيد خرج عن متعدد لفظا لان الرجال جمع رجل او تقديرا نحو جانى القوم الا زيدا فزيد خرج عن القوم وهو متعدد تقديرا لانه موضوع لاوا د كثيرين لا لفظا لانه ليس لجمع لفظ بل مقدر اللفظ وقيد بالتقدير لان المستثنى منه لا تعدد فيه لفظا ولا تقديرا

بل منفي والجواب والمعنى معناه ان نجعل الملفوظ والمقدر متعلقا بالاخراج ليكون معناه
ان المستثنى هو المخرج عن متعدد ملفوظ نحو جاء القوم الا زيدا او عن متعدد مقدر
نحو ما ضربت الا زيدا او يكون معناه ان المستثنى هو المخرج لفظا عن متعدد
نحو جاء القوم الا زيدا او المخرج تقديرا نحو جاءني زيد ليس الا او انما قال با الا
واخواتها ليخرج عن المستثنى وبا الصفة نحو اكرم بني تميم الا الطوال فان الجمال
مخرجة عنهم با الصفة والمخرج بالبدل كقولك لله على الناس حج البيت
من استطاع اليه سبيلا وبا الشرط نحو اكرم القوم ان دخلوا الدار و
با الجملة لئلا يدخل في الحد المخرج بغير الا واخواتها فانه لا يسمى مستثنى
واخوات الا هي غيره وخلا وعدا وما خلا وما عدا وليس ولا يكون
وسوى وسوائ قوله والمنقطع المذكور بعد ما غير مخرج اي المستثنى
المنقطع هو الذي ذكر بعد الا واحدى اخواتها ولم يكن مخرجا عن
متعدد نحو جاءني القوم الا حمارا فالحمار هو المذكور بعد الا غير مخرج عن
القوم لعدم تناول القوم اياه قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا
غير الصفة من كلام موجب او مقدما على المستثنى منه او منقطعا في الاكثر
او كان بعد خلا وعدا في الاكثر او ما خلا وما عدا وليس ولا يكون اي

المستثنى منصوب اعلم ان هذا الكلام شروع في بيان ان المستثنى
في اي موضع واجب النصب وفي اي موضع جايز النصب وفي
اي موضع مخفوض فابتداء با الصورة الاولى اعني واجب النصب وهي
في مواضع احدها ان يكون المستثنى بعد الا التي بغير الصفة في كلام موجب
والمراد با الموجب ان لا يكون نفيا ولا نهيا ولا استفهاما نحو جاءني القوم
الا زيدا وانما قيد الا بغير الصفة لان الا لو كانت للصفة لم يجب النصب
بل يكون المستثنى بعدها تابعا لما قبلها كقولك لو كان فيها آلهة الا
الله لفسدتا فالله بعد الا التي هي للصفة اي آلهة غير الله فالرفع باتباعه
على الصفة وانما قال في كلام موجب لانه لو كان في كلام غير موجب
لم يجب النصب نحو ما جاءني القوم الا زيدا فزيد يجوز رفعه على البدل من
القوم ونصبه على الاستثناء وانما يجب النصب ههنا لامتناع البدل
وامتناع حمل الا على الصفة اما الاول فلفساد المعنى لان المبدل منه في
حكم الساقط فيكون تقدير قولنا جاءني القوم الا زيدا هو جاءني الا زيد ويلزم منه مجيء جميع العالم الا زيدا وهو ظاهر الفساد
واما الثاني فلانه انما يحمل الا على الصفة اذا امتنع الاستثناء وههنا

فالعامل هو الفعل والمستثنى هو المفعول

لا يمتنع الاستثناء والثاني من المواضع التي يجب النصب المستثنى فيها ان
يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه كقوله وما لي الا آل احمد شيعة
آخره وكذلك شعب الحي مستثنى مقدم على المستثنى منه وهو شعب
وانما وجب النصب اذا كان مقدما على المستثنى منه لانه لم يصلح ان يكون
بدلا ولا صفة لامتناع تقدم البدل على المبدل منه وتقدم الصفة على الموصوف
واشار الى هذا القسم بقوله او مقدما على المستثنى منه والثالث
من المواضع التي يجب النصب المستثنى فيها ان يكون المستثنى منقطعا عند الاكثرين
نحو ما جاني القوم الا حمارا وانما وجب النصب لانه امتنع البدل لامتناع كونه
احد من الابدال الاربعة اما امتناع الثلثة الاول فظاهر واما امتناع
بدل الغلط فلقصد وروده عن قصد والازالة وعدم كون المبدل منه مقصودا كذلك
ولامتناع كونه صفة لعدم الفائدة في الصفة ههنا ولانه لا يجوز الصفة
الا اذا تعذر الاستثناء ولم يتعذر ههنا وانما قال في الاكثر لجواز البدل
عند بعضهم كقوله ما بها انيس الا اليعافير والا اليعيس فاليعافير
واليعيس مستثنى منقطع بعد الا مع رفعه بالبدل والجواب عنه ان الاول
ان المراد بالانيس ما يؤانس ويلذ المكان فهو اعم من الانسان

فالعاقل

ومن الاخفش انه اجاز الجر بها على ان
ما قبلها زائدة والمعنى ما انيس الا
فلان فلا يتعلق به وبعد
لم يقل في الاكثر اه
حاشية

ان النصب بها في الاكثر الاستعمال لانها فعل ماضيان كما عرفت وقد
اجرى بها على الغالب فجرى مجرى ليس وزائد
لم اعلم خلافا في جواز الجر بها لان
النصب بها اكثر
اه

وظاهر كلام ابن مالك وغيره ان الجر
بخلا وعدا ليس مذهب البعض
خاصة بل جمع النحويين جوزوا الجر
بها قياسا على الغالب وقوله
والنصب بها اكثر
انها فعلان
متعديان
اه

لانها من الافعال الناقصة الداخلة على المبتدأ والخبر وهما اسمها
غاب الاستثناء وهو ضمير راجع الى الاسم الذي
المفعول من الفعل المذكور اذ المعنى من ليس زيد قائما
وههنا في الزمخشري حمل النصب على الحالية واعلم ان ليس
هذه الافعال الا ليس المتصل المنفي الذي لا
يتصرف فيها الا ضرورة قاله ابن هشام الانصاري

فاليعافير واليعيس بدل عن الانيس بدل البعض عن الكل والرابع من مواضع
وجوب نصب المستثنى ان يكون بعد خلا وعدا عند الاكثرين تقول جاني القوم
عدا زيدا او خلا زيدا اي عدا بعضهم زيدا وخلا بعضهم زيدا وانما وجب النصب
لانه مفعول به ويجب بنصب المفعول به وانما قال في الاكثر لانهما حرفا جر عند بعضهم
فيكون ما بعدهما مخفوضا وانما جاز من مواضع وجوب نصب المستثنى ان يكون
المستثنى بعد ما خلا وما عدا وليس ولا يكون وانما وجب نصب بعد ما خلا وما عدا
لان ما مصدرية لا تدخل الا على الفعل فوجب ان يكون خلا وعدا بعد ما فعلين
وفاعلهما مضمر والمستثنى بعد هما مفعول به فوجب بقيته تقول جاني القوم ما خلا
زيدا وما عدا زيدا اي ما خلا بعضهم زيدا اي جاني القوم خلا بعضهم زيدا فهو
مصدر في موضع الحال اي خاليا بعضهم زيدا وانما وجب نصب المستثنى
بعد ليس ولا يكون لانهما فعلان ناقصان اسمهما مضمر فيهما والمستثنى
بعد هما خبر هما ويجب بالنصب خبرهما فوجب النصب تقول جاني القوم ليس زيدا
ولا يكون زيدا اي ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا قوله ويجوز فيه
النصب ويختار البدل فيما بعد الا في كلام غير موجب والمستثنى منه كالمذكور
مثل ما فعلوه الا قليل والا قليلا اي يجوز نصب المستثنى ويختار ابدال المستثنى

منه مذكورا نحو ما جاءني القوم الا زيدا وزيدا برفعه ونصبه فالرفع على البدل
والنصب على الاستثناء ولكن البدل اولى من النصب لان البدل
لا تكلف فيه والنصب فيه تكلف وهو تشبيهه بالمفعول وانما قال في كلام غير
موجب لانه لو كان في كلام موجب لم يجز البدل كما مر في مواضع وجوب النصب
وانما قال فذكر المستثنى منه لانه لو لم يكن المستثنى منه مذكورا ولم يكن من
هذا الباب بل اعرب على حسب العوامل كما يجئ ومثال ما يجوز النصب ويختار
البدل قولك ما فعلوه الا قليل منهم والا قليلا منهم برفع القليل على البدل من واو فعلوه
ونصبه على الاستثناء قوله ويعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى
منه غير مذكور وهو في غير الموجب يفيد مثل ما ضربني الا زيد اي ويعرب
المستثنى على حسب مقتضى العوامل فيجوز اذا كان المستثنى منه غير مذكور وانما
يجوز عدم ذكر المستثنى منه في كلام غير موجب لصحة المعنى ولم يجز في الموجب
لعدم صحة المعنى فان اقتضى العامل المتقدم الفاعل يرفع ما بعد الا
بان يكون فاعلا له نحو ما جاءني الا زيد وان اقتضى العامل المفعول
ينصب لكونه مفعولا به نحو ما ضربت الا زيدا وان اقتضى العامل المصدر
وينصب لكونه مصدرا له نحو ما ضربت الا ضربة وكذلك في سائر الاشياء

ذكر المستثنى

اذا يجب ان لا يعرب المستثنى
اذا كان الاستثناء منقطعا
الا زيدا لانه لا يصح ان يقع
الا زيد مكان الا زيدا

ويبقى مفرغا قوله الا ان يستقيم المعنى نحو ما قرأت الا اليوم كذا الاستثناء من
قوله وهو في غير الموجب اي عدم ذكر المستثنى منه انما هو في غير الموجب
الا ان يستقيم المعنى فانه يجوز عدم ذكر المستثنى منه في الاثبات ايضا
نحو قولك قرأت الا اليوم الجمعة يجوز ان يقرأ كل يوم الا يوم الجمعة ومن
ثم لم يجز ما زال زيد الا عالما اي ومن اجل انه لا يجوز عدم ذكر المستثنى منه
في الموجب لم يجز ان يقال ما زال زيد الا عالما لان زال للنفي وما للنفي
فيكون ما زال للاثبات لان النفي اذا دخل على النفي افاد الاثبات
فمعناه ثبت زيد الا عالما وهو غير جايز لما مر قوله واذا تعذر البدل على
اللفظ فعلى الموضع مثل ما جاءني من احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو وما زيد
شيئا الا شيئا لا يتعبا به لان من لا تزاد بعد الاثبات وما ولا
تقدران عاملين بعد بما لانهما عملتا للنفي فنقض النفي بالا اي اذا تعذر
ابدال المستثنى من لفظ المستثنى منه حيث جاز الابدال لتعين البدل من
موضع المستثنى منه نحو ما جاءني من احد الا زيد فانه يجوز نصب زيد على الاستثناء
ويجوز رفعه على البدل من احد لكن لا من لفظه لانه لو ابدل من لفظ احد لكان
من مقدر بعد الا غيره لان البدل بتكرير العامل فيكون تقديره ما جاءني من زيد

فيلزم زيادة من في الاثبات وهو غير جايز عند سيبويه والمشار
اليه بقوله لان من لاتزاد بعد الاثبات واذا بطل ابدالها عن
لفظ احد تعين ابدالها من محل احد لان محله رفع بانه فاعل ما جانا من زيد
لتاكيد النفي وكذلك الاحد فيما الاعم وفان عمرا لا يجوز ابدالها من لفظ احد
لانه لو ابدل من لفظه لزم تقدير لا عاملة بعد الا وهو غير جايز وكذلك ما زيد
شيئا الا شيئ فان الشيئ الثاني لا يجوز ابدالها من لفظ الشيئ الاول لانه لو
ابدل من لفظه لزم تقدير ما عاملة بعد الا وهو غير جايز لان ما ولا لا تعملان ان
عاملتين بعد الا لان نفيها قد انتقض بالا فاذن بطل عملها لانهما انما
تعملان لاجل مشابهتهما ليس وان ما صرح مشابهتها ليس من حيث النفي
فاذا انتقض النفي بطل مشابهتها ليس واذا بطل المشابهة بطل ليس بطل
عملها قوله بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا لانها علت للفعلية فلا
اثر لنقض معنى النفي لبقاء الامر العاملة هي لاجله اي لا يجوز ان يقال
ما زيد شيئا الا شيئا بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا فانه جايز هنا لان
ليس انما يعمل لاجل الفعلية لا لاجل النفي واذا كان كذلك لم يكن اثر
لنقض معنى النفي ابقاء الامر الذي يعمل ليس بسببه وهو الفعلية هي في قوله

(انتقض)

العامل

العاملة هي عايد الى ليس والضمير في قوله لاجله يعود الى الامر او الالف واللام
التي في العاملة وهو الصحيح قوله ومن ثم جاز ليس زيد الا قايما ومنع ما زيد
الا قايما اي ومن اجل ان عمل ما لاجل النفي وعمل ليس لاجل الفعلية لا لاجل النفي
جاز ان يقال ليس زيد الا قايما لبقاء الفعلية التي تعمل ليس لاجلها مع
بطلان النفي وامتنع ان يقال ما زيد الا قايما لبطلان النفي الذي لاجله
يعمل ما قوله ومخفوض بعد غير وسوى وسواء وبعد حاشا في الاكثر اي المستثنى
مجرور بعد غير وسوى بكسر السين والضمها وسواء بفتح السين وكسرها وبعد حاشا
نحو جاءني القوم غير زيد وسوى زيد وسواء الحرزيد وحاشا زيد لان المستثنى
بعد غير وسوى وسواء مضاف اليه والمضاف اليه مجرور فوجب جره بعدها
وان المستثنى بعد حاشا مجرور بحاشا لانه حرف جر واما قال في الاكثر
لان حاشا حرف جر عند اكثر النحاة فيكون ما بعدها مجرورا بعد الاكثرين
وفعل عند بعضهم واذا كان فعلا لم يكن ما بعدها مخفوضا بل منصوبا بانه
مفعول به وفاعله مضمر كما ذكرنا في خلافا عدا قوله واعراب غير فيه
كاعراب المستثنى بالا على التفصيل اي اعراب غير اذا استعمل
للاستثناء مثل اعراب الاسم المستثنى بالا على التفصيل اي كما ان

المستثنى بالا غير الصفة اذا كان في كلام موجب لم يجز الا النصب فكذا
ههنا لم يجز الا النصب تقول جاءني القوم غير زيد بالنصب فقط وكانه
اذا تقدم المستثنى بالا على المستثنى منه وجب النصب كذلك ههنا
تقول ما جاءني غير زيد القوم بنصب غير فقط وكانه اذا كان المستثنى بالا
منقطعا وجب النصب كذلك ههنا تقول ما جاءني القوم غير حمار وكما
ان المستثنى بالا اذا كان في كلام موجب والمستثنى منه مذكور جاز النصب
والبدل فكذلك ههنا تقول ما جاءني القوم غير زيد بالنصب على الاستثناء
والرفع على البدل واذا لم يكن المستثنى منه مذكورا لم يجز الا الاعراب الذي يقتضيه
العامل فتقول ما جاءني غير زيد وما ضربت غير زيد وما مررت بغير زيد غير ضربته
وما ضربت زيدا غير يوم الجمعة فهو وغير صفة جئت على الالف في الاستثناء
كما جئت الا عليها في الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور
لتعذر الاستثناء مثل لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اعلم ان
اصل غير ان تكون صفة لجواز وقوعه صفة في جميع مواضعه كونه للاستثناء
وعدم جواز الاستثناء في بعض مواضعه نحو جاءني رجل غير عاقل الا انها
تحمل على الا في الاستثناء كما ذكرنا واصل الا ان تكون للاستثناء لا

للصفة لكونها حرفا واصل الحرف ان لا يكون صفة الا انها تحمل على غير
في الصفة وذلك اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء
ح وانما قال تابعة لجمع لانها لو كانت تابعة لمفرد منكر لم يتعذر الاستثناء
لان النكرة في موضع النفي للعموم تعم فيتناول المستثنى فيصح الاستثناء
نحو ما جاءني احد الا زيد وانما قال منكور لانها لو كانت تابعة لجمع معرف بلام
التعريف لم يتعذر الاستثناء نحو جاءني الرجال الا زيدا لانه ح للاستغراق
والعموم وانما قال غير محصور لانها لو كانت تابعة لجمع منكور محصور لم يتعذر
الاستثناء نحو لعلان علي عشرة الا واحدا وقيل ان يقول لاحاجة
الى قيد غير المحصور لانه لا يطلق الجمع على الاعداد كما نص المصنف في باب العدد
وانما قلنا انها اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور تعذر الاستثناء
لان الاستثناء اخراج الشيء من الشيء لولا الاخراج لوجب دخوله
فيه واذا كان المستثنى منه جمعا منكورا غير محصور لم يجب دخول المستثنى في المستثنى
منه لان الجمع المنكور غير المحصور كرجال مثلا يحتمل اثنين فما فوق فقط و
لم يكن المستثنى من جملة الثلثة فما فوقها كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا اي لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا فالا تابعة لا الهة وهي جمع منكور

غير محصور وانما تعذر الاستثناء لانه لو نصب الا الله لم يلزم منه التوحيد
الذي هو المطلوب من الآية لانه يصير معناه ح لو كان فيهما آلهة
مستثنى عنهم الله لزم فساد السموات والارضين ولم يلزم منه انه لو كان
فيهما آلهة غير مستثنى عنهم الله لزم فسادهما وفيه نظر لانه يتقض بقول
القائل لفلان علي دراهم الا درهما فانه يصح الاستثناء لا لصفة
مع كونه تابعا لجمع منكور غير محصور ويقولنا جاءني رجال عشرة الا زيدا بالرفع
فانه يتعذر الاستثناء مع كونه تابعا لجمع منكور محصور ويقولنا جاءني زيد
رجل الا زيدا بالرفع فانه يصح الصفة ويتعذر الاستثناء مع كونه تابعا
لمفرد والا يمكن ان يجاب عن الاول بمنع عدم الحصر في دراهم في
المثال المذكور فانها محصورة في ثمنية عشر عادة لانها اقل مراتب الجمع فكانه
قال ثمنية الا واحد وعن الثاني بان الجمع المذكور غير محصور لذاته بل
محصور بسبب الصفة ولهذا لا يجب تناوله لزيد والمراد بالمحصور هنا
المحصور لذاته كالعدد وعن الثالث بالمنع اذ لا نسلم ان كل مفرد يجوز الاستثناء
عنه بل نقول انما اخذ قيد الجمع لانه لو كان مفردا جاز الاستثناء عنه في
بعض الصور وهو المفرد المنكر وفي الجواب الاخير نظر لانه في بيان قضية

يتعذر الاستثناء

يتعذر الاستثناء عند وجودها مطلقا ولم يتعذر عند عدمها مطلقا وبدل عليه
تقييد حملها على غير في الصفة بقوله اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور
واعلم انه لو قال اذا كانت تابعة لشيء لم يجب تناوله للبعد لم يتوجه
عليه شيء من هذه الابرادات قول وضعف في غيره واعراب

وقوله ضعف في غيره

سوا وسواء النصب على الظرف على الاصح اي وضع فعل الا لصفة
في غير الجمع المنكور غير المحصور لامكان الاستثناء كقوله كل اخ مفارقه
اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان اي غير الفرقدين فالفرقدان مرفوع
بانه صفة لكل اخ وكل اخ ليس جمعا منكورا غير محصور قوله واعراب

كل اخ

سوى وسواء النصب على الظرف فقط مثلا اذا قلت جاءني القوم
سوى زيد فكانك قلت جاءني القوم مكان زيد ولم يسمع فيهما الا النصب
وانما قال على الاصح لانه قد اجاز قوم اجراءهما مجرى غير في جواز وقوعها
غير ظرف كقوله ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا فسوى فاعل
لم يبق وكقوله تجانف عن [redacted] اهل اليمامة ناقتي وما قصدت
من اهلها لسوائكا وهو عند الاولين شاذ لا يقاس عليه قول خبر كان
واخواتها هو المسند بعد دخولها نحو كان زيد قائما اي خبر كان واخواتها

هو المسند بعد دخول كان او احدي اخواتها فقوله هو المسند شامل لخبر المبتدا
وخبر ان واخواتها وخبرنا ولا مثاله كان زيد قائما فقائم هو المسند
بعد دخول كان قوله وامر وكان مرفوع خبر المبتدا اي وحكم كان واخواتها حكم خبر المبتدا
في جواز وقوعه معرفة او جملة سواء كان ملك الجملة اسمية او فعلية وفي وجوب
استمال الجملة الواقعة خبر كان عايدا الى اسمها وفي جواز تقدم الخبر على الاسم
فتقول كان زيدا قائما وكان زيدا ابوه قائم وكان زيد قام ابوه وكان قائما زيد
قوله وبتقدم معرفة ظاهرة الاعراب اي وحكم خبر كان حكم خبر المبتدا
الا في جواز تقدم الخبر على الاسم اذا كان معرفة اعلم ان خبر كان
اذا كان معرفة جاز تقدمه على الاسم لعدم اشتباهه بالاسم لاختلافهما
في الاعراب تقول كان اخاك زيد بخلاف خبر المبتدا فانه اذا كان معرفة
لم يجز تقدمه على المبتدا لئلا يلتبس الخبر بالمبتدا اعلم انه لو قال وبتقدم معرفة
او متساويين لكان اولى ليتناول مثل كان افضل منك افضل مني
فانه يجوز تقديم الخبر ههنا على الاسم لحصول التميز بالاعراب ولا يجوز
في المبتدا والخبر لوجود الالتباس اعلم ان الخبر المعرفة يجب ان يظهر

الاعراب

وفي الخبر من كونه مفردا وجملة ومعرفة ومنكرا وعلامة ومتقدما
على الاسم ومتاخرا وغير ذلك من تقدمه على الاسم
اذا كان ظرفا والاسم نكرة نحو كان في الدار رجل
واذا كان الخبر الموجب فاعلا مع الاسم نحو كان في الدار
صاحبها او اذا كان الاسم ان مع صلتها نحو كان
عندك انك قادم ومن استتار العايد في الضمير او اذا كان الخبر ظرفا
وغير ذلك من الاحكام

١٢

الاعراب فيه حتى يجوز ان يتقدم على الاسم لانه لا يتقدم في مثل كان
الجبلي التكرى لحصول الالتباس قوله وقد يحذف عامله في نحو ان خيرا
فخير يكون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اربعة اوجه
اي قد يحذف عامل خبر كان اي ويحذف كان في مثل قولهم الناس
فخير يكون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر وقد نص سيبويه على جواز
اربعة اوجه في مثلها احدها نصب الاول ورفع الثاني وهو اقوى الوجوه
لقلة الحذف وتقديره ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير والثاني رفع الاول
ونصب الثاني وهو اضعف الوجوه لكثرة الحذف وتقديره ان كان
في عمله خير فكان جزاؤه خيرا والثالث رفعهما معا كأن ان خير فخير وتقديره
ان كان في عمله خير فجزاؤه خير والرابع نصبهما معا كأن ان خيرا فخيرا
وتقديره ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا وهذان الوجهان ضعيفان
في القوة والضعف لتوسط الحذف بين الاول والثاني والثاني
ان نصب الاول ورفع الثاني اولى لقلة الحذف وبيانه ان في نصب
الاول يكون المحذوف كان مع الاسم وفي رفعه يكون المحذوف كان
مع الجار والمجرور وانه في رفع الثاني يكون المحذوف المبتدا فقط او

وفي نصبه كان مع اسمه واذا ثبت ذلك ثبت ان الوجه الاول
اقوى وان الوجه الثاني اضعف لكونه مخالفا للاول في جزئيه والا
خيران متوسطان لمخالفتها الاول في احد جزئيه فقط فور ويجب
الحذف في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت اي ويجب
حذف كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت لان تقديره لان
كنت منطلقا انطلقت لحذف اللام الجارة كما يحذف حروف الجر
من ان وان في كلامهم فوجب العدول عن الضمير المتصل الى
الضمير المنفصل لتعذر المتصل فصار ان انت منطلقا فزيد ما على ان
للتاكيد وليكون كالبدل عن كان لانه نائب به له من حيث ان
ما المصدرية تدل على الزمان كما ان كان تدل عليه فصار ان ما انت
منطلقا ثم قلبت ميما وادغمت النون في الميم فصار لا انت منطلقا
انطلقت وانما وجب حذف كان ههنا لان ما عوض عنها فلو اتي بكان
لكان اجتماع العوض والمعوض عنه وانه غير جايز فور اسم ان واخواتها
هو المسند اليه بعد دخولها مثل ان زيدا قايم اي اسم ان واخواتها
هو المسند اليه بعد دخول ان او احدى اخواتها فقوله المسند اليه شامل

للمبتدا واسم كان واخواتها واسم ما ولا وغيرها ولما قال بعد دخول ان
او احدى اخواتها خرج عنه المبتدا واسم كان واخواتها واسم ما ولا وغيرها ويطرد
التعريف عليه ومثاله ان زيدا قايم فزيد مسند اليه بعد دخول ان وحكمه حكم
المبتدا فور المنصوب بلا التي لنفي الجنس الفرق بين لا التي لنفي الجنس ويميز
لا التي بمعنى ليس ان الاول لنفي الجنس والماهية وان نافية لواحد من الجنس بشهد
اذا قيل لرجل في الدار كان معناه انه ليس في الدار من هذا الجنس فاذا لا يجوز ان
يكون فيها واحدا واثنان واثنتان او غيرها واذا قيل لرجل في الدار كان معناه نفي
واحد من جنس الرجال ويجوز كون واحد آخر او اثنين او اثنتين او اكثر فيها
فور هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافا او مشبها به كقولك لغلام
رجل ظريف فيها ولا عشرين درهما لك فقوله هو المسند اليه شامل للمبتدا
ولاسمي كان وان ولا النافيتين للجنس فخرج عنه المبتدا بعد دخولها
فخرج عنه هذه الاشياء وقوله يليها نكرة مضافا او مشبها به هذه الشرايط
نصب اسم لا اي على المسند اليه لافتقاره الى الضمير العايد الى المسند اليه وقوله
يليها عايد الى لا ونكرة منصوب بانه حال عن ضمير الفاعل في يليها وانما اشترطنا
نصبه ان يكون تاليا للدلالة لو فصل بين الاسم وبين لام ينصبه كما جاز وانما شرطنا

للمبتدا

ان يكون الاسم نكرة لانه لو كان معرفة لم ينصب كما جاءني وانما اشترط ان يكون
مضافا او مشبها به لانه لو كان نكرة مفردة يكون مبنيا كما جاءني ومثال المضاف
لا غلام رجل في الدار ومثال المشبه بالمضاف لا عشرين درهما لك ومشابهته
المضاف من حيث ان كل واحد منهما عامل فيما بعده ما من حيث ان بالجد ما
تتم وتخصص اما فان كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به اي فان كان
الاسم الذي يدخل عليه لا التي لنفي الجنس مفردا اي غير مضاف ولا شبيه
به مبني على ما ينصب به اي كان ينصب بالفتح بني على الفتح نحو لا غلام في الدار وان كان
بالياء بني على الياء نحو لا غلامين لك ولا مسلمين لك وان كان ينصب بالكسر
بني على الكسر نحو لا مسلمات في الدار مع ان الفتح في الاخير اولى من الكسر واما جاءني
لتضمنه حرف الجر لان قولنا لا رجل في الدار مبني على جواب سوال سائل تحقق
او مقدر سال فقال هل في الدار رجل وكان من الواجب ان يقال لا من رجل في الدار
ليكون الجواب مطابقا للسوال الا انه لما جرى ذكر من في السوال استغنى عنه
في الجواب فحذف من فقيل لا رجل في الدار فقضين من فبني لذلك وبني على الحركة
فرقا بين ما كان بناؤه لا رما وبين ما كان بناؤه عارضا وبني على الفتح للخفة
وان كان معربا او مضافا او شبيها به وجب الرفع والتكرير اي وان كان

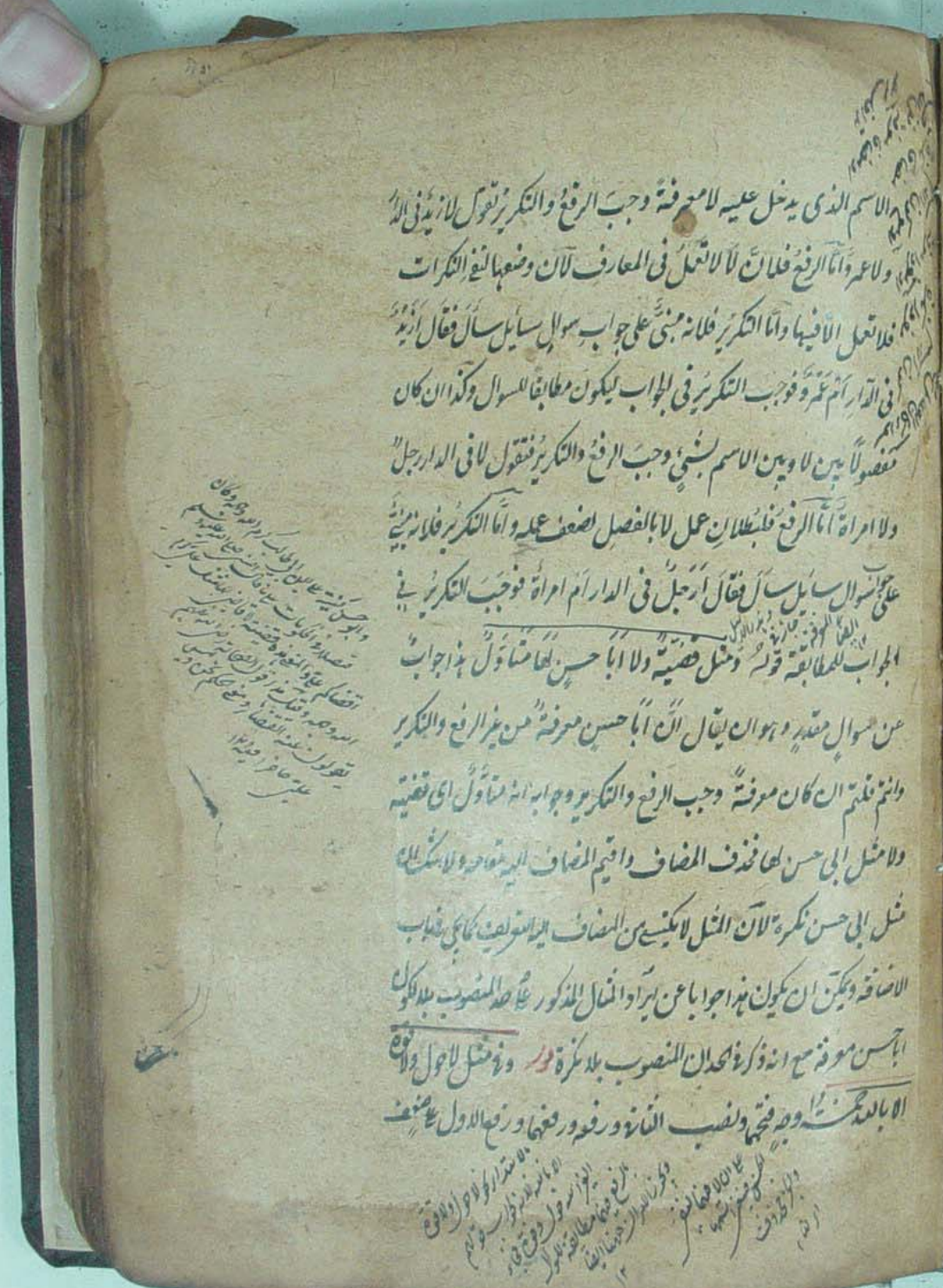

الاسم الذي يدخل عليه لا معربا وجب الرفع والتكرير تقول لا زيد في الدار
ولا عمرا واما الرفع فلان لا لا تعمل في المعارف لان وضعها لنفي النكرات
فلا تعمل الا فيها واما التكرير فلانه مبني على جواب سوال سائل سال فقال ازيد
في الدار ام عمرو فوجب التكرير في الجواب ليكون مطابقا للسوال وكذا ان كان
مفصولا بين لا وبين الاسم شيء وجب الرفع والتكرير فتقول لا في الدار رجل
ولا امراة اما الرفع فلبطلان عمل لا بالفصل لضعف عمله واما التكرير فلانه مبني
على جواب سوال سائل سال فقال ارجل في الدار ام امراة فوجب التكرير في
الجواب للمطابقة قوله ومثل قضية ولا ابا حسن لها متاول هذا جواب
عن سوال مقدر وهو ان يقال ان ابا حسن معرفة من غير الرفع والتكرير
وانتم قلتم ان كان معرفة وجب الرفع والتكرير وجوابه انه متاول اي قضيته
ولا مثل ابي حسن لها فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ولا شك ان
مثل ابي حسن نكرة لان المثل لا يكتسي من المضاف اليه التعريف كما في باب
الاضافة ويمكن ان يكون هذا جوابا عن ايراد المثال المذكور على ان المنصوب بلا لكونه
ابا حسن معرفة مع انه ذكره في احد ان المنصوب بلا نكرة وهو مثل لا حول ولا قوة
الا بالله بضم الهاء وجه فتحهما ونصب الثاني ورفعه ورفعهما ورفع الاول على ما صنف

وفتح الثاني اعلم انه اذا عطف على اسم لا مع مكرر لا الاخرة فتحة خمسة اوجه الاول فتحهما نحو
لا حول ولا قوة الا بالله اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فلا حول في محل الرفع بانه مبتدا
وبالله خبره وكذلك لا قوة في محل الرفع بانه مبتدا وبالله خبره فلا حول ولا قوة الا بالله
على هذا الوجه جملتان والثاني فتح الاول ونصب الثاني نحو لا حول ولا قوة فلا حول في محل
الرفع بانه مبتدا ولا في لا قوة زائدة لتاكيد النفي وقوة عطف على لفظ لا حول وخبره بالله
فعلى هذا لا حول ولا قوة الا بالله جملة واحدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول
ولا قوة الا بالله فلا حول في محل الرفع بانه مبتدا ولا في لا قوة زائدة لتاكيد النفي وقوة
عطف على محل لا حول وبالله خبره فعلى هذا لا حول ولا قوة الا بالله جملة واحدة والرابع
رفع الاول والثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله فحول مبتدا وقوة عطف عليه وبالله خبره
ولا يكون للعامل وجه عدم عمل لا هنا شيئان احدهما ان يكون مطابقا للمسئول فيه نحو
ارجل في الدار ام امراة والثاني ان لا تفتحا لتركيب مع وجود حرف العطف وهو
يغتفر جايز ولو فتح احدهما دون الاخر لكان ترجيحا من غير مرجح والخامس رفع الاول
وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله فحول مرفوع بانه اسم لا وخبره محذوف وبالله
ولا يجوز ليس وعمل لا يجوز ليس شاذ ولا جل هذا قال ورفع الاول على ضعف ولا
فتح مبني على الفتح في محل الرفع بانه مبتدا وبالله خبره واذا دخلت الهمزة

لم يتغير العمل ومعناها الاستفهام والعرض والتحضيض اي اذا دخلت الهمزة
على لا التي لنفي الجنس لم يبطل عمل لا لانه لا يبطل عمل العامل بدخول همزة الاستفهام
عليه سواء كان معنى الهمزة مع لا معنى الاستفهام نحو الا رجل في الدار او العرض
نحو الا تنزل عندنا والتحضيض نحو الا ماء اشربه في رجل ونزول وماء في هذه
الواضع مع الاعلى الفتح كما كان قبل دخول الهمزة كذلك وليس الاخيران
للاستفهام لان القايل لا يقصد بقوله الا تنزل الاستفهام عن ترك
النزول ولا بقوله الا ماء اشربه الاستفهام عن وجود الماء لانه عالم بعدم الماء

ولغت المبني الاول مفردا يليه مبني ومعرب رفعا ونصبا نحو لا
رجل ظريف او ظريفا اي ولغت المبني مع لا على الفتح اذا كان لغتا
اول مفردا يليه جاز الوجهان البناء والاعراب اما البناء فليجعل الموصوف
والصفة شيئا واحدا نحو لا رجل ظريف واما الاعراب فقط اجروح يجوز رفعه
حملا على محل المبني نحو لا رجل ظريف لان لا مع المبني في محل الرفع بانه مبتدا كما مر
ويجوز نصبه حملا على لفظ المبني نحو لا رجل ظريفا وان لم يجز حمل توابع سايز المبنيات
على لفظها لمشابهته حركة هذا المبني حركة الاعراب كما مر في باب النداء
والا فالاعراب اي وان لم يكن اللفظ كما ذكرنا تعين الاعراب وهو الرفع والنصب

وذلك بانه اما ان لا يكون النعت نعت المبني نحو لا غلام رجل ظريفا ولا ما
ان لا يكون النعت نعتا اول نحو لا رجل ظريف عندنا عاقلا وانما تعين
الاعراب لكثرتهم ان يجعلوا ثلثة اشياء شيئا واحدا واما ان لا يكون
النعت مفردا نحو لا رجل ذا مال وانما تعين الاعراب لان اسم
اذا كان مضافا لا يكون له الا الاعراب فتابعه اذا كان مضافا
كان اولى ان لا يكون له الا الاعراب واما ان لا يكون تاليا له
نحو لا رجل في الدار ظريفا وانما تعين الاعراب لانه اذا كان حصل
الفصل بين الموصوف والصفة امتنع جعل الموصوف والصفة شيئا
واحدا مع وجود الفصل وبهذا اتجه بين القيود في قوله نعت المبني
الاول مفرد اليه قوله او العطف على اللفظ وعلى المحل جائز نحو لا اب
وابنا وابن اي والعطف من غير تكرار لا على المبني مع لا على الفتح
جائز على لفظ المبني وعلى محله نحو لا غلام وجارية برفع جارية تعطف
محل لا غلام ونصبها على لفظ لا غلام وحمل على اللفظ من قال فلا ذات
مثل مر وان وابنه او هو بانجد ارتدي وتاذرا قولك ومثل لا ابا له ولا
غلامي له جائز تشبيها له بما المضاف لشبهه في اصل معناه ومن

ثم لم يجز لا ابا فيها وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا لسيبويه اعلم انه
يجوز ان يقال في مثل لا اب له ولا غلامين له لا ابا له ولا غلامي له اي يجوز ان
يعطى له حكم الاضافة تشبيها له بالمضاف لمشاركته المضاف في اصل المعنى لان
المضاف وهو ابوه وغلاماه يمتنع اب له وغلامان له ومن اجل ان جاز
لا ابا له ولا غلامي له من اجل التشبيه بالاضافة من حيث مشاركته له في اصل
معناه ثم يجوز ان يقال لا ابا فيها لعدم مشاركته للمضاف في اصل معناه قوله
وليس بمضاف اي اي قولنا لا ابا له ولا غلامي له ليس بمضاف الى الضمير خلافا
لسيبويه فان سيبويه ذهب الى ان اي باقي قولنا لا ابا له مضاف الى الها
واللام زايدة لتاكيد الاضافة وكذلك غلامي في قولنا لا غلامي له مضاف
الى الها واللام زايدة لتاكيد الاضافة والمصنف اشار الى بطلان مذهب سيبويه
بقوله انه ليس بمضاف لانه لو كان مضافا لفسد معناه وذلك لان معنى
لا ابا له لا اب فيبقى لا بلا خبر وهو غير جايز ويلزم حينئذ عمل لا في المعارف وهو غير جايز

قوله ويحذف كثيرا بعد مثل لا عليك اي ويحذف اسم لا الذي مثل لا عليك اي
لا بأس عليك قوله جزما ولا المشبهتان بليس قد ذكرنا مشابهته ما ولا ليس فلا
نعيدها لئلا يطول الكلام قوله هو المسند بعد دخولها اي جزما ولا هو المسند بعد دخول ما

ولا فقوله هو المسند شامل لخبر المبتدا وخبر كان وخبر ان وغيرها فلما قال بعد
دخولها خرج عنه هذه الاشياء قوله وهي لغة اهل الحجاز اي مت بهذه ما ولا
ليس واما لها عمل ليس عند اهل الحجاز لان بني تميم لا يعملونها عمل ليس
لدخولها على القبيلتين اعني الاسم والفعل وقدم هذا البحث قوله فاذا
زيدت ان مع ما او انتقض النفي بالا او تقدم الخبر بطل
العمل هذا اشارة الى اشياء تبطل عمل ما ولا احدها ان اذا زيدت بعدها
فانه يبطل عملها بالضعف عملها بالفصل بينها وبين معمولها نحو ما ان زيد قائم
ونحو قول الشاعر وما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا واشار
(اي المصنف بقوله فاذا زيدت ان مع ما وثانيهما انه اذا انتقض النفي بالا نحو
ما زيد الا قائم فانه يبطل عملها لانها انما تعمل بسبب الشبه بها ليس لاجل النفي وقد
بطلت مع فيبطل عملها واشار اليه بقوله او انتقض النفي بالا وثالثها اذا تقدم خبرها
على اسمها يبطل عملها نحو ما قائم زيد لضعفها في العمل فلم يقو في التصرف قوله
واذا عطف عليه بنحو جبر فالرفع اي اذا عطف على خبرها ولا بحرف عطف هو جبر
وهو بل ولكن يبطل عملها البطلان ما هو سبب عملها وهو النفي فالرفع عملا محل بها
ولا من حيث انه خبر المبتدا في الاصل نحو ما زيد قائما بل قاعد ولكن قاعد قوله الجر

بحث المجرورات

وان

وان هو ما اشتمل على علم المضاف اليه والمضاف اليه كل اسم نسب اليه
شيء بواسطة حرف لفظا او تقديرا مرادا اي المجرور ما اشتمل على علم المضاف اليه
وهو الجزء المضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا
مراد انقوله اسم قيد به لان المضاف اليه لا يكون الا اسما لكنه ليشمل بالحمل المضاف
اليها كالمضاف اليه اذ وادا وحيث ويجاب بان تلك الجمل في تاويل المفرد
فاذا قلت اجلس حيث جلس زيد كان تقديره اجلس في مكان جلوس زيد فيكون
اضافتها الى المفرد تحقيقا وقوله نسب اليه شيء احتراز عما نسب اليه شيء كخبر المبتدا
مثلا وقوله بواسطة حرف الجر احتراز به عن مثل الفاعل والمفعول به كضرب زيد
عمرا وقوله لفظا او تقديرا لتشمل حرف الجر مثال حرف الجر لفظا مررت بزيد
وانا مار بزيد ومثال حرف الجر تقديرا غلام زيد وخاتم فضة وقوله مرادا احتراز
عن الظرف نحو صمت يوم الجمعة لان يوم الجمعة نسب اليه شيء وهو صمت بواسطة
حرف الجر وهو في وليس ذلك الحرف مرادا والا لكان يوم الجمعة مجرورا
ويعلم منه ان المقصود من قوله مراد المراد في العمل قوله فالتقدير شرط ان يكون
المضاف اسما مجردا تنوينه لاجلها اي وشرط المضاف اليه الذي هو مجرور بواسطة
حرف الجر تقديرا ان يكون مضافة اسما حذف تنوينه او ما يقوم مقام التنوين لاجل

اعلم ان العامل على المضاف اليه يشمل
والمضاف فالمضاف هو الاسم الذي كان في الاصل
والفعل فالمضاف والعامل الحرف نحو مررت
والمفعولية والعامل الاول المضاف من
بهذه اذا الاسم الاول اضافي والثاني
حيث هو مضاف الى المضاف اليه
العامل الاسم الاول فيكون من باب
كمعرفة نقل الاسم الاول الى الحرف وهو
اسم الى الحرف الموجود وهو
الاضافة ان يذكر المضاف
من ان يعمل عمل مضاف
وهذا الاضافة المعنوية
اي يكون الاول مضافا الى الثاني
وهو ايضا ضعيف لان العامل
ليس الا في المضاف اليه او في العمل المضاف
بالحمل فقولنا ان يكون العامل
الاسم الاول الذي هو مضاف

الاضافة على معنى انه لو كان فيه تنوين او ما يقوم مقامه حذف منه لاجل الاضافة
وان لم يكن تنوين كما قدرنا انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة نحو
احدكم وغلام زيد ومسلمي زيد وانما حذف التنوين لاجل الاضافة لان التنوين
يؤذن بتمام المضاف بدون المضاف اليه والاضافة تؤذن بعدم تمام المضاف
الا بالمضاف اليه ولاجل هذه العلة يحذف ما يقوم مقام التنوين كنون التثنية
والجمع قوله وهي معنوية ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة
الى معمولها اي الاضافة بتقدير حرف الجر حاضرين معنوية ولفظية والمراد
بالاضافة المعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها فالمضاف
اما ان لا يكون صفة نحو غلام زيد واما ان يكون صفة لكن غير مضافة
الى معمولها نحو مضارع مصرف فان مضارع صفة غير مضافة الى معمولها لان مصر
ليس معمول المضارع ولاجل هذا لم يقتصر على قوله غير صفة وقال مضافة الى
معمولها ويعلم منه ان اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول اضافة معنوية لان
المضاف ليس بصفة وان مثل قولنا هذا ضارب زيد امس اضافة لان
المضاف اليه ليس بمعمول للمضاف وكذلك الاضافة في قولنا هذا ضارب
زيد امس اضافة معنوية وكذا زيد فضل القوم لان المراد بالعمل هنا

الباء في

ان يرفع المضاف اليه او ينصبه لو سلط عليه او ان المراد
ان المضاف كان رافعا او ناصبا للمضاف اليه قبل الاضافة قوله
وهي اما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه او بمعنى من في جنس
المضاف او بمعنى في في ظرفه اي الاضافة المعنوية على ثلثة اقسام لان
المضاف اليه ان لم يكن من جنس المضاف ولا ظرفا للمضاف كانت
الاضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد اي غلام لزيد فان زيدا ليس من جنس الغلام
ولا ظرف الغلام وان كان المضاف اليه من جنس المضاف بمعنى انه
يصدق عليه انه ماخوذ منه كانت الاضافة بمعنى من نحو خاتم فضة اي
خاتم من فضة وان كان المضاف اليه ظرف المضاف نحو ضرب اليوم
كانت الاضافة بمعنى في اي ضرب في اليوم قوله وهو قليل نحو غلام
زيد وخاتم فضة وضرب اليوم اي وجود الاضافة بمعنى في قليل فقوله
غلام زيد مثال الاضافة بمعنى اللام وقوله خاتم فضة مثال الاضافة بمعنى من
وقوله ضرب اليوم مثال الاضافة بمعنى في قوله وتفيد تعريفا مع المعرفة
وتخصيصا مع النكرة اي الاضافة المعنوية ان كانت الى المعرفة نحو غلام زيد
افادت الاضافة تعريفا للمضاف لانها عينته وان كانت الى النكرة نحو

الا اسماء تؤخذ من الابهام كمثل وغيره وشبه وغيرنا اللهم نحو عليك بالركة غير المكون وان كانت الى النكرة افادت تخصيصا
للمضاف نحو غلام رجل وغلام امراة قوله وشرطها تجريد المضاف عن التعريف
اى وشرط الاضافة المعنوية ان يكون المضاف خاليا عن حرف التعريف
لانه لو كان فيه حرف التعريف لكان معرفة فلم يحتج الى الاضافة ولانه ان
اضيف الى المعرفة لزم اجتماع التعريفين وان اضيف الى النكرة لم يفد
ويعلم منه انه لا يضاف العلم الا بعد اتفاق الاشتراك فيه نحو زيد ناجز
من زيدكم ولا المعرف باللام الا بعد حذف اللام منه وان المضمر والمبهم
لا يضافان اصلا لامتناع سلب التعريف عنهما لوضعهما على العرفان اعلم
ان تجرده عن حرف النداء ليس بشرط في هذه الاضافة وان كان حرف
النداء للتعريف لانه ليس للتعريف على الاطلاق بل هو مع القصد للتعريف
ولان الغرض الاكثري منه التنبيه والانشاء لا التعريف قوله وما اجازه
الكوفيون من الثلثة الانواب وشبهه من العدد ضعيف هذا جواب
سوال ورد على ما ذكره من قبل وهو ان شرط الاضافة تجريد المضاف عن

من حرف التعريف والكوفيون يقولون الثلثة الانواب والاربعة الدراهم
والخمسة الكتب واجاب عنه بانه ضعيف لمخالفة القياس واستعمال الفصحاء
لان استعمال الفصحاء ثلثة الانواب قال ذو الرمة ثلث الاثافي والديار
البلاقع وقال الفرزدق فسما وادرك خمسة الاشبار مازال مذ عقدت يداه ازاره
قوله واللفظية ان يكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد
وحسن الوجه اي الاضافة اللفظية ان يكون المضاف صفة مضافة
الى معمولها فقوله صفة احتراز عن مثل غلام زيد وقوله مضافة الى معمولها احتراز
عن مثل مصارع مصر فان اضافة مثلها اضافة معنوية ومثال الاضافة
اللفظية ضارب زيد وحسن الوجه وهي في تقدير الانفصال اي مجرورها
منصوب في المعنى كما في المثال الاول ومرفوع كما في المثال الثاني قوله ولا يفيد
الا تخفيفا في اللفظ اي الاضافة اللفظية لا يفيد الا تخفيفا في اللفظ وهو حذف
التنوين او ما قام مقام التنوين ولا يفيد تعريفا او تخصيصا لانه في تقدير الا
نفصال قوله ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع برجل حسن
الوجه اي ومن اجل ان الاضافة اللفظية لا يفيد الا تخفيفا في اللفظ جاز
ان يقال مررت برجل حسن الوجه فلو افادت هذه الاضافة تعريفا لكان

حسن الوجه معرفة فلم يجز جعله صفة لرجل لامتناع وقوع المعرفة صفة للنكرة
كما يجيء في التوابع ولاجل ان هذه الاضافة لا تفيد التخفيف امتنع ان
يقال مررت بزيد حسن الوجه لان زيدا معرفة وحسن الوجه نكرة وامتنع
وقوع النكرة صفة للمعرفة فورد وجاز الضارب بازيد والضارب بوزيد وامتنع
الضارب زيد خلافا للفراء اي وانما جاز الضارب بازيد والضارب بوزيد
لافادة التخفيف وهو حذف النون وامتنع ان يقال الضارب زيد
لعدم وجود التخفيف بهذه الاضافة والفراء جوزه بناء على ان الاضافة
سابقة على الالف واللام او حملا على الضارب الرجل والضارب بك
وجواب الاول ان اللام سابق على الاضافة لانه لتحقيق ذات الاسم
والاضافة لتحقيق عارض من عوارضه وهو التخفيف وتحقيق الذات
سابق على تحقق الصفات وجواب حمل على الضارب الرجل والضارب بك
بجي عقيبه فورد وضعف الواهب المائة الخ وكان حقه ان يعلم ان
الاول ان يكون مثله ممتنعان لان عبدها معطوف على المائة وحكم المعطوف
حكم المعطوف عليه فكانه قال الواهب عبدها وهو بمنزلة الضارب زيد فكما
امتنع الضارب زيد وجب ان يمتنع هذا الا انه جاز على ضعف لان المعطوف

وان كان حكمه حكم المعطوف عليه لكن ليس حكمه مثل حكمه من جميع الوجوه ولهذا جاز
ان يقال يا زيد والحارث وان لم يجز يا الحارث وكذا لك جاز رب
شاة وسخلتها وان لم يجز رب سخلتها فجوازه من حيث ان حكمه ليس كحكم المعطوف
عليه من جميع الوجوه وضعفه من حيث ان حكمه كحكمه من بعض الوجوه فورد وانما
جاز الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه هذا جواب عن سؤال مقدر
وهو ان يقال ان من الواجب ان يمتنع الضارب الرجل بناء على ما ذكرتم
لعدم افادة التخفيف فاجاب عن ذلك بان قال وانما جاز حملا على الحسن
الوجه لمشابهته له من حيث ان المضاف في الصورتين صفة والمضاف اليه
معرف بلام التعريف وقيل ان يقول فما التخفيف في الحسن الوجه حتى يجوز
الاضافة فيه فيحتاج مثل الضارب الرجل عليه وجوابه ان تقول التخفيف
في اضافة الحسن الوجه حذف الضمير او حذف الجار والمجرور لان اصله الحسن
الوجه منه والحسن وجهه فاذا اضيف حذف الضمير من وجهه او الجار
والمجرور وهو منه وانما قال على المختار في الحسن الوجه لان فيه ثمان
ثمان عشر لغة ومن مختارها الحسن الوجه ومنه يعلم الجواب عن حمل الفراء

من ان الاضافة في المعنى وانما يفيد التخفيف اه

الضارب زيد على الضارب الرجل لان المضاف اليه غير معرف باللام في
زيد فلم يمكن حمله على الحسن الوجه واعلم ان حكم المضاف الى المعرف باللام
كحكم المعرف باللام حتى جاز الضارب ذو المال مر والضاربك وشبهه
فمن قال انه مضاف حملا على ضاربك عطف على الضارب الرجل اي انما
جاز الضاربك والضاربه وتثنيتهما وجمعهما عند من يقول انه مضاف
الى الكاف حملا على ضاربك من حيث ان المضاف في الصورتين
صفة والمضاف اليه ضمير متصل وانه يجب الاضافة في ضاربك من غير
نظر الى التخفيف لامتناع اجتماع التنوين والضمير المتصل لان التنوين يودن
بانفصال ما بعده عما قبله والضمير المتصل يودن بالاتصال وانما نظر الى
التخفيف في ضاربك لم ينظر في الضاربك وتأخذ العليم الجواب عن حمل الفراء
الضارب زيد على الضاربك لان المضاف اليه في الضارب زيد ليس ضميرا
متصلا فلم يكن حمله على ضاربك وانما قال فيمن قال انه مضاف لان
منهم من ذهب الى ان الضارب في الضاربك ليس بمضاف والكاف
ضمير منصوب متصل به على انه مفعول الضارب وح لم يحتج الى العذر وهو
الحمل على ضاربك مر ولا يضاف موصوف الى صفة انما لا يضاف موصوف

الى الصفة

كان كذا اذا لا يضاف اذا دخلت عليه كاف التشبيه وكان زائدة
الى اخره اعلم ان المتكلم عند اتباع كلمة صار بعضهم كو وازيل
عن الياء حتى صار ناه الاذاوى وقد يكون كناية عن غير احد ذا البقاع

جرد قطيفة
كمثله جاور

الى صفة لان الصفة يجب متابعتها للموصوف في الاعراب فلو كانت
الصفة مضافا اليها كانت مجرورة فلم يجب متابعتها للموصوف في الاعراب
مر ولا صفة الا موصوفها اي ولا يضاف الصفة الى موصوفها لان
الصفة يجب ان يكون متأخرة عن الموصوف فلو اضيفت الى الموصوف
فكانت متقدمة عليه هذا خلق مر ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي
وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء متأول هذا جواب عن سؤال مقدر هو
ان قولكم لا يضاف الموصوف الى صفة منقوض بقول العرب
مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء وذلك لان
الجامع صفة للمسجد والغربي صفة للجانب والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء
وجوابه انه متأول اي تأويل الدليل على انه لا يجوز اضافة الموصوف
الى صفة وجب تأويل هذه الاشياء لئلا يلزم ترك الدليل وتأويله
ان تقدير هذه الاشياء مسجد الوقت الجامع وجانب المكان الغربي
وصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء فانه كما يوصف المسجد بالجامع
كذلك يوصف الوقت بالجامع وهكذا القول في البواقي مر
ومثل جرد قطيفة وأخلاق ثياب متأول هذا ايضا جواب عن

والاولى صفة للصلوة والحمقاء
صفة للبقلة لانه يقال المسجد
الجامع والجانب
الغربي

سوال مقدر وهو ان يقال ان قولكم لاضافة صفة الى موصوفها منقوض بقولهم
جرد قطيفة واخلاق ثياب وذلك لان جرد صفة قطيفة واخلاق
صفة ثياب لانه يقال قطيفة جرد وثياب اخلاق واجاب عنه بانه متاول
لانه لما دل الدليل على امتناع اضافة الصفة الى الموصوف وجب تاويل هذه
الاسماء ليلا يلزم الترك بالدليل وتاويلها ان هذه الاضافة بمعنى من وليس الجرد
صفة للقطيفة ولا الاخلاق صفة للثياب وان كان صفة في قولنا قطيفة
جرد وثياب اخلاق لانه لما حذف الموصوف واستعملت الصفة مقام
الموصوف استغنى عن ايراد الموصوف ثم حصل الالتباس في بعض الاستعمال
وهو ان الجرد من اي جنس هو والاخلاق من اي جنس اي موصوفاتها بيانا
لا نظر الى انما اضافة الصفات الى موصوفاتها فقالوا جرد قطيفة واخلاق
ثياب فهذه الاضافة بمعنى من قوله ولا يضاف اسم فاعل للمضاف اليه
ذا العموم والخصوص كقولك اسد وجليس منع لعدم الفائدة اي لا يضاف احد
الاسمين المتماثلين في العموم والخصوص الى الآخر لعدم الفائدة في هذه
الاضافة نحو ليث واسد في الاعيان وجليس ونديم في المعاني اذا قال
اسم فاعل للمضاف اليه ولم يقل مرادفا للمضاف اليه يدخل فيه المرادف

نحو الليث والاسد والمساوي نحو الانسان والباطق هو بخلاف كل
الدراهم وعين النسي فانه يخصص اي يخص المضاف والمضاف اليه في كل
الدراهم وعين النسي من جملة الاسماء المتماثلة في العموم والخصوص وذلك
لان الدراهم اخص من الكل والنسي اخص من العين فيكون اضافة العام الى الخاص
فلم يكن مما كن فيه فيخصص المضاف بالمضاف اليه فيفيد قوله وقولهم سعيد كرز
ونحوه متاول هذا اجواب غير سوال مقدر وهو ان يقال سعيد كرز اسمان
متماثلان في العموم والخصوص لكونهما علمين لرجل واحد وضيف احدهما الى الآخر
واعلم انه لا يجوز اضافة احد المتماثلين الى الآخر واجاب عنه بانه متاول
لانه لما دل الدليل على انه لا يجوز وجب تاويله لئلا يلزم الترك بالدليل وتاويله
ان المراد بالمضاف وهو المسمى والمدلول وبالمضاف اليه اللفظ والاسم فاذا
قلت جاءني سعيد كرز فكانك قلت جاءني مدلول هذا اللفظ وسماه ولم يكن
التاويل بالعكس لامتناع اسناد المجيء وشبهه الى اللفظ ولم يضف الى الاسم
فلم يقل كرز سعيد لان اللقب اوضح من الاسم فاضاف الاسم الى اللقب
اول من العكس قوله واذا اضيف الاسم الصحيح او الملحق به الى ياء المتكلم
كسر احره والياء مفتوحة او ساكنة والمراد بالاسم الصحيح عند النحاة

اسم لم يكن في آخره حرف علة والمراد بالملحق اسم في آخره واو او ياء قبلها كسرة
نحو ظبي ودلو فاذا اضيف كرمى قبل الياء لاجل الياء او ياء الاضافة امامقتوحة نحو
او ساكنة لاجل التخفيف فتقول غلامي وظبيي ودلوي بفتح الياء او سكونها
فان كان آخره الفا ثبتت وهذا يل تقلبها بغير التثنية ياء وان
كان واوا قلبت ياء وادغمت وفتحت الياء للساكنين اعلم ان الاسم
اما ان يكون صحيحا او ملحقا به او لا يكون صحيحا ولا ملحقا به وقد مر حكم الاولين
ان لم يكن صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو من ان يكون في آخره الف او ياء او واو فان
كان آخره الفا ثبتت الالف حالة الاضافة الى الياء نحو عصاي وفتاي
لكن هذيل تقلب الالف ياء اذا كان لغير التثنية فتقول في عصى
ورحى هذا عصي ورحي لان اصل هذه الالف اما الواو واما الياء فان
كان الواو يرد الالف الى الواو ثم تقلب الواو ياء ثم ادغم
الياء في الياء وان كان ياء يدغم الياء في الياء وان كانت الالف
الف التثنية لم تقلبها هذيل ياء لانه لا اصل لهذه الالف من الياء
او الواو فيرد اليه وليلا يلتبس الرفع بالنصب والجر وان كان
آخره ياء او ادغمت الياء في الياء فيقال في الرامي والغازي الرامي
والغازي

والغازي وان كانت الياء محذوفة للتنوين ردت الياء وادغمت ياء في ياء
وكذلك التثنية والجمع حالتي النصب والجر فيقال في قاض وغازٍ قاضي وغازي
وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وحركة
الياء لالتقاء الساكنين وفتحت للخفة فيقال في هولاء مسلمي هولاء مسلمي
لانه لما حذفت النون لاجل الاضافة اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون
فقلبت الواو ياء لما ثبت من قاعدتهم وادغمت
الياء في الياء وفتحت الياء فصار مسلمي وهذا لم يكن الا في جمع السلامة المذكر
حال الرفع واما الاسماء الستة فاني واجاز المبرد اخي وابي
هذا اشارة الى كيفية لحوق ياء الاضافة بهذه الاسماء فيقال في اخ واب
وابي كما يقال في يد ودم يدي ودمي ومعناه ان لام الفعل محذوف من اخ واب
كما هو محذوف من يد ودم فكما يقال في يد ودم يدي ودمي من غير رد لام الفعل
فكذلك يقال في اخ واب اخي وابي من غير رد لام الفعل كلمة المبرد اجاز
رد لام الفعل في اخ واب فيقول فيهما اخي وابي مع رد لام الفعل واو غامه
في الياء متمسكا بقوله وابي قدر احلك ذا المجاز وقدارى
بدار واجيب بانا لانسلم ان المضاف الى ياء المتكلم هو الاب لجواز ان يكون

فان قيل الفرق بين المفرد والمبهم فلمت تثنية
اسماء وبنوا المضمر ليكون غاية الفك والمبهم
لا ليكون والمضمر لا يتغير بالعوامل والمبهم
يتغير والمضمر لا يكون صفة ولا موصوفا
والمبهم يكون صفة وموصوفا

اي جعلا لاب والذي يدل على ان الاب يجمع على آبين وان كان شاذا قول
فلما بين اسوانا بكينا وقد بنينا بالابنينا قوله وتقول حمي وهني اي يقال
فم وحم وهن حمي وهني كما يقال فم يفم وحم يحم وهن يهن وفي من غير ولام الفعل
قوله ويقال فمي الكثر وفمي اي اذا اضيف فم الى ياء المتكلم ففيه وجهان
احدهما فمي وهو الاكثر والثاني فمي والوجه الثاني ظاهر من حيث انه الحق به ياء المتكلم
من غير تغيير المفرد والوجه الاول اكثر وصح لان قلب الواو ياء حالة الاضافة
انما هو لاجل الضرورة وهي مفقودة حالة الاضافة وذلك لان اصل فم فوه
بكون الواو وحذفت الهاء لخفائه فصار فو فلو قلبت الواو ياء
لقلبت الواو والفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فوجب
حذف الالف لالتقاء الساكنين وهما الالف والتنوين فبقي الاسم المعرب
على حرف واحد وهذه العلة غير موجودة حال الاضافة لانه ان حذف
الهاء واضيف الى ياء المتكلم كان مبنيا عند قوم ومعربا بالتقدير عند آخرين
مبهم المعنى لكنه لم يبق على حرف واحد لانه لم يحذف الواو عند الاضافة
لعدم موجب حذفها وهو التقاء الساكنين لانه اذا حذف لها عند الاضافة
الى ياء المتكلم صار فوي فوجب قلب الواو ياء وادغامها فيها فكثر الفاء

لاجل الياء

لاجل الياء قوله واذا قطعت مثل اخ واب وحم وهن وفم وضم
الفاء افصح اي اذا قطعت هذه الاسماء عن الاضافة كان اعرابها بالحركات
فقبله هذا اخ واب وحم وهن وفم ورايت اخا واباً وحماً وهناً وفماً ومررت
باخ واب وحم وهن وفم بفتح الفاء وضمها وكسرها في فم لكن الفتح افصح لكون
فتح الفاء افصح في فم فتكون الفاء مفتوحة في الاصل واما ضم الفاء فلبدل على الواو
المحذوفة المبدلة عنها الميم واما كسر الفاء فلانه لما عوض الواو ميما لعلة ذكرناها
فكانها عوضت الواو ياء فكما انه اذا عوض ياء كسر ما قبله فكذلك اذا عوض
ميما قوله وجاء حم مثل يد وحبا ء ودلو وعصا مطلقا اي وقد جاء حم في لغات
غير ما ذكرناها احدها انه مثل يد مطلقا اي حال الافراد والاضافة فتقول في الافراد
هذا حم ورايت حما ومررت حم وتقول في الاضافة هذا حمك ورايت حمك
ومررت بحمك فهذه اللغة مثل اللغة الاولى حال الافراد وليست مثلها حال الاضافة
واللغة الثانية انه مثل حبا ء مطلقا اي في حكمه حكم المهموز حال الافراد والاضافة
فتقول في الافراد هذا حم ورايت حماً ومررت بحم وتقول في الاضافة هذا
حمك ورايت حمك ومررت بحمك واللغة الثالثة ان حكمه مثل حكم دلو
مطلقا فتقول هذا حمو ورايت حمو ومررت بحمي هذا حموك ورايت حموك

ومررت بحكم واللغة الرابعة ان حكم مثل حكم عصا اى المقصور مطلقا
فتقول هذا احاً ورايت حاً ومررت بحاً وتقول هذا احاك ورايت احاك
ومررت باحاك فهذه اللغات الثلث الاخيرة مخالفة للغة الاولى حال الافراد
والاضافة قوله وجاءني مثل يد مطلقا اى وجاء في هن لغة اخرى
غير اللغة الاولى وهي ان يكون حكمه حكم يد مطلقا اى حال الافراد والاضافة
فتقول هذا هنٌ ورايت هنٌ ومررت بهنٍ وتقول هذا هنك ورايت
هنك ومررت بهنك فهذه اللغة مثل اللغة الاولى حال الافراد وغيرها
حال الاضافة قوله ودو لا يضاف الا مضمر ولا يقطع اى ذو لا يضاف
الى مضمر ولا يقطع عن الاضافة لان ذو وضع لاجل ان يتوصل به الى
جعل اسماء الاجناس صفات للاسماء النكرة نحو جعل المال صفة لرجل
فيقال جاءني رجل ذو مال فوجب مراعاة وصفه وان جاء بخلاف ذلك
فذو نحو سلٍ على محمد ذو ذيد وكقوله انا، العروف مائم غير ذل فيه الوجوه
انما يعرف ذا الفضل من الناس ذو فوه اعلم ان الدليل المذكور يقتضي
ان لا يضاف ذو الا الى غير ما فيه منع الجنس فلا فائدة قوله في التخصيص بانه
لا يضاف الا لمضمر قوله التوابع كل ثانٍ باعراب سابقه من جهة

واحدة اى التابع كل ثانٍ الاول واعراب الثاني مثل اعراب سابقه من جهة
واحدة فقوله كل ثانٍ شامل لخبر المبتدا وخبر كان وان وخبر ما ولا
والمفعول الثاني لباب علمت والثالث من باب اعلمت فلما
قال باعراب سابقه خرج عنه اخبار كان وان وما ولا لان اعراب اخبارها
ليس مثل اعراب اسمايها ولما قال من جهته خرج عنه خبر المبتداء
والمفعول الثاني من باب علمت والمفعول الثالث لباب اعلمت لكون
اعراب التابع مثل اعراب متبوعه من جهة واحدة واعراب الثاني في ما عداه ليس كذلك
اما الاول فلان جاءني قولنا جاءني زيد الطويل عمل فيهما لاقتضاء الفعل
واما الثاني فلان عمل الابتداء في المبتدا والخبر من جهتين اقتضاء المسند والمسند اليه
وان عمل عملت في المفعولين من جهتين اقتضاء المنسوب والمنسوب اليه
وان عمل اعلمت في ثلثة مفاعيل من جهتين اقتضاء ان يصير الشخص عالما بالشيء
والمنسوب اليه ولا يشكل بمثل بكاءت مع ان انت تابع ليس باعراب سابقه
لان المراد باعراب سابقه ان يكون اعرابه لفظا او محلا مثل اعراب متبوعه لفظا
او محلا فان انت وان كان ضميرا مرفوعا فهو في محل الجر بانه تاكيد له قوله
النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا فقوله تابع شامل لجميع التوابع من البدل

في جواب من قال

والتاكيد وعطف البيان والعطف بالحرف والنعت فلما قال يدل على
معنى في متبوعه خرج عنه جميع التوابع سوى النعت لان جميعها لا يدل
على معنى في متبوعها لكن قد يتوهم انه يدخل فيه مثل ضربت زيدا قائما فان
قائما يتوهم انه تابع يدل على معنى في متبوعه وهو ذو الحال فلما قال مطلقا
خرج عنه مثله لان مثل قائم وان توهم متوهم انه تابع دل على معنى في متبوعه
لكن لا يدل عليه مطلقا بل حال صدور الفعل عنه . واعلم انه لو قال تابع يدل على معنى
في متبوعه او متعلقه لكان اصوب ليشمل النوعين ولقائل ان يقول ان هذا ينتقض
بالنعت الواقع بعد الا للصفة لقولك لو كان فيهما آلهة الا الله فان الله
نعت لا انه مع انه لا يدل على معنى في متبوعه وجوابه ان المراد بالنعت ههنا
هو النعت حقيقة ليس الا سم الواقع بعد الا للصفة نعتا حقيقة لا مضافا اليه
لا نعت من حيث المعنى تقديره في الاية لو كان فيهما آلهة غير الله لكن لما لم يكن
اعراب الا واضافته الى ما بعده لكونه حرفا اغرب بما بعده اعراب المنعوت
ضرورة اصلاحا للفظ واطلق اسم النعت عليه مجازا او سو فايدته تخصيص او
او توضيح وقد يكون لمجرد الثناء او التعظيم او الذم او التاكيد مثل نفخة
واحدة هذا اشارة الى اقسام النعت منها انه يفيد التخصيص وذلك

اذا كان نعتا للنكرة نحو جاءني رجل طويل ومنها انه يفيد التوضيح وذلك اذا كان
نعتا للمعرفة نحو جاءني زيد الطويل ومنها ان يكون لمجرد الثناء نحو بسم الله
الرحمن الرحيم ومنها ان يكون لمجرد الذم نحو فعل زيد الفاسق الخبيث الجاهل
اللعين اذا كان زيد معلوما قبل ذكر هذه الصفات وان كان غير معلوم
لا يكون لمجرد الذم بل للذم والتوضيح ومنها ان يكون للتاكيد وذلك
اذا لم يدل النعت الا على ما تدل عليه نفخة لان التاء في نفخة للوحدة فيعتدل
ولا فصل بين ان يكون مشتقا او غيره اذا كان وضعه لغرض
عموما مثل تميمي وذو مال او خصوصا مثل مررت برجل اي رجل ومررت
بهذا الرجل وبزيد هذا اعلم ان بعض النحاة اشترطوا في النعت ان يكون
مشتقا والمصنف اشار الى انه ليس بواجب ان يكون النعت مشتقا
وذلك لان المراد بالنعت تابع يدل على معنى في متبوعه عموما اي في جميع
استعمالاته مثل المنسوب نحو تميمي وعلوي وذو مال وذات مال كما يقال جاءني
رجل علوي او تميمي وجاءني رجل ذو مال وامراة ذات مال فان كل واحد
منهما يدل على معنى في متبوعه عموما او تابع يدل على معنى في متبوعه خصوصا اي في بعض
استعمالاته نحو اي رجل في قولنا مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية قال

المنعوت كقولك نفخة واحدة
فان الواحدة لم تدل الا على ما دل
عليه

فان اى رجل يدل على معنى فى مبتوعه فى هذا الموضع وان لم يدل على مبتوعه
فى غير هذا الموضع نحو اى رجل عندك و يا ايها الرجل ونحو الرجل فى قولنا مررت
بهذا الرجل فانه يدل على معنى فى مبتوعه وهو تعيين الذات فى هذا الموضع لان
موضع اسم نحو جانى الرجل ونحو اسم الاشارة فى قولنا مررت بزيد هذا فان
هذا يدل على معنى وهو الاشارة فى المبتوعة فى هذه الصورة دون صورة اخرى
نحو هذا زيد قوله وتوصف النكرة بالجملة الخبرية اى توصف الموصوف
اذا كان نكرة بالجملة الخبرية وهى التى تحتمل الصدق والكذب وهى اربعة نحو مررت
برجل ابوه عالم ومررت برجل قام ابوه ومررت برجل ان قام ابوه قمت
ومررت برجل فى الدار وانما جاز وصف النكرة بالجملة الخبرية لان الوصف
فى المعنى خبر من الموصوف وقد مر انه يجوز بالجملة كما يجوز بالمفرد وانما خصصت النكرة
لامتناع وصف المعرفة بالجملة لكون الجملة نكرة ووجوب مطابقة الموصوف والصفة
فى التعريف والتنكير قوله ويلزم الضمير اى ويلزم الضمير الجملة التى تقع صفة النكرة
ليربط تلك الجملة بتلك النكرة كما فى المثال المذكور الا ترى انك لو قلت
مررت برجل زيد قائم لم يحصل ارتباط زيد قائم برجل حتى يتبادر عند السامع
او غير ذلك قوله وتوصف بحال الموصوف وبحال متعلقة مثل مررت برجل

علامه اى ويوصف الموصوف باعتبار حاله نحو مررت برجل عالم ويوصف
باعتبار حال متعلقة نحو مررت برجل حسن غلامه فحسن وان كان صفة
لرجل من حيث اللفظ والمجاز فانه صفة لمتعلقه وهو الغلام من حيث المعنى
والحقيقة قوله والاول بتبعه فى الاعراب والتعريف والتنكير والافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث اى النعت الذى هو حال الموصوف
يتبع الموصوف فى عشرة اشياء وهى الرفع والنصب والجر وعبر عن التثنية
بقوله الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير و
التانيث اى يجب موافقة الصفة للموصوف فى هذه الاشياء لانها
الموصوف بالحقيقة والمعنى فيلزم بالضرورة موافقتها له فيها قوله والثانى
يتبعه فى الحمت الاول وفى البواقى كالفعل اى النعت الذى هو حال متعلق الموصوف
يتبع الموصوف فى الحمت الاول وهى الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير
لانه لما حصل صفة لذلك الموصوف من حيث المجاز واللفظ فحصل تابعا له
الاشعار مراعاة للفظ ولم يكن تابعا للموصوف فى الحمت الباقية وهى الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث بل كان حكمه حكم الفعل لانه مسند الى الظاهر
الذى بعده كالفعل فكما ان الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر الذى بعده

يجب افراده ولم يجز تثنيته ولا جمعه الا على ضعف فكذلك الصفة لانها واقعة موقع
الفعل وعاملة عمله وكما ان الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر يجب تذكيره عند
كون الفاعل مذكرا ويجب تانيثه اذا كان مؤنثا حقيقيا ويجوز تانيثه اذا كان
مؤنثا غير حقيقي كما يجيء في موضعه فكذلك الصفة فتقول مررت
برجل قاعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم ومررت بامراة
قايم ابوها وسيجيء هذا البحث وافيا قوله ومن ثم حسن قام رجل قاعد غلمانه
وضعف قاعدون غلمانه ويجوز قعود غلمانه اي ومن اجل ان حكم الصفة التي
هي حال متعلق الموصوف حكم الفعل في البابة اي في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث حسن ان يقال قام رجل قاعد غلمانه بافراد قاعد مع
كون فاعله جمعا وضعف ان يقال قام رجل قاعدون غلمانه لان قاعدون
مثل يقعدون لفظا ومعنى فكما ضعف ان يقال قام رجل يقعدون غلمانه
ضعف ان يقال قام رجل قاعدون غلمانه ولكن يجوز من غير ضعف ان
يقال قام رجل قعود غلمانه بلفظ التكثير لان قعودا ليس مثل يقعدون لفظا
قوله والمضمر لا يوصف ولا يوصف به اي المضمر لا يوصف ولا يوصف
به اما الاول فلان بعض المضمرات وهو انا في غاية الوضوح فلم يحتج الى

الوضوح

التوضيح فحمل الباقي عليه لاطراد الباب لانه لا يلزم من عدم وصف المضمر للايضاح والتخصيص عدم وصفه
بغيره من المدح وغيره لانا نقول الاصل في الوصف الايضاح والتخصيص فلما لم يوصف المضمر
للاصل لم يوصف بغيره لئلا يلزم ترجيح غير الاصل على الاصل واما الثاني فلانه لا يدل عامة
في متبوعه قوله والموصوف اخص او مساو اي الموصوف يجب ان يكون اعرف من الصفة
او مساويا اياها في التعريف والتنكير لئلا يكون للفرع مزية على الاصل في الدلالة على الذات
المرادة او يجب ان يكون اخص من الصفة او مساويا لها من حيث المفهوم لا من
حيث الخارج الا ترى ان الضاحك في قولنا مررت بالحيوان الضاحك اخص
من الحيوان من حيث الخارج لكنه اعم منه من حيث المفهوم لان مفهومه شيء له
الضحك اعم من ان يكون جوانا او غيره قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام
الا بمثله او بالمضاف الى مثله اي ومن اجل ان الموصوف اخص من الصفة او مساويا لها
لم يوصف الاسم المعرف بلام التعريف الا بالاسم المعرف بلام التعريف
نحو قام الرجل العالم او بالاسم المضاف الى المعرف بلام التعريف نحو قام الرجل
ذو المال لانهما متساويان ولم يجز وصفه بالاسم المضاف الى المضمر او العلم او المبهم
لانه اخص من المعرف بلام التعريف فلا يقال جاءني الرجل صاحبك زيد او صاحبه
او صاحب هذا حملا على الصفة قوله وانما اكرم وصف باب هذا بدئ اللام

للابهام هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال يلزم مما ذكرتم ان يجوز
وصف اسماء الاشارة بالاسم المضاف الى الاسم المعرف باللام المعرف
او المضاف الى مثله لان اسم الاشارة اخص من الاسم المضاف
الى المعرف باللام ومساو للمضاف الى المبهم لكنه لم يجز بالاتفاق واجاب
عن ذلك بانه التزم وصف باب هذا بالاسم المعرف باللام المعرف
للابهام وتقديره ان المبهم لطلب صفة تعين ذاته وتدل على ذاته فاما
الدالة على الذوات هي اسماء الاجناس وتعريفها باعتبار معناها انما هو باللام
اعلم انه اراد بباب هذا اسماء الاشارة التي لغير المكان لا المبهمات الداخلة
للموصولات ولا ايا ان هنا وهمنا ونحوه لا توصف وكذا الموصولات
لكن توصف بعض الموصولات واي لا يلزم وصفه بذي اللام لجواز وصف
اي بهذا الخ يا ايها هذا الرجل وانما جاز وصف اي بهذا مع وجوب العلة
المذكورة في هذا لانه لما وصف اي بهذا الموصوف بذي اللام فكانه
وصف اي بذي اللام لان الموصوف بالموصوف بذي اللام موصوف
بذي اللام قوله ومن ثم ضعف مررت بهذا الابيض وحسن مررت
بهذا العالم اي ومن اجل ان صفة اسماء الاشارة يجب ان تدل على

الذات والجنس والنوع ولتعين ذات المبهم ضعف ان يقال مررت
بهذا الابيض لان الابيض لا يدل على الذات والنوع لاحتمال ان يكون
رجلا او امراة وكاغدا ونمرا وغير ذلك ولدلالته على الجسم جاز على ضعف
وحسن ان يقال مررت بهذا العالم لانه يعلم منه انه انسان ورجل
قوله العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه بتوسط بينه وبين متبوعه
احد الحروف العشرة وسيأتي مثل قام زيد وعمرو وقوله تابع يتناول
التوابع كلها وقوله مقصود بالنسبة يخرج كلها سوى البدل لان النعت والتاكيد
وعطف البيان ليست بمقصودة بالنسبة بل اتي بها لتوضيح الغير وهو التبع
وقوله مع متبوعه يخرج البدل لان البدل وان كان مقصودا بالنسبة
لكن متبوعه ليس بمقصود بالنسبة كما يجيء في البدل وقوله بتوسط
بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة خاصة اخرى للعطف بجرد قام
الحد ومثاله قام زيد وعمرو وعمرو تابع مقصود بنسبة القيام مع زيد
قوله واذا عطف على المرفوع المتصل اكد بمنفصل نحو ضربت انا
وزيد الا ان يقع فصل ويجوز تركه نحو ضربت اليوم وزيد اي اذا
عطف على الضمير المرفوع المتصل اسم اكد اولا بضمير منفصل ثم عطف عليه

ذلك الاسم نحو ضربت انا وزيدا لان المضمر اذا كان مرفوعا متصلا اشتد اتصاله بالفعل
حتى كانه جزء من الفعل فكره عطف الاسم عليه الا بعد ان اكد بمنفصل حتى كان العطف
على المنفصل وانما قال المرفوع لانه لو كان منصوبا او مجرورا جاز العطف عليه بلا تاكيد
بمنفصل نحو ضربتك وزيدا ومررت بك وبزيد لا يقال انما جاز العطف في قولنا
بك وبزيد لوجود الفصل وهو الباء الجر فانه يجوز عطف الظاهر على الضمير المرفوع المتصل
لانا نقول المراد بالفصل المجوز لعطف الظاهر على الضمير المرفوع هو الفاصل المستقل في
التلفظ وباء الجر ليس كذلك وانما قال المتصل لانه لو كان منفصلا جاز العطف
عليه بلا تاكيد بمنفصل نحو انا وزيد انما اذا وقع الفصل بين الضمير المرفوع المتصل
وبين المعطوف فجاز العطف عليه بلا تاكيد بمنفصل سواء وقع الفاصل قبل حرف العطف
نحو ضربت اليوم وزيدا وبعده كقوله ما اسكنني ولا اياك دنا فاذا عطف
على الضمير المجرور اعيد الخافض نحو مررت بك وبزيد اي اذا عطف اسم
على الضمير المجرور اعيد الجار نحو مررت بك وبزيد لكراهتهم عطف الاسم على
المجرور الذي صار كالجزء من الجار واما قوله تعالى تساءلون به والارحام فقد قرئ
بغير متعين نحو قوله للعطف لاحتمال كون الواو للقسم واما قوله فاذهب انت و
بك والايام من عجب فذلك قياس عليه ولا يمكن ان يقال ان البيت غير متعين

لاحتمال ان يكون الواو للقسم لانا نقول الاحتمال ذلك لان مراد الشاعر ان هذا
ليس بعجب منك ومن الايام وانما ذكر الايام ههنا للذم فلا يقسم بها ويدل عليه
اول البيت وهو قوله فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا والمعطوف له حكم المعطوف
عليه اي حكم المعطوف مثل حكم المعطوف عليه في كل ما جاز وامتنع ووجب للمعطوف
عليه مثلا اذا وجب ان يكون في المعطوف عليه ضمير كخبر المبتدا اذا كان جملة او صلة
الذي يجب ان يكون في المعطوف كذلك واعلم ان ليس المعطوف في حكم المعطوف
عليه في جميع الاشياء فانه يجوز ان يقال ما زيد والحارث وربما شاة
وسخلتها مع امتناع دخول حرف الندا على ما فيه اللام وامتناع دخول رب
على المعارف ومن ثم لم يجز في ما زيد بقائم او قاعدا ولا اذا ذهب عمرو والا
الرفع اي ومن اجل ان حكم المعطوف مثل حكم المعطوف عليه جاز والا امتناع
والوجوب لم يجز ان يقال ما زيد بقائم ولا اذا ذهب عمرو والا الرفع وكذلك لم يجز ان يقال ما زيد قائما ولا اذا ذاهبا عمرو والا الرفع وامتناع وجوب
وجود الضمير في المعطوف عليه وهو قائم وامتناع وجوده في المعطوف وهو ذاهب
لكون عمرو فاعلا له فرفع عمرو اذا رفع ذاهب بان يكون عمرو مبتدا
وذاهب خبرا مقدما عليه والجملة معطوفة على الجملة المتقدمة ولم يجز عطف ذاهب

على لفظ قائم وعمرو على لفظ زيد عطف مفرد على مفرد لانه لو عطف عليه
لكان خبرا لكنه لم يجز ان يقع خبرا لعدم الضمير فيه ولانه يلزم تقديم الخبر على الاسم
وهو ممتنع كما تمتنع المعطوف عليه قوله وانما جاز الذى يطير فيغضب زيد
الذباب لانها فى السببية هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال يلزم
مما ذكرتموه ان يمتنع ان يقال الذى يطير فيغضب زيد الذباب لان
قولنا فيغضب زيدا وجوب الضمير فيه معطوف على يطير الذى هو صلة الذى فقط
مع عدم الضمير فى فيغضب زيد ووجوب الضمير فى يطير لكونه صلة الذى وجوابه انا
لا نسلم انه يمتنع ان يقال الذى يطير فيغضب زيدا الذباب وانما يمتنع ان لو كان
الفاء للعطف المحض لكنه ليس كذلك لكونها للسببية ايضا لانه تقدير الذى
ان طار غضب زيد الذباب والذى يؤكد ما قلنا امتناع الذى يطير ويغضب
زيد الذباب لامتناع وجود الضمير فى المعطوف فتبين انه جئ بالسببية لا
للعطف المحض قوله واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز خلافا للفراء
الا فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو خلافا لسيبويه اى اذا عطف شئ على
معمول عاملين مختلفين على تقدير حذف المضاف لم يجز مطلقا عند سيبويه
وجاز مطلقا عند الفراء وجاز عند جار الله العلامة ومصنف الكتاب اذا كان

نوعوف وصفة

المجرور مقدما على المرفوع والمنصوب فى المعطوف والمعطوف عليه نحو
فى الدار زيد والحجرة عمرو فالحجرة عطف على الدار والعامل فى الدار وهو فى
وعمرو معطوف على زيد والعامل فيه الابتداء والمجرور مقدم على المرفوع
فى المعطوف والمعطوف عليه وحجة سيبويه ان حرف العطف ضعيف
من ان يقوم ونيوب مناب عاملين وحجة الفراء الاستعمال وهو قولهم
ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة فسوداء معطوف على بيضاء والعامل
فيها كل وتمرة معطوفة على شحمة والعامل فيها ما وقول الشاعر اكل امرئ تحسبين
امرأ ونار توقد بالليل نارا فالنار الاولى عطف على الامرء الاول
والعامل فيه كل والنار الثانية عطف على الامرء الثانية والعامل فيه تحسبين
وحجة المصنف جواز العطف على عاملين مختلفين فيما اذا كان المجرور مقدما
على المرفوع والمنصوب فى المعطوف والمعطوف عليه الاستعمال وفى امتناع
العطف على عاملين فيما اذا لم يكن المجرور مقدما على المرفوع والمنصوب
فيهما ما ذكره سيبويه مع عدم استعمال الفصحاء وانما قال على عاملين لجواز
العطف على معمول عامل واحد نحو ضرب زيد عمرا او بكرا خالد لعدم المانع
وهو قيام حرف العطف مقام العاملين وانما قيد عاملين بالمختلفين لدفع

وَاعلم من تو بهم ان مثل قولنا ضرب ضرب زيد عمرا وبكرا خالدا من هذا الباب
فلا يجوز العطف على زيد وعمرو فانه ليس من هذا الباب لكون الفعل الثاني
تاكيدا للفعل الاول فيجوز العطف عليهما لانهما ليسا معمولي عاملين مختلفين
والمراد بالاختلاف ههنا هو ان لا يكون الثاني تاكيد الاول وقوله
التوكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول فقوله تابع يشمل جميع
التوابع فلما قال يقرر امر المتبوع خرج العطف بالحرف والبدل لانهما لا يقرر
ان امر المتبوع ولما قال في النسبة خرج عنه النعت وعطف البيان لانهما
وان كانا يقرران امر المتبوع لكنهما لا يقرران امر المتبوع في النسبة بل
في تعيين ذاته الا ترى انك اذا قلت جاءني زيد الطويل فلا شك في نسبة
المجيء الى زيد بل شك في انه اي زيد من الزيود فلما قلت الطويل علم انه اي زيد
هو ولما قال او الشمول دخل فيه مثل كل واجمع وتوابعهما نحو جاءني القوم كلهم
فان كلهم وان لم يقرر امر المتبوع في النسبة لكنه يقرر امر المتبوع في الشمول
فانطبق التعريف على التاكيد واعلم ان احد المذكورين لا يتناول اجمع اذ
لانهما لا يقرر امر المتبوع في النسبة ولا في الشمول ولو قال التاكيد تابع يقرر
امر المتبوع في النسبة او الشمول او يتبع ما يقرر امره في النسبة او الشمول كان

المور

اصوب ويشكل الفرق بجمع التواكيد التي لم ينسلخ متبوعها عن شيء نحو جاءني زيد زيد نفسه
وضرب ضرب زيد وان زيدا قائم فان زيدا الثاني تاكيد
للاول مع انه لا يقرر امر المتبوع في النسبة ولا في الشمول وكذا ضرب الثانية
وان الثانية في ان زيدا قائم فان قيل المراد بالتاكيد الذي عرفه
ههنا هو التاكيد المعنوي وقد لم يتفق به الاشكال قلنا لا نسلم ذلك والا لم
تقسمه الى لفظي ومعنوي بقوله وهو لفظي ومعنوي ولا نخص عنه الا ان يقال
المراد بالتاكيد المعرف هو التاكيد المعنوي وبالضمير في قوله وهو لفظي ومعنوي
مطلق التاكيد لا التاكيد المعرف ويمكن ان يجاب عن ان المراد بالتاكيد المعرف
اعم عن المعنوي واللفظي والمراد بالنسبة اعم من نسبة المتبوع الى شيء او نسبة شيء
الى المتبوع او نسبة شيء غير المتبوع الى شيء غير المتبوع وهو
لفظي ومعنوي فاللفظي تكرير اللفظ الاول نحو جاءني زيد زيد وجرى في
الالفاظ كلها اي التاكيد على ضربين لفظي ومعنوي والتاكيد اللفظي
ان تكرر اللفظ الاول وهو يجري في الالفاظ كلها اي في الاسم نحو جاءني
زيد زيد وفي الفعل نحو ضرب ضرب زيد وفي الحرف نحو ان ان زيدا
قائم وفي المفرد كما ذكرنا وفي المركب نحو جاءني زيد جاءني زيد اعلم انه يشكل

بمثل ضربت انت وكلمت فان انت تأكيد لفظي مع انه لم يتكرر اللفظ الاول
فان قلت ليس بلفظي قلنا فيلزم الواسطة بين اللفظ والمعنوي وهي منتفية
بالاتفاق فالاولى ان يقال اللفظ مكرر اللفظ الاول او اتيان مرادفه كما في
تأكيد الضمير المتصل بالمنفصل قوله والمعنوي بالفاظ مخصوصة وهي نفسه وعينه و
كلا هما وكل وجميع واكتع وابتع وابصع اي التأكيد المعنوي بالفاظ معدودة وهي
النفس والعين وكلا هما وكلتا هما والكل وجميع واكتع وابتع وابصع قوله فالاول
للاثنين باختلاف صيغتها وميزتهما وتقول نفسه نفساه الف فهما
النفسان الى النفس والعين لعينان المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث
باختلاف صيغتها وميزتهما او باختلاف احدهما الا في المثنى المذكر والمؤنث
فانه لا اختلاف بينهما الا بالصيغة ولا بالضمير تقول زيد بنفسه والزيدان بنفساهما
او بانفسهما وهو الاكثر والزيدون بانفسهم وهند بنفسها والهندان بنفساهما
او بانفسهما وهو الاكثر والهندات بانفسهن قوله والثاني للمثنى تقول كلاهما
وكلتاهما اي التأكيد اثنانه وهو كلا هما للمثنى تقول جاءني الرجلان كلاهما للمذكر
وجاءتني المرأتان كلتاهما للمؤنث قال الاخفش ان كل حكيم لا يتقول الواحد
لا يجوز تأكيد المثنية فيه بكلا كما في الاختصام فانه لا يجوز اختصم الرجلان كلاهما لعدم

الاحتياج

الاحتياج الى تأكيده لعدم الفائدة لامتناع صدور الاختصام من واحد فقط بخلاف
الجي فانه يجوز جاءني الرجلان كلاهما لجواز صدور الجي من واحد فقط فان قيل لا حاجة
ايضا الى تأكيد المثنى بكلا نحو جاءني الرجلان كلاهما لانه يعلم من لفظ المثنى ان المراد منه
اثنان فلا يحتاج الى تأكيده بكلا كما لا يحتاج في مثل الاختصام قلنا لا نسلم انه يعلم
ان المراد من لفظ المثنى الاثنان لجواز اطلاق المثنى على الواحد مجازا بان كان
الواحد مباشرا للفعل والا فلا يعلم فان لفظ المثنى ظاهر في ان المراد منه اثنان
في صورتي الاختصام والجي وان احتمل غير ذلك الا انه لا يفيد ذلك النظر
نحو الاختصام لامتناع صدوره عن الواحد ويفيد نحو الجي لامكان
صدور الجي عن الواحد فلم يحتج الاول الى التأكيد دون الثاني وقيل
ان يقول كما ان المثنى يحتمل الواحد يحتمل الجمع ايضا لان الجي كما احتمل في جانب
القلة احتمل في جانب الكثرة فاذا اكد بكلا حصلت الفائدة وهي العلم بان
الجمع ليس بمراد عنه ويمكن ان يجاب عنه بانه لم يطلق المثنى على الجمع عند هم الور
اصلا وان اطلق الجمع على المثنى كثيرا الحوالة صعفت قلوبكما واذا كان كذلك لم
يحتج الى تأكيد المثنى بكلا نحو الاختصام ليلا يتوهم منه الجمع لانه لم يطلق لفظ المثنى
على الجمع نحو كلاهما والتاء لتغير المثنى باختلاف الضمير نحو كلتاهما وكلتهن

لتوهم الجمع

والصحيح في البواقي تقول اجمع جمعاء اجمعون بحذف الياء بعد النون وهو كل وجمع الى
تقع تاكيدا لفظ واحد ان كان مفردا او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا لكن بخلاف
الضمير الكل تقول اشتريت العبد كله وجاءني القوم كلهم واشتريت الجارية كلها و
جاءتني النساء كلهن وما خالف الصحيح في البواقي وهي اجمع وتوابعه تقول اشتريت
العبد كله اجمع اكتع ابتع ابصع وجاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون
واشتريت الجارية كلها جمعاء كتعاء ابتعاء ابصعاء وجاءتني النسوة كلهن جمع
كتع ابتع ابصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء يصح افراقها حسا
او حكما نحو اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله بخلاف جاء زيد كله اي لا
يصح التوكيد بكل وجمع الانسي ذي اجزاء يصح افراق ذلك الاجزاء حسا نحو
جاء القوم كلهم فان للقوم اجزاء يصح افراقها حسا وهي زيد وعمرو وخالد و
غيرهم او حكما نحو اشتريت العبد كله فان العبد وان لم يكن له اجزاء يصح افراقها حسا
لكن له اجزاء يصح افراقها حكما لان للعبد يجوز ان يكون نصفه واقل او اكثر مشتركا
فان لم يكن لشيء اجزاء اذ كان له اجزاء لكن لا يصح افراقها حسا ولا حكما لم يجز تاكيده
بكل واجمع لانها تشمل ولا فايدة في التاكيد عما فيه شمول لما لا اجزاء له ولا امكانه
اجزاء لا يصح افراقها حسا ولا حكما فاذ لا يقال جاءني زيد كله لانه لا اجزاء لزيد

يصح افراقها حسا وهو ظاهر ولا حكما لانه لا يكون في نصفه او ثلثه او ربعه
واذا اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد بمنفصل مثل ضربت
انت نفسك اي اذا اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين وجب
تاكيد ذلك المرفوع المتصل بالمضمر المنفصل اولا ثم تاكيده بالنفس والعين لانه
لو اكد المضمر المرفوع المتصل بالعين والنفس بلا تاكيد بالضمير المرفوع المنفصل اولا
لالتبس الكل بالفاعل في بعض المواضع نحو زيد اكرمني هو نفسه فانه لولا الضمير المرفوع
المنفصل التبس التاكيد بالفاعل فحل عليه ولم يلتبس التاكيد فيه بالفاعل نحو ضربت انت
نفسك لاطراد الباب وانما قيد المضمر بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور
بالنفس والعين بلا تاكيد بهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك
وانما قيده بالمتصل لجواز تاكيد الضمير المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده
بمنفصل آخر نحو انت نفسك قاعد وانما قال النفس والعين ولم يقل بالنفس والعين لجواز تاكيد
المرفوع المتصل بالكل واجمعين بلا تاكيد بالمنفصل نحو القوم جاءوا كلهم اجمعون لعدم
التباس التاكيد بالفاعل هنا لان الكل واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف
النفس والعين فانهما يليان العوامل كثيرا واكتع واخواه اتباع للاجمع
اعلم ان هذه الالفاظ المؤكد بها لها ترتيب في اللسان الوضعي والاعلال

نكتة

الحسن وذلك الترتيب ان يذكر اولا كل ثم اجمع ثم اكتع ثم اتبع ثم ابصع والمثلثة الاخيرة
اعني اكتع واتبع وابصع اتباع لاجمع فكون ابسن وليطان وتالع اتباعا لحسن
وشيطان وجالع محو ولا يتقدم عليه اي ولا يتقدم اكتع واخوه على اجمع فلا يكونها
توابع له خلافا لابن كيسان فانه جوز الابتداء بكل واحد منها محو وذكر ما دونه
منيف اي ذكر اكتع واخويه بدون ذكر اجمع منيف لعدم دلالتها على منيف بالمطابقة ولا
ظاهرة ولا انها اتباع له العلم ان نحو ابسن وليطان من التوابع مع انه ليس بالمعنى
تقطيعا لعدم تكرير الاول ولا تاكيدا معنويا لانه ليس من الالفاظ المحفوظة واجاب عنه
بعضهم بانه كرر الاول الا انه غير حرف واحدة الاول لما يحتسبون عن التكرير فانكر
كلامهم قوله البدل تابع مقصود بالنسب الى المتبوع دونه اي البدل تابع مقصود
بالنسب الى المتبوع دونه نحو ثلب زيد ثوبه فان المثلوب هو الثوب دون
زيد فقوله تابع شامل لجميع التوابع وقوله مقصود بالنسب الى المتبوع يخرج عنه العطف
والتوكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودا بالنسب الى المتبوع وقوله دونه
يخرج عنه العطف بالحرف لان العطف بالحرف وان كان تابعا مقصودا بالنسب الى المتبوع
لكن المتبوع كذلك مقصود بالنسبة محو وهو بدل الكل والبعض والاشتمال والغلط
فالاول مدلوله مدلول الاول والثاني جزؤه والثالث بينهما علاقة بغير ذلك

الى الفقيه

ان يقصد اليه بعد ان غلطت بغيره هذا قسمه البدل الى اقسامه وهي بدل
الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال وبدل الغلط وذلك لان البدل
اما ان يكون مدلوله مدلول المبدل منه او لا يكون والاول بدل الكل من الكل نحو
جاءني زيد اخوك والثاني اما ان يكون مدلوله بعض مدلول المبدل منه او لا يكون
والاول بدل البعض من الكل نحو ضربت زيدا راسه والثاني اما ان يكون بينهما
اي بين البدل والمبدل منه علاقة غير الكلية والجزئية او لا يكون
والاول بدل الاشتمال نحو سلب زيدا ثوبه والثاني بدل الغلط نحو ضربت
برجل حمارا اردت ان تقول بحمار فسبقك لسانك الى ان قلت برجل ثم
استدركته وقلت بحمار والمراد بالغلط في قولنا بدل الغلط هو المبدل منه لان
البدل ليس بغلط بل الغلط هو المبدل منه فيكون معناه بدل الشيء من الغلط
ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين اي البدل والمبدل منه يكونان معرفتين
ويكونان نكرتين ويكون البدل معرفة والمبدل منه نكرة وقد يكونان بالعكس فهذه
اربعة والبدل المفرد على ما ذكرناه اربعة فيصير المجموع ستة عشر وهو حاصل من ضرب
اربعة في اربعة مثال الابدال الاربعة اذا كانا معرفتين زيد اخوك زيدا ابوه
زيد علم زيدا الحمار ومثال الابدال الاربعة اذا كانا نكرتين رجل علام لزيد رجل

يديه رجل علم له رجل حماره ومثالها اذا كان البدل منه نكرة والبدل معرفة
رجل غلام زيد رجل راسه رجل علمه رجل حماره ومثالها اذا كان البدل منه
معرفة والبدل نكرة زيد غلام رجل يديه رجل علم له زيد حماره له قوله واذا كان
نكرة من معرفة فالنعت مثل لها لناصيته ناصية كاذبة اى اذا ابدل النكرة
من المعرفة يجب وصف النكرة لان البدل هو المقصد بالنسبة دون المبدل منه
فكره ان يكون منحطا عنه من كل الوجوه فاتى بالصفة لتلك النكرة لتكون كالجابر
للنقصان الذى فيه كقوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة قوله ويكونان ظاهرين
ومضمرين ومختلفين اى البدل والمبدل منه يكونان ظاهرين ويكونان مضمرين
ويكون المبدل منه ظاهرا والبدل مضمرا ويكونان بالعكس فهذه اربعة اقسام
والبدل ايضا اربعة فيكون المجموع ستة عشر وهو حاصل من ضرب اربعة
فى اربعة مثال الابدال الاربعة ابدال الظاهر من الظاهر زيد اخوك زيدا
راسه زيد علمه زيدا حماره ومثالها ابدال المضمر من المضمر زيد ضربته اياه يديه زيد
قطعته اياها وجعل الزيدين كرهتهما اياه وحماره الزيدين كرهتهما اياه ومثالها
ابدال المضمر من المظهر ضربت زيدا اياه يد زيد قطعت زيدا اياها وجعل
زيد كرهت زيدا اياه حمار زيد كرهت زيدا اياه ومثالها ابدال المظهر

من المضمر ضربته زيدا اخاك وزيد قطعته يد وزيد كرهته جعله وزيد كرهته حماره
قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا اعلم ان
المضمر الذى يبدل عنه المظهر اما متكلم او مخاطب او غائب والبدل ايضا اما بدل
الكل من الكل او بعضه او غيره فان كان البدل بدل الكل من الكل لم يجز ابدال المظهر من المضمر
المتكلم والمخاطب فلا يقال بى المسكين كان الامر ولا عليك الكريم المعول
ليتلا يلزم ان يكون المقصد بالنسبة اقل دلالة من غير المقصد مع كون مدلولهما
واحدا واما اذا كان البدل غير بدل الكل من الكل فجاز ابدال الظاهر من الضمير المتكلم
والمخاطب لعدم كون مدلول الثانى عين مدلول الاول وبهذا اجاز ان يقال
تشريكك نفسك واشتريتنى نفسى وعجبتنى علمك واعجبتك على و
ضربتك الحمار وضربتنى الحمار قال الشاعر عذيرى ان امرئ من
ليطاعا وما ليعيتنى خلقى مصاعا فخلقى بدل من الياء واذا جاز ذلك للمتكلم
فبهذه المخاطب اجوز وامّا بدل الظاهر من الغائب فجائز سواء كان بدل
الكل من الكل او غيره لوجود الاشتباه والابهام فى الغائب كما هو فى الظاهر
نحو ضربته زيدا وراسه وغلامه وحماره قوله عطف البيان تابع غير
صفة يوضح متبوعه نحو اقسم بالله ابو حفص عمر قوله تابع احتراز عن جميع التوابع

وبقوله غير صفة خرج عنه الصفة وبقوله بوضح متبوعه خرج عنه جميع التوابع الباقية لكونها غير
موضحة لمتبوعها كالمؤكد والقسم بالبدل الموصوف بغير صفة تابع غير صفة بوضح متبوعه مؤكد وفصله
من البدل لفظا في مثل انا ابن التارك البكري بشر اعلم ان الفرق بين عطف
البيان والبدل لفظي ومعنوي اما اللفظي ففي مثل قول الشاعر انا ابن التارك البكري
بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فان بشرا لو جعل بدلا من البكري لم يجز لوجوب كون البدل
بتكرير العامل فيكون تقديره انا ابن التارك بشر وهو غير جائز لما مر في باب الاضافة
واذا جعل عطف البيان جاز لعدم كونه بتكرير العامل ولو نصب بشر حملا على محل البكري
لم يحصل هذا الفرق حينئذ لجواز ان يكون بدلا لانتفاء المانع وانما قال في مثل ولم
يقل في قوله انا ابن التارك لان هذا الفرق جار في باب اسم الفاعل المعرف
باللام اذا اضيفت الى اسم فيه اللام واجريت على المضاف اليه اسما علما
منصوبا فحينئذ عطف بيان فانه يظهر الفرق بينه وبين البدل في اللفظ نحو ضارب
الرجل زيدا وكذلك هذا الفرق حاصل في النداء نحو يا هذا زيدا بالنصب
على اللفظ والنصب على المحل والتنوين على تقدير ان يجعله عطف بيان وان لم ينصب
لا غير على تقدير ان يجعله بدلا عنه واما الفرق المعنوي فلان البدل هو الذي
يعتمده الحديث وذكر البدل منه للتوطئة بخلاف عطف البيان فان المقصد

هو الاول وذكر عطف البيان انما هو لتوضيح المتبوع وبهذا كان زيدا في قولك
مررت بأخيك زيد بدلا ان كان للمخاطب واحد فقط وعطف بيان
ان كان له اخوة **مؤلف** المبني ما ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب
اي المبني ما ناسب مبني الاصل من مشابهة وغيرها او وقع غير مركب مع غيره
على سبيل منع الخلو دون الجمع والمراد بمبني الاصل الفعل الماضي والحرف و
امر المخاطب وانما اخذ في تعريفه احد الامرين لان الاسم لما كان معربا بسبب
التركيب وعدم مشابهة مبني الاصل فالمبني هو الذي لا يوجد فيه احد الشيئين على
سبيل منع الخلو فقط **مؤلف** وحكمه ان لا يختلف آخره لاختلاف العوامل اي حكم
المبني ان لا يختلف آخره لاختلاف العوامل في اوله لفظا ولا تقديرا لكونه مقابل
المعرب فجعل حكمه مقابل حكم المعرب **مؤلف** والقابه ضم وفتح وكسر ووقف اي
والقاب البناء ضم نحو منذ وفتح نحو اين وكسر نحو جير ووقف نحو من
اعلم ان اضافة الالقاب الى المضمر العايد الى المبني اضافة لادنى ملابسة
وتقديره والقاب البناء في المبني اعلم انه جاز عود الضمير في القابه الى البناء وان
لم يجر ذكره لفظا لانه مذكور معنى لدلالة المبني عليه وانما قال في البناء والقابه في الاعراب
والقابه لان انواع الاعراب مختلفة بالحقيقة لدلالة كل واحد منها على نوع مخالف

القاب البناء فانه ليس المراد منها الا الالفاظ **قوله** وهي المضمرات واسماء الاشارة
والموصولات والكنايات واسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف
اي المبنيات المضمرات واسماء الاشارة الى اخرها لكن يجب رفع الاصوات
لكونها معطوفة على الاسماء لا اسماء والافعال لا على الافعال لانها ليست باسماء
بل لانها لا يطلق عليها الا الاصوات وانما قيد الظروف بالبعض لان البعض منها
معرب **قوله** المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا
او معنى او حكما اي المضمر اسم وضع لمتكلم نحو انا او لمخاطب نحو انت او لغائب
تقدم ذكره لفظا اما تحقيقا نحو زيد ضربت غلامه وانما تقديرا نحو ضرب غلامه
زيدا او منى بان يذكر مشتقه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل هو
اقرب للدلالة اعدلوا عليه او حكما اي ما ينبغي ان يذكر في مثل ضربان الخ نحو هو زيد
قائم وفي تنازع الفعلين نحو ضربا وكرمت الزيدين وفي نحو ربه رجلا وغلامها
وفي قوله ربه حتى توارت بالحجاب وفي قوله نعم ولا بويه لكل واحد منهما السدس
وانما بنيت المضمرات لعدم احتياجها الى الاعراب لانتفاء المعاني الموجبة للاعراب
فيها وضعهم للمرفوع لفظا والمنصوب لفظا وللمجرور لفظا **قوله** وهو متصل ومنفصل
اي المضمر اما متصل واما منفصل لانه اما ان يستقل بنفسه في التلفظ به اولا فالاول

سمي المنفصل والثاني المتصل **قوله** فالمتصل غير المستقل بنفسه والمنفصل المستقل بنفسه
في اللفظ اي المنفصل هو المضمر المستقل بنفسه في التلفظ والمتصل هو الضمير غير
المستقل بنفسه في التلفظ **قوله** وهو مرفوع ومنصوب ومجرور اي المضمر
اما مرفوع واما منصوب واما مجرور لوقوع الضمير مقام الظاهر وكون الظاهر
احد هذه الامور الثلث **قوله** فالاولان متصل ومنفصل والثالث متصل
اي الضمير المرفوع والضمير المنصوب اما متصل واما منفصل والضمير المجرور متصل فقط
لا منفصل له لامتناع الفصل بين الجار والمجرور فذلك خمسة انواع اي
فالضمير خمسة انواع لانه مرفوع ومنصوب ومجرور فالاولان ينقسمان
الى قسمين فتكون المجموع خمسة **قوله** الاول ضربت وضربت الى ضربن
وضربن اي مثال النوع الاول من هذه الخمسة وهو الضمير المرفوع المتصل
ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربتما ضربتن ضرب ضربا
ضربوا ضربت ضربنا ضربن وعلى هذا القياس المجهول واورد مثالين ما حد
للمعلوم وهو ضربت والثاني للمجهول وهو ضربت **قوله** والثاني انا الى نحن
اي مثال النوع الثاني من الانواع الخمسة وهو الضمير المرفوع المنفصل انا نحن
انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن **قوله** الثالث

وفيه نظر لان اكثر الضمائر المنفصلة لا يستقل
بنفسها بل يحتاج الى الفاظ يتبين المراد بها
وذلك كما انت واياك فان الاسم منها
الالف والنون والتاء وحرف الخطاب
وكذلك اياك اياه والالف حرف الخطاب
فالاولى ان يقال في تعريفه والمستقل بنفسه
غير المحتاج في افادة ما وضع له الى ضميمة
مقيدة بالاستقلال وغير المستقل بنفسه
المحتاج في افادة ما وضع له الى
ضميمة مقيدة بالاستقلال
منه

ضربنی الی ضربهن وانتی الی انهن ای مثال نوع الثالث من الخمسة وهو ضمیر
المنصوب المتصل ضربنی ضربنا الی ضربهن وانتی وانتنا الی انهن وانما اورد
مثالین لیعلم اتصال الضمیر المنصوب بالفعل والحرف **اور** والرابع ایای الی
ایاهن ای مثال الرابع النوع من الخمسة وهو الضمیر المنصوب المنفصل ایای ایانا
ایاک ایاکما الی ایاهن **اور** والخامس غلامی وفی الی غلامهن ولهن ای مثال
النوع الخامس وهو الضمیر المجرور المتصل غلامی غلامنا غلامک الی غلامهن وفی لنا
لک الی لهن وانما اورد مثالین یعلم اتصال الضمیر المجرور بالاسم والحرف
فصح البیع الذی وضع الفاظ الضمیر له تسعون والالفاظ الدالة علیه ستون لان
الاول حصل من ضرب الخمسة فی ثمانیة عشر لان الضمیر اما للمتکلم او المخاطب او الغائب
وعلی تقدیر اثنانیته اما للمفرد او المثنی او المجموع فیصیر تسعة حاصل ضرب اثنین
فی ثلثة وکل واحد من هذه التسعة اما للمذکر واما للمؤنث فیصیر جامل الضرب
ثمانیة عشر واذا ضربنا الخمسة فی ثمانیة عشر بلغ تسعین والثانی حصل من ضرب
ضرب الخمسة فی اثنی عشر لان الفاظ کل واحد من ثمانیة عشر مع لا تزید علی اثنی
عشر لکون الالفاظ للواحد المذکر والمؤنث والمثنی المذکر والمؤنث والجمع المذکر
والمؤنث فی المتکلم اثنین فیسقط اربعة الفاظ المثنی المذکر والمؤنث والمجموع المذکر

او المؤنث والواحد المذکر او المؤنث وکون المثنی المذکر والمؤنث فی المخاطب
والغائب واحدا فیسقط لفظان اخران فیصیر المجموع ستة واذا اسقط ستة
من ثمانیة عشر فبقی اثنا عشر واذا ضربنا الخمسة فی اثنی عشر بلغ ستین وهو المطلوب
اور فالمرفوع المتصل خاصة لیستتر فی الماضی للغائب والغائبة ای الضمیر المرفوع
المتصل خاصة لیستتر فی الفعل الماضی للواحد الغائب نحو زید ضرب وللواحدة
الغائبة نحو هند ضربت ودون اخواتهما عنی نسا وما وجمعهما رفعا الالتباس بالمفرد
وانما قال خاصة لان المنصوب والمجرور المتصلین لا یستتران بخلاف المرفوع المتصل
لشدة اتصاله بالعامل وانما قید الضمیر المرفوع بالمتصل لامتناع استتار المنفصل
فی العامل لانفصاله عنه **اور** وفی المضارع للمتکلم مطلقا ای ویستتر الضمیر المرفوع
المتصل فی المضارع المتکلم سواء کان للمفرد او للمثنی او للمجموع او للمذکر او للمؤنث
بوجود قرینة دالة علی احدهما وهو ایما بقوله مطلقا الی ما ذکرناه من الاقسام
اور وللمخاطب ای ویستتر الضمیر المرفوع المتصل فی المضارع للمخاطب نحو تضرب
انت ودون المخاطبة والمخاطبین والمخاطبتین والمخاطبات لدفع الالتباس **اور** والغائب والغائبة ای ویستتر الضمیر المرفوع المتصل فی
المضارع للغائب نحو زید یضرب وفی الغائبة نحو هند تضرب ولا یستتر

في الغائبين والغائبتين ولافي الغائبتين والغائبات لدفع الالتباس

وفي الصفة مطلقا اي وليستتر الضمير المرفوع المتصل في الصفة مطلقا اي مفردا

كان او مثنى او مجموعا ومذكرا كان او مؤنثا مخاطبا كان او غائبا او متكلما لوجود قرينة

دالة على الضمير وهي علامات التثنية والجمع او عدمها او قرينة الخطاب او قرينة التكلم

او قرينة لانه لو ابرز لزم اجتماع الالفين في المثنى والواوين في الجمع فحمل المفرد

عليها اطرادا للباب تقول زيد ضارب والزيدان ضاربان وهند ضاربة

والهندان ضاربتان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست

الحروف فيها ضمائر بل حروف اعراب ليتغير بها بعوامل الداخلة على الصفة

والمراد بالصفة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل

ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل اي لا يجوز الاتيان بالضمير المنفصل

الا عند تعذر الاتيان بالضمير المتصل لكون المتصل اخصر من المنفصل

وذلك بالتقدم على عامله وبالفصل لغرض او بالحذف او بكون العامل معنويا

او حرفا والضمير مرفوع او بكون مسند اليه صفة جرت على غير من هي له مثل

اياك ضربت وما ضرب الا انا واياك والمنتزع انا زيدا فانت قائما وهند

زيد ضاربته هي اي والتعذر المذكور اما تقدم الضمير على عامله كاياك ضربت

واما بالفصل بين الضمير وبين عامله لاجل غرض نحو ما ضرب الا انا والتعذر

ظاهر في الموضعين وانما قال لغرض لعدم جواز الفصل بينه وبين عامله لالكون

ليلا يلزم العدول عن الاصل بلا فائدة واما بحذف عامل الضمير نحو اياك والشر

لامتناع اتصال الملفوظ بغير الملفوظ واما بكون عامل الضمير معنويا مرفوع نحو انا

قائما لوجوب استكنان الضمير المرفوع المتصل اذا كان مفردا غائبا

نحو ضرب وامتناع استكنان الضمير في الحرف لضعف عمل الحرف فحمل

المتكلم والمخاطب والمثنى والمجموع على المفرد الغائب وان لم يجب استكنانها

اطرادا للباب وانما قيد الضمير بكونه مرفوعا لانه لو كان منصوبا او مجرورا

لجاز المتصل نحو انه وله لعدم وجوب استكنان الضمير المنصوب والمجرور في العامل

واما بكون الضمير مسندا اليه صفة جارية على غير من هي له نحو هند زيدا ضاربته هي فهند

مبتدا وزيدا مبتدا ثان وضاربته خبر مبتدا ثان وهي فاعل ضاربته و

ضاربته مسند اليه وهي جارية على غير من هي له لان ضاربته خبر زيد وقائما عليها

بالحقيقة هند والجملة في محل الرفع بانه خبر المبتدا الاول وانما وجب ابراز الضمير ح

لكون الصفة اضعف من الفعل في العمل ودفع الالتباس في نحو زيد عمرو ضاربهما

هو فاذ ابرز الضمير علم ان الضارب زيد واذا لم يبرز علم ان الضارب عمرو

و هو الابتداء الخ انا زيد لما ذكرناه واما بكون عامل الضمير حرفا والضمير

اذ لالتباس الصفة الجارية على غير من هي له

لو لالتباس الافعال التي هو فاعل ولا عكسه

قوله واما بالمعنوي الخ نحو ضاربك زيد

واثروا ايضا ابرازه فيما لا يلتبس نحو هند زيد ضاربته هي اطراد الباب
ولا يلزم من ذلك وجوب الابراز في نحو زيد عمرو ضربه ونحو هند زيد ضربها
لانه وان حصل جعل الالتباس في الصورة الاولى لكن العامل فيها قوي لانه
فعل وعلة وجوب الابراز تمة مجموع الامرين وهما ضعف العامل وحصول
الالتباس في بعض الصور الاول منتف ههنا فلما فرع عن تعداد الاسباب
الموجبة لتعذر الاتصال الضمير اورد اشكلها على الترتيب المذكور وهو قوله
مثل اياك الى قوله وهند زيد ضاربته هي وح واذا اجتمع ضميران وليس احدهما
مرفوعا فان كان احدهما اعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني مثل الدرهم
اعطيتكه واعطيتك اياه وضربني اياك اي اذا اجتمع ضميران لا يكون
شيء منهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف وقدمت الاعرف فلك الخيار في الاتصال
الضمير الثاني والانفصال تقول اعطيتكه وضربك واعطيتك اياه وضربني اياك وانما
اوردت المثالين ليعلم ان الضميرين يجوز ان يكونا منصوبين وان يكون احد الضميرين
منصوبا والآخر مجرورا وانما قال وليس احدهما مرفوعا لانه لو كان احد الضميرين
مرفوعا لم يجز الامران لانه مع عدم المفصل يتعين الاتصال نحو ضربتك ومع المفصل
يتعين الانفصال نحو ما ضربت الا اياك واعلم انه لو قال فان كان احدهما اعرف

وقدمته من غير فاصل بينهما فلك الخيار وان كان احدهما ليس بمرفوع
مثل قولنا
ما اعطيتك الا اياه وجوابه يعلم من قوله او بالفصل ومن قوله اذا اجتمع لامتناع
الاجتماع مع الفصل وح والا فهو منفصل نحو اعطيته اياك واياه اي وان لم يكن
مجموع ما ذكرناه وذلك بان لا يكون احدهما اعرف نحو اعطيته اياه واعطيتك اياك
واعطيتني اياي او بان يكون احدهما اعرف لكن لا يكون الاعرف مقدما نحو اعطيته
اياك فالضمير منفصل فقط لكراهتهم تقديم احد المتساويين من غير مرجح على الآخر فتقديم
الاعرف على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة وح والمختار في جميع ذلك الانفصال
اي جاز الانفصال حيث كان والاتصال تشبيها له بالمفعول به اذا كان ضميرا نحو كنت
وكنت اياه لكن المختار هو الانفصال لانه في الاصل خبر المبتدا وحق خبر المبتدا الانفصال
وح والاكثر لولا انت الى آخره وعسيت الى آخره اي الضمير اذا وقع بعد لولا وبعد
عسى فالاكثر بعد لولا ضمير مرفوع منفصل نحو عسيت الى آخره لكونه فاعل عسى
وجاز لولاك وعساك الى آخرها اي جاء بعد لولا ضمير مجرور وبعد عسى ضمير منصوب
متصل نحو لولاك الخ وعساك الخ فقال الاخفش ان الضمير بعد لولا ضمير مجرور وقع
موقع الضمير المرفوع لجواز وقوع بعض الضمائر موقع بعض نحو ما انت وبك انت
فهو في محل الرفع بالابتداء وبعد عسى ضمير منصوب واقع موقع الضمير المرفوع وقال

وتقديم

لولا انت الخ لكونه مبتدأ وبعد عسى ضمير مرفوع منفصل

سببويه الضمير بعد لولا في محل الجر بلولا وهو حرف جر هاتها وبعد عسى في محل النصب
بعسى وهو مبني لعل فيهما هو سر ونون الوقاية مع الياء لازمة في الماضي وفي
المضارع عوضا عن نون الاعراب اي ونون الوقاية مع ياء الضمير لازمة
في الماضي مطلقا نحو ضربني وضربانني وضربونني وفي المضارع الخالي من نون الاعراب
نحو ليضربني للحفظ عن دخول الكسرة والفعل وبهذا سمي هذا النون نون الوقاية وجوز
وانت مع النون فيه ولدن وان واخواتها مخيرة اي وانت مع نون الاعراب
في المضارع نحو ليضربانني وليضربونني وتضربينني مخيرة في اثباته وحذفه اما اثباته
فلاجرائه على القياس المتقدم واما حذفه فللاستغناء عنه بنون الاعراب وكذلك
انت مع لدن مخيرة في اثبات نون الوقاية لحفظ بناء على السكون وبحذفه
لكونه اسما على ثلثة احرف وكذلك انت مع ان واخواتها مخيرة في اثبات
نون الوقاية لتشبيهها بالفعل وفي حذفها للكراهة اجتماع النونات في الاربعة
الاولى وحمل الاخيرين على الاربعة الاولى وجوز وبخيار في ليت ومن ومن وقط
وقطا اي ومخيار اثبات النون في ليت لتشبيهها بالفعل وعدم اجتماع النونات
في من ومن لحفظ سكونهما مع جواز حذفه عنهما لكونهما حرفا وجواز اتصال الياء
بالحرف من غير نون الوقاية نحو بي ولي وبخيار ايضا في قد وقط اثبات النون

لحفظ سكونهما مع جواز حذفه عنهما لكونهما اسمين وجواز اتصال الياء بالاسم من
غير نون الوقاية وجوز وعكسها لعل اي وعكس ليت لعل فانه يخير في لعل
خلافا للفراء خذف نون الوقاية لكونه حرفا وجواز اتصال الياء بالحرف من غير نون
الوقاية على ان بعض لغاتها لعن فيلزم اجتماع النونات فحذف النون اولى
في لعن فحمل لعل عليها لكونهما من لغاتها فما جاز اثبات النون فلمشابهته بالفعل
وجوز ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل وبعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق
للمبتدا اي ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل وخول العوامل اللفظية عليهما نحو زيد
هو المنطلق وبعد وخول العوامل اللفظية عليهما نحو كان زيد هو المنطلق صيغة مرفوع
منفصل مطابق للمبتدا في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والخطاب
والتكلم والغيبة تقول زيد هو القائم الزيدان هما القائمان الزيدون هم القائمون
هند هي القائمة الهندات هما القائمتان الهندات هن القائمات قال الله
تعالى وكنت انت الرقيب وان ترن انا اقل ومنفصل صيغة مرفوع وهل لفظ
ضمير مرفوع لعدم تحقيق كونها ضميرا وجوز والتي وفصلا ليفصل بين كونه نعتا او خبرا
اي والتي هذه الصيغة فصلا لانها تفصل بين كون ما بعدها نعتا لما قبلها او خبرا
عنه فانه اذا وجدت هذه الصيغة علم ان ما بعدها خبر لا نعت لامتناع انفصال النعت

النعت والمنعوت ﴿ش﴾ وشرطه ان يكون الجزء معرفة او افعل من كذا مثل كان زيد هو
افضل من عمرو اي وشرط انابة هذه الصيغة ان يكون الجزء معرفة نحو زيد هو
القايم او يكون الجزء افعل من كذا اي يكون الجزء مشابها للمعرفة لفظا من حيث
انه مضاف كالاسماء المتوغلة في الابهام كمثل وغير وشبه وكالاسم المضاف
الى المعرفة اضافة لفظية كضارب زيد الان او غدا وكالاسم المضاف
الى النكرات نحو غلام رجل او معنا بها لفظا في امتناع دخول لام التعريف عليه نحو
كان زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقوم لانه اذا لم يكن معرفة ولا مشابها
بما لم يحتج الى الفصل ولم يحمل على المعرفة لعدم المشابهة ويعلم مما ذكرنا انه لو قال
وشرطه ان يكون الجزء معرفة او مشابها لها لكان اصوب واعلم ان كون
المبتدا معرفة شرط له ايضا الا انه لم يذكره للعلم به لذكره ان شرط كون الخبر
معرفة لانه لا يكون الجزء معرفة الا ان يكون المبتدا معرفة غالبا ﴿ش﴾ ولا موضع له
عند الخليل اي ولا موضع لهذا الضمير من الاعراب عند الخليل مع قوله بانه اسم
لانه انما دخل للفصل كالكاف في اولئك والتاء في انت فكما ان هذه الحروف
لا محل لها من الاعراب لا يكون لهذا الضمير محل من الاعراب ﴿ش﴾ وبعض العرب
يجعله مبتدا وما بعده خبره اي وبعض العرب يجعل هذا الضمير مبتدا او يجعل ما بعده خبره

وهو على هذا الوجه اسم بلا خلاف وعليه قراءة بعضهم وغير قراءة السبعة قوله تعالى
وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون وان ترني انا اقل برفع الظالمين واقل
﴿ش﴾ ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب يسمى ضمير الشان والقصة ليفسر بالجملة بعده
اي ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب للتعظيم والاجلال لان ذكر الشيء مبهما ثم
ذكره مفسرا يوقع في النفس تعظيما واجلالا وليتمكن بعوت الكلام من السامع عند
غفلته ويسمى هذا الضمير ضمير الشان ان لم يكن مؤنثا والجملة مؤنث وضمير القصة
ان كان فيها مؤنث كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وانما يجب ان يفسر هذا
الضمير بالجملة لانتهاء الارادة من ذلك الضمير وانما كانت بعد الضمير لوجوب
كون مفسر الشيء بعده ﴿ش﴾ ويكون منفصلا ومتصلا مستترا وبارزا على حسب العوامل
مثل هو زيد قايم وانه زيد قايم وكان زيد قايم اي ويكون هذا الضمير منفصلا
ان كان مبتدا نحو هو زيد قايم لكون عامله معنويا ومتصلا مستترا ان كان
عامله فعلا وهو مرفوع نحو كان زيد قايم لوجوب استكنان الضمير الغايب المرفوع
المفرد في الفعل بلا فصل متصلا وبارزا ان كان منصوبا سوا كان عامله حرفا
نحو انه زيد قايم لامتناع استكنان الضمير في الحرف او فعلا نحو ظننته زيد قايم
لعدم استتار الضمير المنصوب وانما اشار بقوله على حسب العوامل الى التفصيل

انث الضمير لان الابصار
مؤنث كقوله تعالى فانها
الخ

مستتر الكان او بارزا انما هو على حسب عوامله قوله وحذفه منصوبا ضعيف اي
حذف هذا الضمير والحال انه منصوب ضعيف لانه مراد وليس عليه دلالة قوية مثل
قوله ان هذا خل الكنيسة يوما يليق فيها حاذرا وظبيا ولم يحترز بقوله
منصوبا عن شئ لان هذا الضمير اذا كان مرفوعا لم يجز حذفه اما اذا كان
مبتدا فلانه يلزم نقض الغرض واما اذا كان اسم كان فلانه لا يجوز حذف الفاعل
بل ذكره لبيان انه حذفه منصوبا جائز اما ضعيف لانه مقصود ولا دلالة ظاهرة عليه
قوله الا مع ان اذا خففت فانه لازم اى حذف هذا الضمير منصوبا ضعيف
الا مع ان المفتوحة المخففة من الثقيلة فانه لازم حذفه معها مع عدم الضعف
ليلا يلزم مزية الاضعف على الاقوى وبيانه ان ان المفتوحة المخففة من ثقيلة فانه لازم
مشابهة للفعل لفظا لكونها مثل شد ومد وعلى لفظ ان بان انشأ مع
لزوم اللام المكررة
لدلالتها على معنى زايد على التاكيد كالفعل والمكسورة لا تدل الا على التاكيد الذى هو مشترك
الزوايد والمكسورة المخففة وحد عملها كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم فوجب
ان يعمل المفتوحة المخففة ليلا يلزم مزية الاضعف على الاقوى ولكن لم يجدوا عاملها
في الظاهر فقدروه بالضمير كقوله في قبيلة بسكنون فهند قد علموا ان هالك كل من يحفى
وينعلا كقوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى اى علم انه سيكون اعلم ان كل من يحفى

مبتدا وهالك خبره ومتعلقا عليه والجملة خبر ان وليس كل فاعل هنا مالك ليلا يلزم
تفسير ضمير الشان بالمفرد قوله اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه اى اسماء الاشارة
اسماء وضعت لمشار اليه ولم يلزم تعريف الشئ تعريفا دوريا او بما هو اخفى
او بما هو مثله لانه عرف اسماء الاشارة الاصطلاحية بالمشار اليه اللغوى المعلوم
وانما بنيت لكونها مشابهة للحرف من حيث احتياجها الى ما يبين ذات المشار اليه
قوله وهى ذا للمذكر ولمثناه ذان وذين وللمؤنث تا وتى وتة وذه
وذى وذه وذهى ولمثناه تان وتين ولجمعها اولاء مدا وقصرا اشار
بتعدد ما فذ اشار به الى الواحد المذكر عاقلا وغيره وذان الى المثنى
المذكر حال الرفع وذين الى مثناه حالة النصب والجر وتا وتى وته وذه وتى
وذهى وذى اشار بها الى المؤنث الواحدة عاقلة وغيرها وتان الى
مثنى المؤنث حال الرفع وتين اليه حال النصب والجر واولاء بالمد والقصر
اشار به الى جمع المذكر والى جمع المؤنث عاقلا وغيره قوله ويلحقها حرف
التنبيه اى ويلحق اوائل اسماء الاشارة المذكورة حرف التنبيه وهو ما للدلالة
على تنبيه المخاطب فيقال هذا ذا هذان تا تا تان هولاء قوله ويتصل بها
حرف الخطاب اى ويتصل باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب لتدل على

ذى ١٢

حال من المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث هو وهي خمسة
في خمسة فيكون خمسة وعشرين وهي ذاك الى ذاكن وذانك الى ذاكن وكذلك
البواقي اي اسماء الاشارة خمسة لان المشار اليه اما مذكر واما مؤنث
وعلى التقديرين اما مفرد واما مثنى واما مجموع وهو مشترك بين المذكر والمؤنث
فيكون خمسة الفاظ والالفاظ الدالة على الخطاب خمسة ايضا والخمسة الاخيرة
تستعمل مع كل واحد من الخمسة الاولى فيكون المجموع خمسة وعشرين لفظا حاصلا
من ضرب خمسة في خمسة واما بحسب المعنى فيكون ستة وثلثين حاصلا من ضرب
ستة للاشارة بانه ستة للمخاطب فتقول ذاك ذاكما ذاكم ذاك ذاكما
ذاكن وهكذا في الاربعة الباقية اعني ذين وتا وتين واولاء هو ويقال
ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط اشارة الى الفرق بين ذا
وذاك فذا للمشار اليه القريب وذلك للمشار اليه البعيد وذاك للمشار اليه
المتوسط في القرب والبعد مع كونه حال المخاطب وذلك للمشار اليه البعيد
وقيل اللام لبعد المخاطب فحسب وتلك وذاكِ وتاكِ متحدة بين و
اولالك مثل ذالك فقوله وتلك وما عطف عليه مبتدا وقوله مثل ذلك جزء
يفيد كما ان ذلك للبعيد كذلك تلك وتاك وذاك متحدة بين واولا

للبعيد

للبعيد واما ما للقريب فهو ذا وتا وتان وذان واولاء واما ما للتوسط
فهو تاك وذاك وتانك وذانك غير متحدة بين واولاك هو واما ثم وهنا وهنا
للمكان خاصة اي هذه الاسماء الثلثة للاشارة الى المكان خاصة اي لاشارة
بها الى غير المكان فهنا اشارة بها الى المكان القريب وهناك الى
المتوسط وثم وهنالك للبعيد وفي هنا ثلث لغات
احديها ضم الهاء مع تخفيف النون والاخيران فتحها وكسرها مع تشديد النون
كمن الفتح اكثر هو الموصولات مالا يتم جزءا الا بصلة وعايد انما بنيت الموصولات
لمشابهتها الحرف من حيث احتياجها الى الغير وهو الصلة وحد الموصول اسم لا يصير
جزءا تاما من الكلام من مسند اليه ومسند اليه الا مع صلة وعايد فقولنا اسم كالجنس
وقولنا لا يصير جزءا تاما الا مع صلة يخرج الاسماء التي يصير جزءا تاما من الكلام كزيد
ورجل وقولنا وعايد يخرج نحو اذ واذا وان لم يتم جزءا من الكلام الا مع الصلة
فانه يتم بلا عايد وانما قال لا يتم جزءا ولم يقل لا يصير جزءا لانه يصير جزءا لكن لا
يصير جزءا تاما هو وصلة جملة خبرية انما احتاج الى تعريفها لانها لم تكن
هيئة بنفسها وكانت ماخوذة في تعريف الموصول فعرفها بان قال وصلته
جملة خبرية ليلا يلزم تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة او بما هو اخفى

بهنا

منه وانما وجب ان يكون صلته جملة لان الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما
وضعت لجعل الجملة صفة للمعرفة بواسطتها فحمل اخواتها عليها وانما وجب ان
يكون خبرية لان ما عداها كالامر والنهي وغيرهما غير موضح للموصولات والصلة
يجب ان يكون موضحة لها فحو والعائد ضمير له هذا تعريف للعايد وانما عرفه
لانه غير مبين وما خوذ في تعريف الموصول اى العايد ضمير في الصلة يعود الى الموصول
وانما يجب ذكره ليربط الصلة بالموصول فحو وصلة الالف واللام اسم
الفاعل او المفعول اى صلة الالف واللام الذي بمعنى التي والذي لا يكون
الا اسم الفاعل او المفعول لكراهتهم ان يدخل صيغة الالف واللام على الجملة لكون
صيغته مثل صيغة لام التعريف فتشبك من الجملة مفرد يدخل عليه ويلزم ان يكون
تلك الجملة فعلية ليمكن سبك المفرد منها وذلك المفرد هو اسم الفاعل او
المفعول فحو وهي الذي والتي واللذان واللتان بالالف والياء والاولى
والذين واللاتي واللائي واللواتي واللات ومن وما واي
وابتة وذو الطايية وذو بعد الاستفهام والالف واللام هذا مرجوع
عند الكوفيين فاما عند البصريين فالاسماء المذكورة كلها موصولة بانفسها
والعايد المحذوف في الصلة الى الموصول يجوز حذفه اذا كان مفعولا لقوله تعالى الله يبسط الرزق
لمن يشاء ويقدر لحصول العلم به مع كونه فضلة وانما قيد العايد بالمفعول
لان غيره وهو اما المرفوع او المجرور لم يجز حذفه لكون المرفوع فاعلا وامتناع
حذف الفاعل واستلزام حذف المجرور كثرة الحذف اعني الجار والمجرور

بالالف

بالالف للمثنى المذكر حال الرفع والتين بالياء حال النصب والجر والاولى
واللذين للمذكرين وفي جمع المونث لغات اللاتي واللواتي واللات واللذ
بالمد والهمزة واللائي بالياء المكسورة او الساكنة من غير الهمزة فكل هذه الاسماء
مشتركة بين اولى العلم وغيره الا الاولى والذين فانه مخصوص باولى العلم فقيل ومن العجب
ان المفرد والمثنى وهما الذي واللذان لمن يعلم ولمن لا يعلم والجمع مخصوص باولى
العلم ومن فيمن يعلم غالبا وما فيما لا يعلم غالبا وهما اعني من وما يستعملان للمفرد
والمثنى والجمع والمذكر والمونث واي للمذكر بمعنى الذي وابة للمونث وذو
الطايية اي ذو بمعنى الذي في لغة طي كقوله فان الماء ماء ابي وجدي وبئري
ذو حفرت وذو طويت فحو وذا بعد الاستفهام خاصة بمعنى الذي عند البصريين
فاما عند الكوفيين فيقع ذا بمعناه مطلقا والالف واللام في اسمي الفاعل
او المفعول بمعنى الذي او التي فحو والعايد المفعول يجوز حذفه اي الضمير العايد
من الصلة الى الموصول يجوز حذفه اذا كان مفعولا لقوله تعالى الله يبسط الرزق
لمن يشاء ويقدر لحصول العلم به مع كونه فضلة وانما قيد العايد بالمفعول
لان غيره وهو اما المرفوع او المجرور لم يجز حذفه لكون المرفوع فاعلا وامتناع
حذف الفاعل واستلزام حذف المجرور كثرة الحذف اعني الجار والمجرور

٦ بمعنى التي

وفيه نظر لجواز ان يكون المرفوع مبتدأ وخبرا وجواز حذفهما لجواز حذف الجار
والمجرور معا كقوله عسى الايام ان يرجعن قوما كالذى كانوا اى كالذى
كانوا عليه فالاصوب ان يقول والعائد المفعول كثر حذفه وقل حذف غيره

قوله واذا اخبرت بالذى صدرتها وجعلت موضع المخبر عنه ضمير العائد
واخويه خبرا عنه فاذا اخبرت عن زيد من ضربت زيدا قلت
الذى ضربته زيد وكذلك الالف واللام فى الجملة الفعلية خاصة
يصح بنا اسم الفاعل والمفعول اى اذا اخبرت باستعانة الذى عن
شئ معلوم من وجه عبر معلوم من وجه آخر صدرت الذى اى جعلت
الذى فى صدر الجملة لكونه مخبرا عنه وجعلت موضع المخبر عنه ضمير العود الى الذى
للربط واخرت المخبر عنه لكونه مخبرا به فاذا اخبرت عن زيد فى قولنا
ضربت زيدا فقلت ما قلناه وقلت الذى ضربته زيد وكذلك تقول
فى الاخبار عنه بالالف واللام الضارب انا زيدا لكن الاخبار بالالف
واللام مخصوص بالجملة الفعلية ليتمكن بنا اسمى الفاعل والمفعول منها بسبب
دخول الالف واللام عليه فاذا كان كذلك كان الذى اكثر مجيئا من
الالف واللام اعلم ان المراد بالذى فى قوله واذا اخبرت بالذى

هو الذى والذان والذين والتى واللتان واللاتى اعلم انه يجب تقديم المبتدأ
وتاخير الخبر ههنا مع انه لم يذكر ما فى مواضع وجوب تقديم المبتدأ ومواضع تاخير
الخبر مر واذا تعذر امر منها تعذر الاخبار اى فاذا تعذر امر من الامور المذكورة وهى تصدير الذى واقامة الضمير مقام المخبر عنه ليعود الى الموصول وتاخير المخبر عنه
جزاء تعذر الاخبار عنه بالذى لانتفاء لازمه وشرطه مر ومن ثم امتنع فى ضمير الشان
والموصوف والصفة والمصدر العامل والحال والعدد المستغرق لغير ما والاسم المعلل به
اى من اجل انه اذا امتنع امر من الامور الثلثة امتنع الاخبار بالذى امتنع الاخبار
بالذى عن ضمير الشان نحو قولك هو زيد قائم لتعذر تصدير الجملة بالذى وتعذر
تاخيره وامتنع الاخبار بالضمائر من الموصوف نحو جاءنى زيد الظريف لامتناع
جعل الضمير مكانه لامتناع وصف الضمير وانما امتنع الاخبار عن الموصوف ان لو
لم يؤخر الموصوف مع الصفة اما اذا اخر مع الصفة نحو الذى جاءنى زيد الظريف
فلم يمتنع لعدم المانع ولان المخبر عنه هو الموصوف مع الصفة وامتنع الاخبار ايضا
عن الصفة لامتناع جعل الضمير مكانها لامتناع وقوع الضمير صفة وامتنع الاخبار عن
المصدر العامل فى الاجنبى ضربى زيدا لامتناع جعل الضمير مكانه ان اعملنا الضمير
فى مصدره لان الضمير لا يعمل ولامتناع تاخيره ان اعملناه فى مصدره لان المصدر لا

يعمل موضحا وانما قيد المصدر بالعامل لجواز الاخبار عن المصدر الغير العامل كجواز
ان يقال من رايت ضربك الذى رايته فزيدا اعلم انه انما تمتنع الاخبار عن المصدر
العامل ان لو لم يوجز المصدر مع معموله اما اذا اوجز مع معموله كما في قولك اعجبني ضربك زيدا
فلم يمتنع لعدم المانع وامتنع الاخبار عن الحال كقولك ضربي زيدا قائما لامتناع حمل
الضمير مكانه لامتناع وقوع الضمير حالا وكذا يمتنع عن التمييز كقولك طاب زيد نفسا
وامتنع الاخبار عن الضمير المستتر لان يعود الى غير الموصول نحو زيد ضربته لامتناع
جعل الضمير مكانه ليعود الى الموصول لاستحقاقه ان يعود الى غير الموصول ولو عاد
الى الموصول يبقى ذلك الغير بلا عايد وامتنع الاخبار عن الاسم الذى يشتمل
على الضمير المستتر لان يعود الى غير الموصول كقولك زيد ضرب غلامه ليغرر ذكر ما ذكرنا

قوله وما الاسمية موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة وتامة

بمعنى شئ وصفة اى وما الاسمية انواع احدها ما موصولة وهى لغير اولى العلم غالبا
نحو اعجبنى ما صنعته وقد يكون للعاقل كقوله نعم وانعما بنا ما والثانية
شرطية كقوله نعما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها والثالثة
استفهامية نحو غير العالمين كقوله نعم وما تلك بيمينك يا موسى والرابع
موصوفة بمعنى شئ اما بالمفرد كقولك مررت بما معجب لك اى بشئ معجب لك

باجملة كقوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال والخامس تامة
بمعنى شئ نحو وقفته وقافا اى لعمر الشئ شيما الدق والسادس
صفة نحو ضربته ضربا ما اى ضربا ما **قوله** ومن كذلك الا فى التامة والصفة
اى انواع من كانواع ما الا فى التا مة والصفة فان من لا يكون تامة
والا صفة ومثال الموصول جانى من ابوه طبيب ومثال الاستفهامية من عندك
ومثال الموصوفة بالمفرد وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبى محمدا يا
ومثال الموصوفة بالجملة قوله ربّ من انضجت غيظا صدره قد تمنى لى
موتا لم يطع فانها بمعنى شخص او انسان ومثال الشرطية من يكرمنى اكرمه وهى
تجمع وجوها تخص اولى العلم وقد يستعمل لغير اولى العلم كقوله تعالى فمنهم من يمشى على بطنه
ويطلق على الواحد وغيره والمذكر والمؤنث وانما بنى من وما شرطيتين واستفهاميتين
بتضمنهما معنى الحرف وهو حرف الاستفهام والشرط وبنيا موصوفتين وموصولتين
لاحتياجهما الى الصفة والصلة **قوله** واى وايّة كمن الا فى التامة اى عدد الانواع
اى وارية كعدد انواع ما الا فى التام فان اياوايّة لا يقعان تامين بمعنى شئ
ايهم واتين عندك والشرطية ايهم يكرمنى اكرمه والموصوفة يا ايها الرجل ويا ايتها
المرأة والموصولة ايهم اشد على الرحمن عتيا والصفة نحو مررت برجل اى رجل

قوله وهي معربة وحدها الا اذا حذف صدر صلتها اي اي آية معربة وحدها
من بين اخواتها في جميع الاقسام المذكورة الا اذا كانت موصولة وحذف صدر
صلتها فانها تبنى حينئذ اما اعرابها مع قيام الموجب للبناء فلكونه على اصل
اخواتها فلوجود الاضافة المنافية للبناء فيها وعدمها في اخواتها واما بناؤها
اذا حذف صدر صلتها كقوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن
عتيا اي ايهم هو فلتأكد شبهها بالحرف من حيث افتقارها الى ذلك المحذوف

قوله وفيما اذا صلت وجهان احدهما الذي وجوابه رفع والاخر اي بني
وجوابه النصب اي فيما اذا صلت وجهان عند سيبويه احدهما ان ذا بمعنى الذي
وما للاستفهام اي ما الذي صنعت فما مبتدأ وما الموصول مع صلته خبره والعائد
محذوف تقديره ما الذي صنعته وجوابه مرفوع ليطابق السؤال وقد يجوز
نصب جوابه بتقدير الفعل المذكور في السؤال لكن الاول اولى وثانيهما ان ما اذا
جعلت بمنزلة اسم واحد وهو اي شيء ويحكم على الموضوع بحسب ما يقتضيه العامل وهيهنا
محل النصب بانه مفعول صنعت وانما قدم عليه لتضمنه معنى الاستفهام فعلى هذا
لا يكون الا موصولا وجوابه حينئذ منصوب ليطابق السؤال ويجوز الرفع ايضا
على تقدير جزء مبتدأ محذوف لكن الاول اولى قوله اسماء الافعال كان بمعنى

الامر والماضي نحو رويد زيدا اي امهله وهيهات ذلك اي بعد اي اسماء الافعال
اسماء بمعنى امر المخاطب او بمعنى الماضي مثال الاول رويد زيدا اي امهله ومثال الثاني
هيهات اي بعد وانما بنيت لوقوعها موقع البنية وهو الامر المخاطب وفعل الماضي
لكونها بمعناه قوله وفعال بمعنى الامر من الثلاثي قياس كنزال بمعنى انزل وفعال
مصدرا معرفة كفجار او صفة نحو يا فساق بنيت لمشابهته به عدلا وزنة و
علما للاعيان مونثا كقطام وغلاب بنيت عند الحجازيين مطلقا ومعرب في تميم الا ما ختم
آخره بالراء نحو حضار اي فعال على انواع احدها ان يكون بمعنى الامر كنزال بمعنى انزل
وهو قياس من الثلاثي اي مجيء فعال بمعنى الامر من كل فعل ثلاثي قياسي وهو مذهب
سيبويه لكثرة مجيء فعال بمعنى الامر في الثلاثي دون الرباعي فقوله فعال مبتدأ وقوله
قياس خبره والثاني ان يكون مصدرا معرفة اي علما للفجور نحو فجار علما للفجرة
او الفجور والثالث ان يكون صفة معدولة نحو يا فساق بمعنى يا فاسقة وانما
بنى القسمان لمشابهتهما فعال الذي بمعنى الامر من حيث وجود العدل في كل واحد منهما
ومن حيث الزنة فقوله فعال لمصدرا معرفة مبتدأ وقوله مصدرا منصوب على
وصفة عطف على مصدرا وقوله مبني جزء فعال والرابع ان يكون علما للاعيان مونثا
كقطام وغلاب وهو مبني عند اهل الحجاز ومعرب عند بني تميم الا فعال الذي في آخره

را نحو حضار فان اكثر بني تميم يوافقون الحجازيين في بنائه وامّا بناؤه عند
اهل الحجاز فلمشابهته فعال التي مبنى الامر فيها العدل والتأنيث وامّا اعرابه ومنع
صرفه عند بني تميم فلعدم علة البناء فيه وكونه علما مؤنثا معدولا فوجب ان يعرب
ويمنع الصرف قياسا على اخواته نحو عمر وزفر وامّا بناؤه في اخرته راء عند
اكثر بني تميم فلتحقق موجب جواز الامالة فيه اذا بني على الكسرة في الاحوال الثلثة و
تقدير كلامه في الرابع وفعال علما للاعيان مؤنثا مبنيّ فقوله مبنى خبر فعال المقدر
وعلما منصوب بانه حال ومؤنثا صفته علما ولم يحتج بقوله مؤنثا عن مبنيّ بل الغرض
من ذكره ههنا ان يعلم ان فعال علما للاعيان لا يكون الا مؤنثا وقيل ان
تميم ذلك لان شعار اسم مارد وحضار اسم كوكب والمارد والكوكب مذكران
وجوابه ان سيبويه قال شعار وحضار مؤنثان لان العرب تؤنث بعض المياه
فتقول مارة فلان وتؤنث بعض الكواكب فيقول الشعرى والزهرة فشعار اسم
المارة وحضار اسم الكوكبة في التقدير قوله الاصوات كل لفظ حكى به صوت
او صوت بها البهايم فالاول كغاق والثاني كنخ اي الاصوات اسماء حكي
بها عن الاصوات كغاق حكاية عن صوت الغراب او صوت بها البهايم
كنخ لناقة البعير وقاع لزجر الغنم وامّا بنيت لعدم موجب الاعراب

وهو التركيب الذي يقصد فيه باجزاء التركيب اللفظ والمعنى فان الثانية منتفية فيها
لانه يقال قلت غاق وكتبت غاق ولا يقال جاءني غاق او قام غاق او غير ذلك
مما يراد به معنى غاق قوله المركبات كل اسم مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة
اي المركبات كل اسم مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة والمراد بالمركب
ههنا هو المركب المبني الذي سبب بنائه اجزاؤه او بناء احد اجزاء التركيب فقوله
كل اسم كالجنس وبقوله من كلمتين خرج الاسماء المعودة وبقوله ليس بينهما نسبة
خرج عنه مثل تابط شرا وغلام زيد لوجود النسبة بين كلمتيهما وانما وجب
اخراج الاول لان سبب بنائه ليس التركيب وانه لكونه معربا وكلامنا
في المبني وانما قال من كلمتين ولم يقل من اسمين ليدخل فيه مثل سيبويه و
نفطويه لانه مركب مركب من اسم وصوت قوله فان تضمن الثاني حرفا بنيا
كخمسة عشر وحادي عشر واخواتها الا اثني عشر اي فان تضمن الجزء الثاني من المركب
الذي سبب بنائه التركيب حرفا بني الجزآن كخمسة عشر وحادي عشر الى تسعة عشر و
تاسع عشر الا اثني عشر اما بناء الجزء الاول فلكونه بمنزلة الجزء الاول من الاسم المفرد
واما بناء الثاني فلتضمنه الحرف فان اصل خمسة عشر خمسة وعشر واما اورد المثالين
اي خمسة عشر وحادي عشر ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان المراد

العدد او الواحد من المتعدد وفي بناء المركب الذي يراد به واحد من المتعدد نظر
لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه انا لا نسلم ازلا
يتضمن الحرف اذ لم يرد به حادي وعشر لان معناه حادي وعاشر كما ان معنى
احد عشر احد وعشر لانه مركب من المفردين من المتعدد واحد منا الحادي و
الثاني والعاشر فكما يقال احد عشر كان ينبغي ان يقال حادي عاشر الا انه بعد حذف
الواو غير لفظ العاشر الى لفظ العشر للتخفف وانما استثنى اثني عشر من هذا
الحكم لانه اعرب الجزء الاول عنه وبني الثاني وانما بني مع وجود علة الاعراب فيهما
اياه بالمضاف في حذف النون منه ليلا يوهن بالانفصال فشبه به ايضا
في الاعراب لكونه حكما لقطيا مثل حذف النون قوله الا اعرب الثاني
كبعلبك وبني الاول في الافصح اي وان لم يتضمن الجزء الثاني من المركب الذي
سبب بنائه التركيب حرفا اعرب الجزء الثاني منه لعدم علة بنائه وبني الاول
لكونه بمنزلة الجزء الاول من الاسم المفرد على الاصح كبعلبك وانما قال
في الاصح لان فيه ثمت لغات احدها المذكورة وهي الفصيحة الكثيرة وبهذا
قال في الاصح والثانية اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف
المضاف اليه والثالثة اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني

واعلم انه لو قال والا اعرب الثاني ان لم يكن الثاني قبل التركيب مبنيا كخمسة
وقطوية لكان اصوب وجوابه ان كلامه في المركب الذي سبب بنائه
التركيب وههنا ليس كذلك قوله الكنايات المراد بالكنايات ههنا
الكنايات المبنية وهي عبارة عن الفاظ مبهمة ليعبر بها عن شيء وقع مفسرا
به كلام متكلم اما المعبر مبهما على المخاطب او لنسيانه فيما بعد او لا يكون هم كنايته لانه غير
معبر به عن شيء وقع مفسرا به كلام متكلم وانما ذكره ههنا لكونه موافقا لكذا في كونه
للعدد قوله كم وكذا للعدد اي كم وكذا كنايتان عن العدد وانما بني كم الاستفهامية
لتضمنها همزة الاستفهام والخبرية لكونهما مثل الاستفهامية في الصيغة وانما
بني كذا لكونه منقولا من المبني لان اصله ذا فدخل عليه كاف التشبيه فنقل عاما كان
عليه من البناء وميز كذا منصوبا غالبا لكون ذا بمنزلة المضاف اليه في مثل ملكوه
عسلا لكنه قد يكون المميز مجرورا بإضافة كذا اليه لكونه بمنزلة مثله وقد يكون
مرفوعا على انه مبتدأ ما قبله خبره نحو له عندي كذا درهم فدرهم مبتدأ وله مقدم
عليه خبره وكذا حال هكذا قالوه وفيه نظر لان المعقول ايي عده والاولى عندي
ان يكون كذا درهم مبتدأ ودرهم بدلا او عطف بيان وله خبره وعندي ظرف
لغو قوله وكبت وذبت للحديث اي كبت وذبت كنايتان عن الحديث

وانما بنيا لكونهما واقعين موقع المبني وهو الجملة قوله وكم الاستفهامية تميز مانصوب
مفردا ای تميز كم الاستفهامية منصوب مفرد لانه للعدد فجعل تميزه كتميز الاعداد
المتوسط لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح قوله والخبرية مجرور مفرد ومجموع ای وتميز كم
الاستفهامية منصوب مفرد لانه للعدد فجعل تميزه كتميز الاعداد المتوسطة لئلا
يلزم الا الخبرية مجرور مفرد ومجموع اما جواز كونه مجرورا فلكونه مضافا اليه واما جواز
كونه مفردا ومجموعا فلكونه للعدد وجواز كون تميز الاعداد مفردا ومجموعا قوله تدخل
من فيها ای تدخل من في تميز كم الاستفهامية والخبرية نحو كم من رجل ضربته
وكم من قرية اهلكنا نحو قوله وهما صدر الكلام ای لكم الاستفهامية ولكم الخبرية
صدر الكلام لكونهما لانشاء الاستفهام والانشاء بالتكثير قوله وكلاهما يقع
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ای كل واحد من كم الاستفهامية وكم الخبرية يقع مرفوعا
ای مبتدأ وخبرا ومنصوبا ومجرورا ولم يقع فاعلا لاقتضاء بهما صدر الكلام و
عدم وقوع الفاعل صدر الكلام قوله فعل مابعده فعل غير مشتغل عنهم بضميره كان
منصوبا معمولا على حذف اشارة الى مواضع كونهما منصوبين ای كل موضع يكون
مابعد كم فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلق بضميره كان في محل النصب بذلك
الفعل على حسب مايقتضي ذلك الفعل بنفسه ان اقتضى مفعولا به كان مفعولا به نحو كم

رجلا ضربت وكم غلام ملكت وان اقتضى مفعولا مطلقا كان مفعولا مطلقا نحو كم مرة
ضربت وكم ضربة ضربت وان اقتضى ظرفا كان ظرفا نحو كم يوما صمت وكم يوم
صمت قوله وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور اشارة الى مواضع كونهما مجرورين
وهي كل موضع قبله حرف جر او اسم مضاف اليه فيه نحو بكم رجل مررت
وغلام كم رجل ضربت قوله والا فمرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا وجزء ان كان
ظرفا اشارة الى مواضع كونهما مفعولين ومعناه انه اذا لم يكن بعده فعل غير
مشتغل عنه بشيء آخر ولا قبله حرف واسم مضاف اليه فكم مرفوع وذلك
الموضع بازائه مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو كم رجلا أخوك وكم رجل قام وجزء
مبتدأ ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك ويعلم كونه ظرفا بالتمييز فان كان التمييز
ظرفا كان كم ظرفا والا فلا وكذلك اسما الاستفهام والشرط ای واعراب
اسمي الاستفهام والشرط نحو من وما الاستفهاميين والشرطيتين مثل اعراب
كم فان كان بعد ما فعل غير مشتغل عنهما بشيء آخر كان محلهما النصب بانهما
مفعولان به نحو من ضربت ومن تضرب اضرب وان كان قبلهما حرف
جر او اسم مضاف فمحلهما الجر نحو بمن مررت وبمن تمرر امرر وغلام من
ضربت وغلام من تضرب اضرب وان لم يكن بعدهما فعل شأنه ما ذكرناه ولا

فيكون مجرورا

قوله

قبلها حرف جر ولا اسم مضاف فهو محل الرفع بالابتدا نحو من ضربته ومن يقربه
اضربه ومن قام ومن يقم اقم قوله وهذه مثل تمييزكم عمة لك يا جرير وخالة
تمثلته اوجه اى وجائز فى تمييزكم الذى احتمل نصبه بالفعل الذى بعده مع احتمل رفعه
بالابتدا ر تمثلته اوجه النصب بان يكون كم للاستفهام فكانه قيل عن كم تمييزا
عدا وخالا ته وعمانة والجر بان يكون للخبرية وكم يكون مبتدا ر فى الصورتين
لانه بعده فعل مشتغل عنه بضميره وليس قبله حرف جر ولا اسم مضاف
وهو ليس بظرف وقوله قد جلبت على غناري جزه ظ بان يكون عمة
مبتدا ر ولك صفته لها وقد جلبت على غناري خبرها وكم ح يحتمل الاستفهامية والخبرية عن
وعلى التقديرين هو محل النصب على الظرف ان كان التمييز المقدر ة وعلى
المصدر ان كان التمييز المقدر جلبته لان بعده فعلا غير مشتغل عنه بضميره
وميزه ظرف او مصدر وهذا البيت للفرزدق يهجو جريرا وهو قوله
كم عمة لك يا جرير وخالة فدعا قد جلبت على غناري فان نصبت
عمة نصبت خالة وقد عار وان رفعتها رفعتها وان جررتها جررتهما
لكونهما تابعين لما قبلهما قوله وقد يحذف فى مثل كم مالك وكم ضربت اى وقد
يحذف التمييز اذا دل عليه قرينة نحو كم مالك فى الاستفهام اى كم درهما مالك

لان

لانه اذا سئل عن كمية ماله علم انه سئل عن كمية دينار ه ودرهمه ونحو كم ضربت
فى الخبرية اى كم ضربة ضربت او كم مرة ضربت فكم فى المثال الثانى فى محل النصب
على المصدر او على الظرف وفى المثال الاول مبتدا ر بعده جزه قوله الظروف
منها ما قطع عن الاضافة كقبل وبعد المراد بالظرف الظروف المبنية وهى
انواع منها ما قطع عن الاضافة نحو قبل وبعد وجميع الجهات الست اذا قطع
عن الاضافة ونوى بها فانه يبنى لكونه مشابها للحروف من حيث احتياجه
الى المضاف اليه المحذوف المنوى وبنى على الحركة لكون بنائه عارضا وعلى الضم
ليكون حركته حالة البناء مخالفة لحركته حالة الاعراب اما اذا لم يكن المحذوف
منويا فكان معربا كقوله فساغ لى الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء
الفرات لانه يحتمل ان يكون اسما مبتدا ر سمع من غير التفات الى المضاف اليه فلم يكن
اليه فلم تشبه الحرف فلم يبن والفرق بين هذه الاسماء مضافة ومنها
مقطوعة عن الاضافة منوية مع احتياجها الى المضاف اليه فى الصورتين
انما مذكورة فيما مضى فى الصورة الاولى فاعربت وبعضها مذكورة فى الصورة
الثانية فبنيت لان بعض الاسم لا يستحق الاعراب قوله وما روى جره الا غير
وليس غير وحسب اى وما روى جره الا غير وليس غير وحسب يجرى قبل وبعد فى

البناء على الضم لعلة المشتركة وانما قال واجري مجراه لان لا غير وليس غير وحسب
ليس بظرف وكان مبنيا فاورد ههنا لمشابهته قبل وبعد حوا ومنها حيث
ولا يضاف الا الى الجملة في الاكثر اي ومن الظروف المبنية حيث انما بنى
لمشابهته الحرف من حيث احتياجه الى الجملة توضيحه ولا يضاف الا الى الجملة
لانه موضوع لمكان يقع فيه النسبة وانما قلت في الاكثر لانه قد يضاف الى
المفرد كقولهم آمر حيث سهيل طالعا فالقياس اعرابه حيث جر ومنها اذا
وهي للمستقبل وفيها معنى الشرط ولذلك اختير بعدها الفعل وقد يكون للمفاجاة
فيلزم المبتدا بعدها اي ومن الظروف المبنية اذا بنى لاحتياجها الى الجزء وهو
المضاف اليه وهو للزمان المستقبل سواء دخل الماضي او غيره وفيه معنى
الشرط فلذلك اختير بعدها الفعل يضاف الى الجملة الفعلية لمناسبة الشرط
الفعل ولذلك يحتاج الى جواب وجوابه عامل فيه ويعلم من قوله فلذلك اختير
انه قد يضاف الى الجملة الاسمية اذا كان للشرط وقد يكون اذا للمفاجاة
اي لظرف المكان المجرد عن معنى الشرط فيلزم المبتدا بعده
فاء هي اذا هذه وبين اذا للشرط نحو خرجت فاذا السبع واقف فاذا
معمول واقف كانك قلت فبخروجي تاذا السبع واقف واذا هذه هي التي تخلف
الى للمفاجاة
منار

كعوده هو
وان تقسهم سيئة تاقنط
اذا هم يقنطون

منار الفاء في جواب الشرط هكذا ذكره النحاة وقال المصنف انه ظرف مجعول لما يلي عليه
من مفاجأت فكانك قلت فاجأت زمان السبع واقف اعلم انه يوقال و
يقع المبتدا بعدها غالبا لكان الوجوب لانه لا يلزم المبتدا بعدها والا لكان الرفع
بعدها واجبا لكنه ليس كذلك كما ذكره في باب انما العمل عاملة على شرائط التبصرة حوا
ومنها اذ للماضي ويقع بعدها الجملتان اي ومن الظروف المبنية اذ وهو للزمان
الماضي دخل الماضي او غيره ويقع بعده جملتان اسمية وفعلية نحو اذ قام زيد
واذ زيد قائم لعدم معنى الشرط فيه وعلة بنائه ما ذكرنا واذا ومن معناها ما يلي
بنيها وقد يكون اذ للمفاجاة كما اذا نحو خرجت فاذ زيد قائم وعليه قول الشاعر
فبينا العسر اذ دارت مياسير فبين ظرف مكان وما زايدة والعسر مبتدا
خبره محذوف وهو موجود وهو العامل في بين واذ زمان مضاف الى جزء
الجملة تقديره فبين زمان العسر موجود والعامل في اذ دارت لانه ليس بمضاف
الى دارت فيمتنع عمله فيما قبله ولا يجوز ان يعمل دارت في بين لكون بين و
اذ ظرفي المكان واتساع عمل عامل واحد في ظرفي مكان والا لزم حصول الشيء
الواحد في الزمان الواحد في مكانين الا على سبيل البدل قوله وبينا اين واني
للمكان استفهاما وشرطا اي ومن الظروف المبنية اين واني وهما للمكان

سواء كانا للاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن واني زيد واني تقعد اقعد
ومبنيا لتضمنهما حرف الاستفهام او حرف الشرط نحو ومتى للزمان فيهما اي ومتى
نظرف الزمان في الاستفهام نحو متى القتال وفي الشرط نحو متى تاتني اكرمك
والفرق بين متى الشرطي واذا الشرطي ان متى للزمان المبهم ولما لا يتحقق وقوعه
واذا للزمان المعين ولما يتحقق وقوعه فلهذا لا يقال اتيك متى احمر البسر بل
اتيك اذا احمر البسر وبني متى لتضمنه بمعنى الاستفهام او حرف الشرط نحو
وايان للزمان استفهاما اي ومن الظروف المبنية ايان وهو الظرف الزمان
في الاستفهام كقوله تعالى ايان يوم الدين وبني ايان لتضمنها بمعنى الاستفهام نحو
وكيف للحال استفهاما اي ومن الظروف المبنية كيف للزمان الحال تقول
كيف زيد وبني لتضمنه بمعنى الاستفهام وهو من الظروف الزمان عنده
لانه سوال عن حال المسئول عنه في الحال نحو ومنذ ومذ بمعنى اول المدة
فيليهما المفرد المعرفة وبمعنى الجمع فيليهما المقصود بالعدد اي ومن الظروف
المبنية مذ ومنذ وهما بمعنيين احدهما بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة
وهو الزمان الذي يصلح ان يكون جوابا بمتى يدل على اول المدة الذي هو الوقت
تقول ما رايته منذ يوم الجمعة اي اول المدة الذي ائتنف فيه الرؤية يوم الجمعة

الثاني

والثاني بمعنى جميع المدة فيليهما المقصود بالعدد لبيان جميع المدة التي هي المقصود
الزمان الذي يصلح ان يكون جوابا بكم نحو ما رايته منذ يومين اي جميع مدة انتفاء
الرؤية يومان وانما بنيا لكونهما اسمين مثل كونهما حرفين في اللفظ نحو وقد
يقع المصدر والفعل او ان و ان اي وقد يقع المصدر بعد هما نحو ما رايته مذ
سفره او الفعل نحو ما رايته منذ سافر او ان مخففة نحو ما رايته مذ ان سافر
وان المثقلة المفتوحة نحو منذ انه سافر فيقدر زمان مضاف لازم
لما ذكره اي اذا وقع بعد هما احد الاشياء المذكورة وجبان يقدر بعدهما
زمان يضاف اليه ليكون المبني بنيا عليه اي ما رايته منذ زمان سفره وزمان
ان سافر وزمان انه سافر وانما حذف للعلم به وحكم بكونهما بمعنى اول المدة
نحو وهو مبتدا ومنذ بعده خبره خلافا للزجاج اي مذ ومنذ مبتدا زمان موضع
اسميتهما وما بعدهما خبرهما وهما معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما بمعنى
بمعنى اول المدة او بمعنى جميع المدة خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدا والمبتدا
بعدهما اي يوم الجمعة اول المدة ويومان جميع تلك المدة وهو ضعيف لان
المعنى لا يساعده الا ان يجعل مذ ومنذ مبتدا ولا ما نكرة موصوفة والزمان متبوع ووقوع
مثل يومان مبتدا في مثل قولنا ما رايته مذ يومان لانه نكرة غير مختصة بيوم

واعلم انه لا موضع للجملة التي تضاف اليها اذا الا عند الزجاج فانه يجعل موضعها نصبا على الظرف
وهو ضعيف لان البناء لا يعتد بذلك قوله ومنها لدى ولدن وقد جاء
لدن ولدن ولدن ولدن ولد ولد اي من الظروف المبنية لدى
ولدن وفيها لغات غير ما وقد اشار اليها بقوله وقد جاء لدن بفتح اللام
والدال وسكون النون ولدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون و
لدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام وكسر الدال و
سكون النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون
الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وانما بنيت لدن ولدى لان من لغاتها
لد الذي وضعوه وضع الحرف ثم حملت عليه اخواته وحكمها ان تجر بها على الاضافة
كجاء مال لدى زيد ولكن نصب العرب غدوة بلدن خاصة تشبيها لها
بالتنوين من حيث انه تمكنت وتنتزع والفرق بين عند ولدى بانه
اذا قيل المال عند زيد صدق لدى زيد لم يصدق الا اذا كان المال حاضرا
عنده واذا قيل المال عند زيد صدق ذلك سواء كان المال حاضرا
عنده او لم يحضر قوله ومنها قط للماضي المنفي وعوض للمستقبل المنفي اي من
الظروف المبنية قط تختص بدلالة الزمان الماضي المنفي على سبيل الاستغراق

بخلاف ما يتقيد قط وعوض لزمان المستقبل المنفي على سبيل الاستغراق بخلاف فعل
عوض اي لا افعله ابدا وبنيا لتضمنها معنى حرف وخصا بالبناء من بين سائر الظروف
لعدم ظهور اعرابه فيهما فتضمن نوا وتضمنهما لام التعريف قوله والظروف
المضافة الى الجملة واذ يجوز بناؤها على الفتح اي قد يجوز بناء الظروف المضافة
الى الجملة على الفتح كقوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين والى اذ كقوله يوم هم بارزون
يؤيد لاكتسابها البناء من المضاف اليه قيل والمراد بالجملة هو الفعلية لعدم
جواز بنائها عند اضافتها الى الجملة الاسمية وهو ممنوع عند الاوبين لان
الجملة مبنية سواء كانت فعلية او اسمية فيجوز اكتساب المضاف اليها البناء
منها ويعلم من قوله يجوز انه يجوز اعرابها لكونها اسما متمكنا للاعراب والاجود
اكتساب المضاف الى المبني البناء منه قوله وكذلك مثل وغير ما وان وان
اي وكذلك يجوز بناء مثل وغير على الفتح اذا اضيف الى ما نحو قيامي مثل ما تقوم
او الى ان نحو قيامي مثل ان تقوم او الى ان نحو قيامي مثل انك تقوم لتضمنهما
الظرف المضافة الى الجملة يجوز اذ وحيث ويجوز اعرابها لكونهما اسمين متمكنين
للاعراب وانما ذكرهما وان لم يكونا من الظروف لكونهما شابهين للظروف
من حيث احتياجهما الى المضاف اليه قوله المعرفة ما وضع لنفس المعينة وهي المضمرات

والاعلام والمبهمات وما عرف باللام او بالنداء والمضاف الى احدها مغنى فقوله
ما وضع لشئ شامل للنكرة وقوله لعينه يخرج النكرات لانها لم توضع لشئ بعينه وانواعها
المضمرات والاعلام والمبهمات اعنى الموصولات واسماء الاشارات والمعرف
بلام التعريف والمعرف بالنداء والمضاف الى احدها معنى فقدم المضمرات والمبهمات
والمعرف بالنداء والمضاف الى احدها منه وانما قال معنى لانه لو اضيف الى احدها لفظا
لم يعرف المضاف من المضاف اليه ففى قوله المعرفة ما دل على شئ لعينه نظر فانه ان اراد به
التعيين الشخصى خرج عنه اعلام الاجناس كاسامة للاسد وثعالة للثعلب
فان كلواحد منهما علم وليس دالا على شخص لعينه وان كان مراده بالتعيين مطلق
التميز عن غيره من المسميات دخل فيه جميع النكرات وضروب الافعال والحروف
فان كلواحد منها دال على شئ لعينه لانه ركب غيره من المسميات واما المعرف بلام
التعريف فاللام فيه اما للتعريف الجنس نحو اهلك الناس الدينار والدرهم واما
لتعريف استغراق الجنس كقولهم ان الانسان لفى خسر الا الذين امنوا
واما للعهد بان يذكر المنكور ثم يعاد المنكور معرفا باللام كقوله تعالى كما ارسلنا
الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او بان يكون معهودا فى الذهن كقولك
ادخل السوق واشتر اللحم اذا كان السوق معهودا بينك وبين المخاطب واما

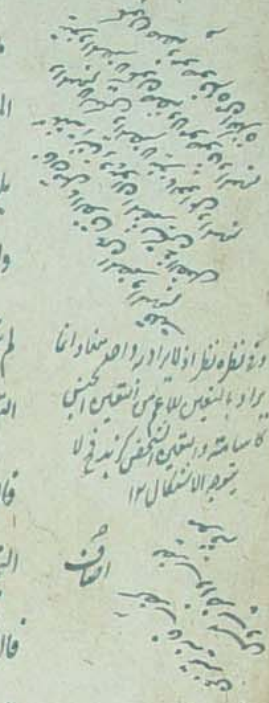

بمنع الذى نحو الضارب والمضروب وقد مر قولنا العلم ما وضع لشئ لعينه غير
متناول غيره يوضع واحد فقوله ما وضع لشئ لعينه شامل لجمع المعارف
وبقوله غير متناول غيره يخرج عنه سائر المعارف لكونه متناولا لغيره فان
انت وضع للمخاطب مع كونه متناولا لغيره وهو زيد وعمرو وغيرهما اذا
خاطبا به وقوله يوضع واحد ليدخل فيه العلم الذى وضع فيه الاشتراك نحو زيد
اذا سمى به رجلان ثم سمى به آخر فانه وان كان متناولا لغيره ولكن ليس يوضع
واحد بل باوضاع واعلم ان فيه نظرا لان انت مثلا اما موضوع لمخاطب
معين او لمخاطب غير معين لاسبيل الى الاول لعدم فهم المخاطب المعين
منه ولا الى الثانى لانه وان لم يكن معرفة لكونه موضوعا لشئ غير معين والمقدر خلافه
لا يقال مختار انه موضوع لمخاطب غير معين ويمنع كونه موضوعا لشئ غير معين
لان ذلك الشئ معين من حيث انه مخاطب يتميزه عن المتكلم والغائب
لانا نقول لا يكفى ذلك فى كونه موضوعا لشئ معين والا لكان مثل رجل معرفة
لانه موضوع لواحد من الرجل فيتميز عن واحد من غير الرجال فان مثل انت وان
تميز كان انه انما موضوع لواحد لكن احدهما الواحد من المخاطبين والآخر
واحد من الرجال لكن مثل رجل نكرة بلا خلاف فلا يكفى تميزه عن الغائب والمتكلم

كونه موضوعا للمعين واعلم ان جوابه مبني على عرف واحد وهو ان مثل انت كاي
باعتبار ان مفهومه من يخاطب زيدا كان او عمرا مفهومه كمن تخاطبه زيدا كان
او عمرا وجزئي باعتبار عروض الجزئية والتشخص اياه لسبب قصدك تشخيصا معينا
واذا عرفت ذلك فالمراد بقولهم انه موضوع لشئ معين انما هو باعتبار عروض
الجزئية والتشخص اياه والمراد بقولهم انه متناول غيره انه يجوز استعماله في شخص آخر غير الذي
استعملته اولا لا يكون مفهومه كليا او نقول في الجواب المراد بالوضع الاستعمال فيكون
معنى الحد العلم ما استعمل لشخص بعينه غير جايز استعماله في شخص آخر وحينئذ لا يتوجه الاشكال
واعلم ايضا انه يجوز نصب غيره على الحال فيكون معناه العلم ما استعمل في شئ بعينه غير جايز
استعماله في غيره ويجوز رفعه بان يكون خبر المبتدا محذوفا اي هو غير جايز الا ان ذلك
الشئ الذي هو المعين لا يتناول غير نفسه حتى يجوز عنه قوله واعرف فانما المضمر المتكلم
ثم المخاطب اي واعرف المعارف المضمر المتكلم لعدم امكان الشركة فيه ثم المخاطب
لجواز وقوع شركة فيه ثم المضمر الغايب ثم الاعلام ثم المبهمات ثم الداخل عليه حرف التعريف
والمنادى ثم المضاف الى احد ما مر بحسب المضاف اليه وهو المشهور من مذهب سيبويه
وفيه اختلافات كثيرة وفايدة الخلاف تظهر في الوصف فقط قوله والنكرة ما وضع
لشئ لا بعينه بقوله ما وضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة عنه

نحو رجل فانه وضع لواحد من هذه الحقيقة فيتناول الكل على سبيل البدل قوله قوله
اسماء العدد ما وضع لكمية احاد الاشياء اصولها اثنا عشرة كلمة واحد الى
عشرة ومائة والف اي اسماء العدد اسماء وضعت ليدل على كمية احاد
الاشياء اي العدد ذات احاد فالواحد والاثنان عدد لقوتهما جوابا لمن
قول القايل كم عندك ولا تقض الحد بمثل الزراع مع كونه موضوعا لكمية احاد
الاشياء لانه غير موضوع لكمية احاد جميع الاشياء لانه لا يمكن تقدير جميع الاشياء
بالزراع وفيه نظر لانه لا يقدر جميع الاشياء بجميع الاعداد والحق ان
يقال المراد ما وضع لكمية احاد الاشياء بالذات فلا يشكل بالذراع لان
الكمية عارضة له لانه فرض واحدا واصول الاعداد اثنا عشرة كلمة وهي واحد
الى عشرة ومائة والف ويتولد منها اعداد غير متناهية الى حد تقف عنده
والتولد اما بتثنية نحو عشرين والفين واما بجمع عشرون والوف ومئات
واما بالعطف نحو احد وعشرون واما بتركيب نحو احد عشر واما باضافة نحو مائة الف
على سبيل منع الخلو وحد للقوله واحد اثنان واحدة اثنتان او مئتان وعشرة
الى عشرة ثلث الى عشر بيان استعمال هذه الاعداد اي نقول واحد واثنان
كرد واحدة واثنتان او تثنتان للمونث وهو جار على القياس ونقول للمذكر

للمذكر وثلث للمؤنث نحو ثلثة رجال وثلث نسوة الى عشرة رجال وعشر نسوة
وهو غير جار على القياس المشهور وانما لم يجر عليه لان المعدود المذكر جمع اهنا
فيكون مؤنثا فيلزم لحوق التاء بعدده واذ الحق للمذكر لم يلحق للمؤنث فرقا بينهما
ولم نقل الامر بالعكس ليكون المذكر سابق فاحتيج الى ثانية اولا واما قوله تعالى
من جاء بالحسنة فله عشر امثالها فلان الامثال هي الحسنات ولانها اكتسب
التانيث من المضاف اليه واعلم انه يجوز ان يقال ثلث دواب وثلثة
دوابّ اذا اريد المذكر فمن قال ثلثة دواب جرى على الاصل وهو ان العلامة
على الاصل صفة على وزن فاعلة من دبّ يدبّ وليست باسم لكنها تستعمل استعمال الاسماء
من حيث انه لا يذكر الموصوف فيكون التقدير ثلثة اشياء دواب وقد يكون
للمعدود مذكرا فمن قال ثلث دوابّ حمل على الظاهر وجرى الدابة مجرى غرفة
والثنى ثلثة بنات عرس وار بعة بنات اوى لان الواحد ابن عرس وابن
آوى وقال المحققون من علماء البصرة ثلث طلحات سوار اريد بها الرجال
او اريد بها النساء وقيل ثلثة طلحات ان اريد بها الرجال وثلث
طلحات ان اريد بها النساء وفرقا بينهما احد عشر اثنا عشر احدى عشرة اثنتا
عشرة وثنتا عشرة اى اذا جاوزت عشرة قلت احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا

للمذ

للمذكر واحدى عشرة واثنتا عشرة امراة للمؤنث اما الجزء الاول فقد جاء
حال التركيب كجملته حال الافراد الا انه غير الواحد الى الاحد والواحدة الى الاحدى
تخفيفا واما تانيث الجزء الثانى فهو للمؤنث وتذكيره للمذكر فقد رجع
الى القياس المجور لحملة على اخواته لعلة تذكر ما فى اخواته قوله ثلثة عشر الى
تسعة عشر ثلث عشرة الى التسع عشرة وتميم يكسر الثين اى يقول ثلثة
عشر الى تسعة عشر للمذكر ثلث عشرة الى تسع عشرة للمؤنث لسكون
الثين عند اهل الحجاز وكسرها عند بنى تميم فالجزء الاول جاء للتذكير والثانى جاء
حال التركيب كجملته حال الافراد فى تذكير المؤنث وتانيث المذكر والجزء الثانى
قد رجع الى الاصل لانه لما وجب تذكيره للمذكر ليلا يلزم اجتماع التانيثين
فيما هو كالكلمة الواحدة وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وللفرق بين
المذكر والمؤنث وكسر الثين من عشرة او سكونها لكلا يلزم توالى اربع متحركات
فى كلمة واحدة مع تركبهما مع ما فى آخره فتحة قوله عشرون واخواتها فيما يقول
عشرون واخواتها اى متون واربعون الى تسعين فى المذكر والمؤنث نحو
عشرون رجلا وامراة الى تسعين رجلا وامراة قوله احد وعشرون احدى
وعشرون اذا عطفت العشرات اى عشرين الى تسعين على احد وعشرة واحدى

من احد الى تسعة لتستعمل ما دون عشرة على ما عرفت وتعطف عليه عشرين وثلثين
اورد مثالين للتعليم وهو احد وعشرون للمذكر واحدى وعشرون للمونث

قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم الى تسعة وتسعين اى تاخذ احادا من واحد
الى عشرة على ما عرفت من غير تغيير وتعطف عليه عقود العشرات فتقول احد
وعشرون رجلا واحدى وعشرون امراة الى تسعة وتسعين رجلا وتسع
وتسعين امراة وانما لم يركب الاحاد مع العشرات كتركيب العشرين واخواتها
كما ركب الاحاد مع العشرة لان الواو والياء في عشرين واخواتها علامة للاعراب
والتركيب موجب للبناء فالجمع بينهما متعذر قوله ماية والف مايتان
والفان فيهما اى تقول في المذكر والمونث ماية ومايتان والف والفان
والالف من غير تغيير نحو ماية رجل ومايتا امراة والف رجل والف امراة

قوله ثم بالعطف على ما تقدم اى اذا جاوزت ماية تستعمل ما زاد عليها
على ما عرفت من واحد الى تسعة وتسعين وتعطف على ماية فتقول ماية
وخمسة رجال ومايتان وخمس نسوة وهكذا تستعمل ما دون المايتين على ما عرفت
الى ان تصل الى مئين ثم تستعمل ما دون المايتين على ما عرفت وتعطف
على المئين وهكذا الى الالف واذا وصلت الى الالف تستعمل ما دون

المايتين

المايتين على ما عرفت وما دون الميات على ما عرفت وتعطف المايتين على الالف وما دون
على المايتين فتقول الف ومايتا واحد وعشرون رجلا والف ومايتا واحدى وعشرون امراة
ولم نجز هذه القاعدة في التواريخ لان الغرض فيها معرفة الاقل لكون الاكثر معلوما
وفي ثماني عشرة فتح الياء وجاز اسكانها وحذفها بفتح النون نيابة عن اضافة
مخالفته لاخواته لان اخر الاسم الاول من المركبات من احد عشر الى تسعة
عشر مبني على الفتح المخففة الاثني عشر واثنى عشرة فانه معرب وثماني عشرة كونه
مبنيا جاز مخالفا لاخواته من المبنيات لجواز فتح يائه فيتأتى على سائر المركبات اسكانها او
للتخفيف وحذفها مع كسر النون لدلالة الكسرة على الياء وحذفها مع فتح النون و
هو شاذ ومميز التثنية الى العشرة مخفوض مجموع لفظا او منوى لما مر عن كيفية
استعمال الاعداد ونزع عنه حال المميزات اعني المعدودات فتقول مميز التثنية
الى العشرة مخفوض لاضافة الاعداد اليه ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او منوى نحو ثلثة
نفر ونحو ثلثة اشياء عند الخليل وعند سيبويه فانه وان كان على اربعة فعلا عنده
لكنه في المنوى جمع سمي ليوافق العدد المعدود لكونه اياه في المعنى وانما ابتدأ بمميز
التثنية لعدم المجئ للمميز فيما دون التثنية على ما يصرح به قوله الا في ثلث مايات الى التسعمايات
كان قياسه مايات او مئين استثناء من قوله ومميز التثنية الى العشرة مجموع لفظا

او صفة وانما استثنى منه لعدم اضافة التثنية الى التسعة الى الجمع وثلثمائة الى التسعمائة
لانقطاع المائة لكون لكون المائة موضوعة لعقد معين ولا تثنى من الجمع كذلك وكان
القياس ان يضاف الى عشرين ان اريد المذكر العاقل والى مئات ان اريد غير
المذكر العاقل وانما جوز اضافتها الى لفظ المائة لوجود الكثرة فيها فاشبهت الجمع

قوله مميز احد عشر الى التسعة والتسعين منصوب مفرد اما نصبه فلتمام الاسم
قبله بتقدير التنوين من احد عشر الى التسعة عشر لكون الاعداد فيه بتقدير التنوين لان
كل تنوين حذف بغير اللام والاضافة فهو لتقدير التنوين وتمام تثنية نون الجمع
في غير واخواتها واما افراده فلحصول الغرض به مع كونه اخف من الجمع

ومميز مائة والف وتثنيتها وجمعه مخفوض مفرد اي ممز المائة والالف ومميز
تثنية المائة والالف ومميز جمع الالف مخفوض للاضافة اليه ومفرد لحصول
الغرض به وانما لم يقل وجمعها كما قال وتثنيتها لعدم استعمال جمع المائة فلا يقال

ثم مئيات الى تسع مئات بخلاف التثنية فانه يقال مئتا رجل ومئو رجل واذا كان
المعدود ومونثا والدال عليه مذكرا فلك وجهان اي جاز لك تذكير العدد
وتانيثه لانشخص المطلق على المرأة فانه جائز ان يقال ثلثة اشخص مراعاة للفظ
وثلث اشخص مراعاة للمعنى او بالعكس اي واذا كان المعدود مذكرا واللفظ

الدال

الدال عليه مونثا فلك وجهان تذكير العدد مراعاة للمعنى وتانيثه مراعاة للفظ
المطلقة على رجل تقول ثلثة انفس وثلث انفس اعلم ان مراعاة اللفظ في الصورتين
اولى عندهم من مراعاة المعنى ولا يميز واحد واثنان استغناء بلفظ تثنيتهما
عنهما نحو رجلان رجل او لافادته نفس المقصود بالعدد اي لا يستعمل الواحد والاثنان
مع معدود هما للاستغناء بلفظ معدود هما عنهما فان رجلا يدل على الواحد ورجلان
على الاثنين بخلاف الجمع فانه لا يدل على العدد المعين فلم يجز الاكتفاء بالجمع الذي هو
المعدود لعدم دلالته على التعيين ولا بالعدد في الجمع لعدم تعين المعدود فافتقر
الى ذكر العدد والمعدود اي المميز واما قولهم رجل واحد ورجلان اثنان فللتاكيد

وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار تصييره النازد والثانية الى العاشر
والعاشرة لا غير اي وتقول في الواحد من النسي الذي فيه تعدد وكثرة باعتبار
تصيير ذلك الواحد عددا اقل من الذي اشتق منه ذلك الواحد مثل ما اشتق
ذلك الواحد منه النازد للمذكر والثانية للمونث الى العاشر والعاشرة واما
ابتدا باثنا زد لانه لا عدد اقل من الواحد حتى يجعله الواحد واحدا كقولك تعالى
ما يكون من نجوى ثلثة الا هو رابعهم اي الا هو مصير للثلثة اربعة واما لم يتجاوز
العاشر هذا المعنى لعدم فعل فوق العشرة بمعنى انه ليصير عددا مثلا على خلاف

وفي اسماء اسماء مشتقة من الاسماء الاعداد
لفرد واحد من الافراد المتعددة وذلك الاشتقاق
باعتبارين كون ذلك الفرد مصيرا اوجاعلا
عدد اقل مما اشتق منه ذلك الاسم الدال
مساويا لما اشتق منه كقوله لقد كفر الذين
قالوا ان الله ثالث ثلثة اي مصيرهم كذلك
الفرد من الاعداد المتعددة متصف بانه ثالث
اثنين او رابع الاعم ذلك وليس الاتصاف
بانتزاع الاول اشتقاقا باعتبار التصيير
والاشتقاق باعتبار الثاني اشتقاقا
باعتبار الحالة
منه الصغير

كل اسم لفظ عربي مصدر او غير مصدر فهو مشتق
عند البصريين والاكثرين على ما هو الحق
من الاعداد المائة والعاشر
منه الكبير

العشرة فادونها فانه يوجد لها فعل مشتق من العدد وهذا المعنى نحو ثلثة الاثنين وثلث
وعشرت التسعة نور وباعتبار حاله الاول الثانية الى العاشر عطف على قوله باعتبار
تصيره اى وتقول فى المفرد من المتعدد باعتبار حاله اى باعتبار انه واحد من
المتعدد متصف بانه ثمان او ثالث وغير ذلك الاول والثانية للمذكر والاولى
والثانية للمونث الى العاشر والعاشرة تقول ثالث ثلثة خاس خمسة عاشر عشرة
وانما قال الاول ولم يقل الواحد لكون الواحد للعدد وليس المراد العدد بل الصفة
فيغير لفظ الواحد الى الاول كما غير لفظ الاثنين الى الثانية ولم يجز نصب البعد الثانية
الى العاشر بهذا المعنى لكونه بمنزلة واحد من العدد بخلاف الاعتبار الاول فانه
يجوز نصب البعد لكونه اسم فاعل بمعنى مصير نور والحادى عشر والحادية عشرة
والثانى عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة اى اذا جاوزت
العشرة تقول فى باعتبار حاله الحادى عشر للمذكر بتذكير الجزئين لانه اسم للمذكر بخلاف
ثلثة عشر رجلا والحادية عشرة للمونث بتانيث الجزئين ليكون مخالفا للمذكر
من كل الوجوه وهكذا تقول الى التاسع عشر للمذكر والتاسعة عشرة للمونث
نور ومن ثم قيل فى الاول ثالث اثنين اى مصيرهما من ثلثتهما وفى الثانى ثالث
ثلثة اى احدهما اى ومن اجل انه يقال الثانى والثالث باعتبارين قيل باعتبار

الاول

الاول اى باعتبار تصيره ثالث اثنين اى صنيف الى ما هو اقل من العدد والذى اشتق
عنه بواحد ليكون ان يصيره مثل منه ومعنى ثالث اثنين مصير الاثنين ثلثة وهو اسم
فاعل من ثلثتهما وقيل باعتبار الثانى اى باعتبار حاله ثالث ثلثة اى صنيف
الى عدد مساو للعدد والذى اشتق منه ليكون له معنى وقيل يجوز اضافة الى ما
بعده اكثر نحو ثالث عشرة لجواز ان يكون واحد من عشرة وله معنى وهو التصاقه
بالثانية نور وتقول حادى عشر احد عشر الى تاسع عشر تسعة عشر باعتبار الثانى
لصحة المعنى ولم يقل باعتبار الاول لعدم فعل يشتق منه اسم فاعل فوق العشرة
بهذا المعنى ولهذا قال على الثانى خاصة نور وان شئت قلت حادى احد عشر
الى تاسع تسع عشر فيعرب الاول اى وان شئت قلت بهذا المعنى لغوياتى
اخرى حادى احد عشر بحذف عشر الاول استغناء عنه بذكره ثانيا وهكذا
تقول الى تاسع تسعة عشر فيعرب الجزء الاول لعدم الموجب للبناء وهو التركيب
وبنى الجزء الثانى لوجود موجب البناء فيهما المذكر والمونث المونث
فيه علامة التانيث لفظا او تقديرا والمذكر بخلافه انما عرف المونث
اولا لان التانيث وجودى والتذكير عدمى ومعرفة الملكات
سابقة على معرفة الاعدام فالمونث اسم فيه علامة التانيث لفظا كضاربة

وجبلى وحمار او لتقدير او هو التاء كخوارض لرد تاء التصغير كخويلة والمذكر
بخلاف المونث اى المذكر اسم ليس فيه علامة التانيث لا لفظا ولا لتقدير او
وعلامة التانيث التاء والالف المقصورة والممدودة اى علامة التانيث
التى تلحق الاسم المونث ثلثة وهى التاء والالف المقصورة والالف الممدودة
وقد مر مثلتها وانما احتاج الى عد علامات التانيث لانها مطلوب معرفتها
ولانها كانت ماخوذة فى تعريف المونث والاتية التى تلحق بها الالف
المقصورة فعلى كجلى وفعلا كاجل وفعلى كسكرى وفعلى كحبلى وفعلى كدفلى
والثلثة الاول مختصة بالتانيث بخلاف الاخيرين والثلثة الممدودة صحراء
ولفساء وكبرياء وحمراء وعاشوراء وغير ذلك فور وهو حقيقى و
لفظى اى المونث اما حقيقى واما لفظى فالحقيقى ما يازائه ذكر من الحيوان كالمراة
يازائها الرجل والناقة يازائها الجمل والمونث اللفظى بخلاف المونث
الحقيقى وهو المونث الذى لا يكون يازائه ذكر من الحيوان سواء كان فيه علامة
التانيث نحو ظلمة او لم يكن نحو عين وكل عضو زوج الانسان او ما دار اومن المونث
اللفظ المضاف الى المونث والمضاف جزء منه كقولك نعم لتشقطه البعض
الشيات ونحو اعجبتنى شعر هند او فعله نحو اعجبتنى شعر هند او صفته

في تانيث الفعل المسند الى ظاهر المؤنث المغاير الحقيقي وفي تذكيره تقول طلعت الشمس وطلع
الشمس والفرق بين اسناد الفعل الى ظاهره وبين اسناده الى مضمره ان الاول نحو خرجت
موعظة علم ان الفعل لما بعده والثاني نحو موعظة جاءت من ربكم جاز ان يظن الفاعل ضمير
ضمير المتقدم وانه شيء آخر منتظر لان اصل الفعل اسناده الى الظاهر الذي بعده
انه يلزم من قوله وانث في ظاهر غير الحقيقي بالجملة ان يجب ان يقال طلعت جاءت
ويجوز ان يقال جاء تني طلحة مع كونه اسم رجل لكونه مؤنثا لفظيا وهو خلاف
المشهور وحكم ظاهر الجمع غير المذكر السالم مطلقا حكم ظاهر غير الحقيقي اي
وحكم الجمع الغير المذكر السالم اذا كان فعله مسندا الى ظاهره حكم المؤنث الغير
الحقيقي او اذا كان الفعل مسندا الى ظاهره في جواز تذكير الفعل وتانيثه تقول
قام الرجال وقامت الرجال قوله مطلقا اشارة الى انه لا فرق بين ان يكون
هذا الجمع جمع المذكر وبين ان يكون جمع المؤنث حقيقيا كان او غير حقيقي نحو
جاء الرجال والزينبات وجاءت الرجال والزينبات فالتانيث
جايز لكون الجمع نوع الجماعة والتذكير لكون تانيث الجماعة من باب التانيث اللفظي
وانما لم يعتد بالتانيث الحقيقي لزوم تانيث الفعل اجراء للباب الجمع مجرى واحده
والتفعيل بالعكس لترجيح اعتبار التانيث بحسب اللفظ على اعتبار التانيث

اولان المذكر اصل والمؤنث فرع واتما فيد الجمع بغير المذكر السالم لانه لو كان
جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه لا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت
لمشابهته المفرد لوجود المفرد فيه قوله وضمير العاقلين غير المذكر السالم فعلت
وفعلوا اي وتقول اذا كان الفعل مسندا الى الضمير العايد الى الجمع العاقل غير المذكر
السالم كالرجال فعلت نظرا الى كونه مسندا الى ضمير مؤنث وفعلوا نظرا
الى كونه مسندا الى ضمير جمع المذكر العاقل واتما قيد الجمع العاقلين بغير المذكر السالم
احترازا عن نحو الزيدون فعلوا فانه لم يجز ان يقال الزيدون فعلت لما مر
والنساء والايام فعلت وفعلن اي اذا كان الفعل مسندا الى ضمير مع مؤنث
عاقلا كان كالنساء وغيره كالعيون او الى ضمير جمع مذكر غير عاقل نحو للايام جاز
الحاق التانيث بالفعل نظرا الى كونه مسندا الى ضمير جمع مؤنث والحاق
نون الجمع به نظرا الى كونه مسندا الى ضمير غير مذكر عاقل مع مؤنث تقول النساء
والايام فعلت وفعلن قوله المنتهي بالحق آخره الف او ياء مفتوح ما قبلها وتون
مكسورة ليدل على ان موصوله من جنبه اي المنتهي اسم الحق آخره الف او ياء
مفتوح ما قبلها ونون مكسورة وقد ذكرنا الكلام فيه وقوله ليدل على ان موصوله
من جنبه اشارة الى علته لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد اي انه لا يكون بمنزلته

الاسم المشترك باعتبار مغايرة المختلفين فلا يقال قرآن ويراد بها الطهر والحيض
بل يراد بها طهران او حيضان والمراد بالمثل في قوله يدل على ان موضوعه المثلية
في اللفظ والمعنى لكنه يشكل بمثل العمرين والقمرين وجوابه ان الاسلام لما شكل مثل
العمرين قائله لولا اطلاق عمر على ابي بكر والقمر على الشمس لما غايرة بينهما لم يقل
القمران والعمران الا ان يكون الثاني مثل غيره في اللفظ قد يكون للاستعارة
ذلك اللفظ إذا عند التثنية وقد لا يكون كذلك ح فالمقصور ان كان
الفه عن واو وهو نلاثي قلبت واوا والا فيا لما علم ان الاسم الصحيح
كزيد والملحق به كجعفر بالياء كالقاضي الحق آخره الف او يا
وقولي من غير تغيير تقول جاءني الزيدان والجعفريان والقاضيان ورأيت
الزيدين والجعفريين والقاضيين وهكذا تقول في الجر ويرد المحذوف من
فيقال قاضيان وعميان في قاضٍ وعمٍ لعدم موجب حذفه وعلم بكونه مذكرا المصم
هذه الانواع للعلم بحكمها من الحد المذكور والاسم المقصور ان كان الفه بدلا عن واو
وهو ثلاثي قلبت الفه واوا والا امتنع اجتماع الالفين وكون اصل هذه الالف
الواو نحو عصوان في عصا وان لم يكن كذلك قلبت الالف ياء فتكون الالف
بدلا عن الياء واما تكون الياء حرف من الواو وذلك اما بان لا يكون ثلاثيا

واما يكون ثلاثيا لكن لا يكون الفه بدلا عن واو والاول غالبه اسم احد ان يكون
الفه بدلا من واو وتقول عميان في عمى للكثرة نحو فوف الكلية وكون الياء حرف
من الواو وانما ذان يكون الفه بدلا عن ياء وتقول اعميان في اعمى وذا لتهان
لا يكون الفه بدلا من ياء ولا واو نحو حياريان في حياري والثاني قسمان
احدهما ان يكون الفه بدلا عن ياء نحو كقولنا فتيان في فتى والثاني ان يكون
الفه غير بدلا عن حرف كقولنا فتيان في فتى سمي بمتى ح والمدود ان كانت
همزته اصلية ثبتت وان كانت للتانيث قلبت واوا والا فانوجهان اعلم
ان الهمزة المدودة اما اصلية واما للتانيث واما لا تكون اصلية ولا للتانيث فان
كانت اصلية ثبتت بحالها لكونها اصلية نحو قرآء وان كانت
للتانيث قلبت واوا ايذانا بزيادتها وفرقا بينها وبين الاصلية تقول
في صحراء صحراوان وسبب اختصاص القلب بالواو مناسبتها الواو اكثر من مناسبتها الياء
وان كانت غير اصلية ولا للتانيث جاز الوجهان رد ما الى اصلها وهو ظاهر
وزنها تنها على حالها لشبهها الاصلية من حيث كونها غير زائدة نحو كساء
ورداء كساوان ورداءان وكساآن ورداآن واعلم ان المراد بالاصلية
ما يكون اصليا او في حكمه لتشتمل ما فيه همزة زائدة للالحاق نحو خرباء تقول

حربا ان تكون نهائي حكم الهمزة الاصلية نحو ﴿ وتحذف نونه للاضافة اي وتحذف نون المثنى للاضافة الى اسم ليلا يتوهمان بالانفصال نحو ﴿ وحذفت تاء التانيث تاء خصيان واليان اي وحذفت تاء التانيث تاء خصية واليته عند تثنيتهما نحو خصيين واليين مع عدم سقوطها وغير بما لندة التصالها بالكلمة وانما حذفت فيهما لئلا يلتبس المثنى بالمفرد فكما لا تقع تاء وسط المفرد تاء التانيث لا تقع وسطهما نحو ﴿ الجموع ما دل على احاد مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما فقوله ما دل على احاد مثل يخرج الجموع نحو رهط وخمسة وقوله مقصودة بحروف مفرده يخرج عنه امثال ذلك لعدم دلالتها على احاد بحروف مفرد ما لعدم مفرد ها وبقوله بتغيير ما نبه على ان التغيير التقديري كاف ليدخل فيه مثل هجان فان لفظه حالة الافراد كلفظه حالة الجمع فيقال ناقة هجان ونوق هجان لكن حركته في الافراد مخالفة لحركته في الجمع تقديرا فان الهجان حاله كونه مفردا الحمار وحال كونه جمعا كرجال ومنع المد المذكور اسم دال على احاد بقصد ملك الاحاد بحروف مفرده كرجال فانه دال على احاد بقصد ملك الاحاد بالراء والجيم واللام وانما قال بحروف الجمع مفرده لان صيغة المفرد لا تبقى حال الجمع في اكثر الامر فلم يقصد ملك الاحاد حال الجمع

لمفرده

بمفرده بل تقصد بحروف مفرده وقيل ان يقول ان قوله مقصودة زائدة فلو قال ما دل على احاد بحروف لكفى اللهم الا ان يوجد الدلالة من غير القصد والارادة واعلم ان الاولى ان تعليق بحروف مفرده بدل لا مقصودة فخو تمر وركب اسم جمع على الاصح اي يلزم من الحد المذكور ان لا يكون تمر والركب جمعا لعدم دلالتهما على احاد مقصودة بحروف مفرد هما لان التمر اسم جمع لتمرة لجواز اطلاقه على القليل وعدم جواز اطلاق الجمع على القليل ولجواز ان يقال عندي خمسة ارطال تمر ولان الركب اسم جمع راكب لانه لو كان جمعا له لكان جمع كثرة لانتفاء كونه للقلة ولو كان جمع كثرة لم يكن لتصغيره على لفظه لكن لتصغيره على لفظه نحو ركيب فلم يكن جمعا وانما قال على الاصح لان في خلافه قال بعضهم ان التمر جمع تمرة والركب جمع راكب ﴿ ونحو فلك جمع اي ويلزم من تعريف الجمع المذكور ان يكون فلك جمعا لانه بتغير ما لان الفلك المفرد على وزن فعل والجمع على وزن بلق واسد ﴿ وهو صحيح ومكسر اي الجمع صحيح ومكسر لانه اما ان يكون بناؤه واحدة بالما او لا يكون فان كان الاول فهو صحيح وان كان الثاني فهو مكسر ونحو فلك من الثاني لانكسار بنائه لتقدير ا ﴿ فالصحيح للمذكر والمونث الخ الصحيح اما جمع لمذكر نحو الزيدين جمع زيد واما جمع لمونث

نحو مسلمات جمع مسلمة فحوله والمذكر ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور
ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان بعده اكثر منه اي جمع المذكر السالم اسم
الحق آخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان
بعده اكثر منه غالبا من جنسه وانما قلنا من جنسه ليعلم انه لا يقال ضاربون
بان يكون بعض افراده ماضيا وبعضها واقعا وبعضها مغنيا وانما قلنا غالبا
لجواز اطلاق الجمع على الاثنين مجازا وانما لم يقل هنا من جنسه استغناء عنه بذكره
في المثنى والاسم ان كان صحيحا او ملحقا به يلحق آخره هذه الحروف من غير تغيير
فان كان آخره ياء قبلها كسرة حذفت مثل قاضون وان كان مقصورا حذفت
الالف وبقي ما قبلها مفتوحا مثل مصطفون اي وان كان آخر الاسم الذي
يراد ان يجمع هذا الجمع ياء قبلها كسرة نحو قاض حذفت الياء نحو جاءني قاضون فان
اصله جاءني قاضيون نقلت حركة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركته ما قبلها طلبا
للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذلك في النصب والجر واعلم انه لو قال
مثل القاضون فكان اولى لان في آخره مفرده ياء ملفوظة وهو القاضي بخلاف
قاضون فانه ليس في آخر مفرده ياء ملفوظة وهو قاض لانه محذوف الياء لالتقاء
الساكنين قبل ان يجمع غاية ما في الباب انه لا يعود الياء المحذوفة لوجود علة

حذفها نعم في آخره ياء مقدرة وهذا لم يخل الاعراب على الفساد في قاض قوله وان
كان مقصورا اي فان كان الاسم الذي يجمع هذا الجمع اسما مقصورا نحو مصطفى
حذفت الفه وبقي ما قبلها مفتوحا تقول في مصطفى جاءني مصطفون اصله جاءني مصطفيون
قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقيه
قبل الالف مفتوحا لعدم موجب تغييره واعلم انه لو قال مثل المصطفون لكان
اولى لما ذكرنا نحو وشرطه ان كان اسما مذكرا علما يعقل وان كان صفة فمذكر
يعقل وان لا يكون افعل فعلاء مثل احمر ولا فعلان فعلى مثل سكران ولا مستويا
فيه مع التانيث مثل جريح وصبور ولا اسما يستوي فيه مثل علامة اعلم ان الاسم
الذي يراد جمع هذا الجمع اما اسم واما صفة فان كان اسما فشرط صحة هذا الجمع
منه امور ثلثة وهي كونه مذكرا وعلما وعاقلا لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة
بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف
فان فقد من مجموع هذه الثلثة كالعين او اثنان منها كالمراة او واحد منها
نحو اعوج علما للفرس لم يجمع هذا الجمع وان كان صفة فشرط صحة هذا الجمع منه
خمسة امور احدها ان يكون مذكرا عاقلا لما مر والثاني ان لا يكون افعل الذي مونثه فعلاء نحو احمر حمراء فرقا بين هذا وبين افعل التفضيل لصحة جمع افعل

والتفضيل بهذا الجمع نحو الافضلين ولا تشكل باجمع جمعا لانه ليس بصفة وانما
هو الصفة واشار اليه بقوله وان لا يكون افعل فعلاء وهو عطف على قوله فذكر والمانع
ان لا يكون فعلان الذي مونثه فعلى نحو سكران وسكرى للفرق بين فعلان
هذا وبين فعلان الذي ليس مونثه فعلى فالاول لا يجمع هذا الجمع وانما يجوز
جمعه هذا الجمع نحو ندمانون نحو جمع ندمان والينا اشار بقوله ولا فعلان فعلى وهو عطف
على افعل فعلاء والرابع ان لا يستوي فيه المذكر والمونث نحو حريح بمعنى مفعول
وصبور بمعنى فاعل لانهم لو جمعوا هذا الجمع لقيل حريحون فهذا المذكر وحريحان في
المونث فيلزم الاختلاف بين صيغتين الجمعين مع عدم الاختلاف
بين صيغتين الواحدين في المذكر والمونث ويلزم مزية الفرع على الاصل
وانما قلنا فعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى فاعل لانه لو كان الاول بمعنى
فاعل والثاني بمعنى مفعول لجاز جمعهما هذا الجمع لعدم استواء المذكر والمونث
فيهما حينئذ لدخول تاء التانيث عليهما حينئذ للمونث نحو امراة قتيلة بمعنى قاتلة وانما
صحوبة بمعنى مفعولة لعدم المانع وكذلك القول في مفعال ومفعيل وفعول
ما يراد فيه المبالغة ما دخل تاء التانيث عليه نحو علامة وراوية لمن يروي
الشعر كثيرا وفروقة وضحكة لانه يستوي فيه المذكر والمونث وهو عطف
على فعلان

على فعلان فعلاي وان لا يكون المذكر مستويا فيه المقطع مع المونث والخامس ان لا يكون
بتاء التانيث نحو علامة ونسابة لكونه مونثا حينئذ واعلم انه لا يحتاج الى ذكر هذا الشرط
لاستغنائه عنه بقوله فذكر بقي ان يذكره هنا لدفع وهم من يتوهم ان
المراد بالتذكير من حيث المعنى فقط او للتاكيد فقول ويحذف نونه للاضافة اي و
يحذف نون الجمع بسبب الاضافة لما ذكرنا في المثنى قوله وقد تنذ نحو ارضين
وسنين هذا جواب سوال مقدر وهو ان يقال ان الارض والسنة
والاوزة والحرة والقلة والثبة وما نابت بها جمعت هذا الجمع وهو الاوزون
والسنون والارضون والاوزون والقلون والثبون مع انتفاء الشرائط المذكورة
وهو كونه مذكرا عاقلا فلا يكون الشروط المذكورة شروطا واجاب عنه المصنف بقوله
وقد تنذ نحو ارضين وسنين وقد تكلف قوم في توجيهها وحاصله ان الواو
والياء والنون فيها ليست للاعراب بل عوض عن تاء التانيث المحذوفة
كما في اوزة وارض او عن الاعلال والاعدام كما في سنة وحرة وهو عطف
على السماعية قوله والمونث ما في آخره الف وتاء اي جمع المونث السليم
على تقدير حذف المضاف اسم في آخره الف وتاء نحو عمايات ولا
يتوجه عليه الاشكال بحذف الف ان لان تاء التانيث زايدة ليست من نفس الكلمة

قوله ونشرط ان كان صفة وله مذكر فان يكون مذكره جمع بالواو والنون فان لم يكن

له فان لا يكون مجردا كحايض والاجمع مطلقا اي الاسم بالمونث الذي يراد جمعه بهذا الجمع

اما صفة واما غير صفة فان كان صفة فاما ان يكون له مذكر او لا يكون له مذكر فان كان

له مذكر فشرطه ان يكون مذكره جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وما جمع

جمع نحو حمراء وسكرى وفعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول ومفعال ومفعيل هذا الجمع

لامتناع جمع مذكره بالواو والنون وان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا عن

حروف التانيث نحو حايض وطامث اذا لم يعتبر فيه الحدوث بل اعتبر انه اسم لمجهول

ذلك الشيء للفرق بين الصفة باعتبار الحدوث وبينها باعتبار الثبوت فاذا اعتبر

الثبوت قيل حايض وطامث وجمع على حوايض وطوامث فاذا اعتبر الحدوث قيل

حايضة وطامثة وجمع على حايضات وطامثات وان كان اسما غير صفة يجمع بالالف

والتاء مطلقا اي من غير اعتبار شرط لعدم الاحتياج الى الشرط نحو هندات وطلحات

وزينبات في جمع هند وطلحة وزينب وقد يجمع بالالف والتاء مذكر غير عاقل

نحو حمامات وسرادقات قوله جمع التكسير ما تغير بناء واحده كرجال وافراس اي

جمع التكسير جمع تغير بناء واحده تحقيقا نحو رجال وافراس في جمع رجل وفرس او

تقديرا نحو فلك وهجان في جمع فلك وهجان فان الفلك مفردا كقفل وجمعا

كالـ

كاسد وان الهجان مفردا كحمار وجمعا كرجال قوله وجمع القلة افعل وافعال وافعلة

وفعلة والصحيح وما دون ذلك جمع كثرة هذه خمسة باعتبار اخر الى جمع القلة وجمع

القلة هو الذي يطلق على العشرة فما دونها من غير قرينة وعلى ما فوقها بالقرينة وجمع الكثرة

عكس جمع القلة ويستعار كل واحد منهما للاخر كقوله تعالى ثلثة قروء في موضع اقراء

واقسام جمع القلة افعل كاكلب وافعال كاجمال وافعلة كارغفة وفعلة كغلمة

والصحيح اي وجمع المذكر السالم كزيدين وجمع المونث كمسلمات وما عدا جمع القلة

وهو الذي ذكرناه جمع الكثرة قوله المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل انما احتاج

الى تعريف المصدر ههنا مع تقدم تعريف المفعول المطلق لان الفرق بينهما ظاهر

لان كل مصدر لا بد له من فعل من لفظه وليس كل مفعول مطلق كذلك نحو ويحه

وويله فالمفعول المطلق اعم من المصدر فقوله اسم الحدث شامل لغيره نحو

ويله وبقوله الجاري على الفعل يخرج عنه لانه لا فعل له يجري عليه والمراد بالجاري

عليه ان يكون له فعل يذكر المصدر بيانا له قوله وهو من الثلاثي سماعي

وفي غيره قياس اي المصدر من الفعل الثلاثي سماعي يرتقي الى اثنين وثلثين

بناء وفي غير الثلاثي قياس وهو من افعل افعال ومن فعل تفعيلا وتفعلة

وتفعال وفعال نحو كلم تكليما وبصر تبصرة وكرر تكرارا وكذب كذابا كقوله تعالى

[illegible]

...المولف قال عليه هذا البصريين والكوفيين ...الجاري على الفعل ان يكون له ... الا ... المشتق ... ان يكون الفعل مشتقا من المصدر ... مذهب البصريين او يكون الفعل مشتقا منه والمصدر مشتق ... كما هو مذهب الكوفيين

وكذبوا اياتنا كذابا ومن افتعل افتعالا نحو اكتسب اكتسابا ومن انفعل انفعالا نحو انطلق انطلاقا ومن استفعل استفعالا نحو استخرج استخراجا ومن تفعل تفعلا وتفعالا نحو تلقى تلقيا وتلقاء ومن فاعل مفاعلة وفعالا نحو قاتل مقاتلة وقتالا ومن اهل اليمن يقولون فيعالا ومن تفعلل تفعلكة وفعلا نحو تدحرج دحرجة ودحراجا ومن افعل افعالا نحو احمر احمرارا ومن افعال افعيلالا نحو احمار احميرارا ومن افعوعل افعيلالا نحو اغدودن اغديدانا مر وليعمل عمل فعله ماضيا وغيره اذا لم يكن مفعولا مطلقا اى المصدر يعمل عمل فعله سواء كان بمعنى الماضى او بمعنى غير الماضى اعنى الحال والاستقبال لان علة لكونه فى تقدير ان مع الفعل والفعل المقدر اما ماض او حال او مستقبل فاذن يعمل بمعنى كل واحد منها وانما قيد علة بقوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا لانه اذا كان مفعولا مطلقا فحكمه غير ما ذكرناه مر ولا يتقدم معموله عليه اى ولا يتقدم معمول المصدر عليه فلا يقال اعجبنى زيدا ضرب عمرو لكونه فى تقدير ان الموصول مع الفعل فكما لا يتقدم ما فى حيز صلته ان عليها كذلك لا يتقدم ما فى حيز صلة المصدر عليه مر ولا يضمر فيه اى ولا يضمر الفاعل فى المصدر لانه لو اضمر فيه لاضمر فيه اما المثنى والمجموع قياسا على الواحد لكن لا يجوز اضماره فى المثنى والمجموع لانه يستلزم اجتماع التثنيتين فى المثنى وهما تثنية المصدر وتثنية الفاعل واجتماع الجمعين فى

فى المجموع وهما جمع المصدر وجمع الفاعل مر ولا يلزم ذكر الفاعل اى ولا يلزم ذكر فاعل المصدر نحو عجبت ضرب زيدا والا لزم الاضمار قبل الذكر اذا كان مسندا اليه مضمر قد تبين انه لا يجوز مر ويجوز اضافة الى الفاعل اى يجوز اضافة المصدر العامل الى فاعله كقوله تعالى ولولا دفع الله الناس الخ ويضاف قليلا الى المفعول محذوفا فاعله كقوله تعالى من دعاء الخير اى من دعاء الانسان الخير الخ من رسم دار مربع ومصيف يعنيك من اثبوت وكنبف لكن اضافة الى الفاعل اكثر من اضافة الى المفعول لان احتياج الفعل الى الفاعل اكثر وبهذا قال وقد يضاف بقد المفيدة للتقليل كما يعلم من قوله ويجوز اضافة الى الفاعل ان علة منونا اولى ولمثنيته انه حينئذ اكثر مشابهة للفعل لكونه نكرة حينئذ كالفعل مر واعماله باللام قليل ضعيف اى اعمال المصدر المعرف باللام التعريف قليل ولمثنيته وتعدد تقديره بان مع الفعل حينئذ لانه كما لا يدخل اللام على ان مع الفعل فكذلك لا يدخل على المصدر المقدر بها وقد جاء فى الشعر ضعيف النكابة اعداءه يخال الفرار يراخى الاجل فان كان مطلقا فاعل للفعل وان كان بدلا منه فوجهان اى فان كان المصدر مفعولا مطلقا فينوا ما غير بدل او بدل فان كان غير بدل فاعل للفعل سواء كان مذكورا كضربت ضربا

زيد اولم يكن كقولك خبرًا زيد المن رفع السوط وان كان بدلا من الفعل فذلك ان
يكون لازم الحذف كموقنا وراعيا زيد افوجبان اى جاز ان يكون الفعل عاملا وجاز
ان يكون المصدر عاملا من حيث انه نائب عن الفعل ويمكن ان يقال ان معناه جاز
ان يكون المصدر من حيث هو مصدر عاملا وجاز ان يكون المصدر من حيث انه بدل
من الفعل عاملا هو واسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث اى
اسم الفاعل اسم مشتق من فعل لمن قام الفعل به فقوله ما اشتق من فعل احترز به عن
غير المشتق فانه لا يسمى اسم الفاعل وشامل بغيره من المشتقات من الفعل كاسم المفعول
والصفة المشبهة واسمى الزمان والمكان والالة واسم التفضيل وبقوله لمن قام
خرج عنه اسماء الزمان والمكان والالة واسم المفعول لكون الفعل غير قائم بها و
بقوله بمعنى الحدوث خرج عنه الصفة المشبهة واسم التفضيل لكونهما للثبوت لا بمعنى
الحدوث فهو وصيغة من مجرد الثلاثة على فاعل اى وصيغة اسم الفاعل من الفعل
الثلاثة على وزن فاعل وبهذا سمى به بكثرة الثلاثة وعن غير الثلاثة على صيغة
مضارعه بميم مضمومة فتح ما قبل اخره بلفظ مسلم اكرم او تقديرا
نحو مختار ومحرم سواء كان ما قبل اخره مكسورا اولم يكن نحو مدخل من ادخل ومحل
ومنه كرم من تذكر تيذكر الا ما شذ من نحو ينسب فهو مسهب وحصن فهو
محصن

وانع فهو مانع وانعب المكان فهو عانب وانوس فهو وارس وانبع فهو نابغ
ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه او النمرة او اى
ويعمل اسم الفاعل عمل فعله لازما كان او متعديا لكونه مشابها له من حيث الزنة
ودلالته على المصدر كالفعل واحتماله احد الزمانين كالفعل ودخول لام التاكيد فان
ضاربا مثل يضرب من حيث الزنة ودال على الضرب واحد الزمانين ومكمن دخول
لام التاكيد عليه لكن انما يعمل اى عمل فعله بشرط كونه للحال او الاستقبال لان
الفعل الذى يعمل اسم الفاعل عمله وهو المضارع ليس بمعنى الماضى وانما عمل
عمل الفعل الماضى لامتناع المناسبة بينهما من حيث الزنة فان ضاربا مثل يضرب
لا مثل ضرب ويشترط الاعتماد على صاحبه اعنى الاعتماد على المبتدا او على ذى الحال
او على الموصوف او يشترط الاعتماد على النمرة او حرف النفى لانه حينئذ يتقوى بذلك
على العمل اما فى الصور الثلث الاول فلانه استعمل فى اصل وضعه لانه صفة والصفة
فلابد من شئ محكوم به عليه وهو مذكور واما فى الصورتين الاخيرتين فلوقوعه
موقعا هو بالفعل اولى واعلم انه لو قال ويشترط عدم وصفه بصفة وبعدم
تصغيره لكان اولى لخروجه بالوصف او التصغير عن مشابهة الفعل اما خروجه
بالوصف فظاهر واما بالتصغير فلانه وصف فى المعنى فامتنع عمله بهذه الشرائط

نحو زيد قايم ابوه وجاني زيد قايما ابوه ومررت برجل قايم ابوه وما قايم زيد واقايم
زيد والمراد بقوله ولعل علة فعله ان فعله ان كان لازما يكون لازما وان كان
متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا
الى اثنين كان اسم الفاعل كذلك وكما فعله ان يتعدى الى الظرفين والمجال والمصدر
والمفعول له والمفعول معه وساير الفضلات كذلك يتعدى هو اليها والمراد
بالحال او الاستقبال الحال والاستقبال تحقيقا وحكاية حتى لان بكل مثل قوله تعالى
وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد
به حكاية الحال صور فان كان للماضي وجبت الاضافة منع خلافا للكسائي
اي فان كان اسم الفاعل بمعنى الماضي وجبت اضافته الى مفعوله اضافة معنوية
لانه غير عامل حينئذ لانتفاء شرط عمله مع ذكر مفعوله وانما قال بمعنى لان هذه الاضافة
ليست في تقدير الانفصال والذي يصحح جوز مررت بزيد ضاربك امس
خلافا للكسائي فانه قال لم يجب اضافة لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي
او بمعنى الحال او بمعنى الاستقبال وقد عرف ضعفه ودليله جواز قولهم زيد معطي
عمرو درهما امس وعمل المعرف باللام بمعنى الماضي كجاني الضارب بنا
امس وانت تعرف الجواب عنها عقيبه صور فان كان له معمول آخر غير المضاف

مقدر

اليه

مقدرا اي فان كان لاسم الفاعل الذي بمعنى الماضي معمول آخر غير الذي اضيف اليه
نصب بفعل مقدر دل عليه اسم الفاعل كزيد معطي عمرو درهما امس قدر ما منصوب
باعطى مقدرا وكذلك ان كان له مفعولان غيره لفظا بعد تقدير الفعل كزيد معلم
عمرو اياه افضل العلماء امس وكذلك اذا كان له ساير الفضلات صور فان
دخلت اللام استوى الجمع اي ان دخلت اللام على اسم الفاعل استوى الجمع اي
الماضي والحال والاستقبال في عمله لانه فعل بالحقيقة حينئذ عدل عن صيغة الفعل
الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه تقول مررت بالضارب ابوه زيدا
الآن او غدا او امس صور وما وضع منه للمبالغة كضراب وضروب ومضراب
وعليم وحذر ومثله اي اسم الفاعل الموضوع للمبالغة مثل اسم الفاعل الذي ليس
للمبالغة في العمل وشرطه الذكور وانما عمل مع زوال المشابهة اللفظية
لقيام المبالغة فيه مقام المشابهة اللفظية تقول زيد ضراب ابوه عمرا الآن
او غدا او زيد الضرب ابوه عمرا الآن او غدا او امس ومثله وما وضع للمبالغة
مذكورة في الكتاب فقوله وما وضع مبتدا وقوله مثله خبره صور والمثنى والمجموع مثله
اي ومثنى اسم الفاعل ومجموعه مثل مفرد اسم الفاعل في العمل تقول الزيدان
ضاربا بكر عمرا والزيدون ضاربو بكر عمرا الآن او غدا وتقول الزيدان ضاربا

الضاربان عمرو او الزيدون ثم الضاربون عمرو الآن او غدا او امس وانما
احتاج الى ذكر المثنى والجموع لانهما قد لا يكونان على وزن الفعل كخوضارب بين
وضاربات وضوارب زيدا وانما عملا وان لم يكونا على وزن الفعل اطرادا لباب
المثنى والجموع هو ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا اى ويجوز
حذف نونى تثنيته اسم الفاعل وجمعه السالم المعرف بلام التعريف مع العمل
اى مع نصب ما بعده تخفيفا واستطالة بالصلة لكون اللام بمنزلة الموصول
كبيت الكتاب الحافظو اعورات العشيرة لا يأتيهم من ورائهم نطف
وانما لم يجز حذف النون عند الاضافة لانه معلوم فى باب المثنى والجموع ويعلم
انه لا يجوز حذف النون مع العمل من غير التعريف تخفيفا لانه ليس بصلة حينئذ
هو اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه ذلك الفعل اى اسم المفعول
اسم اشتق من فعل لمن وقع عليه ذلك الفعل بقولنا ما اشتق من فعل
احتراز عن غير المشتق من فعل فانه لا يسمى اسم المفعول ولكن سيأتى بعبارة
من المشتقات المذكورة عند تعريف اسم الفاعل وبقولنا لمن وقع عليه خرج عنه
غيره فهو صيغة تدل ثلاثة اعلى وزن مفعول ومن غيره على صيغة الفاعل بفتح
ما قبل الآخر لتخرج اى صيغة اسم المفعول من الفعل الثلاثى المجرد على وزن المفعول

الا انه يدل على الفعل الذى للمفعول ليس
بكلام التفت من اعلاه عند اشتراط الحال
او الاستقبال فى عمله من وقوعه لما ذكرنا
من اسم الفاعل لقولك زيد مضروب او
مضروب غلامه او مضروب
دارة غدا وامس

غالبا وبه سمى الكنزة الثلاثى المجرد على صيغة اسم فاعله بفتح ما قبل الآخر اى يسم
مضمومة وفتح ما قبل الآخر لفظا كدخل من يدخل او تقديرا كمختار وممر به هو وامره
فى العمل والاشتراط كاسم الفاعل مثل زيد مضروب غلامه دره غدا اى واسم المفعول فى عمله
على فعله والاشتراط عمله مع كونه بمعنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه والنكرة او
ما ومن عدم اشتراط كونه بمعنى الحال والاستقبال مع الالف واللام وعلته ما هو
فمضروب يعمل عمل يضرب ومعطى يعمل عمل يعطى تقول زيد مضروب غلامه ومعطى ابوه
درهما الآن او غدا او زيد المضروب غلامه الآن او غدا او امس ومن جملة
شرائط عمله ان لا يكون موصوفا ولا مصغرا كما ذكرنا فى اسم الفاعل هو الصفة المشبهة
ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت اى الصفة المشبهة اسم اشتق
من فعل لازم لمن قام ذلك الفعل به بمعنى الثبوت فقولنا ما اشتق من فعل احتراز
عن غير المشتق من فعل فانه لا يسمى صفة مشبهة وبقولنا لازم خرج عنه اسم الفاعل
المتعدى واسم المفعول المتعدى وافعل التفضيل المشتق من المتعدى وقولنا لمن قام
يخرج عنه اسما الزمان والمكان والآلة وبقولنا على معنى الثبوت يخرج عنه اسم الفاعل
اللازم وافعل التفضيل المشتق من اللازم كقائم وافضل وقائل ان يقول الاسلم انه
يخرج بهذا القيد افعل التفضيل المشتق من اللازم لانه يدل على زيادة الثبوت فيدل

على نفس الثبوت فلو زاد على الحد قيدا آخر وهو قولنا فقط لخرج عنه اسم التفضيل
وصيغتها في لغة بصيغة اسم الفاعل على حسب السماع كحسن وصعب وشديد وصيغة
صفة المشبهة مخالفة لصيغة اسم الفاعل ومخالفة ايضا على حسب السماع تقول في حسن
حسن وفي صعب صعب وفي ظريف ظريف قوله وتعمل عمل فعلها مطلقا اي
وتعمل الصفة المشبهة عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط الزمان لعدم اعتبار
الزمان في مدلولها لان المراد من قولنا زيد حسن ثبوت الحسن له لا حدوثه ولكن بشرط
اعتمادها على صاحبها او الهمزة او ما كما في ذكرنا في اسم الفاعل قوله ولتقسيم مسايلها
ان تكون الصفة باللام او مجردة ومعمولها مضافا او باللام او مجردا عنهما فهذه ستة
والمعمول في كلواحد منهما مرفوع ومنصوب ومجرور صار ثمانية عشر فارفع على الفاعلية
والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة والجر على الاضافة
اي ولتقسيم مسايلها الصفة المشبهة ان يكون الصفة المشبهة بلام التعريف
او بغير اللام وعلى التقديرين فمعمولها اما مضافا واما معرف بلام التعريف او مجرد
عنها فهذه ستة اقسام حاصلة من ضرب اثنين في ثلثة وعلى كلواحد من التقادير
الستة معمولها اما مرفوع او منصوب او مجرور فيصير المجموع ثماني عشرة مسلة حاصلة
من ضرب ستة في ثلثة والمرفوع منها ستة والمنصوب منها ستة والمجرور منها ستة فالمرفوعات

في المرفوعات الستة على الفاعلية والمنصوب في المعارف من المنصوبات الستة
حملا على التشبيه بالمفعول وفي النكرات منها على التمييز والمجرورات الستة على الاضافة
قوله وتفضيلها حسن وجهه ثلثة وكذلك حسن الوجه حسن وجه الحسن وجهه
الحسن الوجه الحسن وجه اي وتفضيل مسايل الصفة المشبهة الثماني عشرة حسن
وجهه برفع وجهه ونصبه وجره وحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وجره حسن
وجه برفع وجهه ونصبه وجره والحسن وجهه برفع وجهه ونصبه وجره الحسن الوجه
برفع الوجه ونصبه وجره الحسن وجه برفع وجه ونصبه وجره قوله اثنان منها ممتنعان
الحسن وجهه الحسن وجه اي اثنان من هذه الوجوه الثمانية عشرة ممتنعان احدهما الحسن
وجهه بجر وجهه والثاني الحسن وجه بجر وجه لعدم افادة الاضافة فيهما خفة
ولامتناع اضافة ما فيه اللام الى نكرة قوله واختلف في حسن وجهه اي واختلف
في صحة مسلة واحدة منها وهي حسن وجهه فمنهم قوم انها لا تصح لاستلزامها
اضافة الشيء الى نفسه لان الوجه هو الحسن وقال قوم انها تصح ومنعوا استلزامها
اضافة الشيء الى نفسه لكون الحسن اعم من الوجه قوله والبواقي ما كان فيه
ضمير واحد احسن وما كان فيه ضميران حسن والاضمر فيه قبيح اي البواقي من اثنتي
عشر بعد اسقاط مسلتين منها اقسام ثلثة احدها احسن وهو ما كان فيه ضمر

واحد لتحقق ما يحتاج اليه من غير زيادة ومثاله حسن وجهه برفع وجهه وحسن
الوجه بالاضافة وحسن الوجه بتنوين حسن ونصب الوجه وحسن وجهًا والحسن
وجهه برفع وجهه والحسن الوجه بالجر والنصب والحسن وجهًا وحسن وجه
بالاضافة وثانيهما حسن وليس بالحسن وهو ما كان فيه ضميران اما
حسنة فلوجود المحتاج اليه واما عدم احسنيته فلوجود الزائد عما يحتاج اليه ومثاله
حسن وجهه منصب الوجه وجهه وحسن وجهه منصب الوجه وثالثهما قبيح
وهو ما لا ضمير فيه لعدم المحتاج اليه وهو الضمير ومثاله الحسن الوجه برفع الوجه وحسن
الوجه برفع الوجه الحسن وجهه برفع وجهه وحسن وجه برفع وجهه قوله ومتى
رفعت بها فان ضمير فيها فهي كالفعل والا فيها ضمير الموصوف اشارة
الى ضابطة يعرف بها ما فيه ضمير واحد وما فيه ضميران وما ليس فيه ضمير و
تقرير ما ان الضمير المذكور في الوجه مدرك بالحس لكونه بارزا واذا عرفت
ذلك فنقول متى رفعت بالصفة ما بعدها فلا ضمير فيها لامتناع وجود فاعلين
لعامل واحد وح تكون الصفة كالفعل في انها لا تثنى ولا تجمع ويكون تذكيرها
وتانيثها باعتبار فاعليها الظاهر وان لم ترفع بالصفة ما بعدها كان فيها ضمير الموصوف
سواء نصب ما بعدها او جر به لاحتياج الصفة الى الفاعل قوله فتثنى

ويجمع اى اذا تحقق وجود الضمير فيها اذا كان ما بعد الصفة منصوبا او مجرورا بنون الصفة
وتثنى وتجمع بحسب الضمير المستكنة فيها الراجعة الى موصوفها تقول مررت بهند الحسنة
الوجه مررت برجلين حسني الوجهين وبرجال حسني الوجوه لوجوب مطابقة الضمير
العايد الى المظهر واذا عرفت انه اذا كان ما بعد الصفة فرعا لم يكن فيها ضمير وانه
اذا كان منصوبا او مجرور المكان فيها ضمير فتقول اذا كان ما بعدها فوعا فاما ان يكون
فيما بعدها اى في الوجه في مثالنا ضمير او لا يكون فان كان فيها كان ضمير واحد وان
لم يكن فيها ضمير وان كان ما بعدها منصوبا او مجرورا فلا يخلو اما ان يكون فيما بعدها
ضمير او لا يكون فان كان الاول كان فيها ضميران وان كان الثاني كان فيها
ضمير واحد قوله واسما الافعال الفاعل والمفعول غير المتعديين مثل الصفة فيما ذكر
من ذلك اى اسم الفاعل الغير المتعدي واسم المفعول غير المتعدي الى مفعول
فان مثل الصفة المشبهة في جواز المسايل الصفة الستة عشرة المذكورة في الصفة
المشبهة لان جواز هذه المسايل في الصفة المشبهة انما هو لشبهها باسمي الفاعل والمفعول
فجوازها فيهما بالطريق الاولى تقول زيد قايم الاب ومضروب الاب برفع
الاب ونصبه وجره وهكذا الى اخر المسايل وانما قيد اسمي الفاعل والمفعول بغير
المتعديين لانهما لو كانا متعديين لم يجز فيهما هذه المسايل للالتباس الآتي

انهما لو كان متعديين وجوزنا تلك المسائل وقلنا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه
مثلا علم ان اباه في المثال الاول مفعول الضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول
وفي المثال الثاني علم انه مفعول ثان لمعطى او مفعول اول له اقيم مقام الفاعل ونصب
تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذا اذا قلنا زيد ضارب ابنه
وزيد معطى ابيه علم ان ابيه في المثال اول مفعول ضارب او فاعل له اضيف اليه
وان ابيه في المثال الثاني مفعول اول لمعطى اقيم مقام الفاعل او مفعول ثان له اضيف
اليه ولميت الصفة واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين كذلك اذ لا مفعول
لهما فلا تحصيل الالتباس قوله اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة
على غيره اي اسم التفضيل اسم اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فقوله
ما اشتق من فعل شامل لغيره من المشتقات من الفعل وقوله لموصوف
يخرج اسما الزمان والمكان والالة لانها ليست لموصوف وقوله بزيادة على غيره
يخرج اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لانها ليست بزيادة على غيرها وانما
قال اسم التفضيل ولم يقل افعل التفضيل لتناول خيرا وشرا اعلم ان الحد المذكور
ليشمل مثل احسن الناس وآبل الحمام لانهما غير مشتقين من فعل
وهو افعل اي اسم التفضيل على وزن افعل غالبا قوله وشرطه ان يبنى من فعل

مجرد ليمكن اي وشرط اسم التفضيل ان يبنى من فعل ثلاثي مجرد من الزوائد ليمكن بناء
افعل منه الا ترى انك لو اردت بناءه من استخرج فان لم تحذف منه شيئا
لم يمكن وان حذفت الزوائد حتى قلت هو اخرج لم يعلم ان المراد منه كثيرا
الخروج او كثير الاستخراج اعلم انه يشكل بمثل افلس واولى واعطى لانه بنى منها
من ثلاثي مجرد فاذن لو قال وشرطه غالبا لكان اصوب قوله ليس بلون
ولا عيب لان منها افعل لغيره نحو زيد افضل الناس اي وشرطه ايضا مع كونه
ثلاثيا مجردا ان لا يكون لونا ولا عيبا لان اللون والعيب افعل لغير التفضيل
نحو احمر واعور فلو بنى منهما افعل التفضيل التبس احدهما بالآخر الا ترى انك
لو قلت حينئذ هو احمر لم يعلم ان المراد ذو حمرة او زائد في الحمرة اعلم ان المراد
بالعيب هو العيب الظاهر حتى لا يشكل بمثل اجهل واحمق سهلا ولقائل
ان يقول يشكل بمثل الاحمق من للعيب الباطن مع انه لا يبنى للتفضيل
ويمكن ان يجاب عنه بانا قلنا اذا كان من العيب الباطن يجوز ان يبنى
منه افعل التفضيل ولا يلزم منه ان يبنى افعل التفضيل من كل عيب ظاهر
قوله فان قصد غيره يوصل اليه بمثل اشتد استخراجا بها وحمرا اي
فان قصد التفضيل غير الثلاثي المذكور وهو الرباعي نحو دحرج وغير المجرد

من الزوائد نحو شخص والالوان والعيوب نحو الحمرة والعور توصل الى تفضيله
بثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو شديد الشدة ورقيح والكثر مما كان مشتقا
لم تقول هو اشد استخراجا واكثر بياضا ورقيح عمرو والمثال الاول غير المجرد
والثاني للون والثالث للعيب قوله وقياسه للفاعل اي وقياس
اسم التفضيل ان يبنى للفاعل دون المفعول لانه تو بنى لعل واحد منهما حصل
الالتباس ولو رجح المفعول على الفاعل لبقي اكثر الافعال بلا تفضيل لانه هو الاكثر
الامر للفعل اللازم ولان المبالغة في الفاعل اليق منها في المفعول ولان الفعل الاكثر
من المفعول قوله وقد جاء للمفعول مثل اعذر واولم واشغل واشهر اي وقد
جاء اسم التفضيل مبنيا للمفعول لكنه قليل كقولهم هو اعذر واولم واشغل
واشهر واعرف وغيرها قوله ليستعمل على احد ثلثة اوجه مضافا او من او
معرفا باللام فلا يجوز زيد افضل من عمرو ولا زيد افضل الا ان يعلم اي و
اتم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهو ان يكون مضافا نحو زيد افضل القوم او
من نحو زيد افضل من عمرو او معرفا بلام التعريف نحو زيد الافضل وانما
يستعمل مع احد هذه الثلثة ليعلم المفضل والمفضل عليه فاذن لا يجوز ان
يقال زيد الافضل من عمرو لحصول الاستغناء بكل واحد من اللام و
من عن الاخر

عن الآخر لدلالة كل واحد منهما على تعيين المفضل والمفضل عليه ولا يشكل مثل
قوله وانت بالاكثر منهم حصى لكون من بعضية فكانه قال انت بالاكثر منهم
كقولهم زيد الافضل من بين الرجال ولا يجوز ايضا ان يقال زيد افضل لعدم
تعيين المفضل عليه الا ان يعلم فيجوز بغير احد هذه الامور كقوله لمن يعلم الشر اخبث
قوله فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقيد به الزيادة على
من اضيف اليه فيشترط ان يكون منهم مثل زيد افضل الناس اي فاذا استعمل
اسم التفضيل مضافا كان له معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقيد به الزيادة على
ما اضيف اليه وح يشترط فيه ان يكون من جملة ما اضيف اليه داخلا
فيه لمشاركة المضاف اليه ولهذا لا يقال الملائكة افضل البشر وبالعكس
ولا الجزء الكل الكتان بل يقال افضل من البشر والبين من الكتان
ولا يلزم من دخوله في المضاف اليه التناقض لانه داخل فيه من جهة النكرة
وغير داخل فيه من جهة التقييد قوله فلا يجوز يوسف احسن اخوته الخ لانه
عنهم باضافتهم اليه اي فلاجل انه يشترط ان يكون داخلا في المضاف اليه
لم يجز ان يقال يوسف احسن اخوته لاستلزامه اجتماع النقيضين لانه بتقدير
اضافة الاخوة الى الضمير العائد الى يوسف لزم ان يكون خارجا عنهم وبتقدير

لاضافة الاخوة الى المضمر العايد الى يوسف لزم ان يكون خارجا وتقدير انه يشترط
في انه من جملة المضاف اليهم يكون داخلا فيهم فيلزم ان يكون داخلا فيهم وخارجا
عنهم وهو اجتماع النقيضين **محمد** والثاني ان يقصد به زيادة مطلقة ويضاف
للتوضيح اي والمعنى الثاني الذي يقصد به حين كونه مضافا هو ان يقصد به تفضيل
وزيادة مطلقة لا على ما يضاف اليه فيكون هذه الاضافة للتخصيص والتوضيح
نحو **قصيب** انتفع اهل جلدته **محمد** فيجوز يوسف احسن اخوته اي لا جل انه يقصد
به زيادة مطلقة ولا يقصد به تفضيله على ما يضاف اليه يجوز ان يقال يوسف احسن
اخوته لانه لا يلزم اجتماع النقيضين لعدم دخوله في المضاف اليه **محمد** ويجوز في
الاول الافراد والمطابقة لمن هو له اي ويجوز في المضاف بالمعنى الاول الافراد
في جمع الاحوال نحو زيد افضل القوم الزيدان افضل القوم الزيدون افضل القوم
لكونه مشتبها بالافعل من من حيث انه ذكر المفضل عليه في كل واحد منهما ويجوز
المطابقة نحو زيد افضل القوم الزيدان افضلي القوم الزيدون افضلو القوم
هند افضل القوم الهندان افضليا القوم الهندات افضلات القوم لكونه
مخالفا لافعل من من حيث وجود الاضافة فيه وعدمها في افعل من **محمد**
واما المقارنة والمعرف باللام فلا بد من المطابقة اي واما المضاف بالمعنى

الثاني

لوجوب مطابقة الوصف
لموصوفه في عدم

الثاني وهو المضاف لمجرد التوضيح والتخصيص والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة
لكونهما مستحقين للمطابقة وعدم المانع من المطابقة وهو شبههما بالفعل من حيث عدم
ذكر المفضل عليه فيهما وانتفاؤه ظاهرة **محمد** والذي يمن مفرد مذكر لا غير اي يجب
التفضيل الذي مع من لا يستعمل الا مفردا مذكرا لضرورة ان كان المخبر عنه و
لا يمكن تثنيته اسم التفضيل ولا جمعه ولا تانيثه قبل ذكر من والا لزم الحاق
علامة التثنية والجمع والتانيث قبل مضي الاسم تمامه ولا بعده لعدم
جواز الفصل بنحو بين الاسم وبين علامات تثنيته وجمعه وتانيثه **محمد**
ولا يعمل في مظهر الا اذا كان صفة نحو ما رايت رجلا افضل منه ابوه
باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره منفيا مثل ما رايت رجلا احسن
في عينه الكحل منه في عين زيد اي افعل التفضيل لا يعمل في مظهر الا اذا كان
جاريا على شيء وهو في المعنى صفة لسبب ذلك الشيء مفضل باعتبار
ذلك الشيء على نفسه باعتبار غير ذلك الشيء حال كون في التفضيل
منفيا كقولهم ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن جار
على رجل وهو في المعنى صفة لسببه وهو الكحل والكحل مفضل
باعتبار الرجل وعلى نفسه باعتبار غير الرجل اعني عين زيد حال كون هذا التفضيل

منتفيا وانما يعمل في الظهر اذا لم يوجد الشرط المذكور لعدم كونه بمعنى الفعل لعدم
دلالة الفعل على التفضيل ودلالته على التفضيل وانما قال ولا يعمل في مظهر لان
في المضمر من غير هذا الشرط لان العمل في الظاهر اقوى فيحتاج الى شرط صور
لانه بمعنى حسن مع انهم لو رفعوا الفضلوا بين احسن ومعموله باجنبي وهو الكحل
اشارة الى علة عمل اسم التفضيل عند حصول الشرط المذكور اي انما عمل حينئذ
لانه بمعنى حسن لان معنى قولك مارايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين
زيد بعينه هو معنى قولك مارايت رجلا حسن في عينه الكحل مثل حسنه في
عين زيد بخلاف ما اذا لم يوجد هذا الشرط فانه لم يكن بمعنى حسن مع انهم
لو لم يعملوا اسم التفضيل حينئذ لرفعوه ولو رفعوا اسم التفضيل في المثال المذكور
وهو احسن لكان خبر المبتدا وهو الكحل مبتدا فيلزم الفصل بين احسن
ومعموله الذي هو منه باجنبي وهو الكحل وهو غير جايز صور ذلك ان
تقول احسن في عينه الكحل من عين زيد اي ويجوز لك ان تقول فيه
بعبارة اخرى احضر من الاول مع كون معناهما واحدا واعلم ان تقول
مارايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد صور فان قدمت
ذكر العين قلت مارايت كعين زيد احسن فيها الكحل ولا ارى كوادي

السباع

السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تايه واخوف الا ما وفي
الله ساريا اي وان قدمت ذكر العين على اسم التفضيل جاز فيه عبارة اخرى
من غير ذكر من معها كقولك مارايت كعين زيد احسن فيها الكحل اي
مارايت كعين زيد عينا احسن فيها الكحل ومثل ما انشده سيبويه مررت
على وادي السباع ولا اري كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب
اتوه تايه واخوف الا ما وفي الله ساريا لانه قدم المفضل عليه وهو
وادي السباع على افعل التفضيل وهو اقل من غير ذكر من ولا اري من
محل النصب بانه حال وعامله مررت وكوادي السباع مفعول ثان لقوله
ولا اري وحين يظلم جملة ظرفية حال من وادي السباع وواديا منصوب
بانه مفعول اول لقوله ولا اري وان جعلت اري بمعنى ابصر كان كوادي
السباع حالا من واديا او متعلقا بلا اري واقل صفة لوادي وركب
فاعل اقل وتايه تمييز عن اقل واخوف عطف على اقل وما في قوله
الا ما بمعنى من وساريا منصوب بانه حال عن ضمير اخوف او تمييز بمعنى
سري فيكون صفة وقوله موقع المصدر قوله الفعل ماول عاما معنى لنفسه
مقترن بما جد الازمنة الثلث قوله ماول عاما معنى شامل للكلم الثلث

وقوله في نفسه يخرج الحذف وبقوله متقرن باحد الازمنة الثلثة يخرج الاسم
ويمتنع ان يراد بما الكلمة وبالدلالة الدلالة الاولية وبالاقتران الاقتران
بحسب اصل الوضع حتى لا يتوجه عليه النقوض المذكورة في حد الاسم ومن خواصه
دخول قد والسين وسوف والجوازم ولحوق تا فعلت وتا التانيث
الساكنة فقوله من خواصه اشارة الى انه ذكر بعض خواصه لكونه اشهر واكثر
استعمالا والاربعة الاول مخصوصة باول الفعل والاخيران باخره واما
اختص قد بالفعل لانه لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل في المستقبل
وهما لا يوجدان الا في الفعل واما اختص سوف والسين بالفعل لانهما
لتخصيص الفعل المضارع المشترك بين الحال والاستقبال بالاستقبال
واما اختص الجوازم بالفعل لاختصاص الجزم به لكونه في الفعل عوضا من الجر
في الاسم واما اختص تا التانيث الساكنة بالفعل لان وضعها
ليدل على ان فاعل الفعل مونث واما قيد التا بالساكنة لان المتحركة
داخلة على الاسم وانما اختص نحو تا فعلت والمراد به الضمائر المرفوعة
المتصلة البارزة لامتناع ثبوت الضمائر المرفوعة المتصلة البارزة
في الاسماء والحروف اما في الحروف فظاهر واما في الاسم فلانها لو

الفعلت

اتصلت بالاسم لزم اجتماع الالفين في المثنى والواوين في الجمع فلم يحصل به
في الواحد ايضا اطراد اللباب قوله الماضي ما دل على زمان قبل زمانك
اي الماضي فعل دل على زمان قبل زمان انت فيه وهو زمان الحال فقوله ما دل
على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالدلالة
انما هو بحسب اصل الوضع ليلا ينتقض بمثل لم يضرب وان ضربت فضربت
وزوجت وبعت انشاء والمراد بما هو الفعل ليلا ينتقض بمثل امس ولم يصرح للعلم
به قوله مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك والواو جزء بعد جزء اي الماضي
مبني على الفتح لفظا مثل ضرب او تقديرا كغزى او خبر مبتدا محذوف اي
هو مبني وانما بني على الحركة لوقوعه موقع الاسم وبني على الفتح لكونه اخف
وانما قال مع غير الضمير المرفوع المتحرك لانه لو كان مع هذا الضمير وجب
سكونه نحو ضربت لكراهتهم اجتماع اربع حركات متوالية فيما هو كالكلمة
الواحدة لشدة اتصال الفعل بفاعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك
احترازا عن مثل ضربا وانما قال مع غير الواو لانه لو كان مع الواو وجب
سكونه قوله المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نأيت لوقوعه مشتركا وتخصيصه
بالسين قوله ما اشبه الاسم شامل للماضي لكونه مشابها لوقوعه موقعه وقوله
باحد حروف نأيت يخرج الماضي والباقية للسببية او المصاحبة وقوله لوقوعه

مشتركا كالتبيين الجهة التي بها يشبه الاسم بسبب احد حروف نايت امع
وهي وقوع كل واحد منهما مشتركا ومخصصا اما اشتراك الاسم فكرجل اما
تخصيصه فنحو هذا الرجل واما اشتراك الفعل المضارع فنحو يضرب لكونه مشتركا
بين الحال والاستقبال واما تخصيصه بالسين او سوف فنحو سيضرب وسوف
يضرب جور فالهمزة للمتكلم مفردا والنون له مع غيره والتاء للمخاطب للمونث
والمونثين وغيبة والياء للغائب غير ذلك تبيين لمعاني حروف نايت فالهمزة
علامة للمتكلم المفرد مذكرا كان او مونثا نحو اضرب ليوافق لفظة انا والنون
للمتكلم مع غيره نحو نضرب ليوافق لفظة نحن مذكرين كان او مونثين او احدهما
مذكرا والاخر مونثا ومجموعا كانا او مثنى وقد يستعمل للواحد للتعظيم كقوله
نحن نقص عليك احسن القصص والتاء للمخاطب المذكر ومثناه وجمعه نحو تضرب
يا زيد وتضربان يا زيدان وتضربون يا زيدون والمخاطب المونث ومثناه
وجمعه نحو تضربين يا هند وتضربان يا هندان وتضربن يا هندات ليوافق
لفظا انت وللمونث الغائب والغائبتين نحو هند تضرب والهندان
تضربان والياء للغائب غير المونث والمونثين وهو المفرد المذكر ومثناه
ومجموعه المونث الغائبة نحو زيد يضرب الزيدان يضربان الزيدون
يضربون الهندات يضربن جور حروف المضارعة مضمومة في الرباعي مفتوح

فيما سواه بيان حركات هذه الحروف فالاصل فيها الفتح لكونه اخف وانما ضمت في الرباعي
وهو ما كان على اربعة احرف نحو اكرم ودحرج وقاتل وكرم وقاتلا وبين الكلمة
الاترى انك لو قلت من اضرب وضرب اضرب بفتح الهمزة في مضارعها
حصل الالتباس ولم يفعل بالعكس لكون الرباعي اقل فيدخل الفتح في غير الرباعي نحو
افتعل واستفعل وغير ذلك جور ولا يعرب من الفعل غير اذا لم تتصل به
نون تاكيد ولا نون جمع مونث وانما لم يعرب غير المضارع من الافعال لعدم علة
الاعراب فيه وانما اعرب هذا النوع لمشابهته الاسم عاما ولم يعرب
هذا النوع اذا اتصل به نون التاكيد لانه لو اعرب عاما قبله لم يعلم انه مسند الى الواحد
او الى غيره في نحو هل يضربن ولو اعرب عليه يجري الاعراب عاما فيه التنوين
وهو مستكره وانما لم يعرب ايضا اذا اتصل به نون جمع لان هذه النون
او وجبت لتسكين ما قبلها فيبنى عاما فعلت وفعلن وعند حصول السكون
يتعذر الاعراب وفي عبارة الكتاب لانه دل على ان غير المضارع
لا يعرب اذا لم تتصل به النون المذكورة ويعرب اذا اتصلت به وليس
المراد ذلك بل المراد انه لا يعرب من الفعل الا المضارع ويعرب المضارع
اذا لم يتصل به النون واذا كان كذلك يجعل قوله اذا لم يتصل قيدا في الفعل
من كلام وهو ان المضارع يعرب لا قيدا في المذكور وهو لا يعرب غير المضارع

وجمع

وهو غير جايز

فيما يلي

قوله واعرابه رفع ونصب وجزم اي اعراب الفعل المضارع رفع ونصب وجزم
وليس له جر لئلا يلزم مزيته اعرابه على اعراب الاسم قوله فالصحيح المجرد عن ضمير بارز
مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب للمؤنث بالفتحة والفتحة والسكون مثل يضرب يضربان
لتفصيل اصناف المضارع في الاعراب فانها تختلف بعطي كل صنف ما يستحقه من
الاعراب فالصحيح المجرد عن الضمير البارز المرفوع الذي هو للتثنية والجمع مؤنثا
كان او مذكرا والمخاطب للمؤنث اعرابه بالضمة حال الرفع والفتحة حال النصب
والسكون حال الجزم نحو هو يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمراد
بالصحيح الفعل المضارع الذي لا يكون في اخره الف ولا واو ولا ياء قوله
والمتصل به ذلك بالنون وحذفها مثل يضربان ويضربون وتضربان
ولن يضربا ولن تضربا وكذا الجزم اي واعراب المضارع المتصل به الضمير البارز
المرفوع لاحد الامور المذكورة بثبوت النون حال الرفع وبحذفها حال النصب
والجزم وهو في ستة امثلة وهي يضربان وانتما تضربان وهم يضربون وانتم
تضربون وانت تضربين ولن يضربا ولن يضربوا ولن تضربي ولم يضربا
ولم يضربوا ولم تضربي وانما جعل اعرابها بالحروف لمشابهتها صورة المثنى
والجمع في الاسماء وانما سقطت النون حال الجزم لانه بمنزلة الحركة في المفرد
فكما سقطت الحركة حال الجزم فكذلك النون وانما سقطت النون حال النصب

للجزم

لكون الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء فكما يتبع النصب الجر في الاسماء كذلك يتبع
النصب الجزم في الافعال قوله والمعتل الواو والياء بالضمة تقديرا والفتحة
لفظا والحذف اي واعراب المعتل الآخر بالواو والياء نحو هو يغزو ويقضي بالضمة
تقديرا حال الرفع لاستثقال الضمة على الياء والواو وبالفتحة لفظا حال النصب
نحو هو يغزو ويقضي ولن يغزو ولن يقضي للخفة بالفتحة ويحذف الحرف
حال الجزم نحو لم يغز ولم يقض لانه اذا لم يجد الجازم الحركة حذف الحرف
والمعتل بالالف بالضمة والفتحة تقديرا والحذف اي واعراب المعتل بالالف
نحو يخشى بالضمة حال الرفع وبالفتحة حال النصب تقديرا نحو هو يخشى ولن يخشى
لعدم قبول الالف الحركة ويحذف الحرف حال الجزم نحو لم يخش لفقدان الحركة لم
يخش قوله وبرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم مثل يقوم زيد اشارة
الى عامل رفع المضارع وهو كونه مجردا عن العوامل اللفظية اعني ناصب المضارع
وجازمه نحو يقوم زيد قوله وينتصب بان ولن وكي واذن وبان مضمرة
بعد حتى ولام كي ولام الجحود والفاء والواو واو وفان مثل اريد ان يحسن
الي ولن تقصموا اناشارة الى نواصب الفعل المضارع وهي ان ولن وكي
واذن وان المقدرة بعد احد الحروف المذكورة في المتن فلما فرغ من عدها
قال فان نحو اريد ان يحسن الي وان تقوموا خير لكم وهو ظاهر وان في المثالين

المذكورين متعين لان يكون ناصب المضارع ولا يحتمل ان يكون مخففة من المثقلة
لوجوب ذكر سوف او السين او قد او حرف النفي مع ان المخففة الا ان النصب
في المثال الاول بالفتحة لفظا وفي المثال الثاني بحذف النون مور والتي تقع بعد
العلم هي المخففة من المثقلة وليست هذه نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم اي
وان التي تقع بعد العلم نحو علمت ان سيقوم اي ان المخففة من المثقلة وليست
ان الناصبة للفعل المضارع لامتناع اجتماع الناصبة مع العلم لكون الناصبة للاستقبال
والطمع الدالين على ان ما بعدها غير معلوم التحقق والمراد بالعلم كل ما هو بمعنى العلم
واعلم انه اذا دخل ان المخففة من المثقلة المضارع لا بد ان يكون المضارع
مع السين او سوف او قد او حرف النفي وهذا اورد المثالين ليكون كالعوض
من المحذوف للتخفيف وللفرق بين ان الناصبة والمخففة مور والتي تقع
بعد الظن ففيها الوجهان اي وان التي تقع بعد الافعال الدالة على الظن ففيها الوجهان
اي وجاز ان تكون ناصبة وجاز ان تكون مخففة من المثقلة نحو ظننت ان
تقوم وان سيقوم لجواز وقوع كل واحد منهما بعد الظن مو ولن نحو لن ابرح
ومعناها نفي المستقبل اي ومثال لن الناصبة قوله لن ابرح ومعنى لن نفي
الاستقبال وهذا الاستعمل الا مع الفعل المستقبل وهو اكد من لا في نفي الاستقبال
وقيل انها للتابيد مور واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل

مستقبلا مثل اذن تدخل الجنة اي اذن انما ينصب الفعل المضارع بشرطين احدهما ان يكون
ما بعدها معتمدا على ما قبلها اي لا يكون ما بعدها معمولا لما قبلها والا لزم تواردا العاملين
على معمول واحد وهما اذن وما قبلها والثاني ان يكون الفعل مستقبلا لكونها
جوابا وجزاء وعاملا يمكنان الا في الاستقبال كقولك لمن قال اسلمت اذن
تدخل الجنة فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك
اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مور واذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان
اي اذا وقعت اذن بعد الواو والفاء كقولك مجيبا لمن قال انا اتيك
فاذن اكرمك او بعد الواو كقوله تع واذن لا يلبثون جاز الرفع لاعتماد ما بعدها
على ما قبلها وجاز النصب لان الفعل والفاعل كان معينة مستقبلا من غير انتظار
الى حرف العطف فكانه غير معتمد على ما قبلها مور ولكي نحو اسلمت كي ادخل الجنة
ومعناها السببية اي يكون ما قبلها سببا لما بعدها لان الاسلام سببا
لدخول الجنة وهي ناصبة للفعل المضارع عند الكوفيين وهو اختيار المصنف
وليس بحرف جر وليس النصب بعدها باضمار ان كما هو مذهب البصريين
لدخول اللام عليه كقوله تع لكيلا يكون على المؤمنين حرج مور وحتى اذا كان مستقبلا
بالنظر الى ما قبلها نحو سلمت حتى ادخل الجنة وكلمت سرت
امس حتى ادخل البلد واسير حتى يغيب الشمس اي تغيب ما بعد حتى بالنظر الى ما بعدها

بشرط ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا عند الاخبار او لم يكن
لجواز قولك اليوم سرت امس حتى ادخل البلد بالنصب اذ الغرض هو الاخبار عن الدخول
المترتب عند ذلك السير من غير النظر الى حصوله وحتى يكون بمنزلة كي اي للسببية وهو
غالب نحو اسلمت حتى ادخل الجنة بمنزلة كي ادخل الجنة وقد يكون بمنزلة الى ان بمعنى انتهاء
الغاية نحو اسير حتى تغيب الشمس بمنزلة الى ان تغيب الشمس لان السير ليس سببا لغيبوبة
الشمس وانما يصير ان بعدها لكونها حرف جر وامتناع دخول حرف الجر الفعل فاضمر
ان ليكون في تقدير الاسم فحتى في المثال الاول من الامثلة المذكورة في الكتاب
بمنزلة كي وما بعدها مستقبل تحقيقا وفي المثال الثاني يحتمل ان يكون بمنزلة كي وبمنزلة الى ان
وما بعدها غير مستقبل تحقيقا بل بالنظر الى ما قبلها وفي المثال الثالث بمنزلة الى ان
وما بعدها مستقبل تحقيقا فوله فان اريد الحال تحقيقا او حكاية كانت حرف
ابتداء غير جر اي فان فقد كون ما بعدها مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها وذلك
بان اريد الحال تحقيقا كقولك سرت اليوم حتى ادخل البلد وانت مخبر عن السير حال
الدخول او تقدير كقولك اليوم سرت حتى ادخل البلد امس وانت سرت ودخلت
امس وقصدت الاخبار اليوم عن تلك الحال كانت ابتداء فترفع ما بعدها
وانما لم تجر ان يكون ما بعدها منصوبا حينئذ لكون حتى حرف ابتداء لا حرف جر وانما لم
تجر ان يكون حرف جر حينئذ لامتناع تقدير ان بعدها لكون ان الداخل على المضارع

للطمع والرجاء الداخلين على الاستقبال وتحقق المنافاة بين الحال والاستقبال
ويجب السببية نحو مرض فلان حتى لا يرجونه اي اذا كانت حرف ابتداء وجب
ان يكون قبلها سببا لما بعدها لانه لما بطل الاتصال اللفظي بين ما بعدها وبين
ما قبلها وجب تحقق الاتصال المعنوي بتحقق الغاية التي مدلولها كقولهم مرض فلان
حتى لا يرجونه فالمرض هو سبب عدم الرجاء فور ومن ثم امتنع الرفع في كان سيري
سيري حتى ادخلها فالناقصة واسمها حتى تدخلها اي ومن اجل ان حتى يكون
حرف ابتداء امتنع ان يقال كان سيري حتى ادخلها بالرفع في كان الناقصة
لانه على تقدير الرفع كان ما بعدها جملة مستقلة لا تعلق لها بما قبلها فيبقى كان
الناقصة بلا جزء وهو غير جائز لفظا ومعنى ومن اجل ان ما قبلها يجب ان يكون
سببا لما بعدها حينئذ امتنع ايضا ان يقال سرت حتى تدخلها بالرفع لانه يكون ما
بعدها سببا مستأنفا مقطوعا بوقوعه لا تعلق له بما قبلها وما قبلها سببا لما بعدها وهو
مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك بوقوع
السبب وانه محال فور وجاز في كان سيري حتى ادخلها في الذامة اي اذا كان كان
تامة جاز ان يقال كان سيري حتى ادخلها بالرفع لعدم المانع وهو لزوم المحال
وهو بقاء كان الناقصة بلا جزء وفاعل جاز ضمير عايد الى الرفع اي وجاز الرفع
في كان سيري فور وايهم سار حتى يدخلها بالرفع اي واذا كان الاستفهام عن

الفاعل نحو ايهم سار حتى يدخلها جاز الرفع لعدم لزوم زوال المحال وهو الحكم بوجوع
المسبب مع الشك في وقوع السبب لان السبب الدخول هو السير لا السائر
المعين وهنا لم يقع الشك في السير وانما وقع في تعيين السير
ولام كي نحو اسلمت لادخل الجنة اي مثل مثال لام كي اسلمت لادخل الجنة وانتصب
بعدها بإضمار ان وانما سميت لام كي لانها بمعنى كي وانما يجب تقدير ان بعد لام كي
حرف جر واستثناء دخول حرف الجر الفعل فقد رت ان ليكون ما بعدها في تقدير
الاسم ولام الجحود لام تاكيد بعد النفي لكان مثل وما كان الله ليغفر بهم اي لام
الجحود لام زيدت لتاكيد النفي الداخل على كان كقوله تع وما كان الله ليغفر بهم و
الفرق بين هذا اللام ولام كي للتعليل لخلاف هذه ويلزم اخلال المعنى بحذفها
بخلاف هذه لكونها زائدة وانما يجب تقدير ان بعدها لما ذكرنا في لام كي جوبر والفا
بشرطين احدهما السببية وان لا يجوز ان يكون قبلها امر او نهي او استفهام او نفي او
تمني او عرض اي ونصب ما بعد الفا وبإضمار ان بشرطين احدهما ان يكون ما قبلها
سببا لما بعدها لانه انما عدل عن الرفع الى النصب ليدل عليه والثاني ان يكون
ما قبلها احد الامور المذكورة في الكتاب لان ما قبلها ليس بسبب لما بعدها
الا عند تحقق احد هذه الامور ولهذا لم يجز زيد الموجب الا في الضرورة كقوله
سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فاستريحا واراد به ان الحق استرح فنال

الامر

الامر زيدا فاكرمك ونثال النهي لا تشتمني فاهرمك ونثال النفي لا يقضى عليهم
فيموتوا ونثال الاستفهام فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ونثال التمني يا
ليتني كنت معهم فافوز فوزا عظيما ونثال العرض الا تنزورنا فنكرمك و
تقدير الاول ليكون منك زيارة فاكرام مني وتقدير الثاني لا يكن منك
شتم فضرب مني وتقدير الثالث لا يكون قضاء عليهم فيموتوا وتقدير الرابع
هل حصول الشفعاء فشفاعة لنا وتقدير الخامس ليت لي كونا معهم ففوزا
عظيما فتقدير السادس ليس منك زيارة فاكرام مني وانما كان تقديرها
كذا لانه لما فقد ان الاول سبب الثاني وجب اضمار ان ليعلم انه كذلك
واما اضمار ان كان ما بعد الفاء في تقدير المصدر وهو للعطف فوجب ان
يحمل ما قبله الفا في تقدير المصدر فحينئذ يلزم عطف الاسم على الفعل واذا
تقرر ذلك فنقول ايتني فاكرمك جملة واحدة لانه في تقدير ليكن منك
اتيان فاكرامك مني واذا كان كذلك لم يكن الجزاء ان بمنزلة الشرط والجزاء
على الحقيقة وانما سماه النحاة جوابا نظرا الى المعنى وواو وبشرطين الجمعية و
ان يكون قبلها مثل ذلك اي نصب ما بعد الواو وبإضمار ان بشرطين احدهما
الجمعية والثاني ان يكون ما قبلها احد الامور الستة المذكورة والعلة في اشتراط
الشرطين هي العلة المذكورة في الفاء والاحكام كالاحكام لان الواو والعطف كالفاء

فان ان اضمرت بعد ما يعلم الجمعية ويلزم من جعل الفعل الذي قبله في تقدير الاسم
ليكون عطف الاسم على الاسم مثال النفي لا آخذ منك وتجفوني كان المراد تفي الجمع
الامرين اعني الاعانة والاكرام ومثال النهي قال الشاعر لا تنه عن خلق
وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم فالمنهي عنهما هو النهي عن الشيء مع
طلب مثله مثال الامر زرني واكرامك فالمطلوب هو الزيارة مع الاكرام ومثال
التمني ليت لي مالا وانفق فالمتمنى هو حصول المال مع الانفاق ومثال العرض
الا تنزل بنا فتصيب خيرا فالمعروض عليه النزول مع اصابة الخير وهذا مع الجمعية
في كل واحد منهما تقدير الاول لا يكون مني خدمة وجفاء منك وتقدير الثاني ما حصول
اعانة لي منك واكرام لك مني وتقدير الثالث لا يكون منك مني عن خلق
واتيان بمثله وتقدير الرابع ليكن منك زيارة لي واكرام لك مني وتقدير الخامس
ليت لي حصول مال وانفاقا مني وتقدير السادس لا يكون منك نزول
واصابة خير لك مني هو او تشترط معنى ان اي ينصب الفعل بعد او باضمار ان
لانه بمعنى الى او حتى او الا اذا ما كان يلزم تقدير ان بعد ما حتى يكون الفعل معها في تقدير
المصادر لاختصاص هذه الاشياء بالاسماء تقول لالزمنك او تعطيني حقي اي
الى ان تعطيني حقي هذا ما ذكره المصنف في الشرح والذي ذكره غيره ان او حرف
العطف كالواو والا انها للشك والواو للجمع وانما اضمرت ان بعد ما يعلم ان الكلام لا يخلو

في حكم الاول بل المراد ان المقصد في اللزوم لاجل الاعطاء ولما قدرت في تقدير المصدر
ما بعدها وقد ذكر قبل او كذلك ليكون عطف الاسم على الاسم فيكون تقديره ليكن
مني لزوم او اعطاء منك وهو في قوة قولنا لالزمنك الى ان تعطيني حقي او حتى
ان تعطيني او الا ان تعطيني هو والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما محض
بعد حروف العاطفة الفعل المضارع تقديران اذا كان المعطوف عليه اسما
ليكلا يلزم عطف الفعل على الاسم كقوله للبس عباءة وتقر عيني احب الي من
لبس الشفوف هو ويجوز اظهار ان مع لام كي والعاطفة اي ويجوز اظهار ان
مع لام كي ومع الحروف العاطفة على الاسم اما مع لام كي فللفرق بين لام كي ولام الجحود
والفعل بالعكس لكون لام الجحود زايدة ولام كي غير زايدة واما مع الحروف العاطفة
فلكراهتهم عطف الفعل على الاسم الظاهر هو ويجب مع لا في اللام اي يجب اظهار
ان مع لا اذا كان قبلها اللام لئلا يتوالى اللامان واعلم انه يمتنع اظهار ان مع
غير لام كي والعاطفة لدلالة القرينة عليها وكون الحذف اكثر فاشتركوا حذفها
فهذه الحروف التي تضمر بعد ما ان عاطفة اقسام فمنها ما يمتنع اظهار ان بعده وهو
يجب وقسم يجوز هو ويجزم بلم ولما ولام الامر ولا في النهي ويجزم الفعل المضارع
بهذه الكلمات وهو اشارة الى جوازم الفعل وهي قسمان احدهما جازم فعل واحد
والآخر جازم الفعلين الاول اربعة وهي لم ولما ولام الامر ولا في النهي

وكلم المجازاة وهي ان ومهما واذما وحيثما واين ومتى ومن وما واي وانى عطف
عالم وهو القسم الثاني من القسمين المذكورين اعني جوازم الفعلين وهو ثمان
ضرب حرف وهو ان وضرب اسم يتضمن معنى ان للاجازة والاقتصار وهو ثمان
ظرف وغير ظرف والظرف اما ان لا يستعمل الا مع ما وهو حيث واذ لنعمها
عن الاضافة المعانقة عن الانجزام لان المضاف اليه مرفوع لو قوة مرفوع الاسم
والرفع والجزم متنافيان واما ان يستعمل مع ما ومجردا عنها وهو اين في الكلام
ومتى في الزمان كقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت وكقوله اين تصرف بنا العداة
نجد نا نصرف العيس نحوا للتلاقي وكقوله متى ما تلقني فردين ترجف روانف
اليستيك وتستطارا وكقوله متى تاته تعشو الى ضوء ناره تجد خير نار عند ها
خير موقد واما ان لا يستعمل مع ما وهو اني كقوله واصبحت اني ما تنهني تلتبس
كلامي كما التبست رجلك رجل اجير وغير الظروف ما ومن واي ومهما وامثلته قوله
ارى العمر كنزا ناقصا كل ليلة وما تنقص الايام والدهر ينفد ومن يكرني اكرمه
وقوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وقوله تعالى ومهما تاتنا به من اية لتسحرنا
والاصل في مهما ما وضمت احد هما ما على ان ما الثانية زائدة فهو بمنزلة ما من
ابدلت من الالف الباقية من الكلمتين اللفظ والثانية ان يكون مهما واقعا قبل ما
فكان قائلا قال اني افعل ما لا تقدر عليه فقال الذي طلبته ما تفعل افعل ما

جريا مجرى كلمة واحدة ويجزم به كما يجزم بما وانما لم يتضمن هذه الاسماء معنى من ان ما
الشرط ايضا لان اصل حرف الشرط ان يكون للاستقبال وليس كذلك بل
للماضي قوله واما مع كيفما واذا فاذا ي الجزم بكيفما واذا ما فذلك استحالة
المعنى في كيفما لانه من المستحيل ان يكون على اي حال هو عليها والمنافات بين اذا
وان الشرطيتين لان اذا للتخصيص وان الشرطية للعموم وقد يجزم باذا في ضرورة
الشعر واذا تصبك من الحوادث نكبة فاصبر فكل غيابة فستجلي والكوفيون
يجوزون الجزم بكيف مع ما وبدون ما قوله وبان مقدرة عطف على قوله لم
اي ويجزم الفعل بان مقدرة وقد بكى بانه فلم تقلب المضارع ماضيا
وليفيده ولما مثلها لما فرغ من تعداد الجوازم شرع في تبيين معانيها فقال
لم تقلب المضارع الى معنى الماضي وينفي ولما مثلها اي ولما تشارك لم في قلب المضارع
الى معنى الماضي وليفيده قوله وتختص بالاستغراق وجواز حذف الفعل اشارة
الى الفرق بين لم ولما بعد اشتراكهما فيما ذكر اي وتختص لما بالاستغراق ونفي الفعل في
الزمان الماضي الى زمان الحال فلم ينفي فعل ولما ينفي قد فعل تقول ندم زيد ولم ينفعه
الندم اي عقيب الندم ولم يلزم الاستمرار الى وقت الاخبار وتقول ندم زيد ولما ينفعه
الندم لزم استمرار عدم النفع من الماضي الى وقت الاخبار الا ترى انك لو قلت ندم زيد ولما
وتختص ايضا لما بجواز حذف فعله تقول ندم زيد ولما اي ولما ينفعه لان اصله لم ترد عليه

ما قاب به مناب الفعل وقد جاء حذف الفعل مع لم شاذ كقوله وحفظ وذمتك التي
استرعيت وهنا يوم الاعارة ان وصلت وان لم اي ان لم تصل وعلم انه
قد يفصل بين لم والفعل حملا على الجار في ضرورة الشعر كقوله فاذهبت
مغانيها قفارا رسومها كما لم سوى اهل من الوحش توهل ولما مشترك بين
كونه اسما وبين كونه حرفا الا انه اذا كان اسما فهو مخصوص بالماضي واذا كان
حرفا فهو مخصوص بالمضارع ح ولام الامر هي اللام المطلوب بها الفعل سميت
لام الامر لي لام يطلب بها الفعل فان كان الفعل مبنيا للمفعول لزمته مطلقا
وان كان مبنيا للفاعل لزمته اذا كان مسندا الى المتكلم والغائب والمانع منهما
قادر كقوله تعالى فبذلك فلتفرحوا ح ولا للنهي ضدها اي لا التي للنهي ضد لام الامر
وهو الذي لطلب به ترك الفعل وهو يدخل على جميع انواع المضارع المبني للمفعول
والفاعل مخاطبا كان او غائبا او متكلما قوله وكلم المجازات تدخل على الفعلين بسببية
الاول ومسببية الثاني وليست الثانية شرطا وجزاء فان كانا مضارعين او الاول فالجزم
وان كان الثاني فالوجهان اعلم ان كلم المجازات وهي المذكورة من قبل تدخل
على الفعلين لتدل على ان الاول سبب للثاني فالاول سبب والثاني مسبب وهي
الاول منهما شرطا والثاني منهما جزاء اعلم ان المراد بالسبب هو السبب في العقل لا
في الخارج لان حصول الاول في العقل سبب لحصول الثاني فيه ثم فيه ثم ان الشرط والجزاء
لو كانا مضارعين نحو ان تقم اقم فجزم كل واحد منهما واجب لكون كل واحد منهما معربا
والجازم موجودا وان كان الشرط مضارعا والجزاء ماضيا نحو ان تضرب ضربت فالجزم
ايضا واجب في الاول لكونه معربا ووجود الجازم فيه واشار اليه بقوله فان كانا مضارعين
الى قوله فالجزم اي فالجزم واجب وان كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا نحو ان ضربت
اضربك فالوجهان في الجزاء الرفع والجزم اما الرفع فلان زوال الجزم لتمام العمل لفظا هو الشرط
الذي هو اقرب اليه فلان لا يعمل في الجزاء الذي هو البعد عنه اولا واما الجزم فلكونه
معربا ووجود الجازم ومثال الجزم كثير ومثال الرفع قول ذهير وان اتاه خليل يوم مسغبة
يقول لا غائب مالي ولا حرم ح واشار اليه بقوله وان كان الثاني اي وان كان
الجزاء مضارعا واللغة الاولى صحيحة لان الثاني معرب والجازم موجود وان كانا
ماضيين نحو ان قمت قمت فلا جزم في كلواحد منهما لكونهما مبنيين ح وان كان قوله
الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى لم يجز الفاء وان كان مضارعا مثبتا او منفيا فالوجهان
والا فالفاء اشارة الى بيان الجزاء الذي يمتنع دخول الفاء عليه والجزاء الذي يجوز
ولا يجب والجزاء الذي يجب والضابطة فيه انه اذا انتفى حرف الشرط فان الجزاء
يمتنع قطعا لم يجز دخول الفاء عليه لعدم الاحتياج اليه وان احتمل تاثيره وعدم تاثيره
فيه جاز الامران واذا لم يؤثر قطعا يجب دخول الفاء عليه ليدل على انه جواب

الشرط فاشار الى الاول بقوله واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى اى اذا كان
الجزاء ماضيا لفظا نحو ان ضربت ضربت او معنى نحو ان ضربت لم اضرب ولم اقترن
به قد لفظا ولا معنى لم يجز دخول الفاء عليه لتحقق تاثير حرف الشرط فيه حينئذ وجعله
للاستقبال وانما قال بغير قد لفظا او معنى لانه لو كان مع قد كقوله تعالى ان يسرق
فقد سرق اخ له من قبل او معنى كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت
وجب دخول الفاء عليه لانتفاء تاثير حرف الشرط فيه لان الغرض من الماضي المحقق والمشار
الى الشاذ بقوله وان كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان اى وان كان
الجزاء مضارعا مثبتا جاز الامران دخول الفاء من حيث انه جعل خبر مبتدا محذوف
فلم يؤثر فيه حرف الشرط نحو ان قمت فيقوم وترك الفاء من حيث انه لم يجعل خبر
مبتدا محذوف بل جواب الشرط وهو اولى لان عدم الحذف اولى من الحذف
نحو ان قمت اقوم وكذلك اذا كان الجزاء مضارعا منفيا بلا جاز الوجهان دخول
الفاء كقوله تعالى ومن لا يومن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا ان جعل لا نفيا للاستقبال
فلم يكن لحرف الشرط تاثير فيه لامتناع اجتماع العلتين على معمول واحد وجاز ترك
الفاء ان جعل لا لمجرد النفي فكان لحرف الشرط تاثير فيه بجعله للاستقبال وانما
قيد النفي بلا لان المنفي بما او لمن يجب دخول الفاء عليه لامتناع تاثير حرف
الشرط فيه لان المراد بالمنفي بما هو نفي الحال مع كونه جوابا للشرط وبالمنفي بلن
هو الاستقبال والاشارة الى الثالث بقوله والا فالفاء اى وان لم يكن الجزاء ماضيا بغير قد
لفظا او معنى ولم يكن المضارع منفيا بلا وجب دخول الفاء لامتناع تاثير حرف
الشرط فيه سواء كان جملة اسمية كقوله تعالى فان مت فهم الخالدون او امرا كقوله تعالى
قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله او نهيا كقوله تعالى فان علمتموهن مومنات
فلا ترجعوهن الى الكفار او استفهاما كقولك ان تركتنا فمن ترحمنا او دعاء كقولك
ان اكرمتنا فرحمك الله او كان ماضيا مقترنا بقد لفظا او تقديرا كالحال او منفيا
بما او لن كالحال الى غير ذلك قوله وبجي اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء اى ويجي اذا
مع الجملة الاسمية موضع الفاء كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون
وانما جاز اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء لدلالتها على التعقيب كالفاء لانها للمفاجات
وانما لم يجي موضع الفاء في غير الجملة الاسمية لان اذا التي للمفاجات لا يدخل الا على الجملة الاسمية
الا نادرا قوله وان مقدرة بعد الافعال الخمسة اذا قصد السببية نحو اسلم تدخل الجنة
ولا تكفر تدخل الجنة اى بتجزم الفعل المضارع بان مقدرة بعد الافعال الخمسة التي
اى الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض اذا قصد ان الاول سبب
للثاني نحو اسلم تدخل الجنة اى ان تسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة اى ان لا تكفر
تدخل الجنة وائتني اكرمك اى ان تاتني اكرمك وايت عندنا
يحدثنا اى ان كان عندنا يحدثنا والا تنزل تصب خيرا اى ان تنزل تصب خيرا

والمنفي في الجمع ان وقع الاول وقع الثاني لانما للاشياء الخمسة المذكورة يتضمن منع الطلب والطلب
لايكون الا لغرض فيكون في هذه الخمسة سبب لمسبب وهو ما بعدها وليس الحرف كذلك
فانه ليس للطلب وبهذا لم يجزم في النفي اعلم ان المراد بالامر ههنا هو الامر تحقيقا او
قوة ليدخل فيه نحو حسبك ثم الناس فان حسبك ينزل منزلة اكتفي كانه قال اكتف
ثم الناس وامتنع لاتكفر تدخل النار خلافا للكسائي لان التقدير ان لاتكفر
اي امتنع ان تقول لاتكفر تدخل النار لان المضمر يجب ان يكون من جنس المظهر فتقديره
ان لاتكفر تدخل النار وهو محال خلافا للكسائي فانه جوزه اعتمادا منه على وضوح المعنى
لان المعنى ان تكفر تدخل النار وبهذا ايضا لايجوز الجزم في النفي فلا يقال ما يأتيني
يحدثني لان تقديره اذا لم يأتني يحدثني والحاصل من قولهم ان الجزم لايكون في النفي
مطلقا في النهي حيث لم يصح المعنى وحيث صح يجوز نحو مثل الامر صيغة يطلب بها
الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة بهذا التعريف لامر المخاطب
المبني للفاعل وليس لتعريف لمطلق الامر ليخرج الامر الغائب والمتكلم وامر المخاطب
المبني للمفعول عن قوله صيغة يطلب بها الفعل شامل لغيره من امر الغائب والمتكلم
وامر المخاطب المبني للمفعول وقوله من الفاعل المخاطب يخرج الغائب والمتكلم نحو
ليضرب زيد ولاضرب انا وامر المخاطب المبني للمفعول نحو لتضرب انت وقوله بحذف
حرف المضارعة يخرج مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا في القراءة الشاذة ومثل اما

لتقرب

تضرب زيد الا نه ليس بحذف حرف المضارعة ح وحكم اخره حكم المجزوم اي وحكم
آخر هذا الامر حكم اخر المجزوم تقول اضرب واغز وارم واخش بحذف حركة الواو
والياء والالف كما تقول لم يغز ولم يرم ولم يخش وفي التثنية اغزوا وارميا واخشيا
بحذف النون كما تقول لم يغزوا ولم يرميا ولم يخشيا وانما كان حكم حكم اخر المجزوم لشبهها
له بما فيه لان الامر من حيث ان كل واحد منهما لطلب الفعل وانما قال حكم اخره حكم المجزوم
ولم يقل مجزوم لكونه مبنيا لعدم علة الاعراب وعدم مشابهته الاسم باحد حروف
نأيت ح فان كان بعده ساكن وليس بياء بني على ضمة همزة وصل مضمومة
ان كان ما بعده ضمة ومكسورة فيما سوا ذلك وقيل اضرب وارم واخش وان كان ما بعده
مفتوحة او ساكنة الى كيفية اخذ الامر من الفعل المضارع وهي ان يحذف حرف
المضارعة وح ان كان بعد حرف المضارعة متحرك اسكن اخره وجعل ما قبله اثر القول
به تعد عدو في تضارب ضارب والهاء في قوله بعده عائد الى حرف المضارعة ولم
يذكر المصنف هذا التفسير لظهوره وان كان بعده ساكن وليس بياء بني على ضم
عليه همزة وصل متحركة ليتمكن النطق به وتلك الهمزة مضمومة ان كان بعد الساكن
ضمة لاتباع ومكسورة فيما سواه سواء كان بعد الساكن كسرة نحو اضرب نحو اضرب من ضرب
او فتحة نحو اعلم من تعلم بعد ذر الضم والفتح لحصول الالتباس الا ترى انك لو قلت
من تضرب اضرب بضم الهمزة لالتبس بالمضارع المبني للمفعول ومضارع المتكلم

مقطوعة

ولو قلت اضرب بفتح الهمزة التبس بامر الرباعي ولو قلت من تعلم اعلم بضم الهمزة التبس بمضارع
علم ليس فاعله المتكلم ولو قلت من تعلم اعلم بفتح الهمزة التبس بالماضي الرباعي ولما
فرغ عن كيفية بنا الامر الثلاثة اورد امثلة وهي اقتل واضرب واعلم فالاول مثال ان يكون
بعد الحرف الساكن مضموم والثاني مثال ان يكون بعد الحرف الساكن مكسور والثالث
مثال ان يكون بعد الحرف الساكن مفتوح وان كان بعده ساكن وهو رباعي ردت
الهمزة المحذوفة من المضارع لانتفاء موجب حذفها وهو اجتماع الهمزتين او الحمل عليه
اجتماع الهمزتين وتكون مفتوحة مقطوعة لكونها اصلية مفتوحة في الاصل تقول في
تكرم اكرم وانما حذفت الهمزة من المضارع لكراهة اجتماع الهمزتين في المتكلم نحو اكرم
وحذفت في البواقي نحو يكرم وتكرم ونكرم اطراد اللباب وجر فعل ما لم يسم فاعله
هو ما حذف فاعله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره ويضم الثالث مع
همزة الوصل والثاني مع التاء نحو خوف اللبس اي فعل عالم ليس فاعله فعل حذف فاعله
واسند الى ما يقوم مقام الفاعل للاختصار او للابهام او الجهل بالفاعل او غيره والغرض
من ذكر ههنا كيفية بنائه فان كان الفعل ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره للتمييز بين
بنا الفاعل وبين بنا المفعول ولم يقتصر على ضم الاول ليتأتى التمييز بمضارع علم ليس
فاعله في العلم ولا على كسر ما قبل اخره لانه لم تتميز به مثل علم هذا اذا لم يكن ما اول الافعال
همزة وصل ولا تاء زائدة اذا كان ما اوله همزة وصل ضم حرف الثالث مع ضم الهمزة

لدفع الالتباس تقول في انطلق واقتدر واستخرج انطلق واقتدر واستخرج بضم الهمزة والحرف
الثالث وانما لم يقتصر على ضم الهمزة لحصول الالتباس بالامر عند سقوط ضم الهمزة في الدرج في
نحو قولك الا انطلق ولا اقتدر والا استخرج واما اذا كان مع ضم حرف الثالث تقول في تعلم
وتجاهد تعلم وتجاهد بضم التاء والحرف الثاني ليلا يلتبس بمضارع علم وجاهد والتاء في التاء
عطف على الثالث وقوله خوف اللبس اشارة الى علة جميع ما ذكره من قبل ومعتل
العين الافصح قيل وسع وجاز الاشمام والواو واعلم ان في بنا ما لم يسم فاعله
الماضي المعتل العين ثلث لغات احديها قيل وسع واشار اليه بقوله الاصح قيل وسع
واصلها قول وبوع نقل حركة الواو والياء الى ما قبلها بعد سلب حركة فقلبت الواو ياء
لانكسار ما قبلها فصار قيل وسع والثانية قيل وسع بالاشمام وهو تهيئة الشفتين
للتلفظ بالضم من غير التلفظ به ولا يدركه الا البصير وهو فصيح لبعوذن بان اصل ما قبلها
الضم واشار اليه بقوله وجاز الاشمام والثالثة قول وبوع بالواو الساكنة وضم الاول
وهو قليل حذفت الحركة من الواو والياء للاستقبال ثم قلبت الياء مع واو الضم ما قبلها
واشار الى هذه اللغة بقوله واوا وهو عطف على الاشمام اي وجاز الواو واعلم ان قوله
ومعتل العين الافصح قيل وسع على اطلاقه ليس بجيد لان عورَ وحيدَ ليس كذلك
بل الاصوب ان يقول معتل العين المقلوبة الفا نحو وسئله باب اختير والفتدون
استجر والتجم اي ومثل بنا ما لم يسم فاعله من الماضي المعتل العين من الثلاثة بنا ما لم يسم

فاعله من باب اختير والفيتد فيه يجوز فيه ثلث لغات دون باب استجير واقيم اما الاول فلان
اصل اختير والفيتد اختير والفيتد اي اختير والفيتد مثل قول وسع في وقوع الضمة على الفاء
ووقوع الكسرة بعدها على الواو واليا فجاز فيه ما جاز في بيع وقيل واما الثاني فلان اصل
استجير واقيم هو استجير واقوم وهما ليس مثل سع وقول في وقوع الضمة على الفاء والكسرة
بعدها على الياء والواو فلم يلزم ان يجوز فيه ما جاز في مثل قيل وسع فح وان كان مضارعا
ضم اوله وفتح ما قبل اخره اي ان كان الفعل الذي يراد ان يبنى منه ما لم يسم فاعله مضارعا
ضم اوله وفتح ما قبل آخره ليتميز عن بناء الفاعل ولم يجز الاقتصار على احدهما لان الاقتصار
على فتح ما قبل الآخر لم يفد في مثل يعلم وعلى الضم في مثل يحرج تقول في يضرب يضرب
والمثل العين ينقلب فيه العين الفا اي ان كان المضارع الذي يبنى منه ما لم يسم فاعله
معتل العين ينقلب عينه الفا واو اكان اويا تقول في يقول ويبيع يقال ويباع لان اصلهما
يقول ويبيع فنقلت حركة الواو واليا الى ما قبلهما فكانتا في موضع الحركة يبع
الفا ما قبلهما فقلبت الفا فصار يباع ويقال وهو المتعدي وغير المتعدي
فالمتعدي ما يتوقف فهم على متعلقه كضرب وغير المتعدي بخلافه كقعد اي الفعل
اما متعد واما غير متعد لانه اما ان يتوقف فهم على متعلق اولا يتوقف والاول
هو المتعدي كضرب فان فهم يتوقف على شيء يتعلق به ضرب المضارعة الضارب
والثاني غير المتعدي كقعد فان فهمه لا يتوقف على شيء يتعلق به قعود القاعد وغير المتعدي

يصير متعديا باحد ثلثة اشياء وهي الهمزة كخوذهبت زيدا او تضعيف العين كخورت
زيدا وحرف الجر كخوذهبت بزيد وهو والمتعدي يكون الى واحد واثنين كاعطى
وعلم وثلثة كاعلم واري وانبا وانبا وخبر واخبر وحدث اي المتعدي
يتعدى الى مفعول واحد كخوضرب زيد عمرا والى اثنين لاقتضاء معناه اياهما وهو على
ضربين احدهما ان لا يكون المفعول الثاني فيه عبارة عن الاول ويجوز الاقتصار على
احدهما كاعطى وكيس كخواعطيت زيدا درهما وكسوت عمرا زيدا جبة والثاني ان
يكون المفعول الثاني فيه عبارة عن الاول ولا يجوز الاقتصار على احدهما كعلم كخوعلمت
زيدا فاضلا ويتعدى الى ثلثة مفاعيل كاعلم واري وانبا وانبا واخبر وخبر و
حدث الا ان اعلم واري يتعدى بنفسها الى ثلثة مفاعيل بلا اصالة بلا خلاف وان
علم يتعدى الى مفعولين فاذا دخل عليه الهمزة يتعدى الى ثلثة مفاعيل لزيادة الهمزة
على الفعل لمعنى كزيد بسببه مفعول اخر فاذا قلت اعلمت زيدا عمرا فاضلا كان معناه
صيرت زيدا اذا علم بان عمرا فاضلا كذلك اري واما البواقي فتتعدى بنفسها
الى مفعول واحد والى آخر بواسطة حرف الجر تقول انبا زيد من عمر وقد يحذف
حرف الجر لكنها لما كان فيها معنى الاعلام اجريت مجراه في تعديتها الى ثلثة مفاعيل
وهذه مفعولها الاول كمفعولي اعطيت اي هذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل حكم
مفعولها الاول كمفعولي اعطيت يعني انه يجوز ان يذكر منفردا عن غيره ذكر المفعولين الاخيرين

بصر

ويجوزان يذكر مع ذكر المفعولين الاخيرين ويجوزان يذكر المفعولان الاخيران ويترك ذكر
الاول كما انه يجوزان يذكر المفعول الاول لاعطيت مقتصرا عن اثنانه ويجوزان يذكر مع
ذكر اثنانه نحو والثانية والثالث كمفعولي علمت اي وحكم مفعولي هذه الافعال الثاني
والثالث كحكم مفعولي علمت بمعنى انه يجوز ترك مفعوليها الثاني والثالث معا ولا يقتصر
على احدهما كما لا يقتصر على احد مفعولي علمت لان مفعول هذه الافعال الثاني والثالث عما مفعولا
باب علمت في الحقيقة تقول اعلمت زيدا عمرو اخير الناس وعلمت زيدا من غير ذكر
المفعول اثنانه والثالث وعلمت عمرو اخير الناس من غير ذكر المفعول الاول ولا
تقول اعلمت زيدا عمرو من غير ذكر الثالث ولا اعلمت زيدا اخير الناس من غير ذكر الثاني
نحو افعال القلوب ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورايت ووجدت
تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عليه فتنصب الجزئين اعلم ان افعال القلوب ما ذكره
وهي تدخل على الجملة الاسمية اعني المبتدا والخبر لبيان ما يكون تلك الجملة عبارة عنه
فتقول
من ظن او علم فان الثلثة الاول للظن والثلثة الاخيرة للعلم وزعمت للدعوى والا
فيكون للعلم ويكون للظن مثلا اذا كان زيد قايم صادقا عن العلم قلت علمت زيدا قايما
وان كان عبارة عن ظن قلت ظننت زيدا قايما وتنصب الجزئين اي المبتدا والخبر معا
الا عند موانع نذكرها وانما سميت هذه الافعال افعال القلوب لانها لا تحتاج في
صدورها الى الجوارح والاعضاء الظاهرة بل يكفي فيها القوة العقلية نحو ومن خصايصها انها

اذا ذكر احد مفعوليها ما ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت الخصائص جمع خصيصة وهي ما يختص به ولا
يشاركه فيه غيره ذلك الشيء ومن خصايص افعال القلوب انه لا يقتصر على احد مفعوليها وان جاز
ان لا يذكرا معا كقوله تعالى ويوم يقول نادوا شركائي الذين زعمتم اي زعمتموهم ايا هم يكون
هذه الافعال داخلة على المبتدا والخبر فكما انه لا بد للمبتدا من الخبر وبالعكس لا بد
لاحد المفعولين من الاخر وليس باب اعطيت كذلك لانه غير داخل على المبتدا
والخبر وفيه نظر لجواز حذف كل واحد من المبتدا والخبر كما مر في ان حذف احد
مفعولي باب حسبت واقع في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله من باب
هو خيرا لهم على قراءة من قرا بالياء المنقوطة من تحت ومن قرا
بالتاء الخطاب فمفعوله الاول الذين يبخلون والثاني خيرا لهم اي ولا تحسبن الذين
يبخلون بما اتيهم الله من فضله البخل هو خيرا لهم نحو ومنها جواز الالغاء اذا توسطت
او تاخرت لاستقلال الجزئين كلاما اي ومن خصايص هذه الافعال الغاؤها
اذا توسطت هذه الافعال بين المفعولين نحو زيد ظننت قايم او تاخرت فيهما
نحو زيد قايم ظننت لاستقلال مفعوليها كلاما لكونهما مبتدا وخبرا على تقدير الغاء
مع ضعف عملها بالتوسط او التاخر واعلم ان تقدم معمول احد مفعوليها عليهما كتقدم
احد مفعوليها عليهما في جواز الالغاء نحو متى تظن زيد منطلق لان تقدم معمول المفعول
كتقدم المفعول ولم يجز الالغاء في باب اعطيت اذا تاخر او توسط لعدم استقلال المفعول به

كلاما والمراد بالالغاء ابطال العمل لعارض وهو التوسط او التاخر مع جواز العمل وليعلم
من قوله جواز الالغاء جواز العمل اذا تاخرت او توسطت وليعلم من قوله اذا توسطت
او تاخرت انه لا يجوز الالغاء اذا تقدمت وينبغي ان يعلم ان الاعمال اولى اذا توسطت
والالغاء اولى اذا تاخرت وهذه الافعال تكون بمنع الظرف ح فمنع زيدا قايم ظننت
زيدا قايم في ظننت عجز ومنها انها تعلق قبل الاستفهام والنفي واللام اي ومن
خصايص هذه الافعال تعليقها وهو وجوب الطلب العمل لفظا دون منع بسبب وقوعها
قبل الاستفهام او النفي او لام الابتدا كقولك علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت
ما زيد في الدار وعلمت لزيد قايم لاقتضاء كل واحد من هذه الثلثة صدر الكلام فلو علمت
لم يكن هذه الاشيا في صدر الكلام لكن لجز بين اللذين بما في قولك علمت ازيد عندك
ام عمرو في موضع النصب لان العلم وقع عليهما بالحقيقة ويدل عنه لفظة للفظ من
حيث اللفظ وعي الاستفهام والنفي ولام الابتدا ومن حيث المعنى وعيت هذه
الافعال ومعناه انه علمت احدهما بعينه عندك لان المعنى علمت جواب ذلك وجوابه
بالتعيين وانما قال بالاستفهام ولم يقل حرف الاستفهام ليتناول الاسم كقوله تعد
نعلم اي الحزبين احصى لما لبثوا امدا وانما قال قيد الاستفهام لانه لو كان بعد الاستفهام
لم تعلق نحو اتيم علمت زيدا ام عمرو ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضمير من شيء واحد
نحو علمتني وعلمتك اي علمت نفسي وعلمت نفسك ولم يجئ في سايل الافعال فلا يقال ضربني

لان الغالب

لان الغالب في سايل الافعال تعلق فعل الفاعل بغيره فلو جمع بينهما لسبق الفهم الى المغايرة منهما فوقيل
ضربني سبق الفهم الى ضربتني انت فلدفع هذا الوهم عدل الى ايراد النفس فقيل ضربت نفسي ولا
يدفع حركة المضمر هذا الالتباس مع قيام هذا الغالب لكون هذا الغالب قويا ويجوز
استنباه هذه الحركة بغيرها عند مغلقة السامع وليس كذلك هذه الافعال لانها تتعلق بالاعتقادات
والقلوب من الظن والعلم ولا شك ان علم الانسان وظنه متعلقان بصفات نفسه اكثر
من صفات غيره فاذن لم يحتج فيها الى ايراد النفس لانتفاء المقتضي لايراده وهو الالتباس
واعلم ان افعال القلوب وغيرها تشترك في انه لا يجوز ان يكون فاعلها ضمير العود الى المفعول
المتقدم فلا يصح زيدا ظن منطلقا ولا زيدا ضرب على ان يكون فاعل ظن وضرب ضمير عايدا
الى زيد لان المفعول فضلة فلا يجوز ان يصير معتمدا وكذا لم يجز غلام هند ضربت على ان يكون
فاعل ضربت ضمير هند ح ولبعضها منع اخر يتعدى به الى واحد وبعض هذه الافعال
منع لا يتعدى به الى اكثر من مفعول واحد وهو ظننت من الظنة بمعنى التهمة فانه حينئذ لا يتعدى
الا الى مفعول واحد ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت
كقوله تعالى ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت اي عرفتم ووجدت من وجدان
الضالة بمعنى الاصابة تقول اوجدت ناقتي اي اصبتها ورايت من رؤية البصر تقول
رايت زيدا الى القرنة ح الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفته اي الافعال
الناقصة افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة مخصوصة نحو كان زيد عالما فكان جعل زيدا

على صفته كونه عالما في الزمان الماضي وقيل ان يقول ان سائر الافعال تقرر الفاعل على صفته
فان ضرب مثلا في ضرب زيد يقرر زيدا على صفة الضاربية وجوابه ان المراد انه يقرر من قام به
على صفة غير صفة مصدره فان كان في قولنا كان زيد قايما قرر زيدا على صفة قيامه
في الزمان الماضي والقيام غير مصدره وليس ضرب في قولنا ضرب زيد كذلك وانما
سميت هذه الافعال ناقصة للنقصانها عن سائر الافعال من حيث انها لا تدل على
الحدث ومن حيث انها لا تتم بمرفوعها ح وهي كان وصار وليس وامسى واضحى و
ظل وبات وزال وبرح وفتى وانفك ومادام ومادام وليس اي هذه الافعال كان وصار وليس ح وقد جاء
ما جارت حاجتك اي وقد جاء بمعنى تقرير الفاعل على صفة في نحو قولهم ما جارت
حاجتك فان ما احتمل ان يكون للنفي وح كان جارت مسندا الى ضمير شيء تقدم
ذكره مثلا اذ كنت محتاجا الى شيء معين كالغرارة مثلا ولم تحصل ذلك الشيء
بل حصل شيء اخر دون حاجتك كالكيل مثلا فيقال ما جارت حاجتك اي ما
جارت هذه على قدر حاجتك واحتمل ان يكون ما للاستفهام وحينئذ كان
معناه اي شيء جارت حاجتك والضمير يعود الى ما وانما جاز ذلك لشبهه لكون
ما عبارة عن المنوع عن الحاجة وقيل ان هذه الكلمة اول ما اشتهرت من قول
الحويرث لابن عباس رضي الله عنه حين اتاهم من قبل علي رضي الله عنه يستدعي منهم

الرجوع الى الحق ح وقعدت كانما خرت اي وقد جاء بمعنى تقرير الشيء على صفته
اي بمعنى صار في قول الاعرابي ارهق شنفرته حتى قعدت كانها خربة اي صارت
شنفرته والظاهر انه مخصوص بالجملة ولم يعرف في غيره فلا يقال قعد كاتبا بمعنى صار
كاتبا ح وتدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الحكم معنى فترفع الاول وتنصب الثاني
نحو كان زيد قايما اي هذه الافعال تدخل على الجملة الاسمية وهي المبتدا والخبر
لاعطائها اسناد الخبر الى المبتدا حكم معنى ويحتمل ان تريد بالجملة الاسمية
لانها خبرية فيكون معناه لاعطاء هذه الافعال الجملة الاسمية حكم معنى والعلم اني
لم اعرف فايدة الحكم في قوله حكم معنى فترفع الجزء الاول اعني المبتدا بانه اسمها وتنصب
الجزء الثاني اعني الخبر بانه خبرها تشبيها بالفاعل والمفعول نحو كان زيد قايما فكان افاد
معناه وهو الزمان الماضي في زيد قايم وهكذا في الكل ح وكان يكون ناقصة بمعنى
صار نحو كان الماء فيما دايما او منقطعا وبمعنى صار وتكون فيها ضمير الشان وتكون تامة
بمعنى ثبت وزايدة اي كان عائشة انواع احدها ما ناقصة وهي ثلثة احديها للقرر
المبتدا على صفة الخبر في الزمان الماضي فقط سوى كان دايما نحو كان الله قادرا او
منقطعا نحو كان زيد غنيا واشار اليه بقوله لثبوت خبرها ما ضيا دايما او منقطعا
وثانيتها ان تكون بمعنى صار كقولهم تمعدد وقفز والطا كانها قطاة الحزن قد كانت
فراخا بيوضها اي صارت واشار اليه بقوله وبمعنى صار وهو معطوف على قوله لثبوت

خبرها وثانيهما ان يكون فيها ضمير الشان وحينئذ يقع بعده ما جملة تفسر ذلك الضمير كقوله
اذا مت كان الناس صنفان شامت * واخر مثن بالذي كنت اصنع فان
قيل اذا كان الامر كذلك كان الواجب عليه ان يقول فكان يكون ناقصة وتامة
وزايدة وناقصة ثلث لاتساع كون اقسام الشئ قسيمة وايضا لم خصص الاول بالتامة
مع ان الاخيرين كذلك قلنا انما عدل عن ذلك لئلا يطول الكلام وانما خصص الاول
بالناقصة دون الاخيرين لوجود اسم غير الناقصة للاخيرين دون الاولى والثانية
ان يكون تامة واشار اليه بقوله او يكون تامة وهو عطف على قوله يكون ناقصة والتامة
فعل حقيقي بمعنى وقع ووجد وثبت يرتفع ما بعدها بالفاعلية كحار يرتفع ما بعد الفعل الحقيقي
كقولهم كانت الكائنة والمقدور كان والثالث ان تكون زايدة واشار اليه بقوله
وزايدة اى ويكون زايدة وهي قسمان احدهما ان تكون زايدة في اللفظ دون المعنى
نحو زيد كان قايم لافادتها الزمان الماضي والغائها في اللفظ والاجود تاخيرها حينئذ
وثانيهما ان تكون زايدة في اللفظ والمعنى كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد
صبيا واتما دخلت تحقيقا للكلام وتاكيدا له ونصب به على الحال واما ذكر بين القسمين
وان لم يكن ناقصة فيهما لكونهما موافقة لها ناقصة في اللفظ قوله وصار للانتقال اى
صار للانتقال من شئ الى شئ اما باعتبار العوارض نحو صار زيد غنيا وصار
زيد الى عمرو واما باعتبار الحقايق نحو صار زيد الماء هواء قوله وصح وامسى واضحى

لازال

لازال مضمون الجملة بوقتها وبمنع صار وتكون تامة اعلم ان هذه الافعال الثلثة تجي لثلثة
معان احدها ازال مضمون الجملة بوقتها الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى نحو اصبح
زيد عالما واضحى زيد اميرا وامسى زيد عالما وثانيها ان تكون بمنع صار نحو اصبح زيد غنيا
اى صار وليس المراد انه صار في الصبح على هذه الصفة وثالثها ان يكون تامة وهي حينئذ
تفيد معنى الدخول في هذه الاوقات نحو اصبح زيد اى دخل في الصباح قوله ظل وبات لازال
مضمون الجملة بوقتها وبمنع صار اعلم ان ظل وبات يجيئان لمعنيين احدهما لازال
مضمون الجملة بوقتها اى ظل لازال مضمون الجملة بالنهار وبات لازال مضمون
الجملة بالليل تقول ظل زيد معلما وبات زيد مكرما والثاني بمنع صار كقوله لغا ظل وجهه
مسودا فانه لا تخصيص بزمان دون زمان قوله وما زال وما برح وما فتئ وما انفك
لاستمرار خبرها فيما مضى قبله اعلم ان هذه الافعال الاربعة لدلالة استمرار خبرها لا سيما مذ
قبله اى في زمان يمكن قبوله في المتعاد نحو ما زال زيد اميرا اى مذ كان قابلا للامارة
لا في حال كونه طفلا فاعل قبل في قوله قبله ضمير يعود الى فاعلها وضمير المفعول يعود الى
خبرها قوله ويلزمها النفي اى يلزم هذه الافعال حرف النفي ليدل على استمرار خبرها فيها فعلى
فيكون هذه الافعال مع خبرها بمنزلة كان لدخول النفي على النفي المستلزم للاثبات فكون
هذه الافعال للنفي ودخول حرف النفي عليها وبهذا لم يجز ان يقال ما زال زيد الا
عالما كما لم يجز ان يقال كان زيد الا عالما لما مر قوله وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت

تحقيقا

خبرها فيها ومن ثم احتاج الى الكلام لانه ظرف اى دام لدلالة توقيت فعل به على ثبوت خبرها
لاسمها نحو اجلس مادام زيد جالسا اى اجلس دوام جلوس زيد بشرط زمان دوام جلوس على تقدير حذف
المضاف ومن اجل ان معناه كذا احتاج الى كلام لانه ظرف والظرف يحتاج الى الكلام لانه فضلة والفضلة
لا تجيء الا بعد المسند والمسند اليه وليس لنفي مضمون الجملة حالا وقبل مطلقا اى وليس لنفي
مضمون الجملة الاسمية في الحال عند اكثر الاستعمال العرب كذلك تقول ليس زيد قائما
الآن ولا تقول غدا وقيل هي مطلقا اى حال كان او غيره عند بعضهم قال الله تعالى الا يوم يأتيهم
ليس مصروفا عنهم فمنذ انتفى كون العذاب مصروفا عنهم يوم القيمة فهي لنفي المستقبل ويمكن
ان يجاب عن الآية بانه تعالى لما اخبر ان العذاب يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فكانه نبه
وحقق في الحال ليتقين وجودها اخبر الله تعالى به وللمستدل بهذه الآية ان يقول ما ذكرتم خلاف
الظاهر والاصل خلافه وجوابه ان مخالفة الظاهر للاستعمال العرب وتجوز تقديم اخبار
كلها على اسمائها وهي في تقدمها عليها عائمة اقسام قسم يجوز وهو من كان الى رابع وقسم
لا يجوز وهو ما في اوله ما غلا فالا بمن كيسان في غير دام وقسم مختلف فيه وهو ليس اعلم
ان تقديم اخبار هذه الافعال على اسمائها جائز بالاتفاق في الكل لكونها افعالا وجواز تقدم
المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها وبها تقديم اخبارها على انفسها فعلى ثمانية اقسام
والبقية اشار بقوله وهي في تقدمها عليها اى هذه الافعال في تقديم اخبارها على انفسها على ثمانية
اقسام احدها انه يجوز وهو من كان الى راح على الترتيب المذكور في الكتاب لكونها افعالا

ثم ان

صريحة والمانع من التقديم منتف والثاني انه لا يجوز وهو الذي في اوله ما وهو على ثمانية من احد اكان يكون
ما فيه نافية والثاني ان يكون مصدرية بمعنى الدوام وعلى التقديرين لا يجوز تقديم اخبارها عليها
انفسها اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي على النفي واما اذا كانت مصدرية
فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ولا خلاف في امتناع تقديم اخبارها عليها
على نفسه الا ابن كيسان واجازه في غير ما دام ووجه قوله ان ما النافية لما دخلت
على الافعال الدالة على النفي صارت للافعال بمنزلة كان فكما جاز تقديم خبر كان عليها
جاز تقديم خبر هذه الافعال عليها وانضاف الى هذا القسم بقوله وقسم لا
يجوز الى قوله في غير ما دام والقسم الثالث مختلف فيه وهو ليس فذهب بعضهم
الى انه لا يجوز تقديم خبره عليه لكونه للنفي وامتناع تقديم معمول المنفي عليه وذهب
اكثر البصريين الى انه يجوز لكونه فعلا وجواز تقديم معمول الفعل عليه وذهب
عن دليل الاولين بمنع امتناع تقديم معمول المصدر المنفي عليه مطلقا وانما يمتنع ان
لو كان حرفا اما اذا كان فعلا فلا يمتنع ويدل عليه قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا
عنهم ووجه الاستدلال به ان يوم يأتيهم معمول مصروفا عنهم الذي هو خبر ليس فلو لم
يجز تقديم خبر ليس عليها لم يجز تقديم معمول خبر ليس عليها لامتناع وقوع المعمول
الاجنبي بينهم وقوع الفعل فيه وقيل ان يقول كان من الواجب على المصنف
رحمه الله ان يجعل ليس وما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه ويمكن ان يجاب

ثم ان

قوله والسابق كاد يقول كاد زيد يجيء وقد مر في اول ان اي والقسم السابق كاد وهو الذي وضع لمقاربة خبره الخبر
على مقاربة رجاء وهو خبر محض فلذلك لم يتصرف وفاعله اسم محض وخبره فعل مضارع ليدل
على تقريب حصول الخبر من الحال من غير ان له دلالة على الاستقبال المنافي للحال نحو كاد زيد يجيء
وقد مر في اول ان على جوازه تشبيها بعسى كقوله قد كاد من طول البلى ان يمحصا قوله واذا دخل النفي
على كاد وهو كالافعال على الاصح اي اذا دخل النفي على كاد يكون كاد للنفي كما ان الافعال المثبتة اذا
دخل عليها النفي كان للنفي لان من شان حرف النفي ان ينفي ما يدخل عليه ايجابا كان او سلبا
وانما قال على الاصح لاختلاف فيه كما ياتي بعد ذلك قوله وقيل يكون للاثبات اي
قال البعض ان النفي اذا دخل على كاد كان للاثبات ماضيا كان او مستقبلا اما اذا كان ماضيا
فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد ذبحوا فانه يدل على انهم فعلوا فما كادوا دليل على الاثبات
واما اذا كان مضارعا فلتخطئة الشراح ذا الرمة في قوله اذا غير الهجر المحبين لم يكد
رسيس الهوى من حب ميتة يبرح ووجه الاستدلال به انهم فهموا من قولهم لم يكد
رسيس الهوى من حب ميتة الاثبات لولا لم يكن لتخطئتهم وجه واذا فهموا منه اثباتا وهو زوال
رسيس الهوى من حب ميتة كان للاثبات والجواب عن الاول انا لا نسلم ان ذلك فهمهم
في نفي الحال دليل على الاثبات وهو تعارضهم الذبح في اول الحال لاختلاف الوقتين
يدل عليه تعنتهم في قوله تعالى اتتخذنا هزوا وادع لنا ربك يبين لنا ما هي وغير ذلك
واعلم ان العرف في مثل قولنا ما كاد زيد يسافر يفهم منه الاثبات فانه يفهم منه مسافرة

بعد ان

بعد ان لم يقارب السفر وهو الذي حكم عليه بالحكم بانه للاثبات وعن الثاني انا لا نسلم ان فهمهم الاثبات
دليل على انه للاثبات لجواز ان يكون مذهب من خطأه ذهب من قال انه للاثبات والصواب
ان لا يحمل على الغلط بل يحمل على ان مراده ان الهجر اذا غير المحبين لم يقارب حين التغير وهو ابلغ
من نفي نفس التغير قوله وقيل يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اما
بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وبقول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى
من حب ميتة يبرح اي قال بعضهم ان كاد اذا دخل حرف النفي عليه يكون في الماضي للاثبات
كقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد ذبحوا وقد عرفت الجواب عنه وفي المستقبل كالافعال اي
يكون للنفي كقول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين الى آخره قوله والثالث طفق وجعل
وكرب واخذ اي والثالث وهو الذي له نوع اختصاص فيه جعل وطفق وكرب
واخذ واونشك مضارع اونشك فانه مخالف لبقية اخواته في صيغة الماضي ولكن لحصول الشروط فيه كلها
الاربعة الاولى استعمل استعمالها ولقرب معناه من معنى كاد لقول طفق زيد يفعل وجعل
زيد يقول تارك الله تعالى وطفق تخفيفا واونشك استعمل استعمال عسى تارة على اللغتين
نحو اونشك زيد ان يخرج واونشك ان يخرج زيد وتارة استعمال كاد نحو اونشك
ان يخرج قوله فعلا التعجب ما وضع لانشاء التعجب اي فعل التعجب وهما افعل به وافعل
افعل وصنعت لانشاء التعجب فلم يدخل فيه مثل تعجبت وعجبت لانهما ليسا للانشاء
والتعجب افعال النفس عند رويته ما خفي سببه وخرج عن نظائره قوله وله صيغتان

ما افعل به وهي غير متصرفة بمعنى انه لا يكون منها مضارع ولا امر ولا ماض ولا تثنية ولا جمع
لكونها مشابهة للحرف لكونها للانشاء الذي اصله ان يكون من الحروف نحو ما احسن زيدا وما احسن
بزيد قوله ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل ويتوصل في الممتنع بمثل ما اشد واشد
اي فعلا التعجب لا يبنيان الا مما يصح بناء افعل التفضيل منه لكون كل واحد منهما للمبالغة
والتاكيد ولا يبنيان الا مع ثلاثي ليس بلون ولا عيب ويتوصل في تعجب ما يمتنع بناء
فعلا التعجب منه بمثل ما يتوصل بها الى التفضيل وهو مثل اشد تقول ما اشد استخراجه وما
اكثر دحرجته وما اقبح عوره واشد باستخراجه واكثر بحمرته واقبح بعوره قوله ولا يتصرف
فيهما بتقديم ولا تاخير ولا بفصل واجاز المازني الفصل بالظرف اي ولا يتصرف في صيغتي
التعجب بتقديم ولا تاخير ولا بفصل بينهما منع الانشاء الموجب بعدم التصرف فلا
يقال ما زيدا احسن ولا زيدا ما احسن ولا يقال ايضا بزيدا احسن ولا يقال ايضا ما
اليوم زيدا بفضل الظرف وهو اليوم بين احسن ومعموله لما ذكرناه واجاز المازني بالفصل
بالظرف لما سمع من العرب ما احسن بالرجل ان يصدق رخصة الاتساع في الظروف
بما لم يتسع في غيرها قوله وما اشد اكثر نكرة عند سيبويه وما بعدها الخبر هو صوله عند الاخفش
والخبر محذوف شبهت الى بيان اعراب ما افعله فما مبتدا اكثر نكرة بمعنى شيء عند سيبويه
والخليل وجملة شبهت احسن زيدا والجملة التي بعده اعني الفعل والفاعل والمفعول في
محل الرفع بانه خبره وما موصولة عند الاخفش والجملة التي بعدها صلتها وهي مع الصلة

في محل الرفع بانه مبتدا وخبره محذوف تقديره الذي احسن زيدا شيء وما استفهامية عند قوم
فهي مبتدا وما بعدها خبرها وتقديره اي شيء احسن زيدا وهذا ضعيف لان النقل عن
الاستفهام اي الانشاء لم يسمع وهذه التقديرات باعتبار الاصل الا انها بمعناها الان
لان معناها الان الانشاء قوله وبه فاعل عند سيبويه فلما ضمير افعل انتقل الى
اعراب افعل به عند سيبويه اي به في افعل به فاعل افعل عند سيبويه والباء زايدة في قوله
وكفى بالشيب والاسلام ناهيا لان ناهيا هنا ليدل على الانشاء وصل افعل بزيد افعل زيد بحسب
صار زيد ذا فعل كاغدة البعير اذا صار ذا غدة فالهمزة للصيرورة فغير عن نقطة الخبر الى نقطة
الامر وليس بامر في الامع للامر ههنا ولا فرق بين قولنا ما احسن زيدا وبين قولنا احسن بزيد
فاذا كان الامر على ما ذكرناه لم يكن فيه ضمير لان الاسم المذكور بعده فاعل له ولهذا لزم صونه
واحدا قوله ومفعول عند الاخفش والباء للتعدية او زايدة فيكون ضمير عطف على قوله فاعل
وهو انتقل الى الوا به عند الاخفش اي وبه مفعول به عند الاخفش اذ هو المتعجب منه كما كان
بعد ما افعل فعلى هذا يكون افعل امرا لا خبرا فيكون فيه ضمير مرفوع بانه فاعله لكن ذلك الضمير ضمير المصدر
عند بعضهم كانه قال احسن احسن بزيد وضمير المخاطب عند بعضهم اي انه امر لكل واحد مخاطب
بان كجعل زيد احسنا بان يصفه بالحسن هذا اصله ثم اجري مجرى الامثال فلم يغير عن نقطة
الواحد تقول يا رجلا ويا رجلان ويا رجال احسن بزيد فالباء عند الاخفش اما للتعدية او
ذلك اذا كانت الهمزة في احسن بزيد للصيرورة لتصير احسن بواسطة الباء متعديا واما

زيادة التاكيد مثلما في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وذلك اذا لم يكن النكرة للتعريف
ويكون الجنس متعددا يا قوله افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم اي افعال
المدح والذم التي يقرب لها فاخرج افعال وضعت لانشاء مدح او لانشاء ذم
فلم يكن مثل مدحه وذممته وكرم وشرف وقبح وعور من افعال المدح والذم لانها لم
يوضع للانشاء قوله فمنها نعم وبئس اي فمن افعال المدح نعم ومن افعال الذم بئس
قوله وشرطها ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها او مضمرا مميزا نكرة
منصوبة او تمييز مبهم اي اي وشرط هذه الافعال ان يكون فاعلها احد الامور وهو ان
يكون معرفا بلام تعريف العهد نحو نعم الرجل زيدا او يكون مضافا الى معرف بلام تعريف
العهد نحو نعم صاحب الرجل زيدا او يكون مضمرا وذلك المضمر اما مميز نكرة منصوبة نحو
نعم رجلا زيدا اي نعم الرجل رجلا زيد واما مميز مبهم بمفرد نكرة غير موصوفة كقوله تعالى
فنعما هي اما نعم شيئا هي نكرة مبهمة بمفرد نكرة غير موصوفة موضعها النصب على التمييز وهي المميزة لفاعل نعم اي فنعم شيئا
هي اي فنعم الشيء شيئا هي وهي ضمير الصدقات وهي مخصوصة بالمدح قوله او بعد ذلك
المخصوص اي وبعد ذكر الفاعل يذكر المخصوص بالمدح او الذم لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره
مفسرا اوقع في النفس قوله وهو المبتدا ما قبله جزءه او خبر مبتدا محذوف مثل نعم الرجل
زيد اشارة الى اعراب المخصوص اي المخصوص بالمدح او الذم مبتدا والجملة التي قبله
خبره ولم يحتج الخبر الى ضمير المبتدا لقيام لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتدا محذوف قيل

الذين

تقدير سؤال وهو انه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اي وهو زيد فعلى الوجه
الاول يكون نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتين قوله وشرطه مطابقة الفاعل
اي وشرط المخصوص بالمدح او الذم ان يكون مطابقا للفاعل في الجنس والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث تقول نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم
الرجال الزيدون ونعمت المراة هند وانما وجبت المطابقة لكونه عبارة عن الفاعل
في المعنى قوله وبئس مثل القوم الذين كذبوا اشبه مسائل جواب عن سؤال مقدر
وهو ان يقال شرط المخصوص مطابقة الفاعل في الجنس وليس كذلك في الاية لان المكذبين
ليس من جنس مثل القوم واجاب عنه بانه متاول اي متاول بتقدير حذف المضاف
عن الذين اي بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا باياتنا او بان الذين صفة القوم والمخصوص
محذوف وهو مثلهم اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم قوله وقد يحذف المخصوص اذا علم مثل نعم
العبد وفعم الماهدون اي وقد يحذف المخصوص بالمدح او الذم متى دلت عليه القرينة كقوله
تعالى نعم العبد اي نعم العبد ايوب وكقوله نعم الماهدون اي فنعم الماهدون بحسن يدل عليه
سياق الاية قوله وساء مثل بئس اي وساء يستعمل استعمال بئس في جميع احكامها ويكون
بمعناها وان استعمل في الاخبار نحو ساءني هذا الامر ونحو سارت المراة هندا اي بئست المراة
هند وكقوله تعالى ساء مثل القوم الذين كذبوا اي ساء المثل مثلا مثل القوم الذين كذبوا
على تقدير حذف المضاف ليكون المخصوص من جنس الفاعل قوله ومنها حبذا وفاعله ذا ولا

نقدر

ولا تتغير وبعده المخصوص واعرابه كاعراب مخصوص نعم اى ومن افعال المدح حبذا او هو مركبة
من حب الشئ اذا صار محبوبا جدا واصلها حببت مضموم العين فسكن العين
واوغمت فى الام على الاولى ونقلت ضمة العين الى الفاء ثم ادغمت على الثانية
ومن ذا فاعله ذا ويراد به الشئ الحاضر فى الذهن كما يراد بالرجل فى نعم الرجل زيد
وذا لا تتغير عن هذا اللفظ سواء كان المخصوص مفردا او مثنى او مجموعا او مذكرا او
مؤنثا تقول حبذا زيد والزيدون والزيدان وحبذا هند والهندان والهندات
وبعد ذا الذى المخصوص بالمدح وانما تتغير ذا عن هذا اللفظ لانهم جعلوا الفعل والفاعل
كالكلمة الواحدة فكرهوا التصرف فيه ولهذا قال بعضهم حبذا مبتدا وما بعده
خبره او لانهم عاملوه معاملة المضمر فى نعم واعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم
فى كون المخصوص مبتدا وما قبله خبره او خبر مبتدا محذوف ويجوز ان يقع قبل
المخصوص وبعده تمييز او حال على وقف مخصوصة اى ويجوز ان يقع قبل ذكر مخصوص حبذا
تمييز على وقف المخصوص فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث نحو حبذا رجلا
زيد وبعده نحو حبذا زيد رجلا لكون فاعله مبهما وانما يجب بخلاف نعم اذا كان فاعله
مضمرا المرتبة الفاعل الملفوظة على الفاعل الغير الملفوظ ويجوز ايضا ان يقع زيد وبعده نحو حبذا
زيد راكبا والعامل فى التمييز والحال ما فى حبذا من معنى الفعل وذو الحال هو الا زيد لان
زيدا المخصوص والمخصوص لا يجئ الا بعد تمام المدح لفظا او تقديرا والمدح بالركوب فيكون

راكبا حالا

راكبا حالا عن الفاعل لا عن المخصوص قوله الحرف ما دل على معنى فى غيره وقوله ما دل
على معنى كالجنس لانه يشترك فيه الثلثة وبقوله فى غيره يخرج عنه الاسم والفعل قوله ومن ثم
احتاج فى خبر ميته الى اسم او فعل اى ومن اجل ان الحرف ما دل على معنى فى غيره احتاج
احتاج الى الاسم او الفعل فى ان يصير جزء من الكلام من مسند او مسند اليه لان دلالته على
معناه الافرادى مشروط بذكر متعلقه قوله حروف الجر ما وضع لافضاء الفعل او معناه الى
ما يليه تعريف حروف الجر اى حروف وضعت لافضاء الفعل او معناه الى ما يليه نحو
مررت بزيد وانا مار بزيد ولهذا سميت حروف الاضافة وسميت ايضا
حروف الجر تسمية بما يعمل لها وانما قال الى ما يليه ولم يقل الى الاسم ليتناول
مثل قوله عما قليل فانه ليس باسم ولكنه فى تقدير الاسم والمراد بمعنى الفعل ما يعمل
والمفعول او الصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور واسماء الافعال وكل ما
استنبط منه معنى الفعل قوله وهى من والى وحتى وفى والباء واللام ورب وواو وتا
وواو القسم وبا به وتا ذه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا
اشارة الى عدتها وهى ثمانية عشر على ما ذكره قوله من للابتداء والتبيين وزيادة فى غير
موجب خلافا للكوفيين والاخفش شرع فى بيان معانى هذه الحروف ومعانى من يجب
ما ذكره اربعة احدها ابتداء الغاية ويعرف بها يصح الا انتهاء نحو سرت من البصرة
وثانيها التبيين ويعرف بوضع الذى مكانه كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان

وثانيها التبعيض ويعرف بصحة وضع البعض مكانه نحو اخذت من الدراهم دينارا
الزيادة ويعرف بانها لو اسقطت لم يختل المعنى والزايدة لا تكون الا في غير الموجب
نحو ما جاءني من احد وهل جاءني من احد ولا يضرب من احد خلافا للكوفيين والاخفش
فانهم يزيدونه في الموجب الضياء قوله وقد كان من مطر وشبهه متاول اشارة الى
دليلهم وهو ان من ترادف في الموجب بلى قولهم قد كان من مطر وشبهه كقوله تعالى
يغفر لكم من ذنوبكم اي قد كان من مطر ويغفر لكم ذنوبكم وشبهه واجاب عنه بانه متاول
وتاويل قولهم قد كان من مطر انه محمول على انه اريد به الحكاية كانه سمع من يقول
هل كان من مطر فحكى كلامه وقال فجيبا له قد كان من مطر او محمول على التبعيض اي
قد كان النفي من مطر وتاويل الآية ان من للتبعيض لانه تعالى لا يغفر جميع الذنوب
ولا ينافيه قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا لانه خطاب لامة محمد صلى الله عليه وسلم
وقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لامة نوح عليه السلام ولا يلزم من غفرانه جميع ذنوب
امة محمد عليه السلام غفرانه جميع ذنوب امة نوح عليه السلام على ان قوله تعالى يغفر الذنوب
جميعا غير باق على عمومه قوله والى للانتهاء ومعنى مع قليلا اعلم ان الى لها معنيان
احدهما انتهاء الغاية فهي مقابلة لمن ويعرف باستعمالها فيما لابتداء نحو سرت
من البصرة الى الكوفة والثاني ان يكون بمعنى مع وهو قليل كقوله تعالى من انصاري
الى الله اي مع الله قوله وحتى كذلك وبمعنى مع كثيرا اي وحتى لانتهاء الغاية

كالى وبمعنى مع كثيرا وانما شبهت حتى بالى في انتهاء الغاية دون كونه بمعنى مع لان كون الى
بمعنى مع قليل وكون حتى بمعنى مع كثيرا قوله ويخص بالظاهر خلافا للمبرد وانشد الى فارق
فقطع بين الى وحتى وهو ان حتى تختص بالظاهر استغنى عنه بلى وليلى تخيل الضمير
بعضها بعض يجوز وقوع المرفوع والمنصوب والمجرور بعد حتى خلافا للمبرد فانه جوز
دخوله على المضمر الضياء سند لا تنزل قوله فلا والله لا يلقى الناس فيحتاك بالين الا
زيادي وهو شاذ عند الاولين قوله وفي للظرفية وبمعنى عن قليلا اعلم ان في لمعنيين
احدهما الظرفية وهو حلول الشيء في غيره حقيقة نحو المال في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق
وثانيهما ان تكون بمعنى على وهو قليل كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل
قوله والباء للالصاق والاستعانة والمصاحبة والمقابلة والتعدية والظرفية و
زايدة في الخبر في الاستفهام والنفي قياسا وفي غيره سماعا نحو بحسبك زيد والى تميم
اي والباء استعمل لمعان احدها الالصاق نحو مررت بزيد اي التصق مرورى بموضع
يقرب منه زيد ونحو اقسمت بالله وثانيها الاستعانة نحو كتبت بالقلم اي باستعانته
القلم وثالثها المصاحبة نحو خرج زيد بعشيرته ورابعها المقابلة نحو بعت هذا بذا وخامسها
التعدية نحو ذهبت بزيد وسادسها الظرفية نحو جلست بالمسجد وسابعها الزيادة قياسا
كما في الخبر في النفي نحو ما زيد بقايم وفي الاستفهام نحو هل زيد بقايم وغير قياس كما في غير النفي
والاستفهام وهو اما في المرفوع نحو بحسبك زيد واما في المنصوب نحو الم نشرح لك صدرك قوله

والام للاختصاص والتعليل وزائدة ويمنع عن مع القول ويمنع الواو في القسم
اي اللام تستعمل لمعان احدها للاختصاص نحو الجل الفرس والمال لزيد والثاني
للتعليل نحو ضربته للتاديب قوله والثالث الزيادة كقوله تعالى ردف لكم اي
ردف كم والرابع ان يكون بمنع عن اذا استعمل مع القول كقوله تعالى وقال الذين
كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه وليس منع الا بانه ان الكافرين
خاطبوا المومنين لانه لو كان كذلك لوجب ان يقول ما سبقونا اليه فعلم ان معناه
قال الذين كفروا عن الذين امنوا وقيل تظير لانه ذكر في الكشاف وغيره من التفاسير
ان هذا الكلام الكفار فانهم قالوا للمومنين لو كان ما اتى به محمد خيرا ما سبقنا هولاء
اعنى المومنين لا يقال لو كان كذلك لقال ما سبقونا اليه لانا نقول لا يلزم ذلك لجواز
انهم خاطبوا البعض المسلمين كالاكابر ثم مثلوا واراد والبقولهم ما سبقونا البعض الاخر
منهم كالاصاغر ثم مثلوا والحاصل ان يكون بمنع واو القسم في التعجب في اسم الله
كقول البندى لله بقاء على الايام ذو حيد بمشتجر به الظبيان والاسد اى
ولله لا يبقى فتعجب من فناء العلم حتى لنفى كبش منخص بحيل بذه صفته والحيد جمع
الحيدة وهى عقدة في قرن الوعل وفي الجملة كل نتوء في القرن او الجبل او غيرهما وهى
تجمع على حيود وحيد كبدرة وبدور والظبيان بنت طبيب الرائحة ويقال له ايضا
البتر قوله ورب للتقليل لما صدر الكلام مختصة بنكرة موصوفة على الاصح وقيل ما لم

طرة قال

مخذوف غالبا اعلم ان رب للتقليل كما ان كم للتكثير ولها احكام احدها ان لها
صدر الكلام لكونها لانشاء التقليل والثاني اختصاصها بنكرة موصوفة بمفرد نحو
رب رجل كريم اجتمعت او جملة اسمية نحو رب رجل ابوه عالم او فعلية نحو رب رجل
عرف ابوه العلم اجتمعت اختصاصها بالنكرة فلعدم الاحتياج الى المعرفة
واما وصف النكرة فلتحقق التقليل الذى هو مدلول رب لانه اذا وصف الشئ
صار اخص مما لم يوصف وانما قال على الاصح لان في وجوب وصف النكرة
خلافا والاصح وجوب وصفها والثالث ان يكون فعلها اي جوابها وعاملها فعلا
ماضيا لوضعها للتقليل المتحقق وانما قال محذوف غالبا لجواز حذفها غالبا حصول
العلم به فاذا قلت رب رجل اكرمني فاكرمني صفة لرجل وجواب رب محذوف وانما قيد
الحذف بالغالب لانه قد يظهر نحو رب رجل كريم اجتمعت به قوله وقد يدخل على
مضمر مبهم مميز بنكرة منصوبة هو الضمير مفرد مذكر خلافا للكوفيين في مطابقة المميز
اي وقد يدخل رب على مضمر مبهم بمميز وذلك المضمر بنكرة منصوبة نحو ربه رجلا وهذا
الضمير مبهم كالضمير في نعم رجلا زيد وحق هذا الضمير ان يكون مفردا مذكرا واما عند
البصريين فتقول ربه رجلا ورجلين ورجالا وربه امراة وامرءتين ونساء لكونه
راجعا الى مقدر وهو شئ لا الى شئ مقدم ذكره فيجب مطابقته خلافا للكوفيين
فانهم قالوا المطابقة هذا الضمير للتمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث

وليس لهم حجة على ما ذهبوا
سوى ما سمعوه والان يحكون
افعل التفضيل عاملا فيما يتعلق
به العمل وهو بعضهم كان عاملا
فيه قليلا الا ان الفعل اولى
تخالف غير الطيب
اطيب بالاتفاق واذا هو بينهم ان ذلك
فيما عدا الطيب في الحال المستقبلة هنا
ثم اذا يقال ان واما استعماله
فاجاب انه لا بعد ان يكون
بعمل الفاعل الضعيف فيما
في التوسعات على الاعمال
بل اغير مستقيم لوجوه ذكرها
اوردت اقوالا
عاملا بل لزم ان لا يكون
عليه يكون هنا في حال
الا في حال البرية وليست كذلك
مقدرة للحكم الى حاصل من الجملة التي هي
فلو كان العامل هنا اسم الاشارة لكان
اللام الى ربه يكون
اطيب في حال الطيبة
كذلك فانك لو قلت
بل اطيب رطبا كان
الاختصاص بهذا الف
العامل اسم الاشارة
لو كان العامل اطيب
اطيب لم يلزم
عليه يكون اطيب
كونه اطيب في
نفسه والحكم على الشيء
حال البرية فحينئذ
بهذا الحكم

حور يلحقها ما فتدخل على الجمل اي وتلحق رب بالحكاية وتدخل على الجملة اذا قصدوا
تقليل النسبة المفهومة من الجمل نحو ربما قام زيد وربما زيد قايم ولا يقال ربما
يقوم زيد لان رب للزمان الماضي واما قوله تعالى ربما يود الذين كفروا
لو كانوا مسلمين فهو اذن بمنزلة الموجود الحاصل فهو بمنزلة ودّ وبودّ ما قلتا
قوله تعالى فسوف تعلمون اذ الاغلال في اعناقهم اتي ياذ وهو للمضي وجمع بينه
وبين التي هي الاستقبال لانه بمنزلة الموجود لتغريه من الريب حور وواو
هي الواو التي تبتدأ بها في اول الكلام بمعنى رب ولهذا دخل على النكرة الموصوفة
يحتاج الى جواب مذكور او محذوف مثل كقوله [redacted] وبلدة ليس بها انيس الا الابا
اليعافير والا العيس اي رب بلدة حور وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل
لغير السؤال مختصة بالظاهر اعلم ان الواو حيدل في القسم عن الباء في اقسمت بالله
عند حذف الفعل لغير السؤال ولهذا لا يقال اقسمت والله ولا والله اخبر في او
لا اخبر بتخبر بي وهي اعني واو القسم مختصة بالظاهر فلا يقال وك استغفر بالبار عنها
قوله والتاء منها مختصة باسم الله تعالى اي والتاء مثل الواو في انها لا تستعمل مع
الفعل والسؤال وتختص بالظاهر لكنها مختصة باسم الله تعالى اي لا تستعمل في غير
لفظ الله تعالى لنقضانها عن الواو الذي هو الاصل حور والباء اعم
منها في اربع اي مع الفعل وحذفه الباء اعم استعمالا من الواو والتاء

لاستعمالها في الجمع اي مع الفعل وحذفه ومع السؤال وغيره ومع المظهر والمضمر
بخلاف الواو والتاء ثم الواو اعم استعمالا من التاء لاستعمالها في جميع الظواهر
غير السؤال بخلاف التاء حور ويتلقى القسم باللام وان وحرف النفي اي و
يتلقى القسم بجواب فيه اللام او ان اذا كان مثبتا وحرف النفي ان كان منفيا
وتفصيله ان الجواب اما جملة اسمية واما جملة فعلية فان كان جملة اسمية فان
كانت مثبتة لزم اما ان تجرد والله ان زيد لقايم او اللام نحو والله لزيد قايم
وقد يجمع بينهما نحو والله ان زيد لقايم وذلك للتاكيد وربط الجواب بالقسم
وان كانت منفية لزمها ما او لا نحو والله ما زيد بقايم او قايما وقد والله لا زيد
ولا عمرو وان كانت فعلية مثبتة فان كان فعلها ماضيا لزمها اللام مع قد
نحو والله لقد قام او بدونها نحو والله لقام وقد يكون قد وحدها نحو قد افلح
من زكاها وان كان فعلها مضارعا لزمها اللام مع نون التاكيد وبدونه
نادرا نحو والله لاقومن او لاقوم وان كانت منفية فان كان فعلها
ماضيا لزمها ما او لا نحو والله ما قام زيد او لا قام زيد وان كان فعلها
مضارعا لزمها ما او لا مع نون التاكيد وبدونها نحو والله ما افعل كذا او
كذا او قال والله لا افعلن او لا افعل ولكن يجوز حذف حرف النفي اذا كان فعلها
مضارعا منفيا لدلالة الحال عليه كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ

هو وقد يحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم نحو زيد والله
قايم او تقدم على القسم ما يدل عليه نحو زيد عالم والله لانه يغني عن اعادته هو وعن
للمجاوزة الخ اي عن للمجاوزة اذا كان حرفا نحو رميت عن القوس وعلى للاستعلاء
اذا كان حرفا نحو زيد على السطح وقد يكون عن وعلى اسمين اما عن فمتى دخل الجار
حينئذ كقوله ولقد راني للرماح دريئة من عن يميني مرة واما على فمتى فوق كقوله
غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها وهما اسمان ههنا بدليل دخول من عليهما هو
والكاف للتشبيه اعلم ان الكاف للتشبيه في الاكثر الامر نحو زيد كالاسد وقد يكون
زايدة كقوله تعالى ليس كمثله شيء والذي يدل على زيادته انه لو لاه لزم نفيه نفي
لانه نفي مثل مثله وهو مثل مثله تعالى لان المماثلة من الجانبين وقد يكون اسما
كقوله فصالت كعسجوج على كالبراذين المنهم اي عن مثل البرذون والذي يدل على اسميته ههنا
دخول عن عليه وتخصيص الكاف بالظاهر استغفار عنه بالمثل وقد يدخل على الضمير
كقول وام اوعالها اوارقشا هو ومذ منذ اما هو ومنذ لابتداء الغاية في الزمان
الماضي كما ان من لابتداء الغاية في المكان نحو ما رايته مذ سنة كذا اي ابتداء
عدم الرويه من سنة كذا وبجيئهما للظرفية في الزمان الحاضر اي بمعنى في
نحو ما رايته مذ شهرنا او يومنا اي في شهرنا او يومنا وقد تقدم احكامهما
في الظرف ولا يحتمل ان يكون المراد بالمثال الاولى في الكتاب ابتداء الغاية

وبالمثال

وبالمثال الثاني الظرفية لان العرب لا يريد بهما اذ وخلا على اللفظ الدال على زمان ماض
الا الظرفية هو وحاشا وعدا وخلا اي هذه الثلاثة فيها منع الاستثناء اذا جرت
بها ما بعدها تكون حروفا واذا نصبت ما بعدها تكون افعالا فاعلوها مضمر فقد
من غدا البعد وخلا من خلا يخلو وحاشا بمنع جانب وانما قيد هذه الثلثة بقوله
للاستثناء لانها اذا لم تكن للاستثناء لم تكن حروفا لكن ليس كما كانت للاستثناء
كانت حروف جر هو الحروف المشبهة بالفعل الخ وانما سميت هذه الحروف المشبهة
بالفعل لكونها مشابهة للفعل من حيث كونها على ثلثة احرف فصاعدا وفتح اواخرها
ولزومها الاسم ووجود معنى الفعل في كل واحد منها على ما سيجيء وهي ستة ان وان
وكان ولكن وليت ولعل هو وهما صدر الكلام اي وهذه الحروف صدر الكلام
لدلالة كل واحد منها على نوع من انواع الكلام وذلك يقتضي تقدمها ليحصل العلم
في اول الامر بان الكلام من اي نوع من انواع الكلام من ترج او تمن او استفهام
او غير ذلك هو سوى ان الخ اي هذه الحروف صدر الكلام سوى ان ما فيها
تعكس هذه الحروف اي لا يكون لها صدر الكلام لكونها مع ما بعدها معمولا للعامل
قبلها وحق المعمول ان يكون متاخرا فاخرت على اصلها هو ولم يخصها اي ولم يخص
هذه الحروف ما الكافة وح تلغى عن العمل على الوجه الاصح وجها عن شبهه
الفعل لفظا وهي فتح اواخرها ولعدم لزومها الاسم ويعلم من قوله على الاصح

انه يجوز اعمالها وقد جاء قول النابغة قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقدي
بالوجهين والغرض من الحاق ما هذه الحروف الحصر والتاكيد فى انما وافادة معناهما فى الكلمتين
الاسمية والفعلية فى الكل حيث فصل حينئذ اى فى حيل هذه الحروف على الافعال حين اتصال
ما بها ليفيد معناهما فى الجملة الفعلية كما افادت فى الاسمية فتقول انما قام زيد وانما
يقوم زيد مر فان لا تغير معنى الجملة الشروع فى بيان احوال كل واحد منهما على التفصيل
واشارة الى الفرق بين ان المكسورة وان المفتوحة فقال ان لا تغير معنى الجملة بل يؤكدها
فاذا قلت ان زيدا قايم افدت به ما افدت بقولك زيد قايم مع زيادة التاكيد
والمبالغة وان تغير معنى الجملة لانها مع الجملة التى بعد ما فى حكم المفرد مر ومن ثم وجب
الكسر فى موضع الجملة والفتح فى موضع المفرد اى ومن اجل ان ان المكسورة لا تغير
معنى الجملة وبقى الجملة على حالها مع زيادة التاكيد وجب الكسر لفظا او حكما فى كل موضع
بقى الجملة بحالها ومن اجل ان ان المفتوحة تغير معنى الجملة وتجعلها فى حكم المفرد وجب
الفتح لفظا او حكما فى موضع يكون مع ما بعدها فى محل المفرد واذا كان كذلك تعين موضع
كل واحد من المكسورة والمفتوحة مر فكسرت ابتدائية بعد القول الخ اى هذا
لازم من الفرق المذكور اى كسرت بناء على الفرق المذكور اذا وقعت لابتداء الكلام
موضع الجملة نحو ان زيدا قايم لان المفتوحة لابتداء بها على ما تقدم وكسرت الفضا
بعد القول نحو ان يقول الى زيدا قايم لان مقول القول جملة وكسرت الفضا بعد الموصول

نحو جائنى الذى انه ابوه قايم لان صلة الموصول لا يكون الا جملة وكذلك اذا دخل على خبر
اللام كقوله تعالى والله يعلم انك لرسوله واذا وقعت جواب القسم نحو والله ان زيدا
قايم لان جواب القسم لا يكون الا جملة وفتحت ان كان مع ما بعدها فاعلة نحو بلغنى انه زيدا
عالم اى علمه لوجوب كون الفاعل مفردا وفتحت الفضا ان وقعت مفعولة نحو كرهت
ان زيدا عالم اى علمه لوجوب كون المفعول مفردا وفتحت الفضا اذا كان ت ما بعدها
مبتدا كقولك نحو عندى انك عالم لوجوب كون المبتدا مفردا وكذا ان وقعت
خبر مبتدا كقولك العجب ان الضرب ضرب زيدا اى اصل الخبر ان يكون مفردا
وفتحت ان كان مع ما بعدها مضافا اليها نحو عجبت من انك عالم واعجبنى استهتار
استهتارك فاضل لوجوب كون المضاف اليه مفردا ولان كل ما اذا كان المضاف
اليه جملة مثل اكتب حيث انك جالس لان الاصل فى المضاف اليه ان يكون مفردا فاعتبر
الاصل فى حيث ففتحت بعد ما قوله وقالوا لولا انك ستاتى الى وجوب الفتح بعد لولا
الا بتدائية نحو لولا انك منطلق انطلقت لان ما بعد لولا مبتدا خبره محذوف وجوبا
ووجوب كون المبتدا مفردا وكذلك وجب الفتح بعد لولا التى للتخصيص لانه فاعل
او مفعول لان لولا التى للتخصيص تدخل على الفعل لفظا او تقديرا نحو لولا
علمت ان زيدا قايم ولولا زيدا ضربته بمعنى هلا مر ولولا انك الخ اتى الى
بيان وجوب فتحها بعد لو نحو لو انك قايم لو قوعه موقع فاعل مر فان جاز

التقديران جاز الامران الخ اي فان كان موضع جاز فيه التقديران تقدير المفرد وتقدير الجملة
جاز الامران الفتح والكسر من بكر مني فاني اكرمه فان جعلت تقديره فانا اكرمه وجب
الكسر لكونها واقعة ابتداء وان جعلت تقديره من بكر مني فجزاؤه الاكرام وجب الفتح
لوقوعها خبر المبتدا وهو موضع المفرد وكقوله وكنت اُرى زيدا كما قيل سيدا
اذا ثنية عبد القفاء واللهازم فان كان المراد اذا هو عبد القفا وجب الكسر
لوقوعها ابتداء وان كان المراد فاذا عبوديته حاصلة وجب الفتح لوقوعها
مبتدا خبرها حاصلة وح ولذلك جاز العطف على اسم المكسوت لفظا او حكما
بالرفع دون المفتوح اي ولاجل ان ان المكسوت لا تغير منع الجملة والمفتوح
تغير وجاز العطف على محل اسم المكسوت لفظا نحو ان زيدا قايم وعمرو وعلى محل
اسم المكسوت حكما نحو علمت ان زيدا قايم وعمرو وعمرو معطوف على محل زيد لان
ان المفتوحة مع الاسم والخبر في تاويل الجملة لكونها قايمة مقام المفعولين وتمثيله قوله
تعالى ان الله بريء من المشركين ورسوله برفع رسوله ولم يجز العطف على اسم المفتوحة
بالرفع لتغير منع الجملة بها ح وبشرط مضي الخبر لفظا او تقديرا اي وبشرط في
العطف المذكور مضي الخبر لفظا نحو ان زيدا قايم وعمرو او تقديرا نحو ان زيدا
وعمرو قايم واما قبل مضي الخبر لفظا او تقديرا فلم يجز فلا يقال ان زيدا وعمرو ذاهبان
لان الاستقراء كون الشيء الواحد معمولا لعاملين مختلفين لان ذاهبان من حيث

انه خبر ان معمول ان ومن حيث انه خبر عمرو معمول للابتداء خلافا للكوفيين فانهم جوزوا
العطف المذكور قبل مضي الخبر لفظا او تقديرا الان خبر ان مرفوع عندهم بان الرفع
به قبل دخول ان فلا يلزم عمل عاملين في معمول واحد وهو ضعيف لان الشبه
ان الى المسند والمسند اليه على السوية فلو اعمل في احدهما دون الاخر لزم الترجيح
بغير مرجح وهو محال ولا يمنعهم جواز مثل ان الزيدين والعمرون ذاهبون لمضي
الخبر ههنا حكما تقديره ان الزيدين ذاهبون والعمرون لكن حذف خبر ان
للعلم به ح ولا اثر لكونه مبنيا خلافا للمبرد اليها اشارة الى بطلان قول الكسائي
والمبرد فانهما ذهبا الى ان اسم المكسوت اذا كان مبنيا جاز العطف على محله
قبل مضي الخبر لفظا او حكما نحو انك وزيد ذاهبان لاستعمال بعض العرب
ذلك فالاثر راجع الى بطلان قوله ولا اثر لا فاشار الى بطلانه بقوله لا اثر لكون
مبنيا لان المانع المذكور موجود ههنا وعدم استعمال الفصحاء ذلك ح ولكن
كذلك اي ولكن مثل ان المكسوت في انها لا تغير منع الجملة وفي جواز العطف
على محل الاسم بعد مضي الخبر لفظا او حكما نحو خرج زيد لكن بكرا خارج وعمرو لان
لكن للاستدراك والاستدراك لا ينافي منع الابتداء كما لا ينافي فتحها تاكيدها
سايرَ الحروف فلم يجز العطف على محل اسمه بزوال الابتداء ح ولذلك دخلت
اللام اياها اي لاجل ان ان المكسوت لا تغير منع الابتداء وسايرَ هذه الحروف

انه خبر ان

تغيره دخلت لام الابتداء مع المكسورة ولم يدخل مع غيره المكسورة على الخبر نحو ان
زيدا لقايم او على الاسم اذا فصلت بين الاسم وبين المكسورة نحو ان في الدار
لزيدا او على ما بين الاسم والخبر وهو متعلق الخبر نحو ان زيدا لطعامك لاكل وانما
اشترط في دخول الاسم للابتداء على الاسم الفصل بين ان وبين الاسم
لانه يمتنع دخول اللام للابتداء على الاسم اذا لم يفصل نحو ان لزيدا قايم لكراهتهم
اجتماع حرفين متفقين في المعنى ولهذا لم يدخل هذه اللام على ان قوله وفي لكن ضعيف
اي دخول هذه اللام مع لكن على الخبر او على الاسم اذا فصل او على ما بينهما ضعيف
وان لم يرد منع الابتداء لان وجود اللام يؤذن بالانفصال ولكن يؤذن
بالانفصال لكونها للاستدراك وقد جاء مع ضعفه في قوله ولكنني في حبها لشديد
واجب عنه بان اصله ولكن انني فثقلت حركة الهمزة الى النون وحذفت
ثم حذفت النون في الاول كراهة اجتماع النونات فبقيت ثلث ثم
ادغمت النون في النون وبقيت نون الوقاية بحالها قوله وتخفف المكسورة
ويلزمها اللام اي وتخفف ان المكسورة فيلزمها اللام حينئذ فرقا بين المخففة
من الثقيلة وبين النافية في نحو ان زيد قايم ويلزمها هذه اللام ايضا عند
عملها وان لم تشبه بالنافية اطراد للباب وقال البعض عند العمل لا احتياج
الى اللام قوله وتجوز الغاؤها اي وتجوز الغاء ان المكسورة اذا خففت لبطلان

من شبهها

مشابهتها الفعل لفظا ولعلم من قوله وتجوز الغاؤها جواز اعمالها لان اعمال المخفف منها
شئ والعمل نحو لم يك زيد قايما فكذلك بحروف المحذوف منها شئ تعمل قوله
وتجوز دخولها على فعل اما وتجوز دخول ان المكسورة المخففة على الافعال العاملة
في المبتدا والخبر نحو ما ان كان وطفت لبطلان عملها حينئذ ولحصول تاكيد الجملة الابتدائية
حينئذ الذي هو مقتضاها ولهذا اختصت بهذه الافعال كقوله تعالى وان نظنك لمن
الكاذبين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين خلافا للكوفيين في النفي فانهم عمموا
ادخالها على الافعال سواء كانت عاملة في المبتدا والخبر او غير عاملة واستشهدوا
بالبيت مر بك ان قتلت لمسلما حيث عليك عقوبة المتعمد وهو خارج عن
النفيين واستعمال الفصحاء عند البصريين فلا اعتبار به قوله وتخفف المفتوحة
انها اي تخفف المفتوحة كما تخفف المكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب
في ضمير شان مقدر لتحقق مقتضاها وهو افادة معناها على الجملة الاسمية والا ان
والان المفتوحة اكثر مشابهة من المكسورة وعملت المكسورة مخففة كقوله تعالى وان
كلا لما ليوفينهم ولم تعمل المفتوحة المخففة في الظاهر فقدروا عملها في ضمير
شان مقدر ليلا يخط الاقوى عن الاضعف وقد ترد هذا من قبيل قوله فقد جعل
على الجمل مطلقا اي فيدخل المفتوحة المخففة على الجمل مطلقا اي اسمية كانت
او فعلية سواء كان فعلها داخلا على المبتدا والخبر او غيرهما داخل لان مقتضاها

وهو افادة معنا ما في الجملة الاسمية حاصل حينئذ ونشدّ اعضادها اي وشدّ اعضاد العامل
ان المشوحة المخففة وغير ضمير شان مقدر كقوله فلو انك في يوم الرخاء سألتني
فراقك لم ابخل وابذل صديقي فلو ويلزم ان المخففة المفتوحة
اها اي ويلزم ان المخففة المفتوحة اذا دخلت على الافعال احد الامور
المذكورة وبيانه على التفصيل ان الفعل ان كان ماضيا منفيا فلا بد من
حرف النفي نحو علمت ان ما خرج زيد ولا بد بكل لقوله تعالى وان ليس
للانسان الا ما سعى لان ليس لما كان جامدا فكانه ليس بعده فعل
ولانه متضمن معنى حرف النفي مع الفعل لانه في معنى قولنا وان ما حصل
للانسان الا ما سعى وان كان مثبتا فلا بد من قد نحو علمت ان قد خرج
زيد وان كان الفعل مضارعا مثبتا فلا بد من السين او سوف نحو قوله
تعالى علم ان سيكون منكم مرضى وان كان مضارعا منفيا فلا بد من حرف
النفي كقوله تعالى فلا يرون ان لا يرجع اليهم وكقوله تعالى ايحسب ان لم
يره احد وعلمت ان لن يخرج زيد جمع ذلك اما ليكون كالعوض
عن تخفيفها واما ليلا يلتبس بان المصدرية وانما قال مع الفعل لانها لو
كانت مع الاسم كتبت الكتاب في فتية كسوف الهند قد علموا ان هامك
كل من يحفى وينتعل لم يلزمها احد هذه الامور لانها حينئذ تشبه بان المصدرية

ولم نخرج الى التعويض لان التغيير مع الفعل اكثر وهو الحذف ووقوع الفعل بعد ما ليس
مع الاسم الا الحذف ولما كان التغيير مع الفعل اكثر كما هو مع الاسم عوض مع الفعل
ولم يعوض مع الاسم نحو وكان للتشبيه وتخفف اذا كان للتشبيه نحو كان زيدا
ن الاسد بنصب زيد كالاسد ثم انها تخفف وح قد تعمل وتلغى على الوجه الافصح لكونها
اضعف من ان وقد جاء ونحو مشرق اللون كان ثدياه حقان ووجنتاه
ولكن للاستدراك اي هي لكن للاستدراك وهو توسط بين كلامين متغايرين
بالنفي والاثبات نحو ما جاءني زيد لكن عمرو جاءني وما ضربت زيدا لكن عمرا
بالايجاب نحو ما جاءني زيد لكن عمرو جاءني وضربني زيد لكن عمرو ما ضربني
بالنفي نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وجاءني زيد لكن عمرو ما جاء وتخفف
فتلغى حينئذ كما خواتها قوله ويجوز ذكر الواو معها لقوله تعالى وما كفر سليمان ولكن
الشياطين كفروا بتخفيف لكن ورفع الشياطين في بعض القراءات السبع فرقا بينها
وبين لكن الذي هو حرف العطف وقال بعضهم انه لا يجوز معها ذكر الواو حينئذ
كانت حرف عطف فلم يجز الواو معها لامتناع دخول العطف عليه على مثله نحو
واجاز الفراء اي لبت تستعمل للتمني لقوله تعالى يا ليتنا نرد ولا نكذب بايات ربنا
وجوز الفراء نصب زيدا قائما اجراء لها مجرى اتمنى نحو اتمنى زيدا كائنا على الصفة
وجوز الكسائي ايضا لكن بتقدير كان اي ليت زيدا كان قائما فقائما في المثال

وهي لان التمني فيه دخل على الكلام الموجود
وليست لعمرو واضح وعلى المتحدث ليست
تناسب بوجود

حال عند الفراء وجره كان عند الكسائي والذي حملهما على ذلك قول الشاعر

باليت ايام رجيعا واحب عيش بان رواجعا منصوب على الحالية من الضمير المقدر

في الجار المحذوف اي باليت ايام الصبي تنالني الخ بان في كان ولعل وعلى ضعف

قول الكسائي عدم جواز ان زيدا قائما على تقدير كان قوله ولعل للترجي الخ

اي لعل لترجي وقوع امر كقولك لعل الساعة قرب فيه ترجي للعباد و

الفرق بين التمني والترجي ان الترجي لا يكون الا في الممكنات والمتني في

والمستحيلات فان الانسان يتمنى الطيران الى السماء ولا يترجاه والخبر

بلعل ذو شاله كما رواه ابو سعيد السيرافي عن ابن دريد في شرح الكتاب

ووداع دعا يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع

اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب فان لعل

جاءت ههنا وهي مع المجرور في محل الرفع بانه مبتدا وما بعده ساد مسد

خبره كما ان لولاك كذلك قال لا يحتاج الى عامل نحو بحسبك زيد وهل احد في الدار وقال

ابن الحاجب الجر بها على سبيل الكناية اما بمعنى انه وقع ابي المغوار مثلا مجرورا في موضع

آخر وان عرفناه عليا كان مجرورا او بمعنى انه سمي الرجل ابا المغوار مبالغة

فنحب ان يحكى بالبا في الاحوال الثلث وهذا القول جيد لو لم يكن بهذه المبالغة عقلية

لكنها عقلية فلم يكن هذا القول جيدا لو حروف العطف اعلم ان لحروف العاطفة

عشرة على الاصح وهو ما ذكره ونشترك بحمل في واحد وهو دخال الثاني في اعراب الاول

فالاربعة الاول اعلم ان الاربعة الاول وهي الواو والفاء وثم وحتى تشترك في الجمع

بين الاول والثاني في الحكم الحاصل للاول اسند اليه بقوله فالاربعة الاول للجمع ثم يفرق

كل واحد منها بشيء مخصص فالواو للجمع المطلق من غير اعتبار ترتيب سواء كان ترتيب

او لم يكن نحو جاءني زيد وعمرو فانه يعلم به مجيئهما معا ولا تقدم احدهما على الآخر والذي

يدل عليه ما هي الا حيوتنا الدنيا نموت ونحيى والقائلون منكرون

للبعث ما بعثت بعد الحيوة مع انه قدمه عليها وقولنا المال بين زيد وعمرو واختصم فالموت

زيد وعمرو والفاء للجمع مع الترتيب من غير مهلة نحو مررت بزيد فعمرو

كقولك تقطف فحلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما وثم مثل الفاء

في كونها للجمع مع الترتيب الا انها مع المهلة والتراخي تقول مررت بزيد ثم عمرو

فهنا مرور ان وحتى مثل ثم في كونها للجمع مع الترتيب والمهلة لكن زمان مهلتها

اقل من زمان مهلة ثم فحتى واسطة بين الفاء وثم ومعطوفها جزء اما ي ومعطوف

حتى الشرط ان يكون جزءا من متبوعه ليفيد قوة او ضعفا ليتحقق الغاية التي هي معنى حتى

ولا يحصل الغاية الا بذكر الاقوى او الاضعف بعد حتى بالنسبة الى ما قبلها كقولك في

القوة مات الناس حتى الملوك والانبياء وفي الضعف قدم الحاج حتى المشاة ولو

قلت بالعكس فيهما لم يجز قوله واو وام لا حد الامرين مبهما اي هذه الثلثة تشترك في

في انها لتعلق الحكم بالمعطوف او المعطوف عليه مبهما اى لا على التعيين قوله ام
المتصلة لازمة الهمزة الاستفهام آه اشارة الى تحقيق معنى ام والفرق بينها وبين اوو ما
قال ام اما متصلة واما منقطعة فان كانت متصلة فلا يستعمل في الامر والنهي وفي غيرهما
يلزم ان يكون استعمالها مع همزة الاستفهام بليها احد الامرين المستويين وبلي
المستوي الآخر الهمزة بعد ثبوت العلم بحصول احدهما عنده لا على التعيين لطلب
التعيين والمراد بقوله بليها احد المستويين انه ان كان بلي ام المتصلة اسم مفرد
او فعل او جملة اسمية او فعلية بلي الهمزة ذلك بخلاف اوو اما فانه لا يلزم ان
بليها احد المستويين والآخر الهمزة فتقول اضرب زيدا او عمرو اولا تكون
السؤال معها بعد ثبوت العلم بحصول احدهما عنده لطلب التعيين صح ومن
ثم لم يجز ارايت زيدا ام عمرو اى ومن اجل ان ام المتصلة بليها
احد المستويين وبلي المستوي الآخر الهمزة لم يجز ان يقال ارايت زيدا
ام عمرو الا على شذوذ وذلك ما بلي احدهما الاسم وما بلي الآخر الفعل
اعلم اني وجدت النسخة قرئت على المصنف وعليها خطه كان فيها على الاصح
بعد قوله والآخر الهمزة وكان فيها بدل قوله ومن ثم لم يجز ومن ثم ضعف
وهو قريب من الاول لكن شرح المصنف يوافق ما ذكرناه اولا صح ومن ثم كان
جوابها بالتعيين اى ومن اجل ان الطلب مع ام لاحد الامرين اللذين علم ثبوت

احدهما من غير تعيين لطلب التعيين كان الجواب باحدهما بالتعيين لا بلام او
نعم لانه التعيين المسؤول عنه مثلا اذا قيل ازيد عندك ام عمرو وكان الجواب زيد او
عمرو بحذف اوو اما لان السؤال معهما سؤال عن احدهما لا على التعيين فجوابه بلا
او نعم فان ناصب بالتعيين كان الجواب زيدا على المسؤول عنه صح والمنقطعة
كبل والهمزة اشارة الى معنى ام المنقطعة والفرق بينها وبين اوو اما ومعناها
معقول مع الهمزة وهي لا تستعمل الا في الخبر او الاستفهام واما الخبر فكقولك لشيخ
رابته انه لابل فطفلا فاذا حصل لك الشك في انه شاة قلت ام شاة فاصدا
الى الاضراب عن الاخبار الاول والاستيناف سؤال فكانك قلت بل هو شاة
واما الاستفهام فكقولك اعندك زيد ام عمرو سألت اولا عن حصول زيد
ثم اضربت عن ذلك السؤال الى السؤال عن حصول عمرو وجوابه لا او نعم
فاذا عرفت معناها عرفت الفرق بينها وبين اوو اما صح واما قبل المعطوف
عليه لازمة اشارة الى الفرق بين اوو اما وهو ان واما العاطفة يلزم ان
يكون قبل المعطوف عليه بها اما اخرى ليعلم بها اول الامرين الكلام منبنيا
على الشك نحو جاءني اما زيد واما عمرو ولم يلزم ذلك في اوو بل جاز ان يراد الاتيان
بهما او تركهما صح ولا وبل ولكن انما اي هذه الثلثة تشترك في اثبات الحكم لاحد
الامرين معينا فلا تنفي ما وجب للاول عن الثاني فتقول جاءني زيد لا عمرو وبل الاضراب

عن الاول منفيا كان او موجبا تقول جاني زيد بل عمرو اذا وقع الاخبار عن زيد
غلطا او تقول ما جاني زيد بل عمرو وتحمل امرين احدهما ان يكون منفيا بل جاء
عمرو وهي حينئذ للاضراب عن نفي مجئ زيد الى اثبات مجئ عمرو وثانيهما ان
يكون منفيا بل ما جاني عمرو وهي حينئذ لبيان من نسب اليه عدم المجئ
مر ولكن للاستدراك ولازمة للنفي لانها للمغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه
معنى وههنا تفصيل وهو ان يقال انها اما ان يعطف المفرد على المفرد او الجملة على
فان كان الاول كان قبلها النفي ليتحقق التغاير بين المعطوف والمعطوف عليه نحو
ما جاني زيد لكن عمرو اي لكن جاني عمرو وان كان الثاني لزم ان يكون
قبلها او بعدها النفي لما ذكرناه تقول لم يقم زيد لكن قام عمرو وقام زيد لكن لم
يقم عمرو مر حروف التنبيه الا واما وها انما سميت حروف التنبيه
لتنبيه المخاطب بها وانما جئ بها في اول الكلام ليلا يفوت الغرض على تقدير
ان يكون غافلا وهذا اخصصت بادايل الكلام واعلم ان الا واما مختصان
بالجمل كقوله تعالى الا انهم هم المفسدون وكقوله اما والذي ابكى واضحك
والذي اماتت واحيى والذي امرأ الامر وانها يدخل المفردات التي هي اسماء
الاشارة فقط نحو هذا وها وقد تدخل المركبات كقولها ان تا عذرة ان لم
يكن قبلت فان صاحبها قد تاخ البلد مر حروف النداء اعلم ان حروف

النداء

النداء وهي يا وايا وهيا واي وا الهمزة واي لتنبيه المدعو ودعابه بالمجيب ما بعده
وانما جعلت هذه الحروف باب آخر سوى التنبيه لخصوصيتها بالنسبة زايد على ما في حروف
التنبيه وهو طلب اقبال المدعو يا اعمى اي يا اعمى هذه الحروف استعمالا لانها تستعمل
في القريب والبعيد والمتوسط وفي غير ما رتب وهو ان ايا وهيا للمنادى البعيد الغافل
واي والهمزة للقريب لكن الهمزة للمنادى الاقرب مر حروف الايجاب نعم واي
واي واجل وجير انما سميت هذه الحروف حروف التصديق والايجاب لانها مؤكدة
لما سبقها فتعم مصدقة ومقررة لما سبقها من الكلام مثبتا كان او منفيا استفهاما
كان او خبرا تقول لمن قال قام زيد او ما قام زيد اولم يقم زيد او الم يقم زيد نعم
لما قبله هذا بحسب اللغة دون العرف الا ترى انك لو قيل لك اليس اسمك كذا مالا
فقلت نعم لازمك القاضي به تغليبا للعرف على اللغة مر بلى مختصة بايجاب النفي اي ما
يجاب ويقض بعد النفي استفهاما كان ذلك النفي او خبرا كقولك في جواب من يقول لم يقم
زيد الا ولم يقم زيد بلى اي بلى قد قام زيد وبهذه قوله تعالى الست بربكم قالوا
بلى اي بلى انت ربنا ولو قيل في جوابه نعم لكان كفرا لان نعم مقررة لما
قبلها نفيا كان او ايجابا الا ان يحمل على العرف مر واي لاثبات بعد الاستفهام
اي اني للاثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم تقول لمن قال اقام زيد اي والله
مر واجل وجير وان اي هذه الثلثة تصديق للمخبر كقولك في جواب من يقول

ترتيب صحيح

يعني النون والعين وميم غير ايضا
وهي لغة اثبات وانثى وقد ينزل
حا الاثبات وغيرها انجاما ١٢

ان الا في مختص مع النفي للمقدم ١٢ واذا كان النفي
لفظا او منع وسواء كان بلا او ما او من الاستفهام
لمقررا بما يقول في جواب من قال ما قام زيد
بلى اي قد قام زيد كقوله تعالى الست بربكم قالوا
بلى اي قد ربنا واما النفي المحض كقولهم
ما بها انيس الا اواري لا ما ١٢ بتصرف

قام زيد اجل او جير وكقولك ان الزيدين قال لعن الله ناقتي حملتني اليك ان وصلها اي جنبها
والمراد بالجر في قوله تصديق للنحو هو المتكلم لا الذي اجر بجر والام نفع تصديقا للدعاء
مورد حروف الزيادة ان وان يا وانما سميت هذه الحروف حروف الزيادة
لانها قد تقع زيادة ابدا والغرض من زيادة هذه الحروف الكيد
او الفصاحة او غيرهما ولما فرغ عن عدة ما شرع في بيان مواضع زيادتها
فقال فان مع ما النافية اي فان المكسورة تزاد بعد ما النافية لتاكيد النفي كقوله
وما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا وقلت مع ما اي وقلت زيادة
ان المكسورة مع ما المصدرية نحو اجلس ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وبعدما
نحو قلما ان قمت قمت مورد وان مع لما اي وزاد ان المفتوحة بعد لما كقوله تعالى
فلما ان جاء البشير وتزاد ايضا ان بعد لو والقسم نحو والله ان لو قمت قمت
وقلت زيادتها بعد الكاف كقوله كان ظبية تعطو الى وارق السلم على تقدير جر
ظبية مورد وامع اذا ومتى اما اي يزاد ما بعد اذا شرطا نحو اذا ما اكرمتني اكرمتك
وبعد متى شرطا نحو متى ما تكرمني اكرمك وبعد اين شرطا نحو اينما تكن اكن وبعد اي
شرطا كقوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وبعد ان شرطا كقوله تعالى
فان ما تذهبن بك وسيفي ان يعلم ان ما اذا زيدت بعد ان شرطا ادخلت نون
التاكيد غالبا فعلها في اللا كثير لانها لما اشبهت حرف الشرط كان تاكيد الفعل الذي بعدها
كتاكيده بعد حرف الشرط

قيد

قيد في جميع ما ذكرنا من نحو اذا الى ان قد تزاد ايضا بعد بعض حروف الجر كقوله تعالى فبما رحمة ومما
خطاياهم وانما قال بعض حروف الجر لانها لا تزاد مع كل حرف جر وقلت زيادتها
بين المضاف والمضاف اليه نحو غضبت من غير ما جرم اي غير ما جرم ولا مع الواو
اي لا يزاد بعد الواو الواقعة بعد النفي تاكيدا له نحو ما جاءني زيد ولا عمرو ويزاد ايضا
بعد ان المصدرية كقوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب وما منعك ان لا تسجد
وقلت اي زيادة لا قبل القسم كقوله تعالى لا اقسم مورد وشذت مع المضاف اليه
اي شذت زيادة لا بين المضاف والمضاف اليه كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر
اي في بئر حور والحور جمع حايرة من حار اذا هلك مورد ومن والباء واللام انما
اي تزاد من والباء واللام وقد تقدم ذكرها في باب حروف الجر على التفصيل فلا
نعيدها ولقايل ان يقول ان الكاف تزاد وقد مر ايضا فوجب عليه ذكرها او عدم ذكر
من والباء واللام ويمكن ان يجاب عنه بانه انما خص الباء واللام ومن بالذكر لشهادة ان
الكاف لكثرة زيادتها وندرة زيادة الكاف مورد حرف التفسير اي وان انما سميت
حرف التفسير لوقوعها بتفسير المفعول الذي في قوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه وكقوله
وناديناه ان يا ابراهيم مورد فان وهي مختصة بالذي بمعنى القول اي ان يكون مسبوقة
بكلام فيه معنى القول لا نفس القول نحو كتبت له ان قم فلو قلت قلت له ان قم

لم يجز لعدم جواز وقوعه تفسيرا لنفس القول فاي اعم استعمالا من ان يجوز ان يفسر بها
ما ليس في معنى القول وما هو في معنى قول صريح وغير صريح ولا يقدر بان الا ما في معنى
غير الصريح **مغ** حروف المصدر ما وان وان اي انما سميت هذه الحروف مصدرية
لانها تجعل ما بعدها في حكم المصدر والاولان اعني ما وان المخففة مختصان بالجملة
الفعلية فانهما تدخلان الجملة الفعلية وتجعل انهما في حكم المفرد الذي هو المصدر نحو
اعجبني ما صنعت اي صنعك وقوله تعالى فما كان جواب قومه الا ان قالوا اي
الا القول وان الثالث وهو ان المثقلة المفتوحة يختص بالجملة الاسمية لما عرفت
انها تدخل على المبتدا والخبر فانها يدخلها ويجعلها في تاويل المفرد الذي هو مصدر
خبرها نحو اعجبني انك قائم اي قيامك او ما في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اخوة
زيد فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا **مغ** حروف
التحضيض هلا والا ولولا ولوما اعلم ان هذه الحروف تدل على اللوم على
الترك اذا دخلت على الماضي نحو هلا قاتلت وعلى الحث والطلب على الفعل
اذا دخلت على المضارع نحو لو ما تاتينا بالملائكة **مغ** لها صدر الكلام اي
الحروف صدر الكلام لكونها دالة على نوع من انواع الكلام فوجب تقديمها المامر
مغ ويلزمها الفعل لفظا اي ويلزم دخول هذه الحروف الفعل او يلزم

الفعل

الفعل هذه الحروف لفظا نحو هلا ضربت زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته اي هلا ضربت زيدا
لكونها لطلب الفعل **مغ** حرف التوقع قد وهي في الماضي للتقريب من الحال وفي المضارع
للتقليل وانما سميت حرف التوقع لانه يجوز بها من توقع الاخبار بمعنى اذا دخلت الماضي قربته
الى الحال نحو قد قامت الصلوة فلهذا الاعتبار حرف التقريب واذا دخلت المضارع كانت
للتقليل كقولهم ان الكذوب قد يصدق ويجوز الفصل بينه وبين الفعل بالقسم نحو قد والله
قمت وقد يراد بها التحقيق في المضارع كقوله تعالى قد يعلم الله وقد يعلم الله وقد يحذف
الفعل بعده كقوله اقد الرحيل غير ان ركابنا لما تزل برجالنا فكان قد اي فحان قد
زالت **مغ** حرفا الاستفهام الهمزة وهل لما صدر الكلام اما اي للهمزة وهل صدر الكلام
لكونهما دالين على نوع من انواع الكلام فوجب تقديمهما المامر وهما تدخلان على الجملتين
الاسمية نحو ازيد قائم وهل زيد قائم والفعلية نحو اقام زيد وهل قام زيد الا اذا كانت
الجملة الاسمية فعلا جاز استعمال الهمزة ولم يجز استعمال هل الا على شذوذ فلا
تقال هل زيد قائم لان اصل هل بمعنى قد كقوله تعالى هل اتى على الانسان حين
من الدهر فكما لا يقال قد زيد خرج لا يقال هل زيد خرج قال قيل مقتضى ما ذكرتم
ان لا يقال هل زيد خارج كما لا يقال قد زيد خارج قلنا انما جاز حملا لها على
وهي ازيد خارج وانما تحمل على انهما في نحو هل زيد خرج لان هذه الجملة اقرب باب

هل فباعتبار ما في نفسها اولى من حملها على اختها والهمزة اعم تصرفا اي الهمزة
اكثر تصرفا في الاستعمال من هل تقول ازيدا ضربت دون هل وتقول ايضا اتضرب زيدا
وهو اخوك منكرا للضرب وهو على صفة الاخوة دون هل وتقول ايضا ازيد عندك ام عمرو
دون هل وتختص ام المتصلة بالهمزة دون هل وتقول ايضا انم اذا ما وقع وفمن كان
واومن كان اي يدخل الهمزة على حروف العطف ولم يدخل هل عليها كل ذلك لكون
الهمزة اصلا في الاستفهام بخلاف هل ولانها اصدر من هل فقوله دون هل ظرف لقوله
تقول ازيدا ضربته وهو قيد في الكل حروف الشرط ان ولو واما اعلم ان هذه
الثلثة حروف الشرط وانما صدر الكلام لانها نوع من انواع الكلام فان للاستقبال
وان دخل الماضي اي فان يحيل الفعل الذي يدخل عليه معنى الاستقبال سواء كان
الفعل ماضيا نحو ان ضربت ضربت او مضارعا نحو ان تضرب اضرب ولو عكسته اي لو
للماضي وان دخل المضارع اي يحيل الفعل معنى الماضي سواء دخل الماضي نحو لو ضربته
ضربته او المضارع نحو لو تضرب اضرب وقد يجيء بمعنى ان كقوله تعالى ولامة مومنة
خير من مشركة ولو اعجبتكم وقد يكون بمعنى ان الناقصة كقوله تعالى ودوا لو تكفرون
وكقوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون وكقوله تعالى يود المجرم لو يفتدي
ولا يجوز ان يكون ههنا للامتناع لانه لا جواب له حروف ويلزمان الفعل لفظا او

تقديرا اي ان ولو يلزم دخولها الفعل لفظا نحو ان ضربت ضربت ولو ضربت ضربت
او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون خزائن رحمة
ربي الاية اي استجارك احد ولو تملكون واحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين
محذوفين يفسرهما الظاهر ويسدان مسد الفعلين للافعال بعدهما ويؤيد ذلك انك لا تقول
ان قومك يضرب زيد بل تقول ان قومك يضربوا زيدا وينبغي ان تعلم ان المحذوف
مجزوم ان كان مضارعا نحو ان زيد يقم ليطابق المحذوف وان الاسماء
المتضمنة معنى ان لا يحذف افعالها في حال الاختيار لكونها فروع ان فلا تتصرف
فيها مثل تصرفه تعم يجوز حذفها عند الضرورة كقوله فمن يكن نومه منه بيت وهو
امن ومن لم يجز يمس منامه مغرعا حروف ومن ثم قيل لو انك اي وفر اصل انها يليها
الفعل لفظا او تقديرا قيل لو انك بالفتح ان لانه فاعل فعل محذوف ولاصل انهم
اذا حذفوا الفعل فسروه بفعل ولم يفسروه ههنا اثروا ههنا ان يكون خبرا ان
فعلا ليكون كالعوض عن الفعل المفسر فقالوا لو انك الطلقت ولم يقولوا لو انك
منطلق هذا اذا امكن تقدير الفعل اما اذا تعذر ذلك بان يكون الخبر جامدا جاز نحو
لو انه حجر لكان جماد التعذر الاتيان بالفعل حروف واذا تقدم القسم اي اذا
تقدم القسم في اول الكلام على الشرط لزم ان يدخل حرف الشرط الفعل الماضي لفظا او

نحو والله ان اتيتني اولم تاتني لاكرمنك لانه لما بطل عمل حرف الشرط في الجواب لكونه جوابا
للقسم طلب ان لا يعمل في الشرط ليلا يخالفا فوجب ان يكون ايضا وكان الجواب للقسم
لفظا ومعنى لكونه اهم لتقدمه على الشرط والشرط معنى لكونه مشروطا ومعلقا بالشرط
ولم يتعرض المصنف للمعنى لكونه معلوما والشك في اللفظ لا المعنى هو ر وان توسط القسم
اي وان توسط القسم تقدم الشرط عليه او يتقدم غير الشرط عليه جاز ان يعتبر القسم
وجاز ان يلغى اي جاز ان يجعل الجواب جوابا للقسم لفظا ولزم حرف الشرط
المضي وجاز ان يجعل الجواب جوابا للشرط ولم يلزم حرف الشرط الماضي ويصير القسم
لغوا اما اعتبار القسم مع تقدم الشرط عليه نحو ان اتيتني اولم تاتني فوالله لاكرمنك
فنحو قم مقتضى كل واحد من الشرط والقسم بان يكون الجواب للقسم والقسم مع ما بعده
جواب الشرط وحينئذ يلزم دخول الفاء على القسم واما اعتبار مع تقدم غير الشرط عليه نحو
انا والله ان اتيتني اولم تاتني لاكرمنك فليجعل القسم وجوابه وهو لاكرمنك سادا مسد
جواب الشرط وجعل المجموع خبر المبتدا فرجع الى ما وقع القسم اول الكلام على الشرط واما الغاؤه
مع تقدم الشرط عليه نحو ان تاتني والله اتك فلنكرمنك الغاؤه بالشرط لتقدمه فالشرط
مع الجزا سادا مسد جواب القسم واما الغاؤه مع تقدم غير الشرط فليجعل الشرط والجزا خبر المبتدا
وجعل المجموع البتة والخبر سادا مسد جواب القسم هو ر وتقدير القسم كالملفوظ اي لقسمي

قبل الشرط

قبل الشرط اول الكلام كالملفوظ بالقسم قبل الشرط في كون الجواب للقسم لفظا ولزوم الشرط الماضي
كقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم وكقوله تعالى ولئن اطعتموهم انكم لمشركون هو واما بالتفصيل
اي واما وصفت بالتفصيل الذهب نحو اما زيد فعالم واما بكر فجاهل لكنهم لم يتبرموا بتكرار اما كقوله تعالى
فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ولم يذكر لبعض اما اخرى لكونه معلوما من الاول
ويدل على كونه للشرط لزوم الفاء في جوابه والقصد بان الاول مستلزم للثاني هو ر والتزم حذف
فعلها اي والتزم حذف الفعل الداخل عليه اما لان المقسم هو الاسم الواقع بعدها دون الفعل واما
حذف الفعل جعل الجزاء الذي مافي حيزه جوابها بان اما وبين فائها عوضا عن الفعل
المحذوف وهو الاسم الواقع بعد ما كراهة ان يلي الفاء ما لكراهتهم ان يلي انه الجزاء انه الشرط
الا ترى اي مفعول قولك اما زيد فمنطلق ما يمكن من شيء فزيد منطلق فزيد خبر جوابها والراجع
قوله مطلقا ان الاسم الواقع بعد ما جزء ما في حيز جوابها سواء كان مرفوعا او منصوبا
وسواء كان بعد فاء الجزاء ما يمنع التقديم او لم يكن وقال بعضهم ان الاسم الواقع بعد ما
ليس جزء في حيز الفاء لامتناع عمل ما في حيز فاء الجزاء فيما قبله بل معمول لفعل محذوف سواء
كان بعد الفاء ما يمنع التقديم او لم يكن وسواء كان مرفوعا كنحو اما زيد فمنطلق او منصوبا
نحو اما يوم الجمعة فهو منطلق اليها بذكر زيد يوم جمعة فهو منطلق في الاول ومهما يذكر يوم الجمعة
فزيد منطلق في الثاني وهو ضعيف والاجاز النصب في الاول ايضا بتقدير يذكر والرفع في الثاني

بتقدير حصل او ذكر لكنه لم يجز بالاتفاق وقال بعضهم ان كان الاسم الواقع بعد اما جاز التقديم
جوابها اي لكن ما بعد الفاء ما يمنع التقديم فجزء الاول يعني انه جزء ممافي حيزه جوابها فهو اما مبتدا الخبر
اما زيد فمنطلق او اما معمول لما في جوابها نحو اما يوم الجمعة نحو منطلق فانه جاز ان يكون
ظرفا لمنطلق مستفاد ما على لم يكن جاز التقديم على جوابها اي كان ما بعد الفاء ما يمنع
التقديم فمن الثاني نحو انك فلا تضرب ليس جزء مما في حيز جوابها بل معمول لفعل محذوف نحو اما
يوم الجمعة فان زيدا منطلق لامتناع عمل ما بعد ان فيما قبلها لاقتضاء ها صدر الكلام
والحق ان الباب كله واحد فانه كما لا يجوز ان يعمل ما بعد ان فيما قبلها كذلك لا يجوز
ان يعمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها وان جاز ذكر ما هو المقصود مقدما على فاء الجزاء
لغرض فليجز في ان ايضا ذلك الغرض وفيه نظر لوجود المانعين في احد الصورتين
ووجود مانع في الصورة الاخرى وجوابه انهما لا يمنعان عن عمل ما بعد ما فيما قبلها
لغرض والا لجاز اما زيدا فانه منطلق بتقدير يذكر وجازا ما يوم الجمعة فزيد منطلق يرفع يوم الجمعة
بتقدير يحصل او يذكر لكنه لا يجوز بلا خلاف نحو حرف الردع كلا اي حرف الردع
كلا لانه وضع للردع والتنبيه على الحق وانما يستعمل نحو محالا ويقول على السنان
مثلا اذا قيل شتمك فلان اي ارتدع عن هذا وتنبه وقد جاء كلا بمعنى
حقا وهو حرف عند النحاة لكونها لتحقيق الجملة كان وقيل ان كلا في قوله تعالى كلا

كلا ان الانسان ليطغى بمعنى حقا واسم عند بعضهم لكنه بنى لموافقته لفظا الكلا التي للردع
حرف التانيث الساكنة اي انما يلحق تا التانيث الساكنة الفعل الماضي ليدل
على تانيث الفاعل اي ليعلم انه مسند الى فاعل مونث نحو قامت هند وانما قيد التا
بالساكنة احترازا عن المتحركة نحو قامتا فانها يلحق الاسم والمراد بالساكنة هو الساكنة
بالذات ليشمل نحو قامتا فانها كانت بالذات ومتحركة بالعرض وهو التقاء
الساكنين وانما قال الماضي لان هذه التا لا يلحق غيره من الافعال فان كان
الفاعل ظاهرا غير حقيقي فمؤنث في لحاق التا وعدمه تقول طلعت الشمس وطلع الشمس
اعلم ان قوله فان كان ظاهرا غير حقيقي فمؤنث مكرر لانه ذكره من قبل نحو واما لحاق علامة
التثنية اي واما لحاق علامة التثنية علامة الجمعين اي المذكر والمونث الغائبين عند اسناد
الفعل الى الظاهر فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات بخلاف لحاق علامة
التانيث الفعل عند اسناده الى مونث حقيقي لا التباس قاما الزيدان ولا قاموا الزيدون
ولا قمن النساء وعلى تقدير الحاقها نحو اكلوني البراغيث لبيت لبقاء ليلتبس لزم اضمار قبل
الذكر من غير فائدة بل العلامات انما الحقت بالفعل ليدل على احوال الفاعل كتاء التانيث
والفرق بين علامة التانيث وعلامتي التثنية والجمع انه يعلم التثنية والجمع من لفظ
المثنى والمجموع قطعا وقد لا يعلم التانيث من لفظ المونث نحو التنوين نون ساكنة

يتبع حركة الاخر قوله نون ساكنة احتراز عن المتحركة والمراد بالساكنة هو الساكنة بحسب الذات ليشمل
بالتنوين المتحرك لالتقاء الساكنين فانها ساكنة بحسب الذات وقوله يتبع حركة الآخر احتراز عن نون
ساكنة في غير الاخير فانها لا تسمى تنوينا وقوله لالتاكيد الفعل احتراز عن نون التاكيد لخواص
وهو خمسة انواع احدها تنوين التمكن وهو تنوين يلحق الاسم ليدخل على ان له مكانية
في الاسمية نحو زيد ورجل والثاني تنوين التنكير وهو تنوين يدل على نون الاسم الداخل
هو عليه نكرة وهو الفارق بين المعرفة والنكرة نحو سيبويه وسيبويه وانثالث
تنوين العوض وهو الذي يلحق الاسم عوضا عن الجار نحو جوار وا عن المضاف اليه نحو
يومئذ اي يوم اذ كان كذا فلما حذف المضاف اليه وهو كان كذا عوض التنوين عنه
المضاف اليه والرابع تنوين المقابلة وهو الذي يقابل نون جمع المذكر السالم ولا يوجد الا
في جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وان التنوين فيها بمنزلة النون التي في مسلمين
وانما قلنا ذلك لانه لا يمكن ان يكون احدى هذه التنوينات امّا انه ليس تنوين
التمكن والتنكير فلوجوده فيه علما غير منصرف واما بيان انه ليس بعوض عن المضاف
اليه فلان المنع غير موافق له واما بيان انه ليس تنوين الترنم فلوجوده في غير اواخر الابيات
والخامس تنوين الترنم وهو الذي يلحق اواخر الابيات والقوافي المصنوعة ليخلص الانشاد
كقوله بانت علاك اوعسا كا نحو وتخذف من العلم اي ويحذف التنوين من

العلم الموصوف

العلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو لشدة اتصال الموصوف
بالصفة وقد مر البحث عنه ويعلم منه انه لو كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى
غير العلم نحو جاءني رجل ابن ظالم وجاءني زيد بن اخي لم يحذف التنوين ويعلم من قوله موصوفا
انه لا يحذف اذا لم يكن صفة نحو زيد بن عمرو لعدم شدة الامتزاج واعلم ان وجود
التنوين في الموصوف بالابن في اللفظ وهمزة ابن في الخط مثلا زان فاذا اسقط
التنوين لفظا سقطت الهمزة واذا ثبت التنوين لفظا ثبت الهمزة خطا وكانهم
قصدوا الى تخفيفها خطا كما قصدوا الى تخفيفها لفظا ولم يحذف همزة في الثبت
وان وقع صفة لعلم مضافا الى علم آخر لانه لم يكثر كثرة المفرد واعلم ان حكم الابنة كحكم
الابن في جميع ما ذكرنا وو نون التاكيد حقيقة ساكنة اي نون التاكيد لوقوع احدهما
خصيصة ساكنة والثاني ثقيلة مفتوحة مع غير الالف واعلم ان الثقيلة ابلغ في التاكيد
من الخفيفة ومجيء الخفيفة ساكنة على الاصل لكونها مبنية ومجيء المشددة متحركة لالتقاء
الساكنين ومحلها مفتوحة لخفة الفتحة وانما قيد كونها مفتوحة بقولنا مع غير الالف
لانها لو كانت مع الالف لكانت مكسورة وهي في التثنية والجمع المؤنث نحو اضربان
واضربن لكونها شبيهة بنون التثنية فيهما نقول اضربن اضربان اضربن
اضربن اضربان اضربنان وط وتخلص بالفعل المستقبل اي تخلص نون التاكيد

ثقيلة كانت او خفيفة بالفعل المستقبل الذى فيه معنى الطلب نحو الامر والنهى والقسم والاستفهام
والتمنى وغير ذلك نحو اضربن والاتضربن والله لاضربن وهل تضربن والا تضربن
وليتك تضربن وانما خص هذه النون بما فيه معنى الطلب لانه لا يؤكد ما لا يكون مطلوبا ولا معلوم
من قوله بالفعل المستقبل انه لا يدخل الماضى ولا يدخل المضارع لانه لا يؤكد الا ما فيه معنى الطلب والمعلوم
لا يكون الا فى المستقبل ﴿ر﴾ وقلت فى النفى اى قلت زيادة النون فى النفى فلا يقال زيدا ما يقومن
الا قليلا المحمول عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهى ولزمت فى منبت القسم
ولزمت نون التاكيد فى جواب القسم المنبت لان القسم موضع التاكيد وقد علم من قوله لزمت
فى منبت القسم انها لا تلزم فى غيره ﴿ر﴾ وكثرت فى مثل اما تفعلن اى وكثرت زيادة
النون فى مثل اما تفعلن اى كثرت زيادة نون التاكيد على الفعل اذا زيدت ما على
حرف الشرط لانهم لما اكدوا حرف الشرط بما اكدوا الفعل الذى بالنون لئلا يخبط المقصود بالاثبات
وهو الفعل عن غير المقصود بالذات وهو ان ﴿ر﴾ وما قبلها مع ضمير المذكرين اى
اى وما قبل نون التاكيد مضموما مع ضمير المذكرين وهو الواو فى جمع المذكر السالم
السالم البدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين نحو اضربن ﴿ر﴾ ومع المخاطبة اياى وما قبل هذا
النون مكسورة فى المخاطبة لبدل الكسرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين فتقول انت
اضربن وهل تضربن فى اضربى وهل تضربين ﴿ر﴾ وفيما عداه اياى وما قبل نون التاكيد فيها

عدا ضمير المذكرين والمخاطبة مفتوح طلبا للخفة وهى فى الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا
وفى المؤنث الغائبة نحو ليضربن واضربن وهل تضربن يا زيد وزيد هل تضربن وخالد
هل تضربن ولا يزيد بقوله فيما عداه التثنية والجمع وان تناوله ظاهر لفظا لانه يذكر
بعد احكامها ﴿ر﴾ وتقول فى التثنية والجمع المؤنث اى تقول فى التثنية اضربانّ
باثبات الالف ليتلا التثنية بالواحد واضربنان فى جمع المؤنث بزيادة الالف
بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد ليتلا يجتمع ثلث نونات متواليات ﴿ر﴾ ولا يدخلها الخفيفة
اياى ولا يدخل نون التاكيد الخفيفة المثنى وجمع المؤنث فلا يقال اضربانْ واضربنْ
لانه يستلزم اما تحريك النون واما حذفها لالتقاء الساكنين على غير حده وهما
مستغربان خلافا ليونس فانه جوزه وجوز التقاء الساكنين على غير حده وهو التقاء
اللذين لا يكون اولهما حرف مد وثانيهما حرف مدغم فى اخوه والتقاء الساكنين
اللذين كذلك يسمى التقاء الساكنين على حده نحو دابة ونحو ولا الضالين
ونحو اضربانْ واضربنانْ واما جوز والتقاء الساكنين على حده ولم يجوزوه على غير حده
لان الساكن الثانى لما كان مدغما فى مثله فكانه متحرك وان وجود حرف المد كعدمه
﴿ر﴾ وهما مع الضمير البارز كالمنفصل اياى نون التاكيد الخفيفة والمشددة مع غير المثنى
وجمع المؤنث لا يخلوان من ان يكونا مع ضمير بارز او لا يكونا فان كانا مع ضمير بارز كانا

كالكلمة المنفصلة تقول في اضربوا اضربن بحذف الواو كما تقول مع الكلمة المنفصلة اضربوا القوم وتقول في اضربوه اضربن بحذف الياء كما تقول اضربي القوم بحذف الياء ولن يكونا مع ضمير بارز كانتما كالمتصلة تقول في اضرب اضربن وانما قال في غير ما المراد بيان اتصال النون بالفعل المتصلة ٢ ومن ثم قيل هل ترين الى قوله واغزت اي ومن اجل النون مع الضمير البارز في غير التثنية وجمع المؤنث كالكلمة المنفصلة ومع غير الضمير البارز كالمتصلة تقول في اترين اترين بكسر الباء لانه لما حذف النون التقى ساكنان الياء ونون التاكيد وكسرت الياء كما كسرت اذا اتصلت بالكلمة المنفصلة نحو لم ترى الناس وتقول في ترون ترؤن بضم الواو كما تقول في الكلمة المنفصلة نحو قوله لعلا ولا تنسوا الفضل بينكم وتقول في ترى واغز هل ترين واغزون بفتح الواو والياء كالمتصل لانه لما اتصل به نون التاكيد وجب رد المحذوف لعدم علة حذفه حينئذ ووجب فتح الياء والواو وكما يجب فتح اخر الكلمة المنفصلة بالكلمة الاخرى وتقول في اغزوا امرا للجمع المذكرين المخاطبين اغزن بحذف الواو كما تقول في الكلمة المنفصلة اغزوا القوم بحذف الواو وضم ما قبلها اذا اردت اغزي القوم بحذف الياء وكسر الباء فالمثالان الاولان لكون النون مع الضمير البارز اعني الياء للمخاطبة والواو للجمع المذكرين المخاطبين والمثالان الثنويان

لكون النون

نون النون مع غير الضمير البارز وهما الواو والالف للجمع المذكرين المخاطبين والياء للمخاطبة ٣ والمخففة يحذف للساكن وفي الوقف اما اي نون التاكيد المخففة يحذف احد الامرين وهو اما التقاء الساكنين كقوله لاتهين لانه يكون مجزوما واما الوقف فان لم يكن ما قبلها مفتوحا فيبقى على التنوين وحينئذ يجب رد ما حذف نحو زيدن يا امراة وهل تخشون يا قوم هل ترين وهل يخشون ما عادة نون الاعراب لما ذكرنا وهو انتفاء موجب البناء بخلاف التنوين وان حذف في الوقف لا يوجب رد المحذوف عند الفصحاء تقول نحو جاءني قاض جائر قاض ووجه الفرق ان التنوين لازم للاسم المنصرف المجرد عن الام والاضافة ونون التاكيد ليس بلازم للفعل فجاز ان يكون تقدير النون المحذوف للوقف كالعدم من الاصل فلم يرد ما حذف لوجودها ولم يجز ان يقدر التنوين المحذوف للوقف كذلك فلم يرد حذف له لكونه في حكم الملفوظ به والمفتوح ما قبلها اي نون التاكيد الذي يكون ما قبلها مفتوحا تقلب الفا عند الوقف تقول في اضربن رجل اضربا قياسا على الوقف في الاسم وليكون علامة التاكيد فيه يوجد مع كون مناسبته للالف واتمام تقلب ياء اذا كان مكسورا وواوا اذا كان مضموما قياسا على الوقف في الاسم اولانه لا يعلم بقاء علامة التاكيد فانك اذا قلت في يا زيدون اضربن اضربوا في الوقف وفي يا امراة اضربن اضربا في الوقف يعلم انه بدل

من النون والمحذوف الردود ويكين هذا آخر الكلام في هذ الكتاب والحمد لله
الوجود والشكر المصور الجود والصلوة والسلام على محمد المصطفى صاحب المقام
المحمود وعلى آله واصحابه الموفين بالعهود قد وقع الفراغ من تحرير هذا الكتاب
سن الف ومائة وثلثون سنة من هجرة النبي سن يد الفقير الحقير ملا عبد الغني
سن قرء وتفرج في هذا الكتاب في عالكاتبه بدعاء الايمان والغفران مالك الفقير الكاتب

عفى عنه

يا كريم يا كريم يا كريم
يا محمد يا محمد يا محمد
سلام من الاسلام

بدانكه رعايت بحس البرد در سفر فرض است در هر ماه دو روز پنجشنبه اگر سبب ارسال
روز مشهور كه ارباب زراعت ماهيم كه متعلق بفصول محرم
ماه ربيع الثاني جمادي الاول جمادي الثاني
رجب وشعبان رمضان شوال
جمادي الاخر مسيوم ذي القعده